سلسلة الأعمال الكاملة

د. سعد الدين إبراهيم

المجلد السادس
(المفكر و الأمير)

١٢

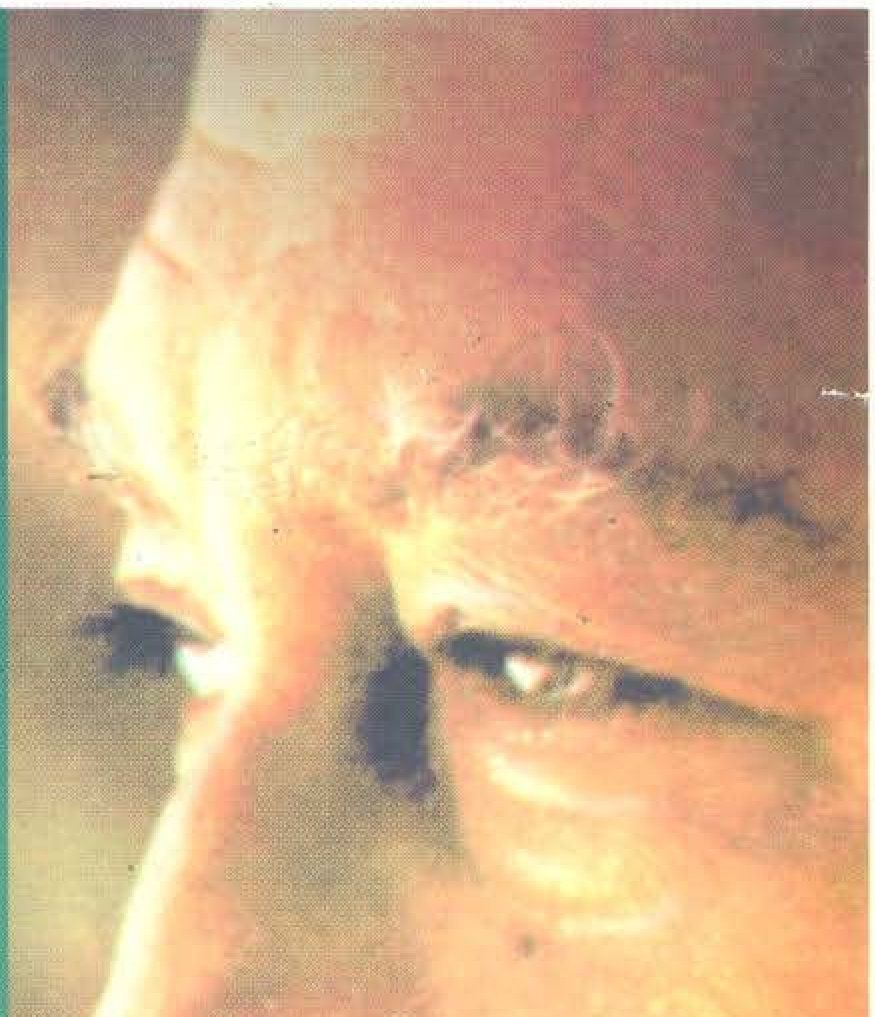

رد الاعتبار للسادات

دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع
عبده غريب

Bibliotheca Alexandrina
0111449

رد الاعتبار للسادات

رد الاعتبار للسادات

الدكتور . سعد الدين إبراهيم

الناشـــر

دار قبـــاء للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة)

عبده غريب

الكتــــاب : رد الاعتبار للسادات

المـــؤلـــف : د. سعد الدين إبراهيم

رقـم الإيـداع : ٩٩/١٧٧٩٩

الترقيم الدولى : I S B N

977-303-222-1

تاريخ النشـــر: ٢٠٠٠م

حقوق الطبع والترجمة والاقتباس محفوظة

النـاشـــــر : دار قباء للطباعة و النشر والتوزيع (عبده غريب)

شركة مساهمة مصرية

الإدارة : ٥٨ شارع الحجاز - عمارة برج امون - الدور الأول - شقة ٦

☎ ٢٤٦٢٥٦٢ - فاكس / ٢٤٧٤٠٣٨

التـــــوزيع : ١٠ شارع كامل صدقى الفجالة (القاهرة)

☎ ٥٩١٧٥٣٢ / ✉ : ١٢٢ (الفجالة)

المـطـابـع : مدينة العاشر من رمضان - المنطقة الصناعية (C1)

☎ ٠١٥/٣٦٢٧٢٧

رئيس مجلس الإدارة / أحمد غريب

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

ماذا يعني إعادة الاعتبار إلى رئيس مصر الراحل محمد أنور السادات؟ ومن الذي يقوم برد الاعتبار هذا ؟ وما قيمة رد الاعتبار، وما قيمة من يرد الاعتبار ؟ .

هذه أسئلة من حق القارئ العربي أن يحصل على إجابات عليها من أول سطور هذا الكتاب . وهي بالتالي واجب على الكاتب .

وبداية كان وما يزال للرئيس السادات معجبون عديدون في مصر والخارج منذ تولي رئاسة الدولة المصرية في أعقاب رحيل الرئيس جمال عبد الناصر. وهؤلاء ليسوا في حاجة إلى أن يسمعوا أو يقرؤوا لمن يقوم برد الاعتبار للرجل .. وإن كانوا بالطبع سيبتسمون ابتسامة الرضا، ولسان حالهم يردد " ألم نقل لكم ذلك طوال الوقت ! " .

والرئيس السادات نفسه بعد أن رحل عن عالمنا، لن يعنيه بالطبع شيء مما يرد في هذا الكتاب . ولكن ربما يكون بعض ما يرد فيه تخفيف عن لوعة ذويه، الذين فجعوا باغتياله كشخص يوم ١٩٨١/١٠/٦ ثم فجعوا أكثر باغتياله كشخصية لعدة سنوات بعد ذلك .

والأهم من هذا وذاك، هو أن القصد من هذا الكتاب ليس تمجيداً للرئيس الراحل، وليس دفاعاً عن كل سياساته وقراراته وممارساته. فهناك الكثير من هذه السياسات والقرارات والممارسات التي يظل لهذا الكاتب انتقادات أو تحفظات عليها.

ولكن هذا الكتاب ينطوي على إنصاف لبعض هذه السياسات والقرارات، التي كان هذا الكاتب وغيره قد وقفوا منها موقفاً شديد النقد والمعارضة في حياة الرئيس السادات، وبعد أن كشفت السنوات العشر التالية لرحيله أنها كانت تنطوي على نظرات صحيحة أو ثاقبة. وفي هذا الإنصاف نحن نمارس نقداً ذاتياً من ناحية، ونرد الاعتبار لسيرة الرجل من ناحية ثانية، ونرسي تقليداً أخلاقياً في الحياة العربية العامة من ناحية ثالثة ألا وهو تأكيد أن " الرجوع إلى الحق فضيلة ".

﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾ .

سعد الدين إبراهيم

المقطم القاهرة ١٩٩٧/١٢/٣

مقدمة طبعة الأعمال الكاملة

قد أثار صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب والتي صدرت عن دار الشروق في ديسمبر ١٩٩١، أي منذ ١٨ عاماً، ردود أفعال واسعة بين المؤيدين والمعارضين للرئيس الراحل السادات، خاصة أن الوقائع التي ذكرها الكتاب لم تمس مصداقياتها قيد أنملة، خاصة من الشاهدة الوحيدة لها .. السيدة الفاضلة جيهان السادات، وتمحورت ردود الفعل حول تفسير ظاهرة العنف التي عالجها الكتاب في طبعته الأولى . وقد رأيت إضافة أقسام جديدة في الطبعة الجديدة وذلك بعد تفاقم ظاهرة العنف في التسعينات والتي وصلت ذروتها في حادثة الأقصر في ١٧ نوفمبر ١٩٩٧، والذي قام فيه ستة من المتطرفين الإسلاميين باغتيال ستين سائحاً ومصاحباً (معظمهم من سويسرا واليابان وبريطانيا) في غضون ستة دقائق ، ونتج عن الحادث تدمير موسم السياحة في ذلك العام ، وخسرت مصر بسبب ذلك حوالى ستة مليارات من الجنيهات . هذا فضلاً عن محاولات اغتيال كبار المسئولين في الدولة، وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية الرئيس محمد حسني مبارك . ومن قبله رئيس الوزراء الأسبق عاطف صدقي ووزيرى الداخلية والإعلام، بالإضافة إلى اغتيال د. فرج فودة ومحاولة اغتيال الأديب العالمي نجيب محفوظ .

وعالجت في الأقسام الجديدة ظاهرة العنف في مرحلة ما بعد السادات، وتفسير أسباب تفشيه في مرحلة التسعينات وذلك عن طريق تقييم الصحوة الإسلامية، والتكوينات الاجتماعية لجماعات الإسلام السياسي في الداخل والخارج، وبحث البذور الجنينية لها، بإلقاء الضوء على نظام التعليم الرسمي الذي أفرزت بعض مناهجه ومدرسيه مناخاً صالحاً لنمو التطرف وزيادة أعمال العنف والتي انتهت تقريباً بحادثة الأقصر البشعة، والتي أطلق بعدها قادة الجماعة المبادرة التاريخية بوقف أعمال العنف.

لقد صدرت طبعة مختصرة بالإنجليزية لنفس هذا الكتاب بعنوان The Vindication of Sadat in The Arab World Washington D.C.: The

(Washington Institute, 1993) وبه بعض الإضافات التى تؤكد صواب التوجهات الرئيسية للسياسات الأربع التى صبغت نظام الرئيس السادات وأعطته طبيعته خاصة والتى ميزته نوعياً عن توجهات سلفه العظيم الرئيس جمال عبد الناصر. وهذه السياسات الأربع :

أولاً : الإصلاح أو الانفتاح الاقتصادى أو العودة إلى اقتصاد السوق .

ثانياً : الإصلاح السياسى أو الانفتاح المحكوم نحو التعددية الحزبية .

ثالثاً : الانحياز للغرب وخاصة الولايات المتحدة فى السياسة الخارجية .

رابعاً : المصالحة التاريخية مع إسرائيل ، والسير فى طريق السلام .

ورغم المعارضة الصاخبة لبعض أو كل هذه التوجهات الأربعة إلا أنها بعد ربع قرن من تدشينها ، ماتزال هى سياسة الدولة المصرية المعتمدة والمعمول بها فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك .

أكثر من ذلك أصبحت معظم أقطار الوطن العربى تسير فى نفس الطريق وبنفس التوجهات الأربعة بما فى ذلك المصالحة التاريخية مع إسرائيل . فقد وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية أوسلو مع الكيان الصهيونى وبمقتضاها حدث اعتراف متبادل ومتوافق على الخطوط العريضة لتسوية سلمية خلال السنوات الخمس التالية .. كذلك تم توقيع معاهدة سلام أردنية إسرائيلية بعد اتفاق أوسلو بحوالى عام أى عام ١٩٩٤ فى وادى عربة الذى يفصل البلدين، وقطعت المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وسوريا وإسرائيل ولبنان شوطاً طويلاً، وكانت البلدان الثلاثة قاب قوسين أو أدنى من توقيع اتفاقيات سلام مشابهة للمعاهدتين المصرية والأردنية مع إسرائيل ، لولا الاغتيال المفاجئ لرئيس الوزراء الإسرائيلى اسحق رابين فى أواخر عام ١٩٩٥، وتعطل المسيرة السلمية بسبب صعود اليمين الإسرائيلى المتشدد إلى الحكم بزعامة بنيامين نتنياهو، والتراجع عن معظم ما كان قد تم الاتفاق عليه فى عهد رابين .

كذلك رغم الصخب المعارض للانفتاح الاقتصادى وعودة آليات السوق بواسطة القلة البليغة من اليساريين، إلا أن اقتصاد السوق أو ما يسمى أحياناً أدبيات البنك الدولى باصطلاح (التكيف الهيكلى) قد أصبح هو السياسة المعتمدة حتى فى أكثر البلدان العربية تشدقاً (أو تظاهراً) بالاشتراكية مثل سوريا والعراق والجزائر وليبيا. وزاد هذا التوجه الاقتصادى الرأسمالى رسوخاً بعد الانهيار الكامل للاتحاد السوفيتى وبلدان الكتلة الشرقية دون إطلاق رصاصة واحدة من خارج الحدود، ولم يعد هناك خوف مرضى من الاستثمارات الأجنبية بل الشاهد هو أن كل البلدان العربية يسيل لعابها على مثل هذه الاستثمارات وهى تتنافس، مع بعضها البعض، ومع دول أجنبية أخرى، فى جذب هذه الاستثمارات .

كذلك تسابقت أقطار الوطن العربى خلال السنوات العشر الأخيرة فى خطب ود الغرب الأوروبى ممثلاً فى دول المجموعة الأوروبية ومحاولة الانضمام إلى سوقها العملاق (المغرب) أو توقيع اتفاقيات تعاون وثيق معها ، ترجمه إعلان برشلونة ١٩٩٤ . أو ممثلاً فى الولايات المتحدة التى أصبحت هى القطب العالمى الأوحد بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، ومن مفارقات الزمن العربى أن العديد من دول الوطن العربى كانت ومازالت تلجأ إلى مصر للوساطة لها للتقارب مع الغرب .

وأخيراً فإن توجه السادات المبكر نحو الإصلاح السياسى والتعددية الحزبية (رغم عدم اكتمالها) إلا أنها أصبحت بدورها نموذجاً سارت على دربه معظم الدول العربية من موريتانيا والمغرب فى أقصى الوطن العربى، إلى الأردن وفلسطين فى أدناه مروراً بالجزائر وتونس واليمن. حتى بلدان الخليج العربية التى لم يكن لها عهد بالمشاركة السياسية المؤسسية توجهت فى التسعينيات إلى استحداث ما يسمى (بمجالس الشورى) والتى تقل عن (البرلمان) بسلطته فى التشريع ولكنها تكسر حدة استئثار أسرة حاكمة واحدة بمطلق السلطات .

وهكذا نرى بعد ثمانية عشر عاماً من رحيل أنور السادات كيف كان هذا الرئيس المصرى سابقاً لعصره العربى ، ومقداماً فى محاولة الجديد . وبهذا المعنى

فهو الأكثر تأثيراً فى مسيرة مصر والوطن العربى فى القرن العشرين الذى تغرب شمسه مع صدور هذا الكتاب. ومع ذلك يظل أنور السادات فاقداً لشعبيته داخل مصر والوطن العربى. فالرجل لم تكن له (كارزمية) سلفه جمال عبد الناصر وبتعبير آخر رغم التأثير الأكبر (عقلانياً) للسادات فإن عبد الناصر يظل صاحب التأثير الأعظم (وجدانياً) ولا حول ولا قوة إلا بالله .

أخيراً لا يسعنى سوى شكر الباحث والصحفى حمدى البصير على مجهوده الكبير فى جمع وتصنيف بعض المقالات والدراسات التى كتبتها منذ منتصف الثمانينات وحتى أواخر التسعينات ، حول ظاهرة التطرف والعنف ونشرتها فى بعض الصحف العربية والمحلية ورتبها فى ثلاثة أقسام وألحقها بالطبعة الأولى ، وكذلك شكر دار قباء للطباعة لخروج الطبعة الجديدة من هذا الكتاب بصورة مشرفة .

﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ﴾ .

سعد الدين إبراهيم

المقطم القاهرة ١٩٩٩/١٢/١ .

القسم الأول ..

حوار مع الرئيس أنور السادات

- قصة لقاءين .
- خواطر عن السادات وأمريكا .
- السادات والعرب .
- السادات والإسلاميون والأقباط .
- السادات حول قوى المعارضة المصرية .
- مع السيدة جيهان السادات .

حوار مع الرئيس السادات

◈ قصة لقاءين ◈

اختلف كثيرون مع عديد من سياسات وسلوكيات الرئيس الراحل أنور السادات أثناء سنوات حكمه . وباستثناء قرار أكتوبر، الذى يوجد شبه إجماع مصرى وعربى على شجاعته وصوابه، فإن كل سياسة أو قرار آخر للرئيس الراحل قد أدى إلى شق الصف المصرى والعربى بين مؤيدين ومعارضين . ويمثل شهر أكتوبر قمة المجد وقمة المأساة فى السيرة السياسية والشخصية لأنور السادات . فقد كان يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ هو قمة المجد للرجل ؛ وكان يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ هو قمة المأساة . وقد مرت ثمانية عشر عاماً على قمة المجد، وعشر سنوات على قمة المأساة . وكلاهما مدة كافية لإعادة النظر فى مجمل توجيهات الرئيس الراحل، بقدر أكبر من الموضوعية والتجرد . فقد هدأت نسبياً العواطف والمشاعر الملتهبة التى فجرتها سياسات الرجل فى وقتها . وأصبح من الممكن الآن ممارسة النقد الهادئ لسياسات الرجل، وممارسة النقد الذاتى من أولئك الذين اختلفوا مع هذه السياسات فى حينها . ومن هذا المنطلق أقوم فى هذه المقالات بممارسة نقد ذاتى، حيث إننى كنت من بين الكثيرين الذين اختلفوا مع هذه السياسات، وخاصة سياسة التحالف مع الغرب، وسياسة المصالحة مع إسرائيل . وينطوى هذا النقد الذاتى فى نفسى الآن على إعادة الاعتبار للرئيس أنور السادات .

ولكنى أبدأ هذه المقالات بخواطر شخصية عن مقابلتين مع الرئيس الراحل، يفصلهما خمسة عشر عاماً . كانت الأولى أيام كنت شاباً فى أواخر العشرينيات، وتمت على شاطئ الباسيفيكى فى الولايات المتحدة، والثانية أيام كنت كهلاً فى أوائل الأربعينيات، وتمت على شاطئ البحر الأبيض المتوسط فى وسط الإسكندرية. واترك جانباً فى تسجيل خواطرى عن هاتين المقابلتين كثيراً من التفصيلات التى قد تمس أشخاصاً آخرين (أحياء فى رحاب الله عز وجل) . وهدفى من البدء بهذه الخواطر هو أن تكون، أولاً، شهادات للتاريخ؛ وأن تكون، ثانياً، اعترافاً ببعض

تحيزاتى ضد الرئيس الراحل وقت هذين اللقاءين ؛ وأن تكون ثالثاً، مقدمة لبقية هذه المقالات فى إعادة تقييم الحقبة الساداتية .

*** اللقاء الأول :**

التقيت بالرئيس أنور السادات لأول مرة فى عام ١٩٦٦، أيام كنت أنا طالباً فى الدراسات العليا ورئيساً لمنظمة الطلبة العرب بالولايات المتحدة وكندا، وكان هو رئيساً لمجلس الأمة المصرى (مجلس الشعب الآن)، وجاء لزيارة أمريكا بدعوة من الكونجرس، الذى أعد له برنامجاً حافلاً للتجول فى عدة مدن رئيسية، إلى جانب واشنطن . وطلب الرئيس السادات أن يجتمع بالطلبة العرب فى هذه المدن . وكرئيس لمنظمة الطلبة العرب، فقد حضرت بعض هذه اللقاءات .وكانت رحلة اصطحابه من الفندق إلى مكان الاجتماع هى أول فرصة للاقتراب من الرجل وجهاً لوجه، وللحديث المنفرد معه .

وحين أعود إلى ما سجلته من ذكريات حول هذا اللقاء الأول، أجد انطباعين بارزين . الانطباع الأول هو بشاشة الرجل ودفئه وروحه المرحة، التى يشعر المرء معها بالألفة وعدم الكلفة . وكان ذلك انطباع إيجابى للغاية . كما لاحظت وقتها أنه متأنق للغاية، وتفوح منه روائح العطر الباريسى الرجالى، واستغربت ذلك وقتها لاعتقادى الساذج أن " الثوار " لا يهتمون عادة بمظهرهم كل هذا الاهتمام ؛ وهو أحد ثوار يوليو ١٩٥٢ .

أما الانطباع الثانى فكان الانبهار الواضح للرجل بالولايات المتحدة وبكل ما هو أمريكى وقد أفزعنى ذلك للغاية . فقد كان مر على بدء زيارته عدة أيام، بينما كان قد مر على إقامتى هناك عدة سنوات . وكان عقد الستينيات فى الولايات المتحدة هو سنوات الغليان والاحتجاج بين الشباب الأمريكى على سياسات أمريكا الرسمية الداخلية والخارجية، وكنا نحن الطلبة العرب، كجزء من الحياة الجامعية الأمريكية فى ذلك الوقت، متأثرين بثورة الشباب الأمريكى على حكومته، ناهيك عن أسبابنا العربية الخاصة للاحتجاج على السياسات الأمريكية نحو مصر

والوطن العربى والعالم الثالث عموماً .. هذا فضلاً عن أنه بمرور السنوات على إقامة الوافد الجديد إلى الولايات المتحدة، فإن انبهاره بذلك البلد يتلاشى تدريجياً، ويحل محله تقييماً متوازناً لمزايا وعيوب المجتمع الأمريكى .

لذلك فقد كان معظم الحديث فى هذا اللقاء الأول مع الرئيس أنور السادات هو بمثابة سجال تصحيحى . فكلما أبدى إعجابه الشديد بجانب من جوانب المجتمع الأمريكى، رددت عليه بإبراز أحد الجوانب السلبية عن "أمريكا الأخرى": العنصرية، والأربعين مليوناً (وقتها) الذين يعيشون تحت خط الفقر، وثقافة الحرب التى تغذيها المؤسسة العسكرية الصناعية الأمريكية، والمادية المفرطة، والسباق الاستهلاكى المحموم ... وما إلى ذلك .

وكان الرئيس السادات يهز رأسه بعد كل فقرة نقد، أو يقول "معك حق !" ثم سرعان ما يبدى إعجابه بشىء آخر، فأعود أنا كتلميذ مجتهد وبجدية بالغة لتنفيذ ما كان الرجل معجباً به . ولم أدرك وقتها ما إذا كان الرجل يستمع حقيقة لما كنت أقول، أم أنه كان يجاملنى أو يسايرنى بهز رأسه، أو بكلمتى "معك حق" .

وسرعان ما نسيت تأثير هذا اللقاء فى زحمة الأحداث المتلاحقة فى أمريكا والشرق الأوسط ... خاصة وأن أنور السادات لم يكن فى ذلك الوقت ١٩٦٦ شخصية مركزية فى صناعة القرار المصرى، رغم رئاسته للمجلس النيابى، وعضويته فى مجلس قيادة ثورة يوليو ١٩٥٢ . ولم أتذكر وقائع هذا اللقاء الأول مرة أخرى إلا بعد الرحيل المفاجئ للرئيس جمال عبد الناصر فى أواخر سبتمبر ١٩٧٠، وما نقلته وكالات الأنباء لنا فى الولايات المتحدة، بتولى أنور السادات رئاسة الجمهورية مؤقتاً، ثم ترشيحه بواسطة مجلس الأمة ليكون رئيساً لمصر ... وأذكر وقتها أن زوجتى وجدتنى واجماً ومستغرقاً فى التفكير بعد سماع النبأ ... ولما استفسرت عن سبب الوجوم، تمتمت ببضع كلمات، وكأننى أتحدث إلى نفسى، مفادها " أنه إذا كان هناك من سيجعل مصر تنحاز إلى أمريكا مائة وثمانين درجة .. فإنه سيكون هذا الرجل ... " وأذكر أن زوجتى استنكرت وقتها تلك النبوءة، بعبارة مفادها "كيف تقول ذلك عن رجل تؤكد نفس وكالات الأنباء أنه رفيق نضال عبد الناصر، وأحد الثوار الأوائل ؟ . ولم أرغب

وقتها أن أقص عليها انطباعات لقائي الأول، منذ أربع سنوات، مع أنور السادات، ومدى ما أحسست فيه من انبهار الرجل بالولايات المتحدة . ومع ذلك تمنيت وقتها أن لا تصدق نبوءتي، وأن يكون استنكار زوجتي في محله .

*** اللقاء الثاني ... والأخير**

بعد خمسة عشر عاماً، وبالتحديد في آخر شهر أغسطس ١٩٨١، كان لقائي الثاني والأخير بالرئيس محمد أنور السادات في استراحته بالإسكندرية .

خلال هذه الأعوام الخمسة عشر كانت قد مرت بمصر والوطن العربي والعالم أحداث جسام، أهمها حربين مع إسرائيل، وصلح معها، ورحيل عبد الناصر وتولي السادات لمقاليد السلطة، وحرب أهلية في لبنان، ونشوب ثورة إسلامية في إيران، ثم حرب بين العراق وإيران، وانقسام عربي غير مسبوق بسبب كامب ديفيد، فـ"انفتاح اقتصادي" في مصر، وقطيعة مع الاتحاد السوفيتي، وتقارب شديد مع الغرب والولايات المتحدة، وانفجارات اجتماعية وطائفية داخلية في مصر.

بل وكان صيف عام ١٩٨١- الذي تم اللقاء قرب نهايته- صيفاً ساخناً للغاية. ففي بداية ذلك الصيف وقعت أحداث طائفية قبيحة في منطقة الزاوية الحمراء بالقاهرة ؛ وشنت إسرائيل غارتين جويتين، أحدهما على المفاعل النووي العراقي قرب بغداد والثانية على حي الفكهاني المكتظ بالسكان في مدينة بيروت... ولأن هذا السلوك العدواني الإسرائيلي جاء بعد يومين فقط من اجتماع الرئيس السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيجين في شرم الشيخ، فقد كان غضب الشارع المصري خاصة والشارع العربي عامة غضباً شديداً .. وأوحى للمصريين وقتها إما أن الرئيس السادات كان متواطئاً مع مناحيم بيجين، أو أن إسرائيل غررت به وخدعته إمعاناً في إحراجه مع شعبه ومع أمته العربية . كذلك شهد نفس صيف ١٩٨١ زيارة للرئيس السادات إلى الولايات المتحدة، حيث اجتمع لأول وآخر مرة مع رئيسها الجديد رونالد ريجان . كما شهد نفس الصيف مؤتمر قمة عربي في فاس، عرضت فيه خطة الأمير فهد (وكان وقتها ولياً للعهد في السعودية) لتسوية صراع الشرق الأوسط .

* الاستعداد للقاء

أخبرت بموعد اللقاء قبله بيومين (يوم الخميس) ليكون ظهر السبت التالى، دون معلومات عن سبب اللقاء، أو موضوعه، أو مدة اللقاء ...

وأخذاً بالأحوط، وفى غياب هذه المعلومات، حاولت أن أخمن ما يمكن أن يدور الحديث حوله... واسترجعت الأحداث التى وقعت فى الشهور القليلة السابقة، والقضايا التى تشغل الرأى العام المصرى والعربى، والتى ذكرتها فى الفقرة السابقة . كما كنت قد نشرت مقالاً فى صحيفة الأهرام فى ذلك الصيف فى أعقاب الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووى العراقى، أتنبأ فيه باحتمال هجوم إسرائيلى كاسح على إحدى الجبهات العربية خلال عام، وأطالب بمصالحة عربية، استعداداً لهذا الاحتمال (وهو ما وقع فعلاً فى يونيو ١٩٨٢ باجتياح إسرائيل للبنان) .

وقضيت يومى الخميس والجمعة فى إعداد مذكرات مختصرة حول هذه الموضوعات . وحرصت على ألا تتجاوز أى مذكرة حول أى موضوع أكثر من صفحتين مكتوبتين . فقد شاع عن الرئيس السادات أنه لا يحب قراءة التقارير أو المذكرات المطولة .

* مفاجأة صباح اللقاء

كان الموعد المقرر للقاء مع الرئيس هو الثانية عشر ظهر السبت . واستيقظت مبكراً صباح ذلك اليوم استعداداً للرحلة بالسيارة من القاهرة إلى الإسكندرية . وأثناء تناولى للإفطار قبيل الرحلة طالعت عناوين الصحف . ووقع نظرى على خبر فى الصفحة الأولى من الأهرام، مفاده أن الرئيس السادات معتكف فى استراحته بالإسكندرية، ولن يقابل أحداً، لأنه منكب على إعداد " خطاب تاريخى " سيلقيه على الأمة بعد ذلك بعدة أيام (٥ سبتمبر ١٩٨١) .

وأصابتنى الحيرة والارتباك عما إذا كان " هذا الاعتكاف وعدم مقابلة أحد، يعنى أن لقائى المنتظر بالرئيس قد ألغى . واستشرت زوجتى فى الأمر . فاقترحت أن أسافر إلى الإسكندرية على أى الأحوال، عملاً بالتقاليد فى " البلاد الراقية " وهو

أنه عندما يطلب رئيس الدولة رؤية أحد المواطنين، فإن واجب هذا المواطن أن يستجيب، حتى إذا قرر الرئيس أن يلغى المقابلة .. وأنه من المحتمل، رغم خبر الاعتكاف، أن يكون الرئيس يتوقع ذهابي إلى استراحته بالإسكندرية ... وفى هذه الحالة فإن عدم الذهاب ينطوى على سلوك غير لائق من مواطن تجاه رئيس بلده .

توكلت على الله وذهبت إلى الإسكندرية ... وأنا غير معول على إتمام المقابلة... ولدهشتى الثانية صباح نفس اليوم وجدت عند بوابة الحراسة لاستراحة الرئيس اسمي، وما يفيد أن الرئيس سيرانى .

*** استقبال غاضب**

كانت هذه هى المرة الأولى التى أتوجه فيها إلى استراحة صيفية لرئيس دولة... وكنت أتصور أن " الاستراحة " خلافاً " للقصر الرئاسى "، هى بيت صيفى صغير ... وهالنى أن الاستراحة هى مبنى ضخم، وتحيط به حدائق شاسعة ... وعند باب هذا المبنى استقبلنى أحد المساعدين وأدخلنى إلى غرفة الاستقبال ... وبعد دقائق أقبلت حرم الرئيس، السيدة جيهان السادات، ورحبت بى ترحيباً حاراً ... وبعد تبادل التحيات الاحتفالية، ذكرت أن الرئيس فى حاجة إلى من يتحدث إليه عن " أحوال البلد " بصراحة وموضوعية ... وأنها ترجو منى أن أفعل ذلك حرصاً على مصلحة الوطن ... وغابت الابتسامة واكتسى وجهها بالجدية وهى تقول هذه الكلمات ... وكانت نبرات صوتها توحى بإخلاص عميق يختلط بهموم ثقيلة ... ثم توجهنا سوياً، وبصحبة صديقة لها، إلى خارج المبنى ... وإلى حيث كان يجلس الرئيس السادات وحده تحت شمسية بلاج ضخمة قرب الشاطئ، وينظر إلى أمواج المتوسط ومياهه الشديدة الزرقة فى ذلك اليوم .

وما أن نبهته السيدة " جيهان " بأننى " موجود معهم " حتى التفت الرئيس وبادرنى بصاعقة كلامية عالية النبرات مفادها أنه يعرف " أننى أكرههم .. وأننى سليط اللسان .. وأننى أشوه صورتهم فى الداخل والخارج بما أقوله وأنشره ... " ولم أكن وقتها مستعداً بالمرة لهذه القذائف الرئاسية .. فلقائى السابق بالرجل منذ خمسة عشر عاماً كان ودوداً، رغم الاختلاف فى الآراء ... كذلك كان ترحيب السيدة

بى قبل خمس عشرة دقيقة رقيقاً وكريماً للغاية .. وتدخلت السيدة جيهان بسرعة لتذكر الرئيس بأننى " ضيفهم ... وإن الواجب أن يدعونى للجلوس أولاً، أو على الأقل ... " . فأستدرك الرئيس السادات، وهو ما يزال مقطب الجبين، وأشار علىَّ بالجلوس ... وسادت لحظة وجوم، حاولت أن أستجمع فيها رباطة الجأش، وأبطئ من دقات القلب المتسارعة، وغليان الدم الفائر، واصطنعت ابتسامة قسرية، وقلت للرئيس بما يشبه الدعابة " أشكركم على هذا الاستقبال الكريم، رغم قراركم بالاعتكاف للتفكير فى جلائل الأمور .. " فرد الرجل وعلى وجهه ابتسامة مغتصبة " ها ... وتهزل مع رئيس جمهوريتك أيضاً ! " ... ومع ذلك بادرت بالسؤال "هل لمواطن متواضع مثلى أن يستفسر عن حيثيات ما وجه له رئيس جمهوريته من اتهامات ؟ " .

قال الرئيس، وهو أكثر هدوءاً. " هذا ما أسمعه من أولادنا فى الجامعة الأمريكية ... وهذا ما سمعته عن الكلام الفارغ الذى تنشره لك الصحف والمجلات فى الخارج " .

ودخلت مع الرئيس فى حديث امتد حوالى ثلاث ساعات، تخللته عدة عواصف كلامية (من جانبه طبعاً)، مثل العاصفة التى استقبلنى بها ولكن مع ذلك كنت قد تعودت على استقبال العواصف الرئاسية ... وكان عزائى هو أن الرجل كان تواقاً للاستماع والحديث، وأن السيدة جيهان كانت تتدخل بكلماتها الناعمة لتبديد التوتر بعد كل عاصفة .

◈ خواطر عن السادات وأمريكا ◈

رغم البداية العاصفة للقائى بالرئيس الراحل أنور السادات ظهر يوم ٣١ أغسطس ١٩٨١ باستراحته بالإسكندرية، ورغم تعدد نوبات الغضب خلال الساعات الثلاث التى استغرقها هذا اللقاء، إلا أن المقابلة انتهت نهاية ودية، أصر الرئيس بعدها أن أمكث لتناول الغذاء مع أسرته، وإن كان هو نفسه لا يتناول هذه الوجبة لاعتبارات الرجيم الذى يتبعه .

* حيثيات الاتهام بالعداوة

بادرنى الرئيس فى اللحظة الأولى للمقابلة بأنه يعرف أننى أكرههم، وأشوه صورتهم بما أقوله لطلابى وما أكتبه وأنشره فى الخارج " . ولما استفسرت منه عن حيثيات هذا الاتهام الشخصى الخطير .. أخبرنى بأن ذلك هو ما ينقله له " أبناؤه " فى الجامعة الأمريكية (حيث أقوم بالتدريس) . فلما أجبته بأننى لا أذكر أن أياً من " أبنائه " قد درس معى .. رد الرئيس بأن هذا صحيح، ولكنهم سمعوا ذلك من أصدقائهم الذين يدرسون معى .. فلما أبديت أسفى أن يكون حكم الرئيس على أحد المواطنين هكذا مبنياً على كلام أصدقاء أبنائه، سارعنى هو بسؤال مباشر " دعنا من كلام أصدقاء أولادنا ... إلا أنه يبقى حقيقياً أنك تكرهنا ؟ " .

قلت " يا سيادة الرئيس هناك فارق كبير بين الكراهية والاختلاف فى الرأى.. إن الكراهية تنطوى على أشياء ذاتية أو شخصية .. أما الاختلاف فى الرأى فهو مسألة اجتهاد فى القضايا العامة ... وصحيح أننى أختلف مع عدد من سياسات النظام .. " .

قال الرئيس بشىء من الغضب إيه حكاية " النظام " هذه ... إننى أكره هذه الكلمة .. إنها كلمة بعثية (نسبة إلى حزب البعث) .. هل أنت بعثياً أم إخوان مسلمين أم ماركسياً ؟ " . وتضايقت حقيقة من هذا الأسلوب فى الحديث . ويبدو أن الضيق كان ظاهراً على وجهى أو أن صوتى قد ارتفع قليلاً رغم كل محاولات ضبط النفس . ولكنى أذكر أننى قلت للرئيس " آسف يا سيادة الرئيس لاستخدام

كلمة " النظام ". حيث أننى لم أكن أدرى أن البعثيين هم الذين ابتدعوها .. ولم أكن أدرى أن الماركسيين والإخوان قد ساروا على نهجهم فى استخدام كلمة نظام ... وأنا يا سيادة الرئيس لست بعثياً ولا إخوانياً ولا ماركسياً .. ولكن حتى إذا كنت منتمياً لأى من هذه التيارات فهل هذه تهمة أيضاً ؟ على أى الأحوال يا سيادة الرئيس إذا كان لا بد من توصيف لفكرى فهو فكر ديموقراطى قومى مستقل ... " .

غيرّ الرئيس من لهجته بعض الشىء، وقال " دعنا من هذا ... وماذا عن "الكلام الفارغ" الذى تكتبه هذه الأيام ؟ وتحيرت مرة أخرى .. وجربت أسلوباً مختلفاً. حاولت أن أكون فيه مداعباً فقلت " إننى أكتب كلاماً فارغاً منذ سنوات وليس هذه الأيام فقط .. فأى كلام فارغ منه تقصدون سيادتكم ؟ " .

*** مصر والولايات المتحدة**

بدأ الرئيس السادات بسؤال عن أول كلام فارغ كتبته مؤخراً عن مصر وأمريكا، وكان قد نشر فى مجلة أمريكية تسمى (فصليات الكونجرس) Congressional Quarterly . سألت الرئيس عما إذا كان قرأ بنفسه ذلك المقال، فأجاب بأنه لم يقرأه وإنما سمع به أثناء زيارته الأخيرة لواشنطن وأن أحد مساعديه أخبره أنه يسىء للعلاقات المصرية الأمريكية، ويسىء له شخصياً !.

وانتهزت الفرصة، لأقول للرئيس السادات " أن كل ما توجهون إلىّ من اتهامات إلى الآن يا سيادة الرئيس مبنى على السماع وليس قائماً على دليل مباشر يمكن مناقشته ... فهل هكذا يحكم دائماً على الأشخاص والأمور ... ! " فرد الرئيس آمراً أن أكف عن " التفلسف " وأخبره بالدليل المباشر عن ذلك المقال .

وعند هذه النقطة نظرت إلى ساعتى وسألت بأدب جم عن طول الوقت المخصص لمقابلته، فأشار الرئيس بأن آخذ راحتى فى الحديث كما هزت السيدة جيهان رأسها مؤكدة نفس الإشارة . قلت للرئيس :

" هذا المقال كان محاضرة ألقيتها فى يناير الماضى (١٩٨١) فى اجتماع أعده أحد المراكز البحثية فى واشنطن ذات العلاقة الوطيدة بالحزب الجمهورى،

بمناسبة الإدارة الجديدة للرئيس الجديد رونالد ريجان، ضمن سلسلة من الاجتماعات التى دعوا لها مفكرين وخبراء من مناطق العالم المختلفة، وخاصة تلك التى تشهد توتراً مزمناً، مثل منطقة الشرق الأوسط . وكانت المحاضرة بعنوان "**مصر والعلاقة بالقوتين الأعظم**" وكانت الفكرة المركزية فيها هو أن هناك نمطاً فى طبيعة العلاقة بين مصر وكلا من القوتين الأعظم حيث تبدأ العلاقة بمرحلة شهر عسل بأى منهما، ثم تتطور إلى مرحلة ثانية من الصداقة الطبيعية، ثم إلى مرحلة ثالثة من خيبة الآمال والتوقعات المتبادلة، ثم إلى مرحلة رابعة من التوتر وتبادل العتاب والشكوى والبرود، ثم تنتهى بمرحلة خامسة هى ما يشبه الانفصال أو القطيعة أو الطلاق ..

وأن هذا هو ما حدث فى العلاقة بين مصر والاتحاد السوفيتى خلال العشرين عاماً بين سنتى ١٩٥٥ و ١٩٧٥ تقريباً وأن أحد أخطاء الاتحاد السوفيتى فى تلك العلاقة هو أنه أخذ مصر كقضية مسلم بها كحليف استراتيجى تعتمد عليه، ومن ثم تراخى أو أهمل فى مراعاة مشاعر ومصالح المصريين، وبدأ مع المرحلة الثالثة يعامل مصر كدولة تابعة .. ففقد بالتدريج تعاطف المصريين وحرصهم على العلاقة معه (أى مع الاتحاد السوفيتى) ... وبالتالى حينما اتخذ السادات قراراته بالقطيعة مع الاتحاد السوفيتى، فإن قطاعاً كبيراً من الرأى العام المصرى كان متجاوباً مع هذه القرارات ... وأكدت المحاضرة أن نفس النمط يمكن أن يتكرر فى علاقة مصر بالولايات المتحدة، التى بدأ شهر العسل فيها بعد حرب أكتوبر مع منتصف السبعينات.. وحذرت فى تلك المحاضرات أن العلاقة بين مصر والولايات المتحدة تدخل مرحلتها الثالثة مع ولاية الرئيس ريجان، وما لم تتنبه الولايات المتحدة لذلك فإن مشاعر المصريين ستتحول إلى مشاعر سلبية، وأن أى رئيس مصرى مهما كانت صداقته الشخصية مع الولايات المتحدة، لا يمكن أن يتجاهل هذه المشاعر الشعبية المصرية لمدة طويلة ... وأن على أمريكا، إذا كانت حريصة على ألا تتدهور العلاقة وتنزلق إلى المرحلة الرابعة ثم الخامسة . هو أن تبادر مرة أخرى وبقوة لاستئناف محاولات التسوية السلمية العادلة للقضية الفلسطينية وأن تضاعف من

مساعدتها للاقتصاد المصرى المتعثر ، وبشكل جديد تشعر معه الفئات الأقل حظاً فى مصر بعائد المساعدات الأمريكية فى حياتها اليومية .. "

قال الرئيس السادات، الذى كان يستمع باهتمام ملحوظ " هذا كلام جيد ... ولكن يبدو أن الأمريكيين لم يستوعبوه ...!" فسألت بدورى " ماذا عن نتائج زيارته الأخيرة (قبل عدة أيام) لواشنطن ؟ " ... أطرق الرئيس قليلاً، ثم قال دون أن يجيب على السؤال مباشرة " لقد تعاملت مع أربعة رؤساء أمريكيين منذ أتيت إلى الحكم .. كان نيكسون يعرف قضية الشرق الأوسط جيداً .. وجاء جيرالدفورد بعده واستغرق عاماً ليفهم أساسيات القضية، ولكن لم يطل عهده بالرئاسة إلا لعدة شهور بعد هذا الفهم، فلم يفعل كثيراً .. ثم جاء جيمى كارتر واستغرق ستة شهور ليفهم القضية .. فتعاطف معنا والتزم بتسوية الصراع، وقطع فى ذلك شوطاً لا بأس به .. ثم جاء رونالد ريجان إلى الرئاسة ويقينى أنه يحتاج إلى عشر سنوات على الأقل لكى يفهم قضية الشرق الأوسط ... !" .

ولما علقت أنا بقولى أن مدة الرئاسة فى أمريكا هى أربع سنوات، وأنه على افتراض أن ريجان سيعاد انتخابه لمدة ثانية، وهى الحد الأقصى، فإن مجموع ذلك هو ثمانى سنوات فقط . قال الرئيس السادات أنه يعرف ذلك .. فقلت، معنى ذلك أن ريجان أتى وسيذهب دون أن يفعل شيئاً يذكر لتسوية القضية الفلسطينية ... ولم يعلق الرئيس السادات على هذه الملاحظة ... وسادت لحظة صمت قصيرة واستنتجت أنا وقتها أن زيارة الرئيس السادات لواشنطن لم تكن مثمرة، على الأقل بالنسبة للصراع العربى الإسرائيلى، وأنه عاد من أمريكا(بخفى حنين) .

*** السادات والجبهة الداخلية وأمريكا**

قطع الرئيس السادات لحظة الصمت بسؤال فيه رنة استفسار اتهامى، فحواه " هل هذا كل ما قلته فى ذلك المقال ؟ ألم تقل شيئاً عن الجبهة الداخلية هنا فى مصر ؟" .

حاولت أن أتذكر تفاصيل أخرى من المحاضرة التى نشرت كمقال فيما بعد.. وقلت بعد تردد، نعم يا سيادة الرئيس .. ذكرت أن هناك ارتباطاً بين شعبية أى

رئيس مصرى وشعبية الدولة الأعظم التى يصادقها لدى الرأى العام المصرى عاليه فإن ذلك يمتد عادة إلى شعبية هذه القوة الأعظم، حتى إذا لم تكن عند مستوى توقعات الرأى العام المصرى، والعكس صحيح ... ولكن الأسوأ أن يكون أداء الرئيس وأداء القوة الأعظم التى يصادقها، أن يكون هذان الشيئان معاً دون مستوى توقعات الرأى العام المصرى " .

وباغتنى الرئيس السادات بسؤال محرج على الأقل فى نصفه، حيث قال، "وماذا تعتقد أنت " ؟ .

وترددت قليلاً فى الإجابة ونظرت للسيدة جيهان، كمن يطلب النجاة .. وقرأت فى نظرتها المتعاطفة وإيماءة رأسها كمن يشجعنى على إجابة صريحة .. ومع ذلك لم تواتينى كل الشجاعة المطلوبة .. وبدأت بالجزء الأسهل من السؤال وأنا أفكر فى اختيار الكلمات بدقة للإجابة على الجزء الثانى ... قلت : " سيادة الرئيس بالنسبة لشعبية الولايات المتحدة لدى الرأى العام المصرى هذه الأيام، فلا شك أنها منخفضة للغاية وخاصة بعد الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووى العراقى، وإحساس كثير من المصريين أن ثمة تواطئاً إن لم يكن تشجيعاً صريحاً من الولايات المتحدة ... فما كان لإسرائيل أن تفعل ما فعلت دون ضوء أمريكى أخضر... " .

وتمنيت أن يقف الحوار فى هذا الأمر عند هذه النقطة، ولذت بالصمت .. ولكن الرئيس السادات قطع الصمت مرة أخرى بطلب الإجابة على بقية السؤال بقوله " وهل تعتقد أن ذلك قد أثّر على شعبيتى أنا أيضاً ...؟ " ومرة أخرى نظرت للسيدة جيهان كمن يطلب النجدة ... وقرأت مرة أخرى فى نظرتها إيماءة تشجيع متعاطفة أن أستمر فى الحديث الصريح ...

قلت " يا سيادة الرئيس ... أنا أستطيع فقط أن أستدل من الدوائر التى أتحرك فيها وهى أساساً من المثقفين المصريين والعرب أن تدهور شعبية أمريكا بسبب سياستها وبسبب ما فعلته إسرائيل قد أثر على شعبيتكم أيضاً .. " واستدركت لتخفيف العبارة، " لا شك أن أجهزة الدولة المتخصصة يمكن أن تعطيكم رصداً أدق لما إذا كان ذلك صحيحاً " .

هز الرجل رأسه بما يشبه الامتعاض، وقال " أنا أعرف ما تقوله أجهزة الدولة... ولكنى كنت أريد معرفة رأيك، ورأى الأفندية من المفكرين ... " فأجبت بأننى قد فعلت ذلك ... فعاد ملحاً على نفس النقطة بسؤال آخر " هل شعبية أمريكا هى التى انخفضت، وبالتالى أدى ذلك إلى انخفاض شعبيتى، أم أن شعبيتى هى التى انخفضت أولاً، وبالتالى أدى ذلك إلى انخفاض شعبية أمريكا ؟".

لا أدرى سبب نوبة الشجاعة التى انتابتنى فجأة، وقلت بلا تردد، ودون أن أنظر هذه المرة إلى السيدة جيهان فقلت " أعتقد يا سيادة الرئيس أن شعبية سيادتكم وشعبية أمريكا قد انخفضتا معاً طوال الشهور الأخيرة ... ويبدو أن الرئيس السادات نفسه قد فوجئ بردى السريع .. فقال " لتنس أمريكا الآن، ما هو السبب، يا عبقرى، فى انخفاض شعبيتى ؟ " . ولم يكن الأمر يحتاج إلى ذكاء لكى أفهم ما انطوى عليه استخدام الرئيس لكلمة " يا عبقرى " من سخرية لاذعة . ولم أدر كيف أواصل الحديث ..

نظرت إلى ساعتى مرة أخرى، فقلت : " هل سيادتكم متأكدون أننى لا أضيع وقتكم الثمين بهذه العبقرية الفذة " ؟ . تجاهل الرئيس سؤالى، وطلب مزيداً من الشاى، الذى أتى فى أكواب زجاجية صغيرة .. ونظر إلىَّ كمن يستعجل تلكؤى أو مراوغتى فى الإجابة على سؤاله الأخير .. فسألت بدورى " من أين أبدأ يا سيادة الرئيس ... من الأسباب الداخلية أو الأسباب العربية والإقليمية ... ؟ فقال بفارغ صبر واضح " ابدأ حيث شئت ... " وفكرت لحظة قصيرة وأخذت بالأحوط، وهو الساحة العربية والإقليمية .

◆ السادات والعرب ◆

*** هل هو جحود عربى ؟**

كان الرئيس الراحل مهتماً بتفسيرى لما حدث " لشعبيته " عربياً ومصرياً فى الشهور الأخيرة . وقد بدأت بالساحة العربية لأنها الأقل حساسية، وعلى أمل أن يمتد الحديث حولها إلى نهاية اللقاء، وبذلك أعفى نفسى من الحديث عن الساحة المصرية الأكثر حساسية .

قلت للرئيس ما معناه " إن الرأى العام العربى ما يزال فى حالة ذهول منذ رحلته المفاجئة إلى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ . فقد شعر العرب كما لو أن مصر قد تخلت عنهم وتخلت عن دورها القيادى للأمة العربية، وأنها سعت إلى صلح منفرد مع إسرائيل ... " ولم يكن فيما قلته إلى تلك اللحظة جديداً يستفز الرئيس . لذلك فقد كان ينصت كما لو كان يستمع إلى اسطوانة مكررة .. واستمر يهز رأسه كما لو كان ينتظر جديداً فى الحديث ... وسرعان ما حدث ذلك عندما ذكرت " أن معظم العرب يشعرون كما لو أن الرئيس يمعن فى الاستهزاء بهم والحط من شأنهم فى كل مرة يذكرهم فيها بأن مصر هى الدولة المتحضرة الوحيدة فى الوطن العربى، وأن حضارتها تمتد فى التاريخ إلى ستة أو سبعة آلاف سنة ... وأن مصر صاحبة أفضال عليهم ... " .

هنا قاطعنى الرئيس متسائلاً :" أو ليست هذه هى الحقيقة ... ؟ وهل يشك أحد فى أن العرب بدون مصر هم مجموعة من الأصفار ؟ " فقلت للرئيس " بصرف النظر عن الحقيقة ... سيادتكم تسألون عن سبب الغضب العربى، وأنا أذكر لكم ما يغضبهم أو يحزنهم ... فهم لا ينكرون فضل مصر أو يقللون من قدرها . فقط هم عاتبون لتحقير شأنهم بواسطة الإعلام الرسمى المصرى ... " ومرة أخرى سألنى الرئيس " وماذا تعتقد أنت ... هل هم محقون ؟" . فقلت للرئيس " نعم هم محقون إلى حد كبير " . فسأل بشىء من التهكم " ولماذا يا حضرة الفيلسوف ؟ " ومع هذه المرحلة من الحوار كنت قد تعودت على تهكم الرئيس الراحل فأجبت :

" بدون فلسفة يا سيادة الرئيس لا ننسى أن مصر هى التى قادت المعركة

السياسية والعسكرية والإعلامية ضد إسرائيل والغرب المؤيد لها على مدى ثلاثين عاماً ... وهى التى عبأت الرأى العام من ورائها من خلال إعلامها ومعلميها ... وفجأة وبدون سابق إنذار طلبت مصر منهم أن ينسوا كل هذا، وأن ينسوه بين ليلة وضحاها .. فإذا كانت مصر طوال الثلاثين عاماً السابقة على حق فكيف تنقلب على هذا الحق فجأة ... وإذا كانت مصر على خطأ طوال تلك الثلاثين عاماً، فما هو الضمان أنها ليست على خطأ الآن وهى تتصالح مع أعداء الأمس ؟" .

قال الرئيس بجدية ظاهرة " يقينى أنك درست التاريخ والعلاقات الدولية ... وأنك لابد تعرف أن لكل صراع بين الأمم والشعوب نهاية ... ألا ترى وألا يرى العرب أن أعداء الأمس فى أوروبا قد تصالحوا، وتناسوا عداوتهم .. فإلى متى نظل نحن مستمرون فى هذا العداء المدمر للشعوب والمستنزف لمواردها ... أليس من حق هذا الجيل والأجيال القادمة فى منطقتنا أن نعطى فرصة للسلام بعد أربعة حروب ؟"

قلت " نعم يا سيادة الرئيس ... ربما كانت صدمة العرب مع ذلك هى لسببين، أولهما عنصر المفاجأة فى التحول الكامل عن مسار مصر السابق . والثانى هو أن الإعلام المصرى كان قد غرس فى أعماق النفس العربية أن التناقض بيننا وبين إسرائيل هو تناقض وجود أساسى، لا حل له إلا بانتصار أحد الإرادتين، الإسرائيلية أو العربية . وبما أن العرب هم أهل المنطقة الأصلاء والإسرائيليين هم الدخلاء، فكيف بهذه السرعة والسهولة تواجه الرأى العام العربى بتكييف جديد لطبيعة الصراع ؟" .

قال الرئيس الراحل " أولاً، لم يكن الأمر سريعاً أو سهلاً ... هل تعتقد أنت أو العرب الذين تتحدث عنهم أننى لم أمعن التفكير فى هذا الأمر لسنوات قبل وبعد حرب أكتوبر.

وهل تعتقد أنت أو العرب الذين تتحدث عنهم أن المقابلة أو الجلوس مع مناحيم بيجن أو الإسرائيليين الآخرين بالأمر السهل على نفسى ؟ ألم تدعوكم

الرئاسة أنت وخمسة من الأساتذة المصريين للذهاب إلى إسرائيل فى زيارتى الثانية ورفضتم جميعاً هذه الدعوة .

لقد اعتقدتم خطأ أننى أريد بذلك تأييدكم أو توريطكم فى الذهاب إلى إسرائيل ... بينما كان قصدى أن تشعروا معى بالمعاناة النفسية التى أمر بها فى كل زيارة إلى إسرائيل أو لقاء معهم ... نعم هم أعداء الأمس وربما هم أعداء اليوم والغد ... ولكن المسألة ليست معاناتى الشخصية وإنما معاناة شعبى وشعوب المنطقة من جراء حروب لا يمكن أن تحسم هذا الصراع بالذات ما دامت أمريكا والغرب يقفون معها قلباً وقالباً ... طبعاً كان يمكن تجميد الأوضاع على ما هى عليه كما أراد الأسد وصدام والقذافى ... فهؤلاء وغيرهم لا يهمهم إلا أنفسهم ... ولو كنت مثلهم لكفانى انتصار أكتوبر لأعيش عليه طوال ما تبقى من رئاستى أو حياتى ... ولكنى ذهبت إلى الحرب فى أكتوبر من أجل شعبى والأمة العربية ... وذهبت إلى القدس أيضاً من أجل شعبى والأمة العربية ... وكان القراران من أصعب قرارات حياتى ... بل وكان قرار السلام أصعب على من قرار الحرب ... إن الذى لا يفهم ذلك من العرب هو موتور أو جاحد أو حاقد على مصر ورئيسها ... "

*** الحروب وقطار التسويات :**

انتهزت صمت الرئيس السادات للحظة قصيرة لأقول " ألا يحتمل يا سيادة الرئيس أن المسألة ليست حقداً أو جحوداً وإنما مجرد اختلاف فى وجهات النظر ؟ إن معظم العرب يعتقدون اعتقاداً جازماً أن إسرائيل لا تريد السلام، وأنها تسعى إلى مزيد من التوسع والهيمنة بدليل ما تفعله فى المشرق العربى، وآخره الغارة الجوية على المفاعل النووى العراقى بعد يومين من مقابلة سيادتكم مع رئيس الوزراء الإسرائيلى، وأن جزء من إستراتيجياتها المعلنة كان وما يزال هو عزل مصر عن أمتها العربية لكى تنفرد بالمشرق وتحقق هذه الأهداف، ومن هنا ترحيبها بصلح منفرد مع مصر ... " .

قاطعنى الرئيس بشىء من الحدة معترضاً على عبارة " الصلح المنفرد " وقال

" إن ما فعلته مصر لم يكن صلحاً منفرداً، وإنما كانت بداية عملية (قالها بالإنجليزية) (Process) لتسوية شاملة وعادلة ... ودعنى أقول لك أن ما رفضه العرب، وأولهم ياسر عرفات، بعدم المشاركة فى مؤتمر المينا هاوس سيندمون عليه، وسيلهثون بعد سنوات للحصول عليه، وقد لا يحصلون عليه أبداً ... وهنا هو الدرس المؤلم لتاريخ الصراع العربى الإسرائيلى ... فبعد كل حرب تسنح فرصة لتسوية معقولة فإذا ضاعت هذه الفرصة فإننا ننتظر عدة سنوات وندخل حرباً جديدة تتاح لنا فيها فرصة أخرى لتسوية معقولة ولكنها أقل من التسوية التى كانت متاحة فى الفرصة السابقة ... والعرب الذين تتحدث عنهم لا يدركون ذلك ... أو يدركونه ولكنهم يكابرون ... إن قطار التسوية الذى جاء بعد حرب أكتوبر كان على وشك أن يفوت الحرب جميعاً ... وقد نبهتهم إلى ذلك وخاصة فى سوريا والمنظمة . ولكنهم لم يستمعوا، فآثرت ألا يفوت على مصر هذا القطار ... وعليك أن تتذكر كلماتى لن يأتى قطار آخر للتسوية إلا بعد حرب جديدة ... وهاجسى هو أن العرب سيخسرون تلك الحرب بدون مصر وأنهم قد يقبلون تسوية أقل من تلك التى كانت متاحة فى كامب ديفيد ... وأرجو أن يقبلونها حينئذ إذا عرضت عليهم ... وإلا فإن هذا الصراع سيستمر إلى مائة سنة أخرى على الأقل ... " .

توقف الرئيس عن الحديث وطلب كوباً من الماء ... وانتهزت الفرصة لأعلق على الفقرة الأخيرة قائلاً " سيادة الرئيس لقد سألتم عما إذا كنت قد قرأت التاريخ والعلاقات الدولية ... وما تعلمته هو أن تسويات سلمية تتم بين دول متصارعة تعكس فى الواقع ميزان القوى بينها ... وهذا الميزان مختل الآن لصالح إسرائيل .. ألم يكن أفضل أن نعدل من هذا الميزان أولاً، حتى تأتى التسوية عادلة أو منصفة للجانب العربى ؟ " .

*** أنظمة تستنزف بلادها بلا خطط للتحرير :**

قال الرئيس الراحل أنور السادات : " هذا هو ما يردده الأسد وصدام والقذافى. وهو قد يكون كلام حق يراد به باطل .. فما يهم هذه الأنظمة هو البقاء فى الحكم أولاً، وليس تحرير فلسطين أو حتى تحرير أراضيها " قلت للرئيس مداعباً بأننى قد توقفت

عن استخدام كلمة " أنظمة " منذ اعترض هو عليها فى بداية اللقاء، فقال ضاحكاً لأول مرة خلال اللقاء : " فقط لا تستخدمها فى حالة مصر فنحن هنا دولة عريقة، ولكنها تنطبق على العصابات الحاكمة فى بلدان عربية أخرى ".

قلت للرئيس " كيف تقولون سيادتكم ذلك بينما لدينا خبرة حرب أكتوبر نفسها .. ألم تشارك سوريا مصر فى خطة قتال جادة فى تلك الحرب ؟ وألم تشارك دول عربية أخرى بما استطاعت من قوات، مثل العراق والمغرب والجزائر والكويت؟ وألم تسهم دول أخرى فى المعركة سواء بالمال أو باستخدام أسلحة النفط ؟" .

قال الرئيس بشيء من الضيق ... هذا صحيح ولكن فقط لأن مصر أخذت الأمر مأخذ الجد ... وكان على الجميع أن يفعلوا ما فعلوا خوفاً من شعوبهم .. ولكن لو تركوا لأمرهم فإنهم ما حاربوا وما ساهموا بأى شيء ... ولاستمروا يحاربون فقط بالكلمات من خلف الميكرفونات ... وكما قادتهم مصر فى حرب جادة فإنها تقودهم الآن فى سلام جاد " .

قلت للرئيس " ولكن تلك الأنظمة قبلت أن تقودها مصر فى حرب أكتوبر لأنه كان إجماع عربى على هدف تحرير الأرض .. وربما قبلت الأنظمة أن تسير وراء مصر وإن كان على مضض خوفاً من شعوبها ... ولكن نفس الشيء لا ينطبق على الموقف الحالى الذى بدأ بزيارة سيادتكم للقدس ... فلأن هذه الأنظمة تخاف من شعوبها فإنها رفضت قيادة مصر هذه المرة .

قال الرئيس " هذا كلام فارغ ... إن كل ما يهم هذه الأنظمة هو التشبث بالحكم ... وتحت ذريعة تحرير فلسطين أو الوحدة العربية تسعى شعوبها العذاب وتستنزف ثرواته فيما لا طائل وراءه ... وهذه الأنظمة هى التى تخاف من السلام وليس الشعوب ... فالعرب الذين تتحدث عنهم ليسوا الشعوب العربية وإنما الأنظمة المزايدة ... أو الحكام الذين يبحثون عن مجد زائف ... وإلا كيف تفسر ما يفعله صدام بمغامراته المهلكة مع إيران، وهو الذى لم يطلق طلقة واحدة رداً على هجوم إسرائيل على مفاعله النووى ؟ وبماذا تفسر المغامرات الطائشة للقذافى فى كل مكان على هذا الكوكب إلا فى اتجاه إسرائيل ؟ وماذا يفعل الأسد فى لبنان ؟

إننى لا أشعر بألم حقيقى إلا بالنسبة للشعب الفلسطينى تحت الاحتلال .. فهو الذى يعانى من مغامرات وعبث الحكام العرب ... وكان أملى أن يدرك ياسر عرفات ذلك ولا ينزلق إلى مزايدات الحكام ... لقد كنت ومازلت مستعداً لعمل أى شىء ينقذ الشعب الفلسطينى ويحافظ على البقية الباقية من أرضه ... " .

*** مشروع فهد**

حاولت تغيير الموضوع قليلاً فقلت يا سيادة الرئيس أليس مشروع فهد المفروض أن يعرض فى قمة فاس قريباً جداً من مبادرتكم وتفكيركم ؟ فلماذا، إذن هجومكم عليه وهجوم الإعلام المصرى الرسمى على المشروع ؟" .

هنا تدخلت السيدة جيهان وقالت " فعلاً ... أنا موافقة مع الدكتور ولماذا ياريس تهاجم الرجل ومشروعه بلا داع وتستعدى السعوديين عليك ؟" .

قال الرئيس بنبرة حادة " لأنكما لا تدركان أن مشروع فهد أوهام فى أوهام ... إن فهد لا يفهم شيئاً عن التفاوض مع إسرائيل ... فليس لديه ما يقدمه لإسرائيل مقابل الطلبات العديدة التى يطلبها ... ماذا يظن ؟ هل إسرائيل وأمريكا عبيد فى البلاط السعودى ... يأمرهم بأن يجلوا عن الأراضى العربية المحتلة، وأن يسمحوا للفلسطينيين بإقامة دولتهم المستقلة، وأن يعيدوا القدس الشرقية للسيادة العربية. هل يأمرهم وهو جالس فى قصره ويتوقع أن يهرولوا لتنفيذ أوامره، وهكذا دون شىء فى المقابل ؟ هذه سذاجة سياسية ... ثم إذا كان فهد حريص كل هذا الحرص على السلام والوئام فى المنطقة فلماذا خاف فى قمة بغداد ؟ وسمح لعصبجية البعث أن يبتزوه وقطع علاقات السعودية بمصر ؟ هل هو أضعف من السلطان قابوس ؟ وهل السعودية أضعف من سلطنة عمان التى رفضت الابتزاز ؟ إن فى الأمر شيئاً آخر... إنه الحقد على مصر... واللهفة على زعامة الأمة العربية ... " .

*** لقاء لم يتحقق مع المثقفين العرب :**

هزت السيدة جيهان رأسها بعدم موافقتها على كلام الرئيس عن السعودية

وعن الأمير فهد ... فقال الرئيس موجهاً الكلام لها وحدها هذه المرة " أنت لا تعرفين هؤلاء الحكام مثلما أعرفهم أنا ... " ثم نظر إليَّ الرئيس موجهاً الكلام " دعنا من هؤلاء الحكام فقصصهم طويلة ... أريد منك خدمة من أجل مصر والأمة العربية ... يقولون أنك تعرف عدداً كبيراً من المثقفين العرب .. فهل تستطيع أن تجمع لي خمسين أو مائة منهم فى أى مكان يختارونه لكى أتحاور معهم كما أتحاور معك الآن ... ؟ أريد أن أقنعهم أو يقنعونى هم ... ويمكن أن يكون هذا اللقاء سرياً أو علنياً (قالها بالإنجليزية) (Off the record or on the record) ... فهل تستطيع أن تفعل ذلك ؟ " .

قلت للرئيس " لا بأس من المحاولة .. سأستطلع الأمر مع بعضهم ... " وتحمس الرئيس وقال " نعم أرجو أن تحاول وبأسرع ما يمكن ... وأرجو أن يكون بينهم الدكتور قسطنطين زريق والدكتور مجيد خدورى والدكتور وليد الخالدى والدكتور خير الدين حسيب .. هل تعرفهم ؟ " وأجبت بالإيجاب ... وسأل الرئيس " وماذا عن مصر ؟ " وانتهزت الفرصة لتأجيل الحديث عن مصر قليلاً قائلاً " أليس منطقياً أن يبدأ حواركم مع المثقفين المصريين أولاً، قبل الحوار الأوسع مع المثقفين العرب ؟ " فقال الرئيس " ولم لا ؟ إذ أعددت للاجتماع مع المثقفين العرب فلا مانع من اجتماع يسبقه بأسبوع مع المثقفين المصريين ؟" . وطلب الرئيس مزيداً من الشاى .

◆ السادات والإسلاميون والأقباط ◆

* كلام فارغ عن الجماعات الإسلامية

كان يحلو للرئيس الراحل أن يبدأ أى موضوع فى هذا اللقاء بالهجوم ... فبعد أن لاحظ أنى متردد حول الحديث عن الجبهة المصرية الداخلية سألنى عن " الكلام الفارغ ". الذى نشرته فى إحدى الدوريات العلمية مؤخراً عن الجماعات الإسلامية فى مصر. وكانت هذه هى المرة الثالثة التى يصف فيها أعمالاً نشرتها بأنها " كلام فارغ " (العمل الأول كان عن علاقة مصر بالقوتين الأعظم، والثانى كان مقالاً عن ضرورة المصالحة العربية بعد الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووى العراقى) . لذلك فقد كنت قد تعودت على أسلوبه فى الهجوم، ولم أنفعل فى المرة الثالثة .

قلت للرئيس " إن كنتم تقصدون المقال الذى نشر فى المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط فى ديسمبر الماضى (١٩٨٠)، فهو يتناول بالوصف والتحليل والتفسير ظاهرة الجماعات الإسلامية الاحتجاجية فى مصر ... فسأل الرئيس بشىء من فراغ الصبر " ... نعم ... ماذا قلت فى تلك الدراسة ؟ " فهممت بمناولة الرئيس نسخة كنت أحملها معى من المقال ... ولكنه أشار بيده ممتنعاً، وقال " أذكر لى فحواها شفوياً ... " . فقلت ما ملخصه :

" هذه الجماعات، يا سيادة الرئيس، هى بعكس ما تذكر الصحافة القومية... فهم ليسوا مجانين أو معتوهين أو فاشلين ... ولكنهم بالقطع غاضبون ساخطون ... فقد اتضح من الدراسة الميدانية أن معظمهم من طلاب أو خريجى الجامعات ... وأن نسبة كبيرة منهم مما نسميه بكليات النخبة   الطب والهندسة والصيدلة والفنية العسكرية ... أى أنهم من المتفوقين ... ويبدو أنه رغم تفوقهم فهم محبطون، يشعرون أنه ليس لهم مستقبل معقول أو زاهر فهم يتخرجون ولا يجدون عملاً .. وإذا وجدوا وظيفة فى أجهزة الدولة، فإن راتبها يكون هزيلاً، لا يكفى لإيجاد مسكن أو الزواج وتكوين أسرة . فرد الرئيس بقوله " أننى تسامحت معهم فى الماضى، بل ودللتهم ... فقد فرغ صبرى وانتهى تدليلى لهم ... وسأريهم من الآن فصاعداً كيف

يكون تصرف الدولة معهم ... سأقبض على عشرين ألفاً منهم فى ٢٤ ساعة ... وألقيهم فى السجون حتى يوقفوا عن غيهم ... إن مصر ليست إيران، ولن تكون، إن كلامك عنهم هو كلام مفكرين فى أبراج عاجية ... "

ولابد أن الرئيس قد رأى منظر الألم أو الفزع على وجهى، لأنه توقف عن الحديث، كما لو كان ينتظر تعليقاً منى . وفعلاً قلت :

" أولاً، إن ما ذكرته عن الجماعات الإسلامية العنيفة ليس كلام مفكرين فى أبراج عاجية .. فأنا عالم اجتماع يأخذ بالمنهج العلمى فى الدراسة .. وما قلته كان مستنداً على دراسة ميدانية استمرت عدة سنوات، وقمت بها أنا وآخرون من خلال المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ... وتضمنت مقالات متعمقة مع أعضاء هذه الجماعات، وخاصة الموجودين منهم فى السجون من تنظيم ألفنية العسكرية، وتنظيم التكفير والهجرة ... وثانياً، لا أعتقد، يا سيادة الرئيس، أن الأسلوب الأمنى الرادع وحده يكفى للتعامل مع هذه الظاهرة المستفحلة ... فعدد المتهمين فى حادث الفنية العسكرية (١٩٧٤) كان أقل من مائة شخص، ورغم صدور أحكام بالإعدام على أربعة من زعمائهم وسجن عدد آخر، فإنه بعد ثلاثة سنوات اصطدم تنظيم إسلامى آخر بالدولة اصطداماً أكثر دموية فى يوليو ١٩٧ ... وهو تنظيم التكفير والهجرة وكان عدد المتهمين الذين قبض عليهم هذه المرة عدة مئات ... وأيضاً صدر حكم بالإعدام على خمسة من زعمائهم، وسجن عدد كبير آخر... فهل هناك ردع أو عقاب أكثر من الإعدام والسجن المؤبد ؟ فلو أن هذه الوسيلة وحدها تجدى، لكان أعضاء التكفير قد ارتدعوا بما حدث لأعضاء تنظيم الفنية العسكرية قبلهم بثلاث سنوات ... أنا لا أقول أن من يكسر القانون لا يعاقب.. ولكنى أقول إن الإجراءات الأمنية وحدها لا تكفى ... فمعظمهم يصطدم بالدولة وهو يدرك أنه سيعاقب ... ولكنهم يعتبرون ذلك جهاداً فى سبيل الله والإسلام ... والموت فى هذه الحالة يعتبر شهادة واستشهاد بالنسبة لهم ... لذلك لابد من التعامل مع الظاهرة باستراتيجية أكثر عمقاً وتكاملاً ... ولا يأتى ذلك إلا بالتعامل مع أسبابها..." .

وهزت السيدة جيهان رأسها بالموافقة ... فسأل الرئيس بشيء من السخرية في صوته " وما هذه الاستراتيجية ؟ " .

*** إنه يطالب بثورة يا ساذجة !**

قلت للرئيس السادات " إن من ينضمون للجماعات الإسلامية المتطرفة هم من أبناء الطبقات الوسطى ... ولهم أحلام مشروعة في أن يجدوا مكاناً لهم تحت الشمس ... ومعظمهم الآن لا يجدون فرصاً للعمل المنتج والمجزي، الذي من أجله درسوا واجتهدوا ... فمعظمهم حتى إذا وجد وظيفة حكومية، فإن راتبها لا يكفي لإيجاد سكن مناسب ولا للزواج وتكوين أسرة ... وفي نفس الوقت هم يلاحظون أن قلة من أقرانهم يرفلون في الثراء والاستهلاك الترفي الذي جاء مع الانفتاح ... ناهيك عن أن معظمهم لا يعتقد أن هناك فرصة حقيقية للمشاركة السياسية ... فإذا لم يشارك هؤلاء الشباب الطموح في الثروة أو السلطة في وطنه، فمن المنطقي أن يكون ساخطاً ومن السهل أن يتحول سخطه هذا إلى سلوك عنيف ضد الدولة المصرية ... " . ومرة أخرى هزت السيدة جيهان رأسها بالموافقة، فسأل الرئيس " وما هو المطلوب تحديداً ؟" .

قلت " أشياء كثيرة .. تبدأ بإعادة تأكيد مبدأ تكافؤ الفرص قولاً وعملاً .. والقضاء على المحسوبية ومحاصرة الفساد .. وصياغة مشروع وطني أو قومي كبير يدعو الشباب إلى المشاركة فيه ... وزيادة هامش الديموقراطية حتى يشارك هؤلاء الشباب تدريجياً في السلطة ... ويشعرون أن البلد بلدهم ومستقبلها ومستقبلهم هما وجهان لنفس الشيء ... " .

وبادرت السيدة جيهان بموافقة لفظية متحمسة " والله كلام سليم يا ريس، أنا أتفق مع الدكتور سعد ... " .

فقاطعها الرئيس بسؤال استنكاري غاضب : " هل تدركين ما يطالب به الدكتور يا ساذجة ؟ إنه يطالب بثورة !؟ " .

ونظرت إليَّ السيدة جيهان كما لو كانت تريد التأكيد من أن ذلك ما أقصده . فقلت محاولاً التلطيف والتوضيح :

" لا أدرى ما إذا كان ما اقترحه ينطوى على ثورة أم لا ... فالمهم هو عمل كل ما من شأنه نزع فتيل السخط والغضب عند هذه الشريحة الهامة من شباب مصر... فحتى إذا كان هذا المطلوب عمله هو ثورة، فليكن . ومن الأفضل أن تكون ثورة جديدة تقودونها، سيادتكم، بشكل سلمى أفضل من أن تكون ثورة ضدكم يقودها آخرون بشكل دموى ... " وتوقفت فجأة، مستشعراً أننى ربما تجاوزت فى كلامى حدود اللياقة . ولكن لدهشتى لم يعلق الرئيس، ولم يبدو عليه ما يفيد الاستنكاف ... وسادت لحظة صمت وسرح الرئيس ناظراً إلى البحر ... وشعرت بوجوب احترام صمته وشروده المؤقت ... وتطلعت إلى السيدة جيهان، باحثاً عن إشارة هادية لما ينبغى قوله أو عمله .

*** لماذا عبد الناصر ؟**

وفعلاً وجهت السيدة جيهان سؤالاً عما إذا كنت أعتقد أن الإخوان المسلمين ينسقون مع بقية الجماعات الإسلامية " المتطرفة " ؟.

ولم يبدو أن الرئيس تابع هذا السؤال، فوجهت لها هى الكلام، محاولاً الإجابة بأننى " لا أعرف ... فهذه معلومات ما لم تكن منشورة أو عليها قرائن واضحة فإن " المباحث العامة "، وليس " الباحث الأكاديمى "، هى التى تملك الإجابة عليها ... ومع ذلك كانت تطلب منى التخمين، فإن تخمينى هو أنه لا يوجد مثل هذا التنسيق ... فالإخوان قرروا منذ بداية السبعينات أن يقلعوا عن استخدام العنف ... وأن ذلك هو السبب فى انشقاق بعض العناصر عليهم ... وهذه العناصر المنشقة تحديداً هى التى كونت منذ ذلك الحين خمائر الجماعات الإسلامية المتطرفة الأخرى الموجودة على الساحة حالياً ... " .

وظل الرئيس شارداً عنا ... وأنا أجيب أسئلة أخرى للسيدة جيهان حول نفس الموضوع ... إلى أن ورد اسم عبد الناصر عرضاً فى أحد إجاباتى على أسئلتها...

وكما لو كان ذلك قد نبه الرئيس السادات فجأة من شروده، فسألنى عما قلته لتوى عن عبد الناصر.

ويسلامة نية ساذجة أعدت على مسامع الرئيس ما كنت قد قلته منذ لحظة وفحواه :

" إن الرئيس عبد الناصر قد استخدم وسائل ردع عنيفة مع الأخوان، ولكن أهم من ذلك سحب البساط من تحت أقدام الإخوان بأنه قدم باستمالة قواعدهم والمتعاطفين معهم من أبناء الطبقات الوسطى والدنيا بالتحولات الاجتماعية الاقتصادية الضخمة التى أفادتهم ... " أى أنه أشركهم فى ثروة البلاد ... ثم صاغ لهم مشروعاً وطنياً مصرياً، ومشروعاً قومياً عربياً ألهب خيالهم، وجندهم لتنفيذه . أى أنه أشركهم بدرجة ما فى الشئون السياسية للبلاد ... وخلاصة القول أن عبد الناصر قام " بتأميم " أبناء هذه الطبقات لصالح الثورة، بأن جعل الثورة لصالحهم ... "

قاطعنى الرئيس الراحل بغضب شديد، ذكرنى باستقباله الغاضب فى بداية اللقاء ... حيث قال ما فحواه " لماذا هذا الافتتان الغريب للأفندية المثقفين بكل شىء فعله عبد الناصر ... وهو الذى حرمهم حرية التعبير .. ؟ كيف يدعون وكيف يدَّعون وكيف تدَّعى أنت أنه أشرك الشباب أو هذه الطبقات فى السلطة ؟ ألم يفرض عليك أنت الحراسة، وأنت رئيس لمنظمة الطلبة العرب فى أمريكا ... ؟ وألم تستمر هذه الحراسة عليك وعلى غيرك إلى أن ألغيتها أنا ... ؟ هل نسيتم كيف كانت الأجهزة ومراكز القوى هى التى تعيش فى البلاد فساداً ... إلى أن وقعت الواقعة، وحاقت بنا أشنع هزيمة فى التاريخ ؟ ألا تفكرون ؟ ألا تعقلون ؟ " .

كان هذا الانفجار مباغتاً ... وأصابنى بالذهول والحيرة ... وعجبت كيف لم أتذكر ما كان يشاع فى كثير من الأوساط عن حساسية الرئيس السادات من ذكر عبد الناصر ... وكيف كان يتندر الناس على الطريقة التى كان يقول بها الرئيس السادات (عبد الناصر)، الله يرحمه " . وتعجبت أيضاً كيف يذكر الرئيس واقعة الحراسة التى فرضت علىَّ، أثناء عهد الرئيس عبد الناصر .. وحاولت أن احتوى ذهولى وحيرتى بسرعة، واصطنعت ابتسامة، لابد أنها كانت باهتة، لكى أقول :

" عفواً يا سيادة الرئيس، إننى لم أكن أقيم مجمل سياسات وممارسات الرئيس عبد الناصر ... ولكنى فقط أقيم كيف تعامل مع الإخوان المسلمين باستراتيجية متعددة الأذرع وليس بإجراءات أمنية ردعية فقط ... وربما كان الأدق هو أن أقول أن ثورة يوليو تعاملت بهذه الإستراتيجية مع الإخوان، كما مع غيرهم من التيارات الرافضة العنيفة، بما فيها اليسار ... أما الموضوع الخاص بفرض الحراسة علىَّ، فأنا، إلى يومنا هذا، لا أعرف لماذا فرض، ولا لماذا ألغى، وفى كل الأحوال فهو أمر فردى خاص لا يمنع من التقييم الموضوعى لسياسات ثورة يوليو.." وبالمناسبة فأنا شاكر وممتن لإلغاء الحراسة علىَّ فى عهدكم ... " .

ويبدو أن الرئيس السادات قد لاحظ أننى كررت استخدام " ثورة يوليو " عدة مرات لأتفادى ذكر عبد الناصر مرة أخرى ... فبدرت منه ابتسامة .. وعاد له الهدوء النسبى، وهو يعلق على جزء آخر من كلامى السابق مع السيدة جيهان، كنت أعتقد أنه لم ينتبه إليه وهو شارد نحو البحر .

*** التلمسانى .. وشنودة**

قال الرئيس السادات بصوت هادئ واثق :

" لا أوافق على تخمينك بأن الأخوان لا ينسقون مع الجماعات المتطرفة ... لقد حنثوا بالوعد الذى قطعوه على أنفسهم حينما أخرجتهم من معتقلات عبد الناصر ... إن كل تقارير الأجهزة الأمنية تفيد بأنهم ضالعون إلى قمة رأسهم فى أحداث العنف ... ولكن من وراء ستار كثيف ... إنهم يحرضون ... ويتركون لشباب أرعن مهمة التنفيذ .. إن سلوكهم وسلوك شنودة غير المسئول هو الذى فجر الفتنة الطائفية الأخيرة فى الزاوية الحمراء وكان توقيتها مقصود قبل زيارتى لأمريكا لتخريب سياستى الخارجية، ولإجهاض عملية إجلاء اليهود عن بقية سيناء ... لقد كان المقصود هو إحراجى فى الخارج ... وسأعلم الجميع درساً لن ينسوه " .

كان لتعبيرات وجه الرئيس وهو يلفظ العبارة الأخيرة ويشدد على مقاطعها، ما ذكَّرنى بعبارات وتعبيرات مشابهة عن " الفرم والسحق " . وانتابنى فزع داخلى

شديد .. فسألت الرئيس عما ينوى أن يفعله ... ولم ينتظر أو يتردد وكأن لديه خطة جاهزة حيث قال :

" سأعتقل التلمساني .. وسأقيل شنودة من منصبه ... " .

وتحول فزعي الداخلي إلى ذعر خارجي، لابد أن يكون قد ظهر على وجهى بوضوح .. ولابد أننى حاولت الكلام .. ولم يسعفنى لسانى .. ونظر إلى الرئيس وكأنه يستعجل رد فعلى على هذه القنبلة ... وأخيراً قلت ما فحواه .

" يا سيادة الرئيس هذا إجراء لن يفيد بالمرة ... وسيزيد الطين بلة . إن للأستاذ التلمسانى الفضل فى تحويل الإخوان إلى النهج السلمى ... ومع ذلك ربما يكون الأستاذ التلمسانى معتاداً على الاعتقال ... لكن إقالة البابا شنودة هو أمر خطير ... فهو لم يحدث أبداً فى تاريخ مصر الإسلامية على مدى أربعة عشر قرناً ... وحتى حينما حاول ذلك الخديوى توفيق، فإن المحاولة وأدت فى المهد ... إن مثل هذا العمل هو سابقة خطيرة .. خطيرة .. يا سيادة الرئيس أرجو ألا تقدم عليها ..."

أشعل الرئيس السادات غليونه، ورد بهدوء شديد " وهل كان أحد يصدق أن رئيس أكبر دولة عربية يزور إسرائيل ... ؟ وتمتمت موافقاً " نعم .. لم نكن نصدق !. فقال الرئيس " إننى أصنع السوابق ... ولا أحتاج لمن يصنعها قبلى ... إن هذا البلد له رئيس واحد .. لكل المسلمين والأقباط ... وسيعرف شنودة والتلمسانى ذلك معاً..".

ولم تكن هذه هى القنبلة الأخيرة قبل نهاية ذلك اللقاء العاصف .

◆ السادات حول قوى المعارضة المصرية ◆

*** الوفديون والناصريون :**

لم أكد أفق من قنبلة الرئيس الراحل حول نيته فى اعتقال الأستاذ التلمسانى المرشد العام للإخوان المسلمين وعزل البابا شنودة بطريرق الأقباط، حتى سارع الرئيس السادات بقنبلة ثانية حول نيته باعتقال " الرؤوس الكبيرة الأخرى " التى تراودها أحلام الزعامة فى مصر.

واستفسرت من الرئيس عمن يقصدهم " بالرؤوس الكبيرة " ... فأجاب على الفور، وكأنه كان ينتظر هذا الاستفسار، بأنه يقصد كبار الوفديين ومن يسمون أنفسهم بالناصريين . فسألت باندهاش " وما علاقة هؤلاء بالفتنة الطائفية ؟" . فرد الرئيس بما معناه " لأن الفتنة الطائفية التى شاهدناها فى الزاوية الحمراء هى جزء من فتنة وطنية أكبر يشارك فيها كل الطامعين فى الزعامة السياسية ... وأنهم يقوضون استقرار البلد، ويشوهون صورته فى الخارج ... وأنهم بذلك يحاولون نسف منجزات سياسته الداخلية والخارجية .. والدليل أنه حتى البعض منهم الذى كان قد أيد المبادرة وكامب ديفيد يتنكر الآن لموقفه السابق اعتقاداً منهم أن ذلك يزيد من شعبيتهم، ويقرب من فرص وثوبهم إلى الحكم ... " .

وتوقف الرئيس عن الحديث، فبادرت بتعليق فحواه " أنه يحتمل أن من تراجعوا عن تأييد المبادرة وكامب ديفيد من الأحزاب السياسية كان مرجعه استمرار سلوك إسرائيل العدوانى، وخاصة فى الآونة الأخيرة بعد ضرب . المفاعل النووى العراقى ... ثم إن كان ذلك ينطبق على أحزاب الوفد والعمل والأحرار، فإنه لا ينطبق على الناصريين وعلى حزب التجمع حيث كانت موافقتهم واضحة منذ البداية فى رفض المبادرة وكامب ديفيد ... " فرد الرئيس بما معناه " إنه يعرف أقطاب هذه الأحزاب أكثر من أى شخص آخر ... ويدرك أطماعهم السياسية، وخاصة فؤاد سراج الدين الذى مازال يحلم بعودة الباشوات إلى كراسى الحكم ...

ويطمع شخصياً فى أن يكون رئيساً لمصر ولو ليوم واحد قبل موته ... ولكن هذا لن يحدث أبداً ... وسيكون هو فى مقدمة المقبوض عليهم ... " .

وأحدثت هذه القنبلة مفعولها النفسى الذى لابد أن يكون قد ظهر من علامات الفزع على وجهى ... واستغربت للحظة قصيرة ما إذا كان الرئيس السادات جاداً فى كل ذلك ... وإذا كان جاداً سواء فى نيته نحو اعتقال التلمسانى وسراج الدين أو عزل البابا شنودة، فكيف يسريه بهذه السهولة لشخص مثلى ليس جزءاً من طاقم الحكم، ولا حتى تربطه بهم أى علاقات سابقة أو وثيقة ... وأراحنى هذا الخاطر قليلاً ... بل وأقنعت نفسى فى تلك اللحظة أن الرئيس السادات إما أنه " يهوش " أو أنه يستمتع برؤية الفزع على وجهى من إلقاء هذه القنابل المتسارعة ... وفى كلا الحالين قررت أن أحاوره بهدوء من منطلق سياسى بحت وليس من منطلق مبدئى أو أخلاقى .

فقلت للرئيس ما فحواه " بصرف النظر عن مقاصد هذه الشخصيات ... فإن القبض عليها أو عزلها (فى حالة البابا شنودة) يؤدى إلى عكس المطلوب تماماً ... فإذا كان القصد هو المحافظة على الاستقرار الداخلى . وصورة مصر فى الخارج، وحماية إنجازات السياسة الخارجية المصرية فإن مثل هذه الإجراءات من جانب الدولة هو الذى سيعطى الانطباع بعدم استقرار الأوضاع الداخلية وعدم قدرة الحكومة على إدارة الخلاف الداخلى ... " وأنهيت تعليقى هنا باستفسار عما إذا كان الرئيس يعتقد حقاً أن هذه الشخصيات والأحزاب التى يقودونها تخطط لانقلاب أو قادرة على تنفيذ مثل هذا الانقلاب ؟

ويبدو أن الاستفسار قد استفز الرئيس الراحل بعض الشىء .. فسارع بالقول " إنهم جميعاً فقاقيع سياسية .. وإنه هو الذى أعاد لهم حيثياتهم ورد لهم اعتبارهم .. ولكنهم نسوا ذلك وبدءوا يتصرفون كما لو كانوا زعماء سياسيين حقيقيين ... وأنه بالقبض عليهم وإيداعهم المعتقلات يريد فقط أن يعيدهم إلى وعيهم وإلى أحجامهم الحقيقية ... ويلقنهم ويلقن غيرهم درساً لن ينسوه ... ؟

* الغرب يهتم بمصالحه قبل حقوق الإنسان

كنت أستمع باندهاش لهذه النظرة التى توحى كما لو كانت الشخصيات العامة المصرية التى ذكرها الرئيس السادات هم بمثابة أطفال أو تلاميذ فى فصل دراسى ويقوم هو بتهذيبهم ... أو من العصاة والأشقياء الذين يقوم هو بتأديبهم ... وحاولت أن أقترب فى محاورته حول هذا الأمر من زاوية أخرى،فقلت ما فحواه : " يا سيادة الرئيس حتى إذا كان ذلك ممكناً، فإن رد الفعل الخارجى عربياً وغربياً سيكون سلبياً ... فخصوم الرئيس من العرب سيستخدمون هذه الإجراءات، على افتراض تنفيذها، كمادة إعلامية مواتية للتدليل على تآكل شعبيته وعزلته عن الجماهير ... وأصدقائه فى الغرب سيكونون فى غاية الحرج، خاصة أن الرئيس السابق كارتر كان قد جعل من قضية حقوق الإنسان والحريات الأساسية أحد محكات السياسة الخارجية الأمريكية فى التعامل مع الدول الأخرى .. "

وقاطعنى الرئيس السادات بشىء من الحسم والاستخفاف " الأنظمة العربية لا تهمنى كثيراً ... فما سأفعله لن يوازى واحد فى المائة مما تفعله هذه الأنظمة مع المعارضين لها .. ولدينا ما نرد به عليهم ... أما حديثك عن الغرب " فإنى أتعجب منه وخاصة أنك درست هناك وعشت لعدة سنوات ... ألا تعرف أن ما يهم الغرب هو مصالحة فى المقام الأول ؟ وألا تعرف أن الغرب يستخدم قضية حقوق الإنسان فقط لإحراج الاتحاد السوفيتى والأنظمة المعادية له ؟ وإذا كنت لا تعرف ذلك فكيف تبرر سكوت الغرب عما كان يحدث فى إيران أيام الشاه، وفى كوريا، وفى باكستان، وفى الفلبين ؟ ألا تنتهك حقوق الإنسان هناك، دون أن نسمع احتجاجاً غربياً ؟ إن هذا السكوت هو لأن للغرب مصالح فى هذه البلدان الصديقة للغرب ..؟

وساورتنى فكرة ماكرة فقلت للرئيس " إن سكوت أمريكا عن انتهاكات حقوق الإنسان فى بعض هذه البلدان هو لأن المنتهكة حقوقهم يكونون عادة من المعادين لها ... وقد يصدق ذلك على اليساريين أو الناصريين أو الإسلاميين ... ولكنى سمعت سيادتكم تذكرون آخرين من المعروف عنهم عدم معاداة الغرب، بل ويعتبرون أصدقاء للغرب فى مصر... ولا أعتقد أن الأمر سيمر بسهولة ... " .

قاطعنى الرئيس بحدة، ليقول ما معناه " حتى هؤلاء الذين يتملقون الغرب... وينتظرون منه الدعم والتأييد فى تحركاتهم المريبة ... سأثبت للغرب أنهم لا يساوون شيئاً ... وأنهم غير قادرين على حماية أنفسهم، وبالتالى فهم غير قادرين على حماية مصالح الغرب فى مصر... ".

*** جو المؤامرة**

بدا لى مع التعليق الأخير للرئيس السادات كما لو كان يشك أن هناك مؤامرة ضده، وأنه لا يستبعد أن الغرب، أو بالأحرى الولايات المتحدة ضالعة فيها... وأنه يريد أن يجهضها فى المهد ... وللتأكد من هذا الافتراض ... قلت بشىء من المداعبة " ... حتى إذا كان أصدقاء الغرب فى مصر يتصورون ذلك، وأن سيادتكم تريدون إثبات العكس باعتقالهم ... فلماذا تفعلون نفس الشىء مع من يدعون بالناصريين ؟".

قال الرئيس بصوت هادئ " أن هؤلاء جميعاً مع اختلاف الانتماءات والادعاءات من وفديين وإسلاميين ويساريين وشيوعيين ومن يسمون بالناصريين يشتركون معاً فى شىء واحد ... إنهم يعتقدون أن نظام حكمى بدأ يضعف ... وكل منهم يتسابق للإجهاز عليه ... ويشتركون مرحلياً فى هذه الغاية ... ويعتقد كل منهم أنه فى حالة الإجهاز عليه تستطيع كل فئة أن تجهز على الفئات الأخرى وتنفرد هى بالسلطة ... إنه تحالف غير مقدس تحركه أطماع مشتركة ... ولكن لكل فئة أجندتها السرية بعد ذلك ... ولا يهمهم بالطبع أن تغرق مصر فى بحر من الدماء بعد ذلك ... ولكن خاب ظنهم ... إنهم واهمون ... وسأفض حلفهم غير المقدس بضربة واحدة ... تعيد العقول إلى رشدها والأمور إلى نصابها ... ".

وبدأ الرئيس يذكر أسماء بعينها ... ويعدد أفضاله عليها ... ثم يعدد إنكارها للجميل ... وبعض ما تقوله أو تفعله علناً أو سراً ...

وقد اندهشت من نوعية هذه الأسماء التى شملت كثيراً من الشخصيات العامة من كل الأحزاب والتيارات ... ومن الكتاب والصحفيين وأساتذة الجامعات...

ورغم أننى كنت أعرف معظمهم أو سمعت عنهم دون معرفة شخصية مباشرة ... فقد كانت هناك أسماء لم أسمع عنها من قبل ... وكنت أستفسر من الرئيس عنهم ... وكان الرئيس يقدم هذه المعلومات بطيب خاطر، وببعض المتعة الظاهرة .

وتوقفت خصوصاً عند أسماء وزراء سابقين عملوا مع الرئيس السادات ... وقلت للرئيس " على افتراض أنكم ستعتقلون أصحاب هذه الأسماء وهم قد عملوا مع سيادتكم كوزراء ... ألا يثير ذلك سؤالاً مشروعاً حول ثقتكم بهم سابقاً ثم اتهامهم لاحقاً ... أى عن صحة قرار الاختيار ثم صحة قرار الاعتقال ؟".

بدأ الرئيس باستنكار عبارة " على افتراض " التى بدأت بها تعليقى حول مسألة الاعتقالات التى ينتويها ... حيث قال " إن هذا ليس افتراضياً ... إنه قرار قد اتخذته بالفعل وستسمع به بعد يومين أو ثلاثة ... فأنا حينما أقول أفعل ... أما حكاية الوزراء السابقين هذه فهو درس لكل من أوليته ثقتى ثم حنث بهذه الثقة حتى بعد الخروج من المنصب ... إننى أريد أن أعلم الجميع قيمة الوفاء ... " .

*** المشهد الأخير**

عند هذا الحد أيقنت أن الرئيس السادات ينوى فعلاً أن يقوم باعتقال جمع غفير من الشخصيات العامة المصرية ... فقلت ما فحواه " أرجو أن يسمح لى سيادة الرئيس بالتعبير عن اختلافى مع ما ينتويه أو ما قرره فى هذا الصدد ... وبشىء من الدعابة الحذرة أضفت بسرعة " ... وأرجو ألا يكون هذا الاختلاف فى الرأى مدعاة لإدراج اسمى ضمن من سيقع اعتقالهم ... " . ضحك الرئيس ضحكة مجلجلة، وقال أنا لا أغدر بأحد ... وقد دخلت هذا البيت آمناً ... " وشجعنى ذلك على أن أقول " ... على أى الأحوال أنا سأغادر مصر غداً لمؤتمر فى رودس لمدة أسبوع ... " . فقال الرئيس وهو مازال يضحك " ... وهل تعتقد أن مجرد السفر إلى الخارج يمكن أن ينجيك من العقاب ... إذا أردت أن أوقعه عليك ؟" ... فرددت بأنى " لا أعتقد ذلك... " فقال الرئيس " إنى سعيد أنك تتعلم بسرعة ..." ثم نظر فى ساعته، وقال "إنها الثالثة ... وهذا موعد رياضتى اليومية، وهى المشى ... أرجو ألا أكون قد وجعت

لك رأسك ... أنا لا أتناول طعام الغذاء ... ولكنى أدعوك لتناوله مع بقية الأسرة هنا... " وصافحنى الرئيس السادات بمودة ظاهرة ... ثم انطلق يمشى بخطوة سريعة... حتى غاب فى أفق الحديقة الممتدة حول استراحته بالإسكندرية . ولم أدرك لحظتها أن ذلك سيكون فعلاً المشهد الأخير الذى أرى فيه الرئيس أنور السادات .

◆ مع السيدة جيهان السادات ◆

بدأ لقائى العاصف مع الرئيس السادات فى حوالى الثانية عشرة يوم السبت الأخير من أغسطس ١٩٨١، وعند الثالثة بعد الظهر تماماً نظر الرئيس إلى ساعته ووقف معلناً أنه قد حان الوقت لرياضته اليومية وهى المشى لمدة ساعة وقال بلهجة ودودة للغاية : " آسف لقد أوجعت لك دماغك ... وأنا لا أتناول وجبة الغذاء كجزء من الريجيم ... ولكنى أرجو أن تبقى لتناول الغداء مع جيهان ... " . وأجبت الرئيس بأنى تشرفت بلقائه، ودعوت له بالتوفيق، وشكرته على دعوة الغداء وصافحنى الرئيس بحرارة واضحة، ثم غادر المكان بخطى سريعة .

وبعد غياب الرئيس فى أفق الحدائق الممتدة نحو البحر المتوسط، هممت بمصافحة السيدة جيهان مودعاً ... ولكنها تمنعت وقالت " ألم تسمع دعوة الرئيس لك بالغذاء معنا " وهل يرد كلام رئيس الجمهورية ؟ " وشكرتها على الدعوة الكريمة، معتذراً بأنه أمامى سفر طويل فى العودة إلى القاهرة . وأجابت السيدة جيهان بأن " الوقت صيف، والشمس لا تغيب إلا بعد الثامنة، وأن هناك وقت كاف لتناول وجبة سريعة وبسيطة، خاصة أن هناك أشياء لم يكتمل الحديث عنها ... وتريد مناقشتها " . وكان للجزء الأخير مما قالته ما أضعف مقاومتى على الاستمرار فى الاعتذار، وشعورى بأن الدعوة للغداء ليس " دعوة مراكبية " أو للمجاملة . فقلت مداعباً " والله لا مانع ... وإن كان يقلقنى مسألة أنها وجبة بسيطة ... فإنا كان سيحسب على دعوة فى بيت الرئيس فينبغى أن تكون وجبة رئاسية تليق بالمقام الرفيع ... ". فضحكت وقالت " هذه الوجبة لن تحسب ... ولك دعوة أخرى حينما تعود من الخارج إن شاء الله ... وعندئذ ستكون فعلاً وجبة رئاسية على حق " . ومشينا فى اتجاه مبنى استراحة الرئاسة، وانضمت إلينا احدى صديقاتها، وهى أستاذة جامعية مرموقة .

* قصة التعارف بالسيدة جيهان

كنت قد قابلت السيدة جيهان السادات مقابلة واحدة خاطفة قبل لقاء

الإسكندرية بعدة شهور فى حفل رسمى بالجامعة الأمريكية بالقاهرة . فقد جاءت إلى الجامعة لتدشين احتفال بأعياد الأمومة الريفية ... وفى طابور استقبال الأساتذة ... قدمت نفسى ... فقالت بصوت رقيق أشبه إلى الهمس " آه نعم ... هل نحن يا دكتور ممثلين حقاً ؟" وفاجأنى هذا السؤال غير التقليدى فى مناسبة احتفالية شكلية، وأمامى أساتذة، وخلفى أساتذة فى الطابور، فضلاً عن أننى لم أفهم حقيقة مغزى السؤال، حيث لم أكن قد قابلتها من قبل ... فقالت " أقصد ما ذكرته فى محاضرة لك فى لوس أنجلوس عنى وعن عمدة تلك المدينة ... " تذكرت على الفور ما قصدته حرم الرئيس ... وخبطت جبينى بكفى، وتملكنى الخجل ... وقلت " آه تذكرت ... هل هذه وصلت أيضاً " ؟ فأجابت بابتسامة عريضة " طبعاً ... ألم يكن معك مصريون آخرون فى تلك المناسبة ؟ إن كل شىء يصل ... وعلى أى الأحوال لقد أعجبتنى القفشة رغم أنها كانت لاذعة للغاية ... " فقلت " المهم يا هانم أنها أعجبتك، فالحمد لله "، ومضيت بسرعة، بعد أن تعطل الطابور بشكل ملحوظ

أما واقعة ملاحظة " التمثيل " التى أشارت إليها السيدة جيهان، فلها قصة، لابد من ذكرها هنا، ليس فقط لطرافتها، ولكن لأنه يبدو أنها تركت انطباعاً قوياً عندها، وأغلب الظن أنها السبب فى ترتيب اللقاء مع الرئيس، والذى استعرضت أهم مضمونه فى الصفحات السابقة، وأخيراً لأنها تعكس جزءاً من المناخ الذى كان، وربما ما يزال، يحكم علاقات عدد كبير من المثقفين المصريين بالسلطة .

وملخص القصة هو أنه فى عام ١٩٨٠، قامت عدة هيئات أمريكية صديقة لمصر بتنظيم مهرجان ثقافى كبير فى الولايات المتحدة تحت عنوان "مصر اليوم" Egypt Today . واشتمل على محاضرات يلقيها عدد من كبار المفكرين المصريين فى المدن الأمريكية، وكذلك على معارض فنية، وقراءات شعرية، واستعراضات للرقص الشعبى المصرى، ودعيت السيدة جيهان لافتتاح هذا المهرجان فى كل مدينة أمريكية رئيسية أسهمت فيه وكنت ضمن مجموعة المفكرين التى تقوم بإلقاء المحاضرات العامة . أما بقية المفكرين فقد كانوا الدكتور لويس عوض والشاعر صلاح عبد الصبور، والدكتورة سهير القلماوى، والدكتورة فرخندة حسن والدكتور محمد شعلان . ولا أعلم

إلى يومنا هذا، كيف تم اختيار هذه المجموعة بالذات. المهم أن التنظيم كان يقتضى أن تفتح السيدة جيهان المهرجان فى كل مدينة، ثم يتبعها بعدة أيام هذه المجموعة من المفكرين لإلقاء محاضراتهم . أى أننا لم نقابل السيدة جيهان فى الولايات المتحدة رغم مشاركتنا معها فى نفس البرنامج .

وكانت مدينة لوس أنجلوس هى إحدى محطات البرنامج، وزارتها حرم الرئيس الراحل قبل وصول مجموعة المفكرين المصريين بعدة أيام . وقال لنا المضيفون الأمريكيون أنه قد تركت عليهم جميعاً تأثيراً قوياً، لدرجة أن عمدة المدينة (مايور برادلى) كان يبكى بالدموع وهو يودعها فى مطار لوس أنجلوس، وأنها بادلت مودعيها الأمريكيين هذه الدموع . لذلك عندما بدأت محاضرتى بجامعة كاليفورنيا، أشرت إلى هذه الواقعة التى كان قد رآها معظم سكان المدينة على شاشات التلفزيون (مشهد الوداع فى المطار) ... ثم أطرقت قليلاً، وقلت مداعباً ... الآن أدرك تماماً لماذا أصبحت مدينتكم (حيث توجد هوليود) هى عاصمة التمثيل فى العالم ... لقد لعب عمدة المدينة دوره بإتقان، وكذلك سيدتنا الأولى فى مصر ... ". ثم مضيت فى إلقاء محاضرتى عن الأوضاع فى مصر والمنطقة العربية فى أعقاب كامب ديفيد . واحتوت المحاضرة على نقد واضح لكل من سياسات أمريكا والرئيس السادات ... وبالمناسبة، لم أكن أنا الناقد الوحيد فى مجموعة المفكرين المصريين الذين طافوا بالمدن الأمريكية فى هذه الجولة . وأخص بالذكر المرحوم الدكتور لويس عوض، الذى كان نقده أشد حدة منى بكثير .

لم يدر بخلدى فى ذلك الوقت أن كل ما حدث فى هذه المحاضرة، ومنها وصفى الساخر لعمدة مدينة لوس أنجلوس والسيدة جيهان (بأنهما يجيدان التمثيل) سينقل إلى حرم الرئيس وربما إلى مسئولين آخرين . المهم أن ما نقل إليها كان هو السبب فى أنها رتبت لقائى بالرئيس الراحل . ولابد أن يذكر فضلها فى ذلك . فرغم سخرية ملاحظتى عنها شخصياً، ورغم نقدى لسياسات زوجها رئيس الجمهورية، إلا أنها لابد قد خلصت إلى أن ما قلته عنها كان من باب الدعابة، وأن نقدى لسياسات زوجها كان من موقع الاجتهاد الموضوعى، وليس من موقع عدائى متأصل .

* على مائدة السيدة جيهان

بمجرد جلوسنا إلى مائدة الغذاء، بادرت السيدة جيهان بقولها " أرجو ألا تكون قد أخذت على خاطرك مما قاله " الريس " ... ولتكن متأكداً من شيئين . أولهما أن الرئيس رجل وطنى محب لمصر كما لا يتصور أحد والثانى، أنه رغم نوبات غضبه عليك إلا أنه كان مهتماً بشدة بكل ما كنت تقوله، وإلا ما استمر اللقاء ثلاث ساعات ... فهو عادة يمل بسرعة إذا لم يعجبه الحديث ... ورغم زواجى منه ثلاثين سنة، إلا أننى ما زلت أفاجأ ببعض تصرفاته ... وكثيراً ما تنشب بيننا مناقشات حامية، مثل التى حدثت بينك وبينه اليوم، ولكن بعد مدة يتضح لى أنه كان ثاقب الرؤية فى وجهة نظره ... " .

فسألت مداعباً " وهل هذا النقاش المحتدم كان حول أمور عائلية شخصية أم حول قضايا عامة ؟" . ضحكت السيدة جيهان، وقالت " أرجو ألا تستخدم صفتك كعالم اجتماع فى استدراجى للحديث عن أمور عائلية وشخصية ... " فهذه لا تختلف بينى وبين أنور عما يحدث بين أى زوجين فى أى عائلة مصرية .. وأنا كنت أشير فى احتدام النقاش بينى وبينه إلى أمور عامة " . فسألت بسذاجة " مثل ماذا يا هانم " .

* المفاوضات مع إسرائيل

قالت السيدة جيهان " مثل المفاوضات مع إسرائيل ... فقد أخبرنى الرئيس يوماً أن الإسرائيليين يطلبون أن تكون هناك منطقة منزوعة السلاح على الجانب المصرى من الحدود، يكون عرضها عشرة كيلومترات ... فعرض هو ضعف أو ثلاثة أمثال ذلك، دون أن يصر على نفس الشىء فى الجانب الإسرائيلى من الحدود . وحين سمعت ذلك جن جنونى ... وقلت للرئيس كيف تعرض ذلك وهم لم يطلبوه ؟ هل الأراضى المصرية هى عزبة ورثتها عن السيد والدك ؟ ولا أذكر أبداً أننى تطاولت عليه بالكلام مثلما حدث فى ذلك اليوم ... لقد كنت فى حالة غضب وصلت إلى انهمار دموعى ... وقد أغاظنى أكثر أنه يضحك على ويقول إننى لا أفهم العقلية أو

النفسية الإسرائيلية ... وإنه فعل ذلك لكى يطمئنهم على صدق نواياه السليمة من ناحية، ولكى يصر فيما بعد على أن يتركوا كل بوصة من الأرض المصرية، بما فى ذلك مستوطنة ياميت التى شيدوها لتبقى إسرائيلية إلى الأبد ... ومع ذلك لم أقتنع فى وقتها ... ولكنى الآن مقتنعة بأنه كان محقاً ... " .

وكان تعليقى الوحيد هنا هو " نعم ربما كسب بذلك ثقة الإسرائيليين ولكنه خسر ثقة كثير من المصريين والعرب ... وإذا كنت سيادتك أقرب الناس إليه قد أسأت فهم تصرفاته فى عالم السياسة ... فكيف يلوم الرئيس المفكرين الذين لا يعرفونه بنفس الحميمية إن هم أساءوا الظن فى بعض سياساته ؟" . فهزت السيدة جيهان رأسها، وقالت " معك حق ... ليته كان يجتمع بالمثقفين دورياً مثلما اجتمع بك اليوم، ليفسر لهم قراراته ويأخذ ويعطى معهم " .

*** ايرهارد الاقتصاد المصرى**

لم أرد أن استطرد فى أى من هذه النقاط الخلافية على مائدة الغذاء وخاصة فيما يتعلق بكامب ديفيد، التى كنت مازلت إلى ذلك الوقت أقف منها معارضاً ... فقد تعلمت أنه على موائد الطعام لا ينبغى الدخول فى جدل شديد مع رفاق المائدة . ومن ناحية ثانية لم أرغب أن تكون مناسبة هذا الغذاء امتداداً للمقابلة مع الرئيس ... فقد استنفذت المقابلة معظم طاقتى العصبية . وغيرت الموضوع بالسؤال عن أمثلة أخرى من تلك التى اختلفت فيها مع الرئيس .

فتطوعت بمثالين ... الأول عن وزير الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولى فى ذلك الوقت ... ومما قالته أنها كلما استمعت إلى اقتصاديين آخرين أحست أن هناك أشياء عديدة مختلة فى الاقتصاد المصرى ... وأن هناك ما يشبه الإجماع على ذلك . ومع هذا فكلما نبهت الرئيس إلى ما تسمعه، كان يردد على أسماعها أن وزير اقتصاده هو " معجزة " لا تقل عن ايرهارد وزير الاقتصاد الألمانى الذى أعاد بناء الاقتصاد الألمانى بعد دمار الحرب الثانية ... بل ومن إعجابه الشديد به كان الرئيس يضيف إلى مناصبه وزارة جديدة ... إلى أن أصبح وزيراً لأربع وزارات كل منها تحتاج

إلى وزير متفرغ ... وقالت إنها تشعر فى قرارة نفسها بأن هذا الرجل (أى وزير الوزارات الأربع) لا يقل الحقيقة للرئيس ... وإنه لا يصارحه بحقيقة الموقف الاقتصادى ... وأنه قد فاض بها الكيل يوماً حينما قرأت لهذا الوزير أن مصر قد حققت لأول مرة فى عهده فائضاً فى ميزان المدفوعات ... فرغم أنها لا تعرف كثيراً فى الاقتصاد إلا أنها كانت تشعر أن هذا الكلام هو من قبيل " الدجل الإعلامى " .

وكان تعليقى هنا مختصر وفحواه " أننى سمعت أن الرئيس لا يحب سماع الأخبار المقبضة ... ولابد أن هذا الوزير قد أدرك ذلك .. ولهذا فهو حريص على أن ينقل إليه أخبار مفرحة ... حتى لو لم تكن صحيحة " . فهزت رأسها موافقة، وقالت " بين ايرهارد وترافولتا أشعر أن البلد ستغرق ... " .

*** الوزير ترافولتا**

كنت قد سمعت عن تشبيه وزير الاقتصاد وقتها " بايرهارد " ... ولكنى لم أكن أسمع عن وزير يشبه بنجم هوليود الوسيم " جون ترافولتا " ... فتساءلت عمن تقصد . فنظرت إلى صديقتها التى شاركتنا مائدة الغداء ... ثم نظرتا إليَّ فى دهشة ... وسألتا بصوت واحد " حقيقة لا تعرف ترافولتا المصرى ؟" ... فأجبت بأننى فعلاً لا أعرف من يقصدانه بهذه التسمية ... واعتذرت عن جهلى، وندرة اختلاطى بدائرة الوزراء المصريين . فأجابت السيدتان بصوت واحد أيضاً " وزير الداخلية " .

فقلت بدهشة ساذجة " أى تشبيه آخر يمكن قبوله بالنسبة لوزير الداخلية إلا تشبيه وزيرنا بترافولتا الوسيم الرشيق، فوزيرنا لا يملك من الوسامة أو الرشاقة شىء " .. فقالتا " نعرف ذلك ... ولكن هناك قصة وراء هذه التسمية ... وهى أن وزير الداخلية قد نجح أيضاً فى اكتساب ثقة الرئيس إلى أن أصبح نائباً لرئيس الوزراء لشئون الخدمات .. وبهذه الصفة يتكالب عليه النواب فى مجلس الشعب ليأخذوا توقيعه بالموافقة على طلبات والتماسات لدوائرهم الانتخابية ... وحدث ذات يوم أن اقتربت منه إحدى النائبات تطلب توقيعه على شىء يخص دائرتها ... وكانت زوجة الوزير وهى أيضاً نائبة فى مجلس الشعب على مقربة منهما واستاءت

الزوجة من اقتراب النائبة الأخرى إلى الوزير إلى درجة الالتصاق ... فنهرتها الزوجة النائبة بشدة أن تبتعد عنه وأن يكون عندها حياء وأدب ... فاشتاطت النائبة غضباً من الزوجة وردت عليها بما معناه " هل تعتقد أن زوجها هو ترافولتا ؟" فصارت مثلاً . وضحكت فعلاً على هذه الحكاية الطريفة ... وتعجبت لهذه الأنماط من الأشخاص الذين يحكمون مصر ويتحكمون فى مصائرنا ... ولكن بسرعة نفضت هذا الخاطر جانباً، وسألت " وكيف يشترك ترافولتا مع إيرهارد فى إغراق مصر ؟".

قالت السيدة جيهان، بجدية شديدة، " لأنه لا يكف عن الإيحاء للرئيس بأن هناك مؤامرات ضده ... ويطلب منه أن يأذن له بالقبض على الضالعين فيها ... نعم أنا أعرف أن للرئيس معارضين، وربما أعداء ... ولكن الخطر من هؤلاء هم فقط بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة وليس كل هذه الجماعات ... أما الماركسيين والناصريين فهم لا يتآمرون ... وأنها تعرف عدداً كبيراً منهم، بما فى ذلك بعض أساتذتها وزملائها فى قسم اللغة العربية بكلية الآداب ... ومع ذلك فالقوائم التى يأتى بها ترافولتا تشمل أسماء كثير من المفكرين والشخصيات العامة من كل الاتجاهات، ولا تقتصر على الإسلاميين المتطرفين ... إن هذا الرجل نجح فى عزل الرئيس تماماً عن كل المخلصين له ولمصر ... وكان آخر من أوقع بينهم وبين الرئيس هو الأستاذ منصور حسن الذى هو من أنقى الوزراء وأكثرهم حصافة واتزاناً ..." .

*** ماذا عن لقاء المفكرين العرب ؟**

ثم قالت السيدة جيهان " وبمناسبة الحديث عن زملائى من الأساتذة فى كلية الآداب، ماذا ستفعل بالنسبة لما طلبه منك الرئيس من إعداد لقاء له مع كبار المفكرين العرب من خارج مصر ؟" .

فقلت لها إنها فكرة جيدة ولو أنى لست متأكداً من درجة استجابة كبار المفكرين العرب للفكرة ... وليت الرئيس يبدأ بلقاء أو أكثر مع المفكرين المصريين أنفسهم، وخاصة المعارضين لسياسته ... فإن ذلك يسهل كثيراً من استجابة زملائهم العرب للقاء مشابه " .

قالت السيدة جيهان " لماذا لا تحاول على أى الأحوال مع بعض المثقفين العرب الذين ستراهم فى رودس ؟" . فوعدت أن أفعل ذلك . وهنا سارعت بالحديث عن التفاصيل التنظيمية لمثل هذا اللقاء المقترح . وقد عجبت بعض الشىء من إلحاحها على الفكرة ... وعجبت أكثر من دخولها فى التفاصيل حتى قبل أن نستمزج رأى المثقفين العرب . وعجبت أكثر وأكثر أنها كانت تستعجل نتائج اتصالى بهؤلاء المثقفين وأنا مع بعضهم فى مؤتمر بجزيرة رودس اليونانية ... فقد أعطتنى السيدة جيهان رقم تليفون خاص ومباشر، لكى أتصل بها فيه وأنا فى رودس، لأخبرها بنتيجة استمزاجى لآراء المثقفين العرب الذين سأصادفهم هناك .

واقترحت السيدة جيهان أن يكون اللقاء المقترح فى أسوان فى أواخر فصل الخريف ... وأن يتجمع المثقفون العرب أولاً فى القاهرة، ثم تأخذهم طائرة خاصة إلى أسوان ... وتحدثت عن برنامج ترويحى لهم هناك، ليشاهدوا الآثار والمعالم المصرية الهامة ... واقترحت أن أعرض عليهم أن يحضروا زوجاتهم معهم ... كما أكدت بالطبع أن الرئاسة ستتحمل كل نفقات سفرهم وإقامتهم ...

*** سيدة ساحرة وخفيفة الظل**

لقد ظننت أن اقتراح الرئيس السادات لفكرة لقاء مع كبار المثقفين العرب قد جاء عرضاً أو من وحى اللحظة أثناء الحديث معه ... ولكن إلحاح السيدة جيهان على الفكرة والدخول فى التفاصيل بعد ذلك، جعلنى أوقن أنه ربما كان ذلك أحد أهداف لقائى معه فى الأول ... كما ساورنى خاطر عن تقسيم العمل أو تقسيم الأدوار بين الرئيس والسيدة حرمه كأن يقترح هو فكرة، ثم تقوم هى ببحث وإعداد الترتيبات الإجرائية لتنفيذها وقلت لنفسى لحظتها " لو كان هذا الخاطر صحيحاً، فإن الأمر يكيين مدعاة للإعجاب بمثابرتها ودورها التكميلى المدعم لدور الرئيس...".

وقررت فعلاً أن آخذ موضوع ترتيب اللقاء بين الرئيس السادات والمثقفين العرب مأخذ الجد، لأول مرة على مائدة غداء السيدة جيهان ... فقد أحسست أن الرئيس ربما كان ينوى أن يفجر واحدة من المفاجآت التى كانت تحلو له ... وأنه اقترح اللقاء مع المثقفين العرب لهذا الغرض .

لقد تشعب الحديث بعد ذلك فى أمور شتّى ... واكتشفت خلالها خفة ظل السيدة جيهان السادات، وقوتها الساحرة على محدثيها ... وكذلك ثقافتها الواسعة، وسرعة بديهتها، وروح النكتة لديها ... وامتد بنا حديث مائدة الغداء إلى ما يقارب السادسة مساءً . أى لحوالى ثلاث ساعات، مرت سريعة للغاية ... ثم شكرتها على كرم الضيافة واستأذنت للانصراف، حتى أعود للقاهرة قبل حلول الظلام ... فودعتنى بحرارة وود، كأننا نعرف أحدنا منذ سنوات طويلة ... وكان آخر ما طلبته هو ألا أنسى الاتصال بها من رودس ... وأن أحضر لها من هناك شتلتى تين وزيتون من نوع معين اشتهرت بهما تلك الجزيرة اليونانية . وهما طلبان نويت أن ألبيهما... ولكنى لم أتمكن من ذلك بسبب الأحداث الجسيمة التى بدأت تتداعى بعد ذلك بثلاثة أيام ... حتى المثقفين العرب الذين كنت قد فاتحتهم فى اليوم الأول بعد وصولى إلى رودس، ووافقوا مبدئياً بعد عناء الإقناع ... ظنوا مع اليوم الرابع (٤ سبتمبر) بعد سماع أخبار القبض على حوالى ألف شخصية عامة مصرية أننى كنت أمزح .. وأن مزاحى كان سخيفاً فى أحسن الأحوال ... أو أنه كان مزاحاً أسود فى أسوأ الأحوال .

ولم أر السيدة جيهان منذ ذلك اليوم فى نهاية أغسطس ١٩٨١ ... ولكنى طالما تذكرت حديثها طوال السنوات العشر التالية .

القسم الثانى ..

عام بعد الاغتيال

الفصل الأول

صبيحة الاغتيال

- تعالوا إلى كلمة سواء : التطرف الدينى وموضع الخلل .
- من الضابط أنور السادات إلى الضابط خالد الاسلامبولى .

الفصل الثاني

بين عبد الناصر والسادات

- هل تصح المقارنة بين عبد الناصر والسادات ؟
- الفلسفة العامة لعبد الناصر والسادات .
- المسألة الاجتماعية بين عبد الناصر والسادات
- التوجهات التنموية بين عبد الناصر والسادات .
- عروبة عبد الناصر وعروبة السادات .

عام بعد الاغتيال

مقدمة

كانت الرصاصات التى أودت بحياة الرئيس السادات ظهر السادس من أكتوبر ١٩٨١ حدثاً اهتز له العالم من أدناه إلى أقصاه .

الذين أطلقوا الرصاص كانوا شباباً من مصر، أطلقوها باسم " الإسلام " ؛ وقد تم إعدامهم بعد محاكمة صاخبة . وانتهى بذلك فصل مأساوى فى تاريخ مصر الحديث . ولكن لأن مصر تقع فى القلب من الوطن العربى، ولأن الوطن العربى يقع فى القلب من العالم، ولأن التاريخ متشابك الحلقات، فإن اغتيال الرئيس السادات، وإعدام من اغتالوه، لا يمكن النظر إليه بمعزل عما سبق وعما لحق وعما سيلحق بمصر والوطن العربى والشرق الأوسط والعالم .

لقد كان حادث الاغتيال رمزاً لقمة الأزمة التى وصل إليها النظام السياسي المصرى . فمقدمات هذه الأزمة بدأت فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وارتفعت حرارتها فى أحداث يناير ١٩٧٧، ودخلت مرحلة الغليان طوال الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٨١.

والأزمة لها جوانبها العديدة والمتداخلة .

لقد كانت تنطوى عن تعثر فى " المسألة الاجتماعية "، ونقصد بها قدرة النظام على التوزيع العادل للفرص، وللثروة، وللسلطة بين المواطنين . وكانت الأزمة تنطوى على تعثر فى " المسألة السياسية "، ونقصد بها قدرة النظام على توسيع المشاركة الديموقراطية . وكانت الأزمة تنطوى على تعثر فى التعامل مع " المسألة الاقتصادية"، ونقصد بها القدرة على إدارة الاقتصاد وتنميته بكفاءة . وكانت الأزمة تنطوى على تعثر " فى المسألة الوطنية "، ونقصد بها القدرة على المحافظة على استقلال مصر وعدم الوقوع فى شرك التبعية لقوى أجنبية . وكانت الأزمة تنطوى

على تعثر فى " المسألة القومية " ونقصد بها قدرة النظام على ربط مصر وإدارة علاقاتها بأقطار أمتها العربية الأكبر، ومجابهة الخطر الصهيونى المحدق . وكانت الأزمة أخيراً تنطوى على تعثر فى " المسألة الحضارية "، ونقصد بها قدرة النظام على المحافظة على الأصالة، والمواءمة بينها وبين متطلبات القرن العشرين .

أزمة النظام المصرى إذن فى ظل السنوات الأخيرة من حكم الرئيس السادات، كانت أزمة سداسية الجوانب . ولم يكن الإخفاق فى جانب واحد منها كافياً لخلخلة النظام . ولكن الإخفاق فيها كلها- وفى نفس الوقت- هو الذى فجر الأزمة بشكل درامى فى سبتمبر وأكتوبر ١٩٨١ .

ولم يؤد مقتل الرئيس السادات إلى اختفاء الأزمة، ولكنه أدى إلى انفراجة مؤقتة، فمازالت المسائل الست (الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والوطنية، والقومية، والحضارية) قائمة دون حسم فى إدارتها والتعامل معها . ولكن الانفراجة التى أعقبت الاغتيال المأساوى للرئيس السادات، أدت إلى فتح ملفات المسائل الست، وإلى الحوار والجدل حولها . وليس الحوار دائماً عقلانياً . وليس الجدل دائماً هادئاً أو رصيناً . ولكنه فى مجمله كان وما يزال محاولة للبحث عن الروح الجماعية لمصر، وللتعبير عن الهموم، وللاستفادة من دروس النجاح والفشل . الحوار والجدل الذى أعقب اغتيال الرئيس السادات كان وما يزال يهدف إلى إعادة ترتيب " البيت المصرى " أملاً فى انطلاقة نحو مستقبل أفضل .

لقد شارك فى هذا الحوار العديد من مفكرى مصر، من أجيال مختلفة، ومن مشارب سياسية وأيديولوجية مختلفة . شارك فيه جيل من الليبراليين واليساريين والإخوان المسلمين القدامى، بقايا ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ . وشارك فيه جيل من ثورة يوليو، ومن تبقى من قياداتها ومؤيديها ومنهم من عمل مع أو ضد عبد الناصر . وشارك فيه من عملوا مع أو ضد نظام السادات . كما شارك فيه جيل جديد لم " يتشرف " أو " يتدنس " بالعمل العام فى مصر الملكية أو مصر الناصرية أو مصر الساداتية .

والحوار ما يزال قائماً ... وربما لن ينتهي .

وقد أسهم هذا الكاتب، مع الكثيرين غيره، في الحوار الدائر، من خلال عشرات المقالات الصحفية والدراسات الأكاديمية . وقد نشر معظمها في صحيفتي " الأهرام " و" الجمهورية " و" مجلة الأهرام الاقتصادي " خلال عامي ١٩٨١و١٩٨٢ .

الفصل الأول

صبيحة الاغتيال

◈ تعالوا إلى كلمة سواء : التطرف الديني وموضع الخلل .

◈ التطرف الديني والسياسة .. من الضابط أنور السادات إلى الضابط خالد الاسلامبولي .

◆ تعالوا إلى كلمة سواء : التطرف الديني وموضع الخلل (*) ◆

هذه المقالة ليست نقداً للتطرف الدينى فى المقام الأول . ولكنها مجموعة من الاستغاثات ضد من يكتبون حول هذا الموضوع، كما لو كانوا يفهمون . ويسدون لنا النصائح كما لو كانوا صادقين .

- لقد سمعناهم بعد حادث الكلية الفنية العسكرية فى أبريل ١٩٧٤ .
- وقد سمعناهم بعد حادث المواجهة بين التكفير والهجرة والدولة فى يوليو ١٩٧٧ .
- وقد سمعناهم ونسمعهم منذ اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات فى أكتوبر ١٩٨١ .
- وربما سنسمع منهم مرة ومرات بعد كل مواجهة دامية بين الجماعات الدينية وسلطات الدولة الرسمية .

الغريب والمؤلم أننا لم نسمع من هؤلاء الكتاب فى وسائل الإعلام وعلى صفحات الجرائد نفس التشخيص، ونفس التحليل، ونفس العلاج، لنفس الظاهرة، التى يطلق عليها " التطرف الدينى " . يحدث هذا منذ أوائل السبعينيات، وبالأحرى منذ سبتمبر ١٩٧٣ حينما اكتشفت أجهزة الأمن أول هذه التنظيمات الدينية المتطرفة بإحدى مغارات الجبل الشرقى بأبى قرقاص .

وإلى جانب تلك التنظيمات السرية أو شبه السرية، هناك عشرات الجماعات الإسلامية الأخرى العلنية، والتى كانت تعمل جهاراً من أجل التوعية الإسلامية، والدعوة إلى إقامة المجتمع الإسلامى، ولكنها لم تكن تأخذ بالعنف وسيلة ومنهاجاً .

نذكر كل هذا كتقديم لنقطة أساسية وهى أن هذه الجماعات الدينية الإسلامية سواء السرى منها أو العلنى، الذى يأخذ منها بالعنف أو بالموعظة الحسنة قد استمر نموها باطراد وسرعة طيلة السنوات العشر الأخيرة .

(*) نشرت بصحيفة الأهرام، ١٩٨٧/١٢/٢٠ .

*** خطأ فى تشخيص الظاهرة وعلاجها :**

إذن لابد أن هناك عطباً أساسياً، إما فى تشخيص أسباب الظاهرة أو فى طريقة العلاج، أو فى التشخيص والعلاج معاً .

بعد كل هزة دموية تحيق بالمجتمع المصرى كنا نسمع أن القاعدة العريضة من شبابنا بخير .. وأن المنحرفين قلة غريبة .. أو أن لدى الشباب فراغاً دينياً أو رياضياً أو ثقافياً .. وأن ذلك هو المسئول عن ظاهرة التطرف .

وطالما سمعنا أن سبب الظاهرة " هو أن البيت أو المدرسة أو الجامعة أو وسائل الإعلام لا تقوم بواجبها كما ينبغى .. وإن كانوا هم المسئولون عن تطرف الشباب وفهمهم المعوج للإسلام .. واستخدام العنف ؛ والإسلام الصحيح من كل ذلك براء . وطبعاً نسمع دائماً أن الأزهر ورجال الدين ربما قصروا فى واجبهم فى نشر وتفسير الإسلام الصحيح " .. وفى عدم التصدى للإرهابيين الذين حرفوا الإسلام وأساءوا لروحه النبيلة ويخرج علينا محافظ بنظرية " أنها المشكلة فى أساسها أخلاقية "، ويخرج علينا مسئول عن الشباب يفسر المشكلة على أنها نتيجة عدم وجود وزارة مختصة " .

كما قلنا تكرر هذا التشخيص من عام ٧٤ إلى ٧٧، ويتكرر الآن . وتكررت المطالبة بأن يقوم الأزهر " بدوره "، وأن تقوم الجامعات " بواجبها "، وأن تقوم وسائل الإعلام " برسالتها " ... ويتم ما يعتقد الناس أنه علاج ناجح لظاهرة "التطرف الدينى" ... ولكنهم يفاجئون بعد سنة أو سنتين أو ثلاث أن أعداد المتطرفين قد تضاعفت .

فبينما لم يتعد عدد المتهمين فى قضية الفنية العسكرية ٩١ شخصاً سنة ١٩٧٤، وصل العدد فى قضية التكفير والهجرة إلى ٢٥٨ متهماً (قضيتى الاعتداء على الشيخ الذهبى والانتماء للتنظيم) سنة ١٩٧٧، والشواهد المبكرة تدل على أن عدد المتهمين فى " التنظيم الإرهابى " الجديد قد وصل إلى ٥٧٨ متهماً إلى يوم ٣١ أكتوبر ١٩٨١ .

وبينما صدر حكم الإعدام على ثلاثة فقط عام ١٩٧٤، زاد المحكوم عليهم بالإعدام إلى خمسة عام ١٩٧٧، وربما سيتضاعف عدد المحكوم عليهم بهذه العقوبة فى جرائم عام ١٩٨١ .

الخلاصة أن عدد التنظيمات زاد ولم يقل، وأن حجم العنف امتد ولم ينحسر، وأن عدد المشاركين فى عمليات الإرهاب تضاعف ولم يتناقص .

ألا يدل كل ذلك على أن هناك خطأ أساسياً إما فى التشخيص وإما فى العلاج ؟

إننا نعتقد أن ظاهرة " التطرف الدينى " قد أسىء فهمها منذ أواخر الستينيات، وبالتحديد منذ هزيمة ١٩٦٧ وطوال عقد السبعينيات .

وأبسط ما يمكن أن يقال عما نسمعه أو نقرأه فى وسائل الإعلام ومن بعض المسئولين حول ظاهرة التطرف الدينى هو أنه يتصف بالتبسيط المخل وبالتسطيح البيروقراطى، وبالهروب النعامى من محاولة الغوص وراء أسباب الظاهرة .

لذلك أكتب هذا المقال مستغيثاً لا من التطرف وما يصاحبه من إرهاب وعنف فحسب، ولكن أهم من ذلك مستغيثاً من التشخيص والمعالجة السطحية الكسولة .

*** الاستغاثة الأولى :**

المتطرفون ليسوا من المريخ

تتكلم وسائل الإعلام أحياناً عن المتطرفين كما لو كانوا قد نزلوا علينا من المريخ .. كما لو أنهم بلا جذور أو فروع فى المجتمع المصرى .. كما لو أنهم غرباء وفدوا إلى أرضنا بمحض الصدفة السيئة . إن ما ارتكبه ويرتكبه هؤلاء من عنف ربما هو المسئول عن محاولة وسائل الإعلام تبرئة المجتمع المصرى منهم . ولكن الخطورة فى هذه " النظرة المريخية " للتطرف وللمتطرفين هى أنها تخلى نصيبنا كشعب وكمجتمع وكنظام من المسئولية . بل إنها تنطوى على تسويف وطمس بليد لجذور الظاهرة .

إننى أقول مستغيثاً إن هؤلاء المتطرفين هم من صلب المجتمع المصرى

وبالأحرى هم ينحدرون من أهم شريحة فى الطبقات الوسطى .. والتى كانت وستظل أهم مصدر للحيوية السياسية والاجتماعية فى مصر. إنها الشريحة التى أفرزت معظم زعمائنا الوطنيين خلال هذا القرن، ابتداء من سعد زغلول إلى النحاس إلى عبد الناصر وانتهاء بالسادات ومبارك .

انظروا إلى قائمة المتهمين فى قضية الفنية العسكرية مثلاً .. لقد كان معظم المتهمين من طلاب وخريجى كليات الطب والهندسة والفنية العسكرية نفسها .. وكان بينهم ضابطان برتبة عقيد ... وكان آباؤهم من موظفى الدولة ومن صغار ومتوسطى الملاك فى الريف والمدن . نفس الشيء تكشف عنه النظرة المتفحصة للمتهمين فى قضايا التطرف الدينى الأخرى .

خلاصة القول فى هذه الاستغاثة هو أن المتطرفين ليسوا من أطراف المجتمع ولكن من قلبه وصلبه . ويمكن أن يكون من بينهم أخ لى أو لك، أو قريب لى أو لك . ولنسأل أنفسنا .. منْ منا ليس له قريب أو صديق أو ابن قريب أو ابن صديق فى الجماعات الدينية ؟ من منا ليس له قريبة من اللائى أخذن بالحجاب أو الزى الإسلامى فى السنوات الأخيرة ؟

*** الاستغاثة الثانية :**

المتطرفون غاضبون ساخطون

إذا كان محتوى الاستغاثة الأولى مقبولاً، فإن السؤال هو لماذا ينخرط شباب من صلب المجتمع، ومن أحسن عناصره المتفوقة دراسياً ومن أكثر طبقاته حيوية ونشاطاً .. لماذا ينخرط مثل هذا الشباب فى جماعات دينية متطرفة تلجأ إلى العنف والإرهاب ؟

الإجابة على السؤال طويلة ومعقدة .. ولكن يكفى أن نقول أنهم يحسون بمفارقات مذهلة بين قدرتهم الذاتية وإنجازاتهم التعليمية والمهنية من جانب وبين نصيبهم الحقيقي من الثروة والسلطة فى مجتمعهم . من جانب آخر أنهم يشعرون أنهم قد فعلوا كل ما طلبه المجتمع منهم من حيث التفوق والتحصيل، ومع ذلك فهم

هامشيون لا حول لهم ولا قوة . إن معظمهم لا يستطيع أن يلبى مطالبه الأساسية المشروعة مثل السكن والزواج إذا ظل أميناً، وبقى داخل حدود الدولة المصرية . إن معظمهم يشعر أن كل ما حوله يتغير، وبلا سبب مفهوم، وأنه عاجز عن السيطرة أو حتى المشاركة فى أحداث أو منع هذا التغيير.

إن الجيل الذى اكتسب وعيه فى السبعينيات قد شهد اسم بلده يتغير وكذلك علمها ونشيدها الوطنى . ورأى فلسفتها الاقتصادية الاجتماعية تتغير، وكذلك تحالفاتها الإقليمية والدولية .. وقيل إن ما سبق كان طالحاً وأن ما لحق كان صالحاً . وبصرف النظر عن الصحة أو الخطأ وراء هذا التغيير فى كل شىء، فالمهم أنه كان من حيث الكم والكيف هائلاً يصعب استيعابه فى فترة زمنية قصيرة .. وفضلاً عن ذلك فإنه قد ترك إيحاء قوياً لدى الشباب بالشك فى كل شىء .

فمن يدريه أنهم لن يأتوه غداً ويقولون له أن ما تتمسك به اليوم زائف بدوره، وأنك مطالب بأن تؤمن بأن اسماً جديداً وعلماً جديداً ونشيداً جديداً وفلسفة جديدة وتحالفات جديدة هى الأصلح لوطنك .

من يصدق، ومن يكذب ؟ لقد أصبح الشباب الأكثر ذكاء ووعياً وحساسية لا يصدقون أحداً . أصبحوا يشكون فى كل شىء متغير، وأصبح الثابت الوحيد فى حياة بعضهم هو وجه ربك ذو البقاء والإكرام، ودينه الحنيف، وقرآنه، وسنة نبيه . تلكم ثوابت لا تتغير...

ومن هذه البداية المشروعة البريئة يبدأ المسلسل المعهود : الثابت أبقى من الزائف، الشريعة الإسلامية أقوى من أى قانون وضعى، النظام الاجتماعى الإسلامى هو العاصم من الفساد الداخلى والضعف الخارجى . والذى يمانع فى ذلك يصبح عدواً لله وللرسول وللمؤمنين . وبالتالى يحل سفك دمه . بل يجب سفك دمه . وهكذا يذهب منطق هؤلاء المتطرفين .

*** الاستغاثة الثالثة :**

التطرف ليس ظاهرة جديدة

يخطئ من يعتقد أن التطرف ظاهرة جديدة فى مصر. ويخطئ من يعتقد أن

الإرهاب أو الاغتيال أسلوب مستحدث لتسوية الخلافات السياسية، فحتى اللفظ الإنجليزى لكلمة اغتيال " Assassination " أصلها عربى ومصرى بالذات . وترجع فى جذورها إلى أيام الحاكم بأمر الله حيث كان بعض المنشقين على الدولة يلجئون إلى اغتيال جنود الدولة وهم ملثمون ليلاً (١) . وكانت الدولة بدورها تطلق عليهم اسم "الحشاشين" وهو المقابل لما نعنيه فى يومنا هذا " بالإرهابيين " .

وفى تاريخ مصر المعاصر حدثت عدة اغتيالات سياسية، ابتداءً من بطرس غالى إلى أحمد ماهر، إلى أحمد الخازندار، إلى أمين عثمان، إلى محمود فهمى النقراشى، هذا عدا محاولات الاغتيال الكثيرة التى لم تنجح .

التطرف الفكرى أو المذهبى إذن ليس جديداً . وهو فى أبسط تعريفاته خروج عن القواعد والأطر الفكرية والدستورية والقانونية التى يرتضيها المجتمع، والتى يسمح فى ظلها بالخلاف والحوار . وقد حدث التطرف بهذا المعنى منذ صدر التاريخ العربى الإسلامى واستمر إلى وقتنا هذا .

ولكن حينما يتحول التطرف هذا من فكر إلى عمل سياسى فإنه يصبح تحدياً لكل الأطر والقواعد التى يقوم عليها النظام الاجتماعى السياسى، وكثيراً ما يأخذ شكل العنف والإرهاب . وحتى هذا الشكل ليس جديداً تماماً فى مجتمعنا، كما رأينا .

ولكن المراقب المتفحص لتاريخنا القومى يلاحظ أن هناك فترات معينة زاد فيها التطرف والاغتيال، وفترات أخرى انحسر فيها التطرف والاغتيال ربما كانت الأربعينيات تمثل أكبر عقد فى تاريخنا الحديث شهد من التطرف والعنف السياسى ما لم يشهده عقد آخر إلا عقد السبعينات .

ويبدو لنا أن كلا العقدين كانا ينطويان على تغييرات هائلة فى بنية المجتمع

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر :

د. محمد عثمان الخشت . حركة الحشاشين : تاريخ وعقائد أخطر فرقة سرية فى العالم الإسلامى . القاهرة . مكتبة ابن سينا سنة ١٩٨٧ .

المصرى، وأن النظام السياسي كان متلكئاً عن أو سابقاً لحركة المجتمع وأن عدم التواكب فى الحركة خلق فصاماً بين بعض الشرائح الاجتماعية الهامة والقيادة السياسية . وتحول الفصام إلى خصام ثم إلى تطرف .

ومن هنا لابد من إعادة التواكب بين النظام السياسى والنظام الاجتماعى، ولابد من اتساق إيقاع الحركة السياسية للقيادة مع الحركة الاجتماعية لأوسع الجماهير.

إن التطرف السياسى عموماً هو انسلاخ لشريحة اجتماعية معينة عن المجرى الرئيسى للحياة فى هذا المجتمع، أن التطرف بمثابة النشاز فى معزوفة سيمفونية .. حينما ينعدم أو يختلط الاتساق فى الإيقاع . ويحدث ذلك عادة إما لخطأ فى النوتة الموسيقية، أو لغفوة أو خطأ من المايسترو.

*** الاستغاثة الرابعة :**

ليس بالردع وحده يتم القضاء على التطرف

إن العقاب الصارم والردع الحاسم مطلوبان فى مواجهة أعمال الإرهاب . لا يختلف حول ذلك عاقل .

ولكن الخطأ كل الخطأ أن يعتقد أى عاقل أنه بالردع وبالإجراءات الأمنية وحدها يتم القضاء على التطرف . إن التطرف وأعمال العنف والإرهاب هى ظواهر لم تنبت أو تنم فى المجتمع كهوايات مفضلة لدى بعض الشباب .

ونعتقد نحن أنها هوايات فاسدة، وبالتالى نصرفهم عنها إلى غيرها من الهوايات الصحيحة " مثل الرياضة والسفر إلى الخارج وخدمة البيئة ... الخ " ... وإذا لم ينصرفوا عن هواياتهم السيئة (التطرف والعنف) فإننا نردعهم بالعقاب الصارم!

ليت الأمر كان بهذه البساطة ..! فكل ما نحتاجه فى هذه الحالة هما وزارتا الشباب " للهوايات الصحية " والداخلية " للردع والعقاب " .

لقد وجدت منظمات الشباب وأمانات شباب وأمناء شباب . وتوجد دائماً

وزارة داخلية .. والكل يشهد لها فى السنوات الأخيرة بكفاءة تحسدها عليها كل الوزارات الأخرى !

وقد أعدمنا من أعدمنا وسجنا من سجنا عام ١٩٧٤ . ثم أعدمنا ضعف ذلك وسجنا ضعف ذلك عام ١٩٧٧ . وسنعدم وسنسجن فى عام ١٩٨١ ضعف من أعدمناهم وسجناهم فى الجولة السابقة وإن لم ترتدع تلك الشريحة من الشباب عن تطرفها، فهل سيستمر المسلسل . ؟ فى رأينا أن المطلوب هو رؤية جديدة يصدقها الشباب، وتحديات جديدة تلهم خياله، وبرامج جديدة تستوعب طاقاته، وسياسات جديدة تستجيب لاحتياجاته الأساسية .

إن المطلوب باختصار هو أن ننهى هامشية هذا القطاع الهام من شباب مصر . ولن تنتهى تلك الهامشية بالردع وحده، أو بالبرامج الاحتفالية، أو بالوعظ والإرشاد من رجال الأزهر الشريف .

إن الشباب يعنى طاقة وخيالاً ومشكلات ولهفة . وهذه العناصر معاً تساوى ثورة كامنة أو ظاهرة . إذا لم ينجح النظام السياسى فى تأميمها لصالحه، نجح التطرف فى استقطابها لصالحه وفى استعدائها على النظام .

◈ التطرف الديني والسياسة ◈

من الضابط أنور السادات إلى الضابط خالد الإسلامبولي ✿

ثمة صفحات مطوية من ماضينا القريب لابد من ذكرها لفهم العوامل والأسباب قبل أن ندخل في تعريف التطرف ومظاهره وأسبابه . أرجو أن أشرك القارئ في هذه الاعترافات لثلاثة من المتطرفين في زمانهم ومكانهم طبعاً . فالتطرف كما سنرى هو مسألة نسبية للغاية . ولكن يجمع بين المتطرفين الثلاثة الذين نعرض لاعترافاتهم هو أنهم فكروا ودبروا وحاولوا تنفيذ واحد أو أكثر من الاغتيالات السياسية لحكام أو مسئولين سياسيين من معاصريهم . وكان الاغتيال في تلك الحالات جميعاً بمثابة حكم وطني من جانب المتطرفين ضد حكام اعتقدوا أنهم "مفسدون أو خونة" والاعتراف في لغة القانون هو سيد الأدلة .

*** الاعتراف الأول :**

" كان الشيخ جمال الدين (الأفغاني) موافقاً على خلع (الخديوي إسماعيل) .. واقترح عليّ أنا أن أقتل إسماعيل .. وكان يمر في مركبته كل يوم على جسر قصر النيل . ولكن كل هذا كان كلاماً، نتهامسه فيما بيننا . وكنت أنا موافقاً الموافقة كلها على قتل إسماعيل .. ولكن كان ينقصنا من يقودنا في هذه الحركة " .

(الشيخ محمد عبده : رأي الشيخ محمد عبده في تاريخ عرابي - ص٣٥٤) .

*** الاعتراف الثاني :**

" إن الاغتيالات السياسية توهجت في خيالي المشتعل في تلك الفترة على أنها العمل الإيجابي الذي لا مفر من الإقدام عليه إذ كان يجب أن ننقذ مستقبل وطننا . وفكرت في اغتيال كثيرين وجدت أنهم العقبات التي تقف بين وطننا وبين مستقبله ... وفكرت في اغتيال الملك السابق وبعض رجاله الذين كانوا يعبثون بمقدساتنا . ولم أكن وحدي في هذا التفكير . ولما جلست مع غيري انتقل بنا التفكير

✿ نشرت بمجلة العربي (الكويتية)، عدد فبراير ١٩٨٢.

إلى التدبير. وما أكثر الخطط التى رسمتها فى تلك الأيام ... كانت لنا أسرار هائلة، وكانت لنا رموز، وكنا نتستر بالظلام، وكنا نرص المسدسات بجوار القنابل، وكانت طلقات الرصاص هى الأمل الذى نحلم به ! وقمنا بمحاولات كثيرة فى هذا الاتجاه، ومازلت أذكر حتى اليوم انفعالاتنا ومشاعرنا ونحن نندفع فى الطريق إلى نهايته ... وأذكر ليلة حاسمة فى مجرى أفكارى وأحلامى فى هذا الاتجاه . كنا قد أعددنا العدة للعمل ... واخترنا واحداً . قلنا أنه يجب أن يزول من الطريق . ودرسنا ظروف حياة هذا الواحد، ووضعنا الخطة بالتفاصيل . وجاءت الليلة الموعودة وخرجت بنفسى مع جماعات التنفيذ وسار كل شىء طبقاً لما تصورناه . كان المسرح خالياً كما توقعنا . وكمنت الفرق فى أماكنها التى حددت لها، أقبل الواحد كان يجب أن يزول، وانطلق نحوه الرصاص ... وانسحبت فرقة التنفيذ . وغطت انسحابها فرقة الحراسة، وبدأت عملية الإفلات إلى النجاة . وأدرت محرك سيارتى وانطلقت أغادر المسرح الذى شهد عملنا الإيجابى الذى رتبناه ... وعندئذ دوت فى مسمعى أصوات صريخ وعويل، وولولة امرأة ورعب طفل، ثم استغاثة متصلة محمومة" .

(جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة، ص٣٣-٣٥) .

*** الاعتراف الثالث :**

" ... بمجرد أن عاد إلى كيانى كمواطن حر طليق كان أول عمل قمت به هو تكوين الجمعية السرية .. فكيف تتحرر الذات بدون أن يتحرر الوطن !؟ كان ذلك فى سبتمبر سنة ١٩٤٥ ... اتصلت بعمر ابن على شقيق زميلى سعود الطيار الذى سبق أن أرسلناه لروميل وضربت طائرته . وعرفنى بشاب اسمه حسين توفيق اتضح أنه كان يمارس قتل الجنود الإنجليز فى المعادى قبل أن ينضم إلينا ... ربما كان هذا العمل مجرد تدريب ... ولكن المهم أن نتخلص ممن كانوا يساندون الإنجليز فى ذلك الوقت ... وكان على رأس هؤلاء فى نظرنا مصطفى النحاس باشا رئيس حزب الوفد الذى سقط فى نظرنا منذ أن فرضه الإنجليز بقوة السلاح فى ٤ فبراير ١٩٤٢ .. فلا شىء يعادل خيبة الأمل التى يصاب بها الشباب فى زعيم كان يوماً

مثلهم الأعلى .. وأصبح فى نظرنا خائناً لمصر ولشعبها يحتم واجبنا الوطنى أن نزيله من طريقنا .. ولذلك قررنا التخلص منه .

كانت عادة النحاس أن يذهب فى يوم مولد النبى إلى النادى السعدى وهو مقر حزب الوفد ليلقى خطاباً بهذه المناسبة .. وصادف ذلك يوم ٦ سبتمبر سنة ٤٥ فخرجت أنا وبعض أفراد الجمعية السرية ننتظر خروج النحاس من جاردن سيتى إلى شارع القصر العينى حيث يوجد النادى .. كنت قد دربت أعضاء الجمعية على استعمال القنابل اليدوية .. وكان الذى سيقوم بالعملية حسين توفيق .. وفعلاً ألقى القنبلة فى الوقت المناسب ولكن سائق النحاس فوجئ وهو ينطلق بعربة ترام تصطدم به فأسرع لكى يتحاشاها .. كان فرق السرعة ست ثوان لا أكثر .. ولكنها كانت كافية فعندما انفجرت القنبلة كان النحاس وعربته خارج منطقة الانفجار. فانسحبنا فى هدوء .. حيث توجهنا إلى مقهى استرا، مكاننا المفضل .. فى نفس المقهى قررنا التخلص من أمين عثمان الذى تولى وزارة المالية طوال حكم النحاس بعد أن فرضه الإنجليز فى ٤ فبراير...

(أنور السادات : البحث عن الذات، ص٧٠-٧١) .

لقد صدرنا هذا المقال بالاقتباسات السابقة لكى ندلل على أن بعض الزعماء الذين أصبحوا قيادات شعبية ودينية قد فكروا فى الاغتيالات السياسية، ودبروا لها، وحاولوا تنفيذها .

إن اللجوء إلى العنف لحسم الخلاف السياسي ليس جديداً على الساحة الإسلامية أو العربية المصرية . وهو ليس حكراً أو وصمة فى جبين شعب دون شعب من شعوب العالم . بل إنه ليس وقفاً على طبقة دون طبقة فى أى مجتمع وأى استعراض للاغتيالات السياسية الكبرى فى التاريخ القديم والوسيط والمعاصر تثبت ذلك ابتداء من اغتيال يوليوس قيصر فى روما القديمة، إلى اغتيال الجنرال كليبر الفرنسى خليفة نابليون فى القاهرة، إلى اغتيال الرئيس الأمريكى إبراهام

لنكولن فى واشنطن، والرئيس جون كيندى بعده بحوالى القرن فى أحد شوارع مدينة دالاس . هذا عدا محاولات الاغتيال العديدة التى يقصر المقام عن ذكرها .

ويربط الناس عادة، وخاصة المعاصرين منهم للحدث، بين فعل الاغتيال وظاهرة " التطرف " . ومن هنا لا يزداد الاهتمام بدراسة " التطرف " دراسة متعمقة إلا فى أعقاب حوادث الاغتيال السياسى، أو العنف، أو المواجهة المسلحة بين بعض الجماعات من ناحية، وسلطات الدولة من ناحية أخرى .. فماذا يعنى "التطرف" وما هى أسبابه عموماً، وما هى أسبابه خصوصاً فى وطننا العربى؟

فى الملاحظات السابقة تحدثنا عن " التطرف " بصفة عامة دون أن نخص بالحديث أى نوع من التطرف .

هناك خطأ شائع بتقسيم التطرف إلى أنواع مضمونية أو شكلية دون وضوح المعيار المنطقى لهذا التقسيم . فأحياناً يصنف التطرف حسب مضمونه كأن يقال "تطرف دينى" أو "تطرف طبقى" أو "تطرف قومى" أو "تطرف سياسى" أو "تطرف عنصرى" . وأحياناً يصنف التطرف حسب الوسيلة أو الشكل التنظيمى أو الأسلوب التكتيكى، وما إلى ذلك .

ولكن أياً كان مضمون التطرف، فإنه حينما يتخذ شكلاً سلوكياً جماعياً ينطوى على تحدى السلطة القائمة فإنه يصبح تطرفاً سياسياً . فالتطرف الدينى بمعنى الخروج عن المعتاد أو المتعارف عليه فى العقيدة والشعور والسلوك لدى أغلبية الناس قد لا يكون تطرفاً سياسياً طالما لم ينطو على تحدى سلطة الدولة، أو أمن المجتمع . فالتصوف والطرق الصوفية مثلاً، تعتبر تطرفاً دينياً بالمعنى الحرفى للكلمة لأنها تختلف عما اعتادته أغلبية الناس فى المجتمع الإسلامى من حيث العقائد والعبادات . لكن التصوف ليس تطرفاً سياسياً لأنه لا ينطوى على تحد للسلطة ولأمن المجتمع .. لذلك لا يعتبره معظم الناس تطرفاً .

وطبعاً الذي يقيم الدنيا ولا يقعدها فى السنوات الأخيرة هو ظاهرة "التطرف الدينى السياسى" .. فلو لم يكن العنصر السياسى موجوداً فى مسألة التطرف

الدينى لما اهتمت به الدوائر الغربية والمحافل الدولية، ومراكز البحث العلمى، وحكام العالم الإسلامى أنفسهم . فبعد ما حدث فى إيران لم تعد هذه الأطراف قادرة على تجاهل الظاهرة .. وبعد ما حدث فى مصر " اغتيال الرئيس السادات " ومن قبلها " محاولة الاستيلاء على الحرم المكى فى نوفمبر ١٩٧٩ " تحول الاهتمام إلى ما هو أكثر من ذلك بكثير.

* ماذا يعنى التطرف ؟

التطرف بمعناه البسيط جداً هو الخروج عن الوسط، أو البعد عن الاعتدال، أو اتباع طرق فى التفكير والشعور غير معتادة لمعظم الناس فى المجتمع، والإيمان العميق بصحة هذه الطرق وصلاحها والاستعداد للتضحية فى سبيلها .

ومن هنا فإن معنى التطرف هو شىء نسبى تماماً . فالأغلبية أو السلطة الحاكمة، هى التى تصف غيرها بالتطرف ممن يختلفون معها فى التفكير أو الشعور أو السلوك اختلافاً واضحاً . ويصبح هذا الوصف دمغاً " بالانحراف " والخروج عن المقبول . وبالتالى فلابد من تقويم " الانحراف " إما بالإقناع والإغراء أو العقاب، كل هذا كان من وجهة نظر السلطة .

والملفت لنظر الباحثين فى ظاهرة التطرف، هو أن المجتمع أو السلطة الحاكمة فيه قد لا تنزعج كثيراً طالما أن التطرف ظاهرة فردية وليست جماعية، وطالما أنها على مستوى التفكير والشعور وليست على مستوى السلوك . فالتطرف الفردى يمكن عزله بسهولة على أنه حالة هوس أو جنون ، ويتراوح العزل هنا بين الانشقاق والتجاهل، إلى الإيداع فى إحدى المصحات العقلية أو إحدى المؤسسات العقابية .

أما الذى يزعج السلطة والمجتمع حقاً فهو أن يتحول " التطرف " من المستوى الفردى المتناثر إلى المستوى الجماعى المنظم، ومن الشعور أو التفكير فقط إلى مستوى السلوك الظاهر.

حينما يحدث هذا التحول تشعر السلطة (بفرض أن السلطة تمثل المجتمع) بالخطر، وتبدأ فى المقاومة والهجوم حفاظاً على نفسها وعلى المجتمع الذى تمثله .

ومن ناحية أخرى لا ينبغى أن ننخدع بظواهر الأشياء . فما قد يبدو تطرفاً دينياً قد يكون فى الواقع صيغة أيديولوجية للتعبير عن أوجاع حضارية واقتصادية واجتماعية وسياسية تعانى منها شرائح معينة فى المجتمع أكثر من غيرها . وبالتالى يصبح " التطرف الدينى " هو فقط صيغة واحدة من صيغ بديلة للاستغاثة والتعبئة للاستغاثة والتعبئة والتحدى كما سنرى .

*** ما الذى يدفع بعض الناس إلى التطرف ؟**

طالما كان النظام الاجتماعى السياسى السائد فى أى مجتمع قادراً على مواجهة متطلبات الأغلبية الساحقة لأفراد الشعب، وإشباع احتياجاتهم الأساسية، فلا خطر على هذا النظام من ظاهرة التطرف السياسي الجماعى المنظم . ولكن حينما يتعثر النظام القائم عن مواجهة المشكلات الداخلية أو الخارجية .. وحين يطول أجل هذا التعثر وتتفاقم تلك المشكلات .. فإن أعداداً متزايدة من أفراد المجتمع تخلص إلى أن هناك عطباً أساسياً إما فى جوهر وفلسفة النظام أو فى أدائه، أو فيهما معاً . ومن هنا يبدو أن البحث عن بديل يخرجهم ويخلص مجتمعهم من المشكلات المتفاقمة . وكلما اشتدت حدة المشكلات وتحولت إلى ما يشبه الأزمة أصبح البديل المطلوب مختلفاً تماماً عن النظام القائم . وكلما زاد اختلاف البديل المطلوب عما هو قائم وممارس بالفعل، أصبحنا بصدد ما يسمى " بالتطرف " .

التطرف - إذن - هو مؤشر أو انعكاس لتعثر النظام السياسى الاجتماعى فى مواجهة الأزمات الداخلية أو الخارجية .

وتقول لنا نظريات علم النفس الاجتماعى أن الفشل يولد الإحباط . وأن الإحباط يخلق فى داخل الأفراد شحنات انفعالية عدوانية . وأن هذه العدوانية الداخلية قابلة إلى التحول إلى عنف خارجى فردى وجماعى .

طبعاً هناك مسالك وبدائل أخرى للتعامل مع الإحباط . وليس من الضرورى أن يتحول إلى عدوانية ثم إلى عنف خارجى . من ذلك مثلاً إحساس من يخبرون الإحباط أن هناك أملاً حقيقياً فى تجاوز الفشل الفردى أو فى إصلاح النظام السياسى

الاجتماعى القائم، الذى يؤثر فى حياتهم بطريق مباشر أو غير مباشر. ولكن مع غياب أو اندثار هذا الأمل فى الإصلاح والخلاص يصبح المناخ مهيئاً للتطرف .

إذا كان هذا النموذج التفسيرى للعدوانية والعنف مقبولاً فإن السؤال يصبح : ما هى العوامل التى تؤدى إلى الإحساس الجماعى بالفشل، ثم بالإحباط، وبالتالى العدوانية، ثم بالتطرف والعنف .

*** مقولة الفجوة بين الأمل والواقع**

من المسلم به أن آمال الأفراد فى أى مجتمع تفوق فى معظم الأحيان ما يمكن إنجازه . ولكن طالما ظلت الفجوة بين الأمل والواقع معقولة الحجم وثابتة على حجمها، فإن الأفراد يقبلونها كإحدى سنن الحياة . ولكن حينما تتسع الفجوة فجأة، وتستمر فى اتساعها فإن ذلك يولد إحساساً بالفشل والإحباط، ويؤدى إلى شحنات عدوانية داخلية : وعندما يرى الأفراد أن السبب فى الفشل لا يرجع إليهم وإنما يرجع إلى التركيبة السياسية الاجتماعية الاقتصادية السائدة فى المجتمع من حولهم، فإن الشحنات العدوانية الداخلية تتحول إلى تهيؤ واستعداد لاستخدام العنف ضد النظام السياسى الاجتماعى القائم، وتصبح المسألة هنا مسألة بحث عن تكييف أيديولوجى وتنظيم ووسائل لتغيير هذا النظام .

*** مقولة العدالة التوزيعية**

يقول لنا علماء الاجتماع أن الذى يحدد ما إذا كان الأفراد سيخلصون إلى لوم نواتهم أو إلى لوم النظام السياسى الاجتماعى القائم على ما يحدث من فشل وإحباط يتقرر فى ضوء معادلة توزيع الثروة والسلطة فى المجتمع . ويمكن حساب ذلك بمعادلة بسيطة يستخدمها الأفراد بوعى أو بلا وعى وهم يقارنون أنفسهم بالآخرين :

العدالة التوزيعية = حجم استثماراتى المادية والمعنوية = نصيبى من الثروة والسلطة .

حجم استثمارات الشخص الآخر المادية والمعنوية = نصيبه من الثروة والسلطة .

فإذا تساوت استثماراتي أو مجهوداتي مع مجهودات الآخرين فإنني أتوقع أن يكون عائدي من الثروة والسلطة والتقدير المعنوي متساوياً مع ما يحصل عليه الآخرون . وإذا كانت مجهوداتي ضعف مجهوداتهم فإنني أتوقع أن أحصل على ضعف عائد كل منهم . وإذا كان مجهودي نصف مجهودهم فإنني أتوقع الحصول على نصف عائدهم، وهكذا . أي اختلال واضح في تلك القاعدة التوزيعية ينشأ عنه شعور بالظلم . فالقاعدة لا تساوي بين الناس مساواة حسابية مطلقة، وإنما تساوي بينهم في الفرص، وتساوي بينهم مساواة نسبية في توزيع الثروة والسلطة كل حسب جهوده وكفاءته وإنجازه . الإخلال بالقاعدة يتحول إلى شعور بالظلم . والشعور بالظلم يتحول إلى سخط، والسخط يهيئ الفرد للتمرد والثورة، ويدفعه إلى "التطرف" واستخدام العنف .

*** مقولة الحرمان النسبي**

يقول لنا علماء النفس والاجتماع أن هناك مبدأ آخر متصلاً بالمقولتين السابقتين، له تأثيره الكبير في إحساس الناس بالتبرم وعدم الرضا، حتى إذا كانت أحوالهم المعيشية في تحسن . هذا المبدأ هو ما يسمى " بالحرمان النسبي " فرغم أن شخصاً قد يكون أحسن حالاً مما كان عليه في الماضي، إلا أنه يرى آخرين تتحسن أحوالهم بدرجة أكبر أو بمعدل أسرع منه . ويصبح الحرمان طبعاً أكثر حدة إذا كانت أحواله لا تتحسن بينما تتحسن أحوال الآخرين . ويشتد الحرمان أضعافاً مضاعفة إذا كانت أحواله تتدهور بينما أحوال الآخرين في تحسن مطرد . الحرمان النسبي بدرجاته المختلفة يؤدي إلى الإحساس بالسخط . وذلك بدوره يخلق لديهم تهيؤ الاستقبال واعتناق الأفكار الناقدة للنظام الاجتماعي السياسي، والداعية للتمرد عليه، والثورة ضده، ويصبح الاستعداد للتطرف واستخدام العنف مسألة واردة تنتظر الظرف الملائم .

* حالة مصر والتطرف الدينى المعاصر

إن المراقب المتعمق للساحة المصرية يمكنه بلا عناء أن يفسر ظاهرة ما يسمى "بالتطرف الدينى" فى ضوء المقولات الثلاث السابقة . ولم تشهد مصر منذ الأربعينيات مثلما شهدت خلال السبعينيات من اتساع لهذه الظاهرة بكل ما تنطوى عليه من عنف جماعى ومواجهات دموية مسلحة واغتيالات ضد أجهزة وشخصيات الدولة المصرية .

وتشير بحوثنا الميدانية حول ظاهرة التطرف والعنف الدينى السياسى إلى مجموعة من الشواهد والنتائج التى تؤكد صدق المقولات التى طرحناها سابقاً :

من ذلك مثلاً :

▣ زيادة موجة التدين بين الشباب فى السنوات التى أعقبت هزيمة ١٩٦٧، وهى الهزيمة التى كشفت عجز النظام المصرى خاصة والأنظمة العربية عامة . وقد تضافرت الهزيمة مع اختناقات اجتماعية واقتصادية حادة فى السنوات التالية .

▣ تحول هذه الموجة التدينية التى كانت هلامية وانسجامية وغيبية فى البداية (أواخر الستينيات) إلى حركة سياسية تمردية ناقدة خلال السبعينيات ، وأخذ هذا التيار الدينى السياسى العام يضع بدائله الأيديولوجية لمواجهة أزمة المجتمع العربى بالعودة للأصالة الإسلامية وتطبيق الشريعة وإقامة النظام الاجتماعى الإسلامى العادل .

▣ فى أحشاء هذا التيار الإسلامى السياسى العام تكونت العديد من الجماعات وخارجها . بعضها علنى يدعو إلى فكره سلمياً بالحكمة والموعظة الحسنة. وبعضها سرى يعمل تحت الأرض ويعد " لهم " ما استطاعوا من **﴿ قوة ومن رباط الخيل ﴾**، وذلك توطئة لحرب ضروس على مجتمع " الشرك والجاهلية والفساد "

▣ حاول نظام الرئيس الراحل أنور السادات أن يستغل ذلك التيار الدينى، ليضرب به القوى السياسية المناهضة له فى أوائل السبعينيات، وخاصة من

الناصريين والاشتراكيين والماركسيين . ونجح تكتيكياً ومرحلياً فيما أراد ، أو هكذا بدا الأمر.

■ ولكن بعد خفوت تلك القوى المناهضة لحكم وفلسفة السادات، بدأت الجماعات الدينية نفسها فى إظهار تبرمها بالحكم وبسياساته الأربع الرئيسية منذ منتصف السبعينيات، وهى سياسات : الانفتاح، والديموقراطية، والتحالف مع الغرب، والتصالح مع إسرائيل .

■ بدأت بعض هذه الجماعات الدينية المُسيسَّة تترجم تبرمها وسخطها إلى مواجهات مسلحة لإسقاط النظام أو لإضعافه . وكان أول هذه التحديات المسلحة بواسطة منظمة التحرير الإسلامى بقيادة الدكتور صالح سرية، والتى أصبحت تعرف فى وسائل الإعلام باسم جماعة الفنية العسكرية، وذلك فى شهر إبريل ١٩٧٤ . ثم تلتها جماعات أخرى تحت أسماء مختلفة وذات قيادات وأساليب متباينة . وسمعنا عن تنظيمات مثل " حزب الله " بقيادة وكيل النيابة يحيى هاشم و" جماعة المسلمين " بقيادة طه السماوى، وجماعة " المنعزلة شعورياً " بقيادة عبد المنعم الصبروتى و " التكفير والهجرة " بقيادة المهندس شكرى مصطفى وسمعنا عن "جند الرحمن" و " الجهاد " .. وغيرها .

■ كانت كل مواجهة دموية مع السلطة المصرية أشد من سابقتها، ففى حادث الفنية العسكرية كان عدد المتهمين ٩١ شخصاً (١٩٧٤)، وفى حادث اختطاف ومقتل الدكتور حسين الذهبى كان عدد المتهمين ٢٥٨ شخصاً، وفى أحداث سبتمبر أكتوبر ١٩٨١ وصل عدد المقبوض عليهم حوالى ١٦٠٠ شخص (٩٠٠ قبل اغتيال الرئيس السادات، و٧٠٠ بعد الاغتيال) .

■ لم تجد محاولات الدولة المصرية فى محاصرة ظاهرة التطرف الدينى . فرغم كثافة الهجوم الإعلامى، والملاحقة، والمحاكمات والإعدامات وعقوبات السجن، ظل الأتباع يهرعون وينضمون إلى هذه الجماعات، كما تشهد بذلك الأعداد التى شاركت بطريق مباشر أو غير مباشر فى المواجهات العنيفة مع السلطة

المصرية . ويرجع ذلك إلى استمرار أزمات النظام الداخلية والخارجية، وإلى الحصاد الهزيل الذى جلبته سياسات النظام الأربع .

*** من هم المتطرفون السياسيون فى مصر ؟**

الذين انضموا إلى جماعات العنف الدينى السياسى فى مصر تغلب عليهم قسمات سوسيولوجية مشتركة أهمها :

▣ أنهم من الفئات الشابة فى العمر، وخاصة من هم فى العشرينيات والثلاثينيات من أعمارهم وهى فئات تتمتع بقدر عال من الطاقة والحيوية والقلق والمثالية .

▣ إنهم من طلاب وخريجى الجامعات، ومن أكثر العناصر تفوقاً وإنجازاً بدليل أن نسبة عالية منهم تدرس فى أو تخرجت من كليات الطب والهندسة والصيدلة والفنية العسكرية، وهذه كلها تشترط تحصيلاً دراسياً عالياً فى المرحلة الثانوية للالتحاق بها، كما أن برامجها والدراسة فيها تتطلب درجات عالية من الذكاء والمثابرة والانضباط .

▣ إنهم ينحدرون من شرائح الطبقة الوسطى، وخاصة الطبقة المتوسطة الدنيا، أى طبقة صغار الملاك فى الريف والحضر وصغار التجار والموظفين الحكوميين.

▣ أن غالبيتهم ولدت وقضت المرحلة الأولى من عمرها فى الريف أو فى المدن الصغيرة ... ولكنها حين التحقت بصفوف الجماعات الدينية كانت قد وفدت للمدن الكبرى، مثل القاهرة والإسكندرية وأسيوط والمنصورة للدراسة أو العمل . وفى هذه المدن الكبرى شهدت هذه العناصر الشابة متناقضات المجتمع المصرى وقتذاك بهولها وبشاعتها . وأحست فى خضم المدينة الكبيرة بالدونية والضياع والاستغراب وأصبح الإسلام بالنسبة لها ملجأ وملاذاً وسبيلاً للخلاص من الضياع والحرمان والهوان بالنسبة لها كأفراد وبالنسبة لوطنها كمجتمع وأمة .

* المفارقة الكبرى

هذه الملامح والخصائص تشير إلى أن ما نسميهم " بالمتطرفين " قد أتوا من صلب المجتمع المصرى، ومن أهم شريحة فى الطبقات الوسطى . وهذه الشريحة كانت وستظل أهم مصدر للحيوية السياسية والاجتماعية فى مصر . إنها الشريحة التى أفرزت معظم زعماء مصر الوطنيين خلال القرن الأخير، من أحمد عرابى والشيخ محمد عبده، ومصطفى كامل، وسعد زغلول، ومصطفى النحاس، وجمال عبد الناصر.

وخلاصة القول هى أن "متطرفى" اليوم فى مصر لم يهبطوا علينا من المريخ، أو يفدوا إلينا من مجتمع آخر، ولم يأتوا حتى من أطراف المجتمع المصرى، ولكن من قلبه وصلبه .

والمتطرفون فى مصر اليوم شأنهم شأن المتطرفين المصريين السابقين ابتداء من أحمد عرابى، ومروراً بالمتطرفين الثلاثة الذين سجلنا اعترافاتهم فى صدر هذا المقال (الشيخ محمد عبده، وجمال عبد الناصر، وأنور السادات) .

بل أن المفارقة التاريخية الساخرة هى أننا لو غصنا فى الظروف والملابسات والأشخاص التى أحاطت باغتيال السياسى المصرى أمين عثمان باشا، واغتيال الرئيس المصرى أنور السادات، لوجدنا أوجه شبه عديدة بين شخصين من اللذين اشتركوا فى كلا الاغتيالين . كلاهما ضابط مصرى شاب، من الطبقة الوسطى الصغيرة، يملأه السخط والغضب على ما يفعله القادة السياسيون فى بلاده، ويطحنه الغلاء والحاجة والحرمان النسبى، ويشعر فى قرارة نفسه أن هناك ظلماً فادحاً يقع بالوطن وبه شخصياً، ويؤمن أن أحد سبل الخلاص هو التخلص من القيادة السياسية . فإذا لم يمكن إزاحتها من مقعد السلطة بالوسائل الديموقراطية السلمية التى بدت لكليهما مسدودة أو زائفة، فلا بأس من التخلص من هذه القيادة بالاغتيال . الضابط المصرى الشاب الأول الذى اشترك فى اغتيال أمين باشا عثمان كان اسمه أنور السادات، والضابط المصرى الشاب الثانى الذى اشترك فى اغتيال الرئيس أنور السادات كان اسمه خالد الإسلامبولى .

*** الخلاصة**

التطرف الدينى السياسى هو استجابة طبيعية حادة لوجود أزمة اجتماعية حضارية حادة فى العالم العربى الإسلامى . لقد تعثر كثير من الأنظمة الحاكمة بمنطقتنا فى المواجهة الخلاقة للتحديات الخارجية وعلى رأسها إسرائيل ، والهيمنة الغربية ، وتكريس الاستقلال الوطنى ، وتأكيد هوية حضارية أصيلة . وتعثرت هذه الأنظمة فى التعامل الخلاق مع القضية الاجتماعية السياسية الداخلية ، وفضلت بدرجات مختلفة في تلبية المطالب الرئيسية لقطاعات المجتمع المختلفة، وفى مقدمتها الحاجات الأساسية للطبقات الدنيا ، والمشاركة العادلة فى الثورة والسلطة للطبقات الوسطى .

التعثر الخارجى والفشل الداخلى تآزراً وتفاعلاً معاً منذ نهاية الستينيات ليخلقا المناخ الخصب لنمو الحركات المتطرفة فى عالمنا العربى الإسلامى ، واختلطت فى هذا المناخ القائم هموم الفرد مع هموم المجتمع ، وتداخلت مشكلات الذات مع مشكلات الوطن ، وأصبح البحث عن طريق للخلاص النفسى والشخصى هو فى الوقت ذاته بحثاً عن طريق للخلاص الاجتماعى والقومى .

وكان شباب الطبقة الوسطى هم أكثر قطاعات المجتمع التى تقاطعت عندها : الأزمة الخارجية مع الأزمة الداخلية للمجتمع العربى الإسلامى، وهموم الأفراد مع هموم الأوطان . لذلك كانوا أكثر الفئات إحساساً " بالألم " . وبفضل ما يتمتعون به من طاقة وطموح ومثالية وقلق ، كانوا أكثر الفئات تهيئاً لتحويل الآلام إلى حركة سياسية احتجاجية ساخطة لتحدى النظام الاجتماعى السياسى بأعنف الوسائل بصرف النظر عن عقلانيتها .

الفصل الثاني

بين عبد الناصر والسادات

- هل تصح المقارنة بين عبد الناصر والسادات ؟
- الفلسفة العامة لعبد الناصر والسادات .
- المسألة الاجتماعية بين عبد الناصر والسادات .
- التوجهات التنموية بين عبد الناصر والسادات .
- عروبة عبد الناصر وعروبة السادات .

◈ هل تصح المقارنة بين عبد الناصر والسادات * ◈

جمال عبد الناصر وأنور السادات هما نتاج جيل واحد، من نفس الأرض المصرية، ومن نفس الطبقة الاجتماعية، ومن نفس الخلفية التعليمية والمهنية .

كلاهما اشترك فى تنظيم الضباط الأحرار، كلاهما كان ساخطاً على النظام الملكى، بكل ما كان يمثله ذلك النظام اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً . كلاهما كان يائساً من إصلاح ذلك النظام بعد أن بلغ العفن بالنظام مبلغاً كبيراً . كلاهما ، مع ذلك ، كان مملوءاً بالأمل فى إنقاذ مصر، ورفع شأنها . وكانت تلك معادلة ثورة يوليو : السخط واليأس والأمل .

جمال عبد الناصر فجر تلك المعادلة، بعناصرها الثلاثة ، وكانت الثورة، التى قادها فى عقديها الأول والثانى . أنور السادات وجه مسيرتها فى العقد الثالث . وقد تسلم حسنى مبارك دفتها فى بداية الرابع .

هذا المقال ليس عن العقد الرابع ، وليس عن حسنى مبارك ، ولكنه عن جمال عبد الناصر وأنور السادات .

*** هل تصح المقارنة بين عبد الناصر والسادات ؟**

المقارنة بين زعيمين، مثل عبد الناصر والسادات، شأنها شأن أى مقارنة أخرى : فهى يمكن أن تكون مقارنة موضوعية عادلة، وهى يمكن أن تتحول إلى مفاضلات وهمية، أو أنكى من ذلك يمكن أن تتحول إلى مهاترات جارحة .

وبما أننا فى هذه الأيام نحتفل بذكرى رحيل الزعيمين، فلا بأس من الاجتهاد الهادف نحو مقارنة موضوعية عادلة .

لقد حذر الرئيس حسنى مبارك من المقارنات المغرضة بين الزعيمين، وما كان حسنى مبارك ليطلق هذا التحذير لولا أنه شعر وسمع وقرأ مثل هذه المقارنات المغرضة.

---

* الجمهورية، ٧/١٠/١٩٨٢.

وما دام الكثيرون فى داخل مصر وخارجها يقارنون بين حقبتى عبد الناصر والسادات، سواء أردناً أو لم نرد، فلنجعل هذه المقارنة موضوعية بقدر الإمكان، ولنبتعد عن المهاترات الجارحة، وليكن هدفنا هو استخلاص الدروس من ماضى الحقبتين لكى نتسلح بها فى حاضرنا ومستقبلنا .

ما نريد أن نقوله هو أن المقارنة جائزة، وأنها تحدث فى أذهان الناس، وتجرى على ألسنة معظمهم وتجد طريقها بشكل سافر أو مستتر إلى أقلام الكتاب . وليس يضير ذكرى عبد الناصر أو ذكرى السادات أن يتناول الناس حقبتى حكمهما بالنقد والتقييم .

لقد حكم عبد الناصر مصر لمدة ثمانية عشر عاماً، وحكمها السادات لمدة أحد عشر عاماً، وفى أثناء ولاية كل منهما تبلورت مفاهيم وتكرست سياسات وممارسات، صبغت حقبة حكمها لمصر، وأثرت فى المنطقة كلها .

ولأن البشر يتأثرون سلباً وإيجاباً بمفاهيم الحاكم وسياسته وممارسته، فمن الطبيعى أن تستقطب آراؤهم ومشاعرهم مع أو ضد هذا الحاكم . ومن يتجاهل هذه المقولة البسيطة فهو يتجاهل قوانين السياسة والاجتماع .

والذين استفادوا من مفاهيم وسياسات وممارسات الحقبة الناصرية لا يرون إلا إنجازاتها، ويغنون بأمجادها، ويترحمون على أيامها . فالحقبة الناصرية بالنسبة لهم هى معارك التحرير المجيدة : التخلص من النظام الملكى الفاسد، وإجلاء الإنجليز، ومقاومة الأحلاف الأجنبية، ومعاداة الإمبريالية والصهيونية، وإنشاء حركة عدم الانحياز، وتأميم قناة السويس، وقيادة الحركة القومية العربية .

والحقبة الناصرية فى نظرهم لا تعنى إلا معارك بناء مجتمع الكفاية والعدل: بناء السد العالى، والقطاع العام، والتصنيع، والقضاء على الإقطاع، والإصلاح الزراعى، وإعادة توزيع الثروة والسلطة لصالح الطبقات الكادحة من العمال والفلاحين والطبقات الوسطى .

الذين استفادوا من مفاهيم وسياسات وممارسات الحقبة الساداتية لا يرون

أيضاً إلا إنجازاتها ويحاولون الدفاع عن دعائمها ورموزها . فالحقبة الساداتية بالنسبة لهم هى نصر أكتوبر العظيم، وسيادة القانون، والتحول إلى الديموقراطية التعددية، ونهاية الحراسات والاعتقالات، والانفتاح على العالم، واقتلاع النفوذ السوفيتى، ومبادرة السلام مع إسرائيل والتصالح معها .

والحقبة الساداتية، لمن استفادوا منها وما يزالون يحملون أعلامها، هى الحقبة التى أنهت نظام " الحاكم الواحد، والحزب الواحد، والكاتب الواحد " .

* حرب الخنادق فى السياسة المصرية

هذا الجزء من السجال بين أنصار الحقبتين يتركز حول إنجازات كل من الزعيمين . ورغم ما فيه من بعض المبالغة من أنصار هذه الحقبة أو تلك إلا أنه فى حد ذاته لا ضرر منه . ولكن ليت الأمر توقف عند هذا الحد .

فالشائع أكثر من ذلك هو أن أنصار كل حقبة ليسوا على استعداد لأن يتذكروا أخطاء الحقبة التى يحملون أعلامها . هناك غياب يكاد يكون كاملاً لأى مراجعة موضوعية نقدية جادة من أصحاب كل حقبة . وفى المقابل هناك استعداد وحشى لنهش الحقبة التى لم يستفيدوا منها، أو أضيروا من سياساتها، أو قاسوا من ممارساتها، هذا الاستعداد الوحشى للنهش والافتراء حول العلاقة بين أنصار الحقبتين إلى حرب خنادق سياسية وإعلامية .

فالحقبة الناصرية، فى نظر معظم من استفادوا أو شاركوا فى الحكم أثناء ولاية الرئيس السادات، لا تعنى إلا الحراسات والاعتقالات، ومراكز القوى، والتغلغل السوفيتى، والهزيمة، والانغلاق، والخراب الاقتصادى . ولا يبدو لهذه الحقبة فى نظرهم أى إنجازات .

وفى المقابل، لا يرى من استفادوا من للحقبة الناصرية فى حكم الرئيس السادات إلا عصر الانحطاط والفساد والنهب، والتفريط فى السيادة الوطنية والتبعية للغرب، والتخلى عن دور مصر القيادى فى الوطن العربى، وإهمال مصالح

الطبقات الكادحة، وتخريب الاقتصاد، وترويج النهم الاستهلاكى والأنشطة الطفيلية، والاستدانة من الخارج، والمسخ الحضارى، ولا يبدو للحقبة الساداتية فى نظرهم أى إنجازات تستحق الذكر أو التنويه .

*** من حرب الخنادق إلى حرب الإبادة الفكرية**

إن معظم من يقودون حرب الخنادق على الساحة الوطنية تحت أعلام ناصرية أو ساداتية هم ممن فى خمسينيات العمر أو يزيد، وقد اشتد التراشق بينهم فى الشهور الأخيرة بشكل متصاعد، ويوشك أن يحول حرب الخنادق إلى حرب "إبادة فكرية" .

وهم فى هذه الحرب ينسون أن أكثر من نصف سكان مصر قد ولدوا بعد ثورة ١٩٥٢ . وأن معظم هؤلاء لم يعيشوا الحقبة الناصرية، أو شاهدوها فقط كأطفال . وهم ينسون أن شباب مصر فى حاجة إلى معارك الحوار وليس إلى حروب الإبادة الفكرية..

فى معارك الحوار، قد يبدأ كل طرف من نقطة مختلفة، ولكنه على استعداد لرؤية وجهه نظر الآخر، وكل طرف مهيأ لإمكانية الإقناع والاقتناع، فى سعى مخلص لتوسيع رقعة " الحقيقة " .

أما فى معارك الإبادة الفكرية، فلا مكان لوجهة نظر أخرى، ولا فرصة لتفسير بديل لأحداث الماضى والحاضر.

فى معارك الإبادة الفكرية هناك فقط وجهة نظر واحدة، وتفسير واحد وكل من يدعى غير ذلك فهو كاذب، أو موتور، أو مأجور.

معارك الإبادة الفكرية هى ثنائيات استقطابية : أبيض وأسود، " انفتاح " أو " انغلاق "، قطاع عام أو قطاع خاص " اشتراكية خراب " أو " رأسمالية فساد " .. وقس على ذلك ثنائيات أخرى كثيرة .

معارك الإبادة الفكرية هى معارك " صفرية "، يعتقد المتعاركون فيها أن

التزحزح عن أى موقع أو موقف معناه الهزيمة الفانية . ولكن " الحق " هو الضحية الكبرى فى معارك الإبادة الفكرية، وشباب هذا الوطن هو الخاسر الأكبر من جراء هذه المعارك .

شباب مصر هم نصف المجتمع ونصف الحاضر، وهم كل المجتمع وكل المستقبل فى غضون سنوات قليلة قادمة، ومعارك الإبادة الفكرية بين الكبار تبلبل الشباب وتحطم القيم، وتفقدهم الثقة فى مجتمعهم وفى قياداتهم .

*** الخيارات والمناهج**

الشباب فى حاجة إلى معارك الحوار الهادف الذى ينير أمامه طريق المستقبل . وإذا كان لنا أن نقارن بين عبد الناصر والسادات فلتكن المقارنة محكومة بتوضيح فلسفة كل منهما، والظروف الموضوعية التى أملت هذه الفلسفة وما ترتب عليها من سياسات، وما حققته من إنجازات، وما شابها فى التطبيق من أخطاء .

لتكن المقارنة محكومة بتوضيح معدلات الأداء لكل حقبة، والشرائح الاجتماعية التى أفادت واستفادت من هذا الأداء . وليكن معلوماً ومقبولاً أن كل فلسفة، يترتب عليها خيارات سياسية واجتماعية تفيد البعض ولا تفيد البعض الآخر . وقد لا يتساوى البعض والبعض الآخر فى العدد أو القوة . المهم أن يكون للبعض والبعض الآخر فرصة التعبير والتنظيم والحوار والتنافس فى إطار من الديموقراطية وسيادة القانون .

لقد كان عبد الناصر يمثل فلسفة وخياراً ومنهجاً . وكان السادات يمثل فلسفة أخرى . وخياراً آخر، ومنهجاً آخر . وكان لكل منهما إنجازاته وأخطاؤه . ومن حق الأجيال الجديدة أن تقارن بينهما موضوعياً ومن حقها أن تختار فلسفة هذا أو ذاك، أو ترفضهما، أو توفق بينهما فى مشروع قومى حضارى جديد .

◈ الفلسفة العامة لعبد الناصر والسادات * ◈

طرحنا فى مقال سابق مقولتين الأولى هى إمكانية المقارنة بين عبد الناصر والسادات، حيث إن كلاً منهما حكم مصر لسنوات طويلة، وترك بصماته على خريطة المجتمع والمنطقة وعلى علاقات مصر الخارجية . .

والمقولة الثانية هى ضرورة أن تكون مثل هذه المقارنة موضوعية وعادلة وبعيدة عن المهاترات وعن ألوان التجريح الشخصى لكلا الرئيسين الراحلين ..

وقد أكدنا أن المقارنة بين حقبتى عبد الناصر والسادات تدور فى عقول الناس وعلى ألسنتهم ومن خلال أقلام بعضهم، فى كل الأحوال سواء أردنا أم لم نرد. وقلنا أنه ما دامت هذه المقارنة تحدث، فينبغى ترشيدها من ناحية، وينبغى توظيفها لخدمة الحاضر ولبناء المستقبل من ناحية أخرى .. وقد أدركت منذ البداية أن محاولة المقارنة الموضوعية الهادفة ستغضب الكثيرين من أنصار هذه التجربة أو تلك، مع ذلك فإن إحدى الوظائف الاجتماعية للمثقف فى وطنه هى أن لا يتردد عن الاجتهاد فى أى مجال يشعر فيه أن لديه ما يقدمه خدمة للصالح العام.

إن من يطالع الصحافة المصرية (الحزبية وغير الحزبية) فى الشهور الأخيرة لا يملك إلا أن يخرج بنتيجة مفزعة، أشرنا إليها سابقاً.. وهى أن النقاش حول عبد الناصر والسادات، قد تحول من الحوار الهادف، إلى ما يشبه (حرب الخنادق) ، ثم تحول أو كاد أن يتحول إلى حرب (إبادة فكرية) . إن ما أحاوله فى هذه المقالات هو العودة إلى الحوار المستنير..

* التجربة الشخصية

لقد أوضحنا أن أنصار كل حقبة والمدافعين عنها، والذين يرفعون أعلامها، هم ممن شاركوا أو استفادوا من هذه الحقبة أو تلك وهذا شىء طبيعى . والاستفادة

* الجمهورية، ١٩٨٢/١٠/١٤.

هنا لا تعنى فقط الاستفادة المادية ، وإنما أيضاً تشمل الاستفادة المعنوية والأدبية، وتشمل الإشباع الوطنى والقومى .

وقد ورد لى رسالة من قارئ يقول فيها (إنك كأى مصرى لابد أن تكون قد استفدت أو أضرت من حقبة عبد الناصر أو من حقبة السادات .. فلماذا تعتقد أنك ستكون أكثر موضوعية ونزاهة فى المقارنة بينهما) ؟ .

وبدون تبديد لوقت القارئ فى أمور شخصية فأننى أقرر أننى كغيرى من الآلاف من أبناء الفلاحين قد استفدت من الحقبة الناصرية التى فتحت لى مجالات التعليم على مصراعيها فى الخمسينيات والستينيات وربما لم تكن مثل هذه الفرصة تتاح لى لولا قيام الثورة المصرية فى يوليو ١٩٥٢ ...

لكن هذا التعليم نفسه، وخاصة فى ميدان العلوم الاجتماعية، هو الذى يدفعنى إلى التدقيق والتحليل والتقييم لكل ما يحدث على الساحة الوطنية المصرية، وعلى الساحة القومية العربية .. وليس لدى إدعاء بالموضوعية الكاملة . ولكن لدى إدعاء بأننى أجتهد لكى أكون موضوعياً، وللمجتهد أجران إن أصاب، وأجر واحد إن لم يصب .. ويكفى هذا القدر من الحديث عن الذات ..

*** الفلسفة العامة لعبد الناصر :**

عبد الناصر والسادات هما من أبناء جيل واحد، وينحدران من نفس الطبقة الاجتماعية، وكانا رفيقى نضال ضد العهد الملكى البائد، وكانا عضوين فى مجلس قيادة الثورة، وظلا يعملان معاً طول ثمانية عشر عاماً (١٩٥٢-١٩٧٠)، فكيف توجد كل هذه الخلفية المشتركة، وكل هذا التوازى والتقاطع فى سيرتهما الشخصية ثم يتبع كل منهما فلسفة عامة مختلفة عن الآخر؟!

والإجابة على السؤال تبدأ من أن الفترتين الزمنيتين مختلفتان، وهيكل المجتمع المصرى فى كل فترة يختلف عن الفترة السابقة، وكذا التحديات المطروحة فى كل فترة داخلياً وخارجياً. وكل هذا يدخل فيما يمكن تسميته بالظروف الموضوعية التى تخرج عن إرادة الحاكم أى حاكم .

لكن الإجابة لا تكتمل إذا ما توقفنا فقط عند حدود تلك العوامل الموضوعية . هناك بالإضافة إليها العوامل الذاتية والشخصية، فهذه الأخيرة تكون إدراكات الحاكم وتحدد تفضيلاته من بين ما توفره الظروف الموضوعية من خيارات عديدة .

بل إن الحاكم قد لا يرى أحياناً كل الخيارات المتاحة أمامه، بتأثير من يحيطون به من معاونين ومرؤوسين فهؤلاء هم بمثابة الحراس أو البوابين الذين يتحكمون فى تدفق المعلومات، أو فى تشويهها، أو فى "تزويقها " وقد يكون استعداد الحاكم نفسه محدوداً للقراءة والإطلاع أو للاستماع إلى وجهات النظر المتباينة وقد يبالغ من يحيطون بالحاكم فى تهويل المخاطر أو فى الاستخفاف بها.

ما نريد أن نخلص إليه هو أن الحاكم فى النهاية إنسان مثل باقى البشر.. فله تاريخه الشخصى وله خلفيته الطبقية التى قد يظل أسيراً وخادماً لها، أو قد يدير لها ظهره مفضلاً أن يتجاوزها لخدمة طبقات أدنى، أو لخدمة طبقات أعلى، والحاكم كأى إنسان يتأثر بكمية ما يتساقط عليه يومياً من معلومات سواء من أفراد أسرته ومن أصدقائه أو من معاونيه أو ممن يختار التحالف معهم إقليمياً وعالمياً ..

وقد اضطلع عبد الناصر بمهام الحكم وهو فى مقتبل الثلاثينيات، أى أنه كان فى ذروة شبابه .. والشباب فى حد ذاته يعنى المثالية واللهفة والطموح والتحدى ..

كان عبد الناصر من الجيل الغاضب الذى تبلور وعيه السياسى من خلال التيارات الفكرية للأحزاب والتنظيمات السياسية الغاضبة، والتى لم تكن جزءً من السلطة فى العهد الملكى . وكان عقد الأربعينيات بالذات يمثل قمة هذا الغضب وكانت الروافد الفكرية التى تساقطت على عقل عبد الناصر فى تلك السنوات هى :

- مصر الفتاة (حزب مصر الاشتراكى فيما بعد) .
- الأخوان المسلمون .
- الحزب الوطنى القديم .
- الطليعة الوفدية
- الفكر الماركسى .

وقد كانت مجموعة الضباط الأحرار هى خليط من القارئين أو من المؤمنين بهذه الأدبيات .. ورغم ما قد يبدو بين هذه الروافد الفكرية من تناقض مثل فكر الأخوان المسلمون والفكر الماركسى إلا أنه كان يجمع بينهما جميعاً نقدها الاجتماعى اللاذع للنظام الملكى القائم .. وكان يجمع بين ما يروجون لهذه الأفكار صفات الجدية، والاستعداد للتضحية والنزاهة وعدم التورط أو التلوث فى لعبة السابق على كراسى الحكم ..

والمتأمل لكل التوجهات الرئيسية للحقبة الناصرية يمكنه أن يجد البذور الجنينية لكل توجه فى واحد أو أكثر من هذه الروافد الفكرية التى ازدهرت فى الأربعينيات وأوائل الخمسينيات .. ففكرة الإصلاح الزراعى، مثلاً، نبتت وترعرعت فى أدبيات مصر الفتاة والطليعة الوفدية .

كذلك كانت أفكار التأميم والعدالة الاجتماعية من أركان الفكر السياسى لكل من مصر الفتاة والأخوان المسلمين، على التوالى .. وكان التأكيد على الاستقلال الوطنى ومعاداة الاستعمار هو القضية الرئيسية، وربما الوحيدة التى انشغل بها الحزب الوطنى (القديم) وكان التأكيد على دور مصر العربى وعلى مبدأ الحياد بين الكتل العالمية المتصارعة، ونبذ الأحلاف من الأفكار التى روجت لها كل من الطليعة الوفدية والأخوان المسلمين ومصر الفتاة .

كانت عبقرية عبد الناصر أنه فى خلال السنوات القليلة التى أعقبت الثورة نجح من هذه الروافد العديدة فلسفة عامة لاقت قبولاً جماهيرياً واسعاً داخل مصر وفى الوطن العربى، وفى العالم الثالث ..

وكانت الخطوط العريضة لهذا النسيج المتكامل هى : الاشتراكية كنظام اجتماعى اقتصادى فى الداخل، والقومية العربية والوحدة كمحور لنشاط مصر وسياستها الإقليمية، والحياد الإيجابى ومعاداة الاستعمار والصهيونية كركيزة لنشاط مصر وسياستها الدولية . .

وقد وجدت هذه الفلسفة أشمل وأوضح تعبير عنها فى صفحات الميثاق

(١٩٦١) . وكانت آليات تطبيق هذه الفلسفة هى جهاز الدولة والتخطيط الشامل والقطاع العام وشخصية عبد الناصر نفسه بما لها من صفات قيادية، وبكل قدراتها على مخاطبة الجماهير وإلهاب حماسها وسرعة تعبئتها فى داخل مصر وعلى مستوى الوطن العربى . .

*** الفلسفة العامة للسادات**

ماذا عن الحقبة الساداتية، وفلسفتها العامة، واختياراتها الاجتماعية والقومية والعالمية ؟!

بادئ ذى بدء كان أنور السادات بدوره وفى شبابه نتاجاً أميناً لعقد الأربعينيات، ومتأثراً بنفس الروافد الفكرية التى تساقطت على عبد الناصر.. ولكنه عندما اعتلى سدة الحكم، كان فى الخمسينيات من عمره، وكانت تلك الروافد الفكرية قد تقادمت، وبهت لونها وفقدت الكثير من حرارتها .

وأهم من ذلك جاء أنور السادات إلى الرئاسة لا كثائر غاضب، ولكن كجزء من نخبة كان قد مر عليها فى السلطة أكثر من ثمانية عشر عاماً وكان قد رأى وخبر ما يحدث أحياناً للمبادئ والأفكار الثورية من تشوه أو ما يصادفها من تعثر، أثناء التطبيق والممارسة .

وجاء أنور السادات إلى الرئاسة ومصر جريحة مهزومة، يجثم على صدرها وعلى أرضها كابوس احتلال إسرائيلى بغيض، استنزف قدراً كبيراً من مواردها فى المجهود الحربى، وتوقفت خطط التنمية الطموحة . لكنه فى السنوات الثلاثة الأولى ظل يستمد شرعيته أساساً من خلافته لعبد الناصر وظل مبقياً على التوجهات الرئيسية للناصرية، مع تعديلات جزئية محدودة استلزمتها الضرورة الموضوعية القصوى .. إلى أن اتخذ قرار الحرب فى أكتوبر ١٩٧٣ وكان الأداء فيها رائعاً .. وأحس الرجل ومعه كل الحق أن ذلك الإنجاز الهائل فى أكتوبر يبرر شرعية مستقلة، تعطيه حرية الحركة النفسية والسياسية ..

لذلك شهدت السنوات الأربعة التالية (١٩٧٤-١٩٧٧) توجهات جديدة، تحمل بصمات السادات ورؤيته داخلياً، وإقليمياً، وعالمياً .

هذه التوجهات تبلورت فى أربع سياسات مترابطة متكاملة، هى : الانفتاح الاقتصادى، والديموقراطية التعددية داخلياً، والتصالح مع إسرائيل إقليمياً، والوفاق مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة عالمياً ..

وكما حققت سياسات عبد الناصر من نجاح وكما أصابها من تعثر، فإن سياسات السادات الأربعة كانت ذات سجل مختلط من التوفيق والفشل .. إن الاختلاف الكيفى بين توجهات الحقبتين لا يمكن أن تخطئه عين المراقب المحايد، ولا يمكن أن ينكره من استفادوا أو أضيروا ، ويحتاج تفصيل هذه الفروق إلى مقالات أخرى..

◈ المسألة الاجتماعية بين عبد الناصر والسادات * ◈

بقدر أوجه الشبه العديدة بين عبد الناصر والسادات فى أسلوب الحكم، بقدر ما كان بينهما من خلاف واختلاف فى النظرة والممارسة حيال " المسألة الاجتماعية ". والذى نقصده بالمسألة الاجتماعية هنا هو طبيعة العقد الاجتماعى بين الحاكم والمحكوم، وهو ليس عقداً قانونياً مكتوباً، ولكنه تفاهم ضمنى، نستدل عليه من لغة الخطاب الاجتماعى، ومن أسلوب حياة الحاكم، ومن التشريعات والممارسات التى تؤثر فى توزيع الثروات والأرزاق بين فئات المجتمع، ومن القيم والمعايير التى يدعو إليها الحاكم وتروج لها وسائل الإعلام .

هذا العقد الاجتماعى الضمنى بين النظام الحاكم وبين المجتمع، قد يصطفى قصداً فئات معينة على فئات أخرى، وقد تؤدى ممارساته الفعلية من حيث يقصد أو لا يقصد إلى تغليب أو تكريس مصالح شريحة اجتماعية على حساب مصالح الشرائح الأخرى . لذلك ما هى إلا سنوات قليلة حتى يتبلور " تحالف اجتماعى " أو " ائتلاف اجتماعى " معين حول الحاكم ونظام حكمه . ويصبح هذا " التحالف " هو القاعدة الاجتماعية السياسية التى يستند إليها النظام . وفى مقابل هذا " التحالف الاجتماعى " ينشأ عن عادة وبشكل تلقائى وتدريجى " تحالف اجتماعى مضاد " من القوى والفئات التى أضيرت من توجهات النظام المبدئية أو ممارساته الفعلية . والأطراف التى يتكون منها " التحالف الاجتماعى " للحاكم أو " التحالف الاجتماعى المضاد " ليست ثابتة أو جامدة، وإنما يطرأ عليها التغير والتبدل طبقاً لعملية التقسيم الدائم التى تقوم بها هذه الأطراف . فمنها من يبدأ بالانضمام إلى التحالف الاجتماعى للنظام، ثم تتغير مصالحه، فيهجر هذا التحالف لينضم إلى التحالف المضاد، وقد يحدث العكس .

* التحالف الاجتماعى فى نظام عبد الناصر

التوجهات الاجتماعية لعبد الناصر فى أوائل الخمسينيات كانت توجهات

* الأهرام الاقتصادى، ٢٢/١١/١٩٨٢ .

إصلاحية للنظم التى ورثها عن العهد الملكى . وقد يندهش الكثيرون من الأجيال الشابة أن يعلموا أن القوانين والإجراءات التى صدرت فى السنوات الأولى للثورة كان هدفها الأساسى هو زيادة فعالية النظام الرأسمالى الموروث عن العهد الملكى . حتى قانون الإصلاح الزراعى الذى صدر فى الأسابيع الأولى للثورة كانت أحد أهدافه هو تحويل كبار ملاك الأرض الزراعية إلى "رأسماليين صناعيين" . فالاستيلاء على جزء من أملاكهم وتوزيعها على المعدمين من الفلاحين كان مقابل تعويض مالى معقول، على أمل أن يستخدمه كبار الملاك فى استثماره فى الصناعة . كذلك سنت الثورة فى سنواتها الأولى عدة قوانين لتشجيع رأس المال الوطنى والأجنبى على الاستثمار فى الصناعة، وهى قوانين أشبه بالقوانين التى صدرت بعد ذلك بعشرين سنة والتى عرفت فى الحقبة الساداتية باسم قوانين الانفتاح (وأهمها بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤) . وحتى عندما اتخذت الثورة إجراءات " التمصير " بالاستيلاء على الشركات الأجنبية فى أعقاب العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، فقد كان القصد هو نقل ملكية وأنشطة تلك الشركات إلى الرأسمالية الوطنية . وأنشئت الثورة ما كان يسمى وقتها " بالمجلس الدائم للإنتاج " و" المجلس الدائم للخدمات "، لتشجيع النشاط الرأسمالى الإنتاجى الذى يساعد على تكريس الاستقلال الوطنى من ناحية، ولضمان العدالة فى توزيع الخدمات الأساسية على أغلبية المواطنين من ناحية أخرى .

ولكن " الرأسمالية الوطنية " لم تستجب لما كانت الثورة تأمله وترجوه . فهى إما أحجمت عن الاستثمار فى الاقتصاد القومى كلية، أو استثمرت فقط فى الأنشطة التجارية والطفيلية طوال الخمسينيات . والسبب فى هذا الإحجام كان يرجع إما لعدم اطمئنانها لمن فى أيديهم مقاليد السلطة السياسية (الضباط الأحرار)، أو لرغبتها فى الإثراء السريع من خلال الصفقات التجارية والمضاربات العقارية . وأدى إخفاق الرأسمالية المحلية عن القيام بدورها فى تنمية الاقتصاد القومى إلى دخول الدولة التدريجى فى مجالات التصنيع فى أواخر الخمسينيات، من خلال جهاز جديد سمى " بالمؤسسة الاقتصادية " . ولكن فلسفة الدولة ظلت إلى

١٩٦٠ هى المنهج الرأسمالى الإصلاحى . ولم يكن هناك إلى ذلك الوقت أى حديث ذا بال عن " التأميم " أو " الاشتراكية " . وأدى نجاح المؤسسة الاقتصادية " من ناحية، واستمرار إخفاق الرأسمالية المحلية وأنشطتها الطفيلية من ناحية أخرى إلى اتخاذ الإجراءات الاشتراكية فى أوائل الستينيات . وبتلك الإجراءات أصبحت الدولة من خلال القطاع العام تسيطر على الاقتصاد القومى سيطرة شبه كاملة، وأخذت بسياسة التخطيط الشامل، وبتنفيذ أول خطة خمسية (١٩٦٠-١٩٦٥)، وسنت العديد من القوانين التى أدت إلى إعادة توزيع الثروة الوطنية والدخل القومى لصالح الطبقات الدنيا والوسطى .

هذه الإجراءات الاشتراكية فى الستينيات، مع الإجراءات الإصلاحية فى الخمسينيات، مع توجهات النظم الأخرى العربية والدولية، أدت إلى تبلور تحالف اجتماعى عريض التف حول نظام عبد الناصر . وظل هذا التحالف مؤيدا له ومتماسكاً من خلفه إلى حرب ١٩٦٧ . وكانت الشرائح الاجتماعية لذلك التحالف هى الفلاحين والعمال وأبناء الطبقات الوسطى، أى الفئات التى استفادت فائدة قصوى من ممارسات النظام الناصرى فى السنوات الخمس عشرة الأولى للثورة . لقد فتحت الثورة أمام هذه الفئات قنوات الحراك الاجتماعى إلى أعلى من خلال التوسع فى التعليم والتصنيع والخدمات والعمالة، ومن خلال آليات إعادة توزيع الثروة بالإصلاح الزراعى، وتحديد إيجارات المساكن، والتمصير، والتأميم .

فى مقابل هذا التحالف الاجتماعى الناصرى، كان هناك تحالف اجتماعى مضاد . بدأت نواة هذا التحالف المضاد فى الخمسينيات بكبار الملاك أو الإقطاعيين كما دأبت الصحافة على تسميتهم بالسياسيين القدامى من رجال أحزاب ما قبل الثورة . ثم انضم إلى التحالف فى منتصف الخمسينيات معظم أعضاء الإخوان المسلمين . وفى الستينيات انضم إلى التحالف معظم من أممت شركاتهم أو أملاكهم من " البرجوازية الكبيرة " وكذلك بعض المثقفين من ذوى النزعات الليبرالية الديموقراطية .

ولكن التحالف الاجتماعى المضاد ظل إلى عام ١٩٦٧ صغيراً فى حجمه

العددى، ومحدوداً فى قدراته السياسية الحركية، ومعزولاً جماهيرياً، وظل أفراد هذا التحالف المضاد إما قابعين فى الداخل، أو منتشرين فى الخارج (يمارسون بعض الأنشطة التجارية).

كانت هزيمة نظام عبد الناصر فى حرب ١٩٦٧ هزيمة مروعة، وتزامنت الهزيمة مع تعثر مسيرة النظام فى جهوده التنموية وتجميد الخطة الخمسية الثانية والاستنزاف المالى والبشرى لحرب اليمن . كما كشفت الهزيمة عن العديد من الأخطاء والتجاوزات فى السنوات السابقة . لذلك بدأ النظام كله يهتز . وبدأت بعض عناصر التحالف الاجتماعى للنظام تنفض عنه وتلتحق تدريجياً بالتحالف المضاد وخاصة من بعض المثقفين وقيادات القطاع العام . ورغم اهتزاز النظام إلا أنه لم يسقط أو يقع أرضاً بسبب شخصية عبد الناصر العملاقة من ناحية، وبسبب استمرار التفاف الفلاحين والعمال والطبقة الوسطى الصغيرة من حوله، وبسبب التحدى الجديد الذى فرضه احتلال إسرائيل لجزء من التراب المصرى .

*** التحالف الاجتماعى لنظام السادات**

البذور الجنينية لتوجهات النظام الساداتى فى المسألة الاجتماعية بدأت كلها فى السنوات الأخيرة من حكم عبد الناصر. فهزيمة هذا الأخير قد أعطت فرصة للتحالف المضاد لكى يخرج من منطقة الظل التى قبع فيه لسنوات طويلة . وبانضمام عناصر جديدة إلى التحالف المضاد . بوازع الوطنية فى المقام الأول، فإن نقد النظام الناصرى أصبح يقوم فى جزء كبير منه على مبررات وطنية مشروعة، وقد اعترف النظام بمشروعية هذا النقد، وبدأ من عام ١٩٦٨ يعدل فى كثير من سياساته الداخلية كضمان لوحدة الجبهة الوطنية . ولكن هذا التعديل لم يتطرق إلى جوهر المنطلقات الأساسية للنظام فى المسألة الاجتماعية .

حتى رحيل عبد الناصر المفاجئ عام ١٩٧٠، وتولى الرئيس السادات لدفة الحكم، لم يؤد تلقائياً إلى تغير جوهر تلك المنطلقات . كل ما هنالك أن النقد للحقبة الناصرية أخذ لهجة أكثر ارتفاعاً وخاصة بعد ١٩٧٣ . التغيير بدأ فى أعقاب حرب

أكتوبر. وربما كان صدور القانون ٤٣ فى أوائل عام ١٩٧٤ هو النقطة الرمزية لهذا التحول فى منطلقات النظام الساداتى حيال المسألة الاجتماعية . مع ذلك الوقت كان الرئيس السادات قد كرس شرعيته المستقلة من خلال نصر أكتوبر، وكان قد تخلص من بقايا الرؤوس الكبيرة التى ورثها من الحقبة الناصرية، كما أن المتغيرات الإقليمية، وفى مقدمتها الطفرة المالية النفطية، والمتغيرات الدولية وفى مقدمتها التقارب مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، كانت كلها عوامل مساعدة وحاسمة فى الإسراع بهذا التحول فى توجهات النظام حيال المسألة الاجتماعية .

عناصر التحالف الاجتماعى الذى التف حول الرئيس السادات فى البداية كانت عديدة ولكل منها أسبابه الفئوية الخاصة فى الانضمام إلى التحالف . أحد أطراف التحالف كان يتكون ممن أضر بهم نظام عبد الناصر اقتصادياً واجتماعياً أى ممن خضعوا لقوانين الإصلاح الزراعى وإجراءات التأميم والحراسة . طرف ثان فى التحالف كان يتكون مم أضر بهم عبد الناصر سياسياً، وفى مقدمتهم الإخوان المسلمين والجماعات الدينية الجديدة ورجال أحزاب ما قبل الثورة . طرف ثالث كان يتكون من المصريين الذين كونوا بجهودهم الذاتية ثروات ومدخرات متوسطة أو كبيرة فى الخارج ويودون استثمارها فى مصر، ولكن فى ظل إطار سياسى اقتصادى جديد يضمن لهم أموالهم . طرف رابع فى التحالف الاجتماعى للرئيس السادات كان يتكون من بعض قيادات القطاع العام الذين وصلوا إلى أعلى مراتب هذا القطاع، وهم مازالوا فى أربعينيات أو خمسينيات العمر، ويريدون فرصاً أخرى أكثر عطاء خارج القطاع العام . طرف خامس فى التحالف كان يتكون من مثقفى الطبقات الوسطى والعليا الليبراليين الذين اشتد توقعهم لانفتاح ديموقراطى يصاحب الانفتاح الاقتصادى . حتى العمال والفلاحون وأبناء الطبقة الوسطى الصغيرة، وهم العمود الفقرى للتحالف الاجتماعى الناصرى، لم يعترضوا فى البداية على سياسة الانفتاح، على أمل أن تجلب لهم أيضاً بعض المكاسب .

إذن بدأ العقد الاجتماعى لنظام الرئيس السادات فى أوائل ١٩٧٤ بتحالف اجتماعى قوى يتكون فى معظمه من شرائح النصف الأعلى من المجتمع، مع صمت

أو حياء أو ترحيب سلبى من شرائح النصف الأدنى تخرج من صمتها أو حيائها وتعبر عن هواجسها فى أن العقد الاجتماعى الجديد يلحق بها الأضرار، بينما يفيد الشرائح العليا . وكانت أحداث يناير ١٩٧٧ هى التعبير الرمزى عن هذه الهواجس . كما بدأت بعض أطراف التحالف الاجتماعى للنظام تنفض عنه تدريجياً، وفى مقدمتها الجماعات الدينية (التى دخلت أولها فى مواجهة مع النظام فى أبريل ١٩٧٤، ثم فى يوليو ١٩٧٧، ثم كان خروج ما تبقى منها فى التحالف مع نهاية ١٩٧٧ بعد زيارة الرئيس للقدس) . وتلا ذلك خروج السياسيين القدامى والعناصر الليبرالية من التحالف الساداتى بسبب خيبة أملها فى بطء التحول الديموقراطى أو فى التراجع عن بعض مظاهره . مع أوائل الثمانينات كان التحالف الاجتماعى للنظام قد تقلص بصورة محسوسة ولم يتبق منه إلا الشرائح التى استفادت من سياسة الانفتاح، أو التى استغلت هذه السياسة استغلالاً طفيلياً مشروعاً، أو بعض العناصر الوطنية التى لم تفقد إيمانها بجدوى توجهات النظام فى المدى الطويل .

*** لغة الخطاب الاجتماعى**

الذى يقوم بتحليل مضمون لغة الخطاب الاجتماعى فى الحقبتين الناصرية والساداتية يلاحظ على الفور الفروق الهائلة فى توجهاتهما وفى تحالفاتهما . لغة الخطاب الناصرى كانت وخاصة من بداية الستينيات تركز على " محاربة الاستغلال " و" تذويب الفوارق الطبقية " والكفاية فى الإنتاج والعدالة فى التوزيع" والتنمية المستقلة كدعامة للاستقلال السياسى الحقيقى، وعلى ما أسمته " بالديموقراطية الاجتماعية ". ولم تخف لغة الخطاب الاجتماعى الناصرى المتناقضات الطبقية، بل على العكس أبرزت وشددت على الصراع الطبقى كحقيقة اجتماعية، وإن كانت قد حرصت على أن تدير هذا الصراع بطرق سلمية غير دموية. وقد ادخرت لغة الخطاب الاجتماعى الناصرى كل هذه الشعارات والمسميات تحت اسم " الاشتراكية العربية " حيناً وتحت اسم " التطبيق العربى للاشتراكية " حيناً آخر.

أما لغة الخطاب الاجتماعى فى الحقبة الساداتية فقد سقطت منه معظم تلك الشعارات والمسميات، وكان الرئيس الراحل فى أواخر سنواته يضيق ذرعاً

بها، ويسخر منها، وكان يهاجم من استمر فى استخدامها على أساس أنهم يريدون " اشتراكية الفقر والحراسات والمعتقلات " "ويتاجرون بمعاناة الجماهير". واستحدثت الحقبة الساداتية لغتها المفضلة التى تتواءم مع توجهاتها فى المسألة الاجتماعية، والتى تتفق مع تحالفها الاجتماعى . أهم مفردات لغة الخطاب الاجتماعى فى هذه الحقبة هى " السلام الاجتماعى " " والعائلة المصرية الواحدة الكبيرة "، و" الرخاء " " والغنى المشروع "، " والعلم والإيمان "، و" اللحاق بتكنولوجيا العصر، " واللحاق بالعالم المتقدم وبالقرن العشرين " كما عبر السادات عن حرصه أن يمتلك كل مصرى (فيلا وسيارة) أو قطعة أرض على تراب مصر.

*** الحصـــــاد :**

لا يمكن هنا أن نعطى تقييماً عادلاً للحصاد النهائى لتوجهات وممارسات الحقبتين حيال المسألة الاجتماعية . فالحوار والأرقام والدعاوى التى يسوقها أنصار كل حقبة يشوبها الكثير من الخلط أحياناً، ومن المغالطة أحياناً أخرى، كما أن تداخل العوامل الخارجية، الإقليمية منها والدولية، مع الأداء الاقتصادى والاجتماعى لكل حقبة ، يجعل من العسير عزل وتقييم كل منهما بشكل موضوعى . ولكن هذا لا يمنع من الإقرار بأن الحقبة الناصرية قد أفادت بشكل رئيسى الشرائح الدنيا والوسطى فى المجتمع، بينما أفادت الحقبة الساداتية بشكل رئيسي الشرائح العليا من الطبقة الوسطى والطبقة العليا فى المجتمع . كما أن الحقبة الأخيرة قد أشاعت ربما من حيث لا تقصد قيم النهم الاستهلاكى، والتكالب على الإثراء المادى بشكل لم تشهد له مصر مثيلاً فى تاريخها الحديث . وقد تولد عن هذه القيم أنماط من السلوك والممارسات المعنة فى استغلالها وفسادها .

◆ التوجهات التنموية بين عبد الناصر والسادات * ◆

منذ دخلت مصر عصر النهضة الحديثة ، التي نرمز لها عادة بالحملة الفرنسية في أوائل القرن التاسع عشر، جربت مصر خمس محاولات تنموية كبيرة هي على التوالي :

▣ تجربة محمد علي (١٨٠٥-١٨٤٩) والتي يمكن أن نسميها النمو الاقتصادي من خلال رأسمالية الدولة والاستبداد الشرقي .

▣ تجربة الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) ويمكن أن نصفها بالنمو الاقتصادي من خلال الاعتماد على الخارج والبذخ الشرقي .

▣ تجربة طلعت حرب وبنك مصر (١٩٢٠-١٩٤٠) ويمكن أن نصفها بالنمو الاقتصادي من خلال الرأسمالية الوطنية في ظل الليبرالية السياسية .

▣ تجربة عبد الناصر (١٩٥٢-١٩٧٠) ويمكن أن نطلق عليها وصف التنمية من خلال اشتراكية الدولة وهيمنة القيادة الكارزمية .

▣ تجربة السادات (١٩٧٠-١٩٨١) ويمكن وصفها بالنمو الاقتصادي من خلال الانفتاح على الغرب والتأرجح بين الديموقراطية والاستبداد .

▣ ونتعرض في هذا المقال فقط للتجربتين الأخيرتين لقرب عهدنا بهما، ولأننا مازلنا نعيش ميراثهما، إيجاباً وسلباً . وأهم من ذلك فإننا في فترة مراجعة عامة للمفاهيم والممارسات المتصارعة خلال العقود الثلاثة الماضية . ونحن جميعاً في حاجة إلى استخلاص دروس النجاح والفشل لكي تكون انطلاقاتنا في الثمانينيات، وما بعدها، من أرضية معرفية صلبة .

* التوجه الناصري في التنمية :

ارتبط التوجه الناصري في التنمية منذ البداية بهدف تكريس الاستقلال

---

* الأهرام الاقتصادي، ١٩٨٢/١٢/١٣ .

الوطنى وتقليص تبعية مصر لقوى الهيمنة الغربية فى النظام الرأسمالى الدولى . وفى تصوراته، عبر عبد الناصر بشكل مباشر وغير مباشر، عن ضرورة محاربة الاستغلال داخلياً وخارجياً، حتى تنطلق قوى الإنتاج الوطنية، وتحقق مستوى معيشياً لائقاً للمواطنين من ناحية وتصون كرامة واستقلال الوطن من ناحية أخرى . إن مبدأ مقاومة الاستغلال داخلياً وخارجياً هو الخيط الرئيسى الذى يفسر كل إجراءات ومعارك عبد الناصر المحلية والإقليمية والدولية فى مضمار التنمية، كما فى غيرها من المجالات أدرك عبد الناصر من البداية أن مسألة الأرض والفلاح هى إحدى المسائل المركزية فى مصر على مر العصور . لذلك صدرت قوانين الإصلاح الزراعى، التى حددت الملكية الزراعية ونظمت العلاقة بين المالك والمستأجر . وكان الانحياز فيها واضحاً لصالح الطبقات الدنيا فى الريف لتقليص الاستغلال . كشرط لإطلاق قوى الإنتاج فى الريف . الجانب الثانى كان توفير الشروط الهيكلية لزيادة الإنتاج . فعملت الثورة على تحسين وسائل الرى والصرف واستصلاح الأراضى وتوسيع الرقعة الزراعية . وكان بناء السد العالى أحد المشروعات العملاقة فى تجسيم محاولات عبد الناصر الجادة فى تنمية مصر اقتصادياً . فزادت المساحة المنزرعة أثناء ولايته بحوالى ٨ فى المائة، وزادت المساحة المحصولية حوالى ١٥ فى المائة . وفى الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٥ نجحت مصر فى زيادة إنتاج الطعام بنسبة تفوق زيادة السكان لأول مرة منذ الثلاثينيات من القرن الحالى .

وفى الصناعة نجحت مصر الناصرية فى تحطيم أسطورة قدرها الزراعى واستطاعت فى السنوات العشر الأولى من الثورة مضاعفة الإنتاج الصناعى مرتين . فقد ارتفعت الأرقام القياسية للإنتاج فى المصانع التى توظف عشرة عمال فأكثر من ١٠٠ عام ١٩٥٢ إلى ٣٨٣ فى سنة ١٩٦٠ . وزاد إنتاج الكهرباء نحو ٨٠٠ فى المائة بين سنتى ١٩٥٢ و ١٩٧٠ وزاد عدد العاملين فى الصناعة من ٣٥٠ ألفاً إلى ١.٢ مليون . وارتفع نصيب الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى من ٩ إلى ٢٢ فى المائة بين أوائل الخمسينيات وأوائل السبعينيات . هذه القفزات الهائلة فى تصنيع مصر ما لها أن تتم بهذا الحجم وهذه السرعة لولا تدخل الدولة وخلقها قطاع عام، أخذ على عاتقه قيادة الاقتصاد القومى .

ومن هنا قولنا أن النمو الاقتصادى فى مصر وخاصة بين ١٩٥٢ و ١٩٦٥ كان نموذجاً لاشتراكية الدولة . فهو مشابه لتجربة محمد على فى مركزيته، ولكنه يختلف عنه فى دوافعه ونتائجه . فبينما كان محمد على محتكراً لكل أوجه النشاط الاقتصادى الرئيسية، ومديراً لها من خلال بيروقراطية مركزية، إلا أنه لم يوظف فائض القيمة لمصلحة من يعملون بالإنتاج، أو لتحسين فرص حياتهم، أو لتحقيق أى نوع من المساواة بين فئات الشعب وطبقاته بينما كان العكس صحيحاً فى ظل الناصرية حيث نرى مظاهر الاندفاع نحو تعظيم فرص الحياة، والمساواة فى فرص الحياة .

فى التعليم كان أبرز منجزات الناصرية هو خلق نظام قومى موحد للتعليم . وبذلك وضعت الثورة حداً للتشتت والفوضى والتناقض فى تنشئة الأجيال المصرية . فقد كانت هناك عدة أنظمة متوازية لا ترتبط مع بعضها من ناحية، ولا ترتبط بأهداف قومية أو إنتاجية من ناحية أخرى . مع بداية الحقبة الناصرية كان عدد التلاميذ والطلاب فى مراحل التعليم المختلفة لا يتجاوزون ٢ مليون، ومع نهايتها وصل العدد إلى ٦ ملايين أى بزيادة ٣٠٠ فى المائة فى مقابل زيادة سكانية لا تتجاوز ٧٠ فى المائة خلال نفس المدة وأهم من ذلك أن هذا النمو الهائل قد فتح قنوات الحراك الاجتماعى والسيولة الطبقية أمام فئات عديدة من المستويات الشعبية الدنيا .

فى الصحة تحسنت فرص المصريين فى الحصول على الغذاء كماً وكيفاً، فى المدة ما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٢ فقد ارتفع متوسط عدد السعرات الحرارية للفرد المصري يومياً من ٢٣٠٠ إلى ٢٦٠٠، وزادت نسبة البروتين من ٣٥ إلى ٥٠ جراماً . فى هذا الصدد وصلت تغذية المصرى إلى المستوى العالمى المقبول، طبقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية . كما تحسنت فرص المصريين فى الحصول على الرعاية الطبية . فقد تزايد عدد الأطباء إلى ثلاثة أمثال (من ٥٠٠٠ طبيب فى ١٩٥٢ إلى ١٨.٠٠٠ فى عام ١٩٧٠، أى بنسبة ٣٧٥٪) وأصبح معدل السكان إلى كل طبيب هو ٢٠٠٠ شخص بعد أن كان ٤٠٠٠ شخص، وانعكس كل ذلك على معدل الوفيات والمتوسط العمرى للمصريين . فقد انخفض المعدل الأول من

١٨ فى الألف إلى ١٣ فى الألف بين سنتى ١٩٥٢ و ١٩٧٠ وارتفع المتوسط العمرى من ٤٢ سنة إلى ٥٣ سنة .

إن اختيارنا للزراعة والصناعة كمؤشرين للنمو الاقتصادى هو لتبيان إطلاق قوى الإنتاج فى القطاع السلعى الأساسى . واختيارنا للتعليم والصحة كمؤشرين للخدمات هو لتبيان أن فائض القيمة الاقتصادية كان يوظف فى معظمه لضمان الاحتياجات الأساسية لعموم المواطنين .

ويمكن بالطبع أن ننحى فى تقييم التجربة التنموية فى الحقبة الناصرية النحو المفضل عند الأخوة الاقتصاديين فنجملهما فى مؤشرين مركبين بشكل كمى وهما نمو الناتج المحلى الإجمالى ونمو الدخل القومى .

فى الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٥ تضاعف الناتج المحلى الإجمالى من بليون جنيه إلى ١.٩ بليون بالأسعار الثابتة . وهى معدل نمو يصل إلى ٦.٥ فى المائة سنوياً . وكان للصناعة فيه كما رأينا نصيب الأسد . وارتفع متوسط الدخل الفردى السنوى خلال نفس المدة بنسبة ٤٣ فى المائة بالأسعار الثابتة وهو فى رأى الدكتور على الجريتلى، رحمه الله " يعتبر حدثاً جديداً فى التاريخ الاقتصادى الحديث لمصر " ففى الأربعين سنة السابقة للثورة لم يرتفع متوسط الدخل الحقيقى للفرد على الإطلاق . بل أغلب الظن أنه انخفض قليلاً عما كان عليه فى أوائل القرن. هذا بينما لم تزد نسبة ارتفاعه فى الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٧ عن ١ فى المائة سنوياً (على الجريتلى : خمسة وعشرون عاماً، ودراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢-١٩٧٧، ص١١٨-١١٩) .

كان يغلب على التجربة الناصرية فى التنمية عدة سمات بارزة . أهمها مركزية الدولة وقيادة القطاع العام فى كل الأنشطة الرئيسية الإنتاجية والخدمية . ثانياً، أخذت التجربة بأسلوب التخطيط الجزئى فى البداية ثم التخطيط الشامل فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥، ثالثاً، هيمنة القيادة الكارزمية (الملهمة) لعبد الناصر على مسيرة هذه الجهود التنموية، بما انطوت عليه هذه الهيمنة من إيجابيات وسلبيات .

لذلك فقد كانت تنمية فوقية تستند إلى شخصية الزعيم أو البطل، وتمت من خلال جهاز بيروقراطي، قوامه أبناء الطبقات الوسطى بكل شرائحها العسكرية والمدنية، ودون مشاركة شعبية حقيقية في اتخاذ القرارات الكبرى، سياسية كانت أو اقتصادية . هذا رغم انتفاع الطبقات الشعبية الدنيا في الريف والحضر بنصيب وافر من ثمرات التجربة الناصرية في التنمية لهذا أطلقنا على هذه التجربة عنوان : التنمية من خلال اشتراكية الدولة وهيمنة القيادة الكارزمية .

إن قوة الدفاع الهائلة في تجربة عبد الناصر التنموية وصلت إلى أعلى مداها في منتصف الستينيات . وبعدها أطبقت عليه التحديات التي لم يفلح في مواجهتها بالاستجابة الخلاقة المطلوبة . لقد كانت " الفريضة الغائبة " من المشروع الناصري بوجه عام، وتجربته التنموية بوجه خاص، هي غياب المشاركة الشعبية، رغم ولائه الذي لا شبهة فيه لقطاعات الشعب العريضة . وكما كانت الضربة التي نكست بتجربتي محمد علي وإسماعيل من الخارج، فإن الضربة التي نكست بتجربة عبد الناصر كانت أيضاً من الخارج هزيمة ١٩٦٧ .

*** التوجه الساداتي في التنمية**

ارتبط التوجه الساداتي في التنمية بتوجهه العام في التحالف مع الغرب، وانبهاره بالتكنولوجيا الغربية، ونمط الإنتاج وأسلوب الإدارة وأسلوب الحياة الغربي . لقد كان حلمه هو أن يقفز بمصر في طفرات متتالية لكي تلحق بالغرب، وتصبح جزءاً منه لو أمكن . لذلك فقد انفتح على الغرب بكل قوة وبكل سرعة . وعمل على أن تكون الولايات المتحدة زعيمة المعسكر الغربي- شريكاً كاملاً لمصر في السلام، وفي إعادة البناء والتعمير لاقتصادها وبنيتها الأساسية . لذلك اعتمد نموذج السادات التنموي على النمط الغربي، والمعونة الغربية، والاستثمارات المشتركة الغربية والنفطية العربية . وصدرت القوانين والتشريعات والقرارات من أجل تحقيق هذا التحول الكيفي خلال الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٠ . وهي التي يشار إليها إجمالاً بسياسة الانفتاح . وشملت مجالات الاستثمار والعملة والتجارة والمصارف والاستيراد .

خلال المرحلة الأولى للانفتاح (١٩٧٤-١٩٧٧) كان معدل النمو الاقتصادى بطيئاً، ولم تظهر الآثار المرجوة من السياسات الجديدة ولكن السنوات الأربع التالية شهدت معدلات عالية للنمو الاقتصادى وصلت فى المتوسط إلى ٨.٥ فى المائة سنوياً بالأسعار الثابتة .

فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ زاد الناتج الإجمالى المحلى من ٤.٨ بليون دولار أمريكى إلى ٦.٦ بالأسعار الثابتة (لعام ١٩٧٥) . وبالتالى ارتبفع متوسط نصيب الفرد من ١٢٧ إلى ١٦٠ دولار بالأسعار الثابتة زيادة تصل إلى حوالى ٢٥ فى المائة فى خمس سنوات . فى النصف الثانى من السبعينيات معظم النمو الاقتصادى الذى تحقق فى الحقبة الساداتية كان فى قطاعات البترول (٣٣٪سنوياً) والنقل والمواصلات، خاصة قناة السويس (٢٥٪ سنوياً) . وهى قطاعات غير سلعية. أما أهم القطاعات السلعية وهى الزراعة والصناعة فقد كان معدل نموها دون المعدل العام ١.٦ فى المائة للزراعة سنوياً ٧.٧ فى المائة للصناعة . كذلك كان معدل النمو فى قطاع الإسكان أقل من المتوسط العام، حيث لم يتجاوز ٥.٥ فى المائة سنوياً خلال النصف الثانى من السبعينيات .

وفى دراسة حديثة لمنظمة العمل الدولية (أعدها بنت هانس وسمير رضوان) استخلصت من فحص تركيب الاقتصاد المصرى ومعدلات النمو فيه خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ إلى ما يلى :

- إن عملية التصنيع لم تتقدم عما كانت عليه فى الستينيات . بل أن نصيب الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى قد تناقص خلال السنوات الخمس رغم أن الفترة ككل هى فترة نمو سريع، فقد كان نصيبها فى أوائل السبعينيات ٢٠.٤٪ وانخفض فى ١٩٧٥ إلى ١٨٪ ثم إلى ١٧٪ عام ١٩٧٩ .

- إن نصيب الزراعة فى الناتج الإجمالى قد تناقص بدوره من ٣٢٪ فى منتصف الستينيات، إلى ٣١٪ فى منتصف السبعينيات، إلى ٢٤ فى نهاية السبعينيات .

▣ رغم النمو الهائل فى عملية التشييد ككل، إلا أن نصيب قطاع الإسكان فى الناتج الإجمالى قد تناقص بدوره- من ٧.٥٪ فى منتصف الستينيات إلى ٢٪ فى منتصف السبعينيات، إلى ٢.٤٪ فى أواخر السبعينيات .

إن تناقص نصيب الزراعة والإسكان بوجه خاص فى الناتج المحلى الإجمالى خلال الحقبة الساداتية يعنى عجز الاقتصاد القومى عن مواكبة وتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب المصرى عموماً، ولطبقاته الدنيا خصوصاً .

وقد اعتمد الاقتصاد المصرى فى تمويل معظم نموه فى الحقبة الساداتية على المساعدات الخارجية العربية والغربية، والتى بلغ مجموعها فى عقد السبعينيات حوالى عشرة بلايين دولار، منها حوالى ٧ بلايين من الولايات المتحدة، مقارنة بحوالى بليون دولار فى الحقبة الناصرية (أتى معظمها من الاتحاد السوفيتى) .

وقد انعكس نمط النمو فى الحقبة الساداتية على نمط توزيع الدخل القومى بين شرائح المجتمع . فطبقا لأحد تقارير البنك الدولى (جداول عالمية الصادر عام ١٩٨٠) ارتفع نصيب أعلى خمسة فى المائة من السكان فى مصر من ١٧ فى المائة من الدخل القومى فى آواخر الستينيات إلى ٢٢ فى المائة فى أواخر السبعينيات . بينما انخفض نصيب أفقر ٢٠ فى المائة من السكان من ٧ إلى ٥ فى المائة خلال نفس العقد الزمنى . أى أن توزيع الثروة فى مصر قد زاد اختلالاً لصالح " الأقلية الميسورة " على حساب " الأغلبية المعسورة " .

وقد ضاعف من حدة التفاوت فى توزيع الدخل موجة التضخم التى اجتاحت الاقتصاد المصرى أثناء الحقبة الساداتية ، وقد تراوح معدل التضخم ما بين ٢٠ و٣٠ فى المائة سنوياً خلال السبعينيات . وهذا معناه عادة أن إعادة توزيع الدخل تتم لصالح العاملين فى التجارة الداخلية والخارجية وأصحاب الحرف والمهن الحرة، وعلى حساب أصحاب الدخول الثابتة من الموظفين وأصحاب المعاشات . بل إن الشواهد العديدة تشير إلى أن القدر الأعظم من سوء التوزيع قد استفادت منه طبقة غير منتجة من وجهة النظر الاجتماعية، وهى الرأسمالية

الطفيلية، التى تعمل للكسب السريع من المضاربة والسمسرة والعمولات واستغلال النفوذ . وتتميز هذه الطبقة الطفيلية بارتفاع ميلها لأنماط الاستهلاك الترفى، وهو الأمر الذى يؤدى اقتصادياً إلى تزايد الواردات من السلع الكمالية، وبالتالى إلى تفاقم ميزان المدفوعات . هذا فضلاً عما يؤدى إليه اجتماعياً، حيث تعمل أنماط الاستهلاك الترفى- من خلال أثر التقليد والمحاكاة- على خلق فجوة كبيرة بين التطلعات الاستهلاكية لأبناء الطبقات الوسطى والدنيا من ناحية وبين دخولهم المتواضعة من ناحية أخرى ويؤدى ذلك بدوره إلى سعى أبناء هذه الطبقات إلى كسب المال بأى وسيلة- وهو الأمر الذى يدفع إلىالإنحراف والفساد، وإلى السخط الذى يؤدى إلى التطرف .

ويبدو أن الانفاق الترفى فى الحقبة الساداتية لم يقتصر على أفراد الطبقة الطفيلية الجديدة ومن يقلدها من الطبقات الأخرى وإنما إنطبق على الانفاق الحكومى أيضاً . فإذا استثنينا نفقات الدفاع والتعليم والصحة والمرافق والخدمات الأخرى، فإننا نلاحظ أن باقى بنود الإنفاق الأخرى قد زادت نسبتها فى السبعينيات إلى حوالى ١١ فى المائة من مجموع الإنفاق الحكومى- بعد أن كانت نسبتها لا تتجاوز ٥ فى المائة فى منتصف الستينيات . ومعظم هذه الزيادة تعزى إلى النمو السرطانى للجهاز الحكومى الذى لا تربطه أدنى صلة بقضية الدفاع أو مسألة التنمية .

وكنتيجة حتمية لنمط النمو فى الحقبة الساداتية تزايد العجز العام فى ميزانية الدولة من ٩١ مليون جنيه عام ١٩٦٥ / ١٩٦٦، إلى ١١٥٤ مليوناً عام ١٩٧٥/١٩٧٦، إلى حوالى ١٤٥٠ مليوناً عام ١٩٧٩/١٩٨٠، وزادت الديون الخارجية من حوالى ١.٠٠٠ مليون جنيه عام ١٩٧٠ إلى حوالى ١٢.٠٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٠ . وأصبح تسديد أقساط هذه الديون وخدمتها يلتهم حوالى ٢٣ فى المائة من قيمة الصادرات المصرية السنوية . وكان الموقف ممكن أن يسوء عن ذلك لولا سلسلة تحصيلات المصريين العاملين فى الخارج، والتى وصلت فى أواخر السبعينيات إلى حوالى ٢ بليون دولار سنوياً .

لقد ترتب على زيادة ديون مصر الخارجية والعجز الدائم فى ميزانية الدولة إلى تعاظم الاعتماد على الخارج وخاصة الولايات المتحدة والهيئات المالية الأجنبية. وقد أدى ذلك بدوره إلى زيادة تدخل هذه الجهات فى شئون مصر الاقتصادية وكان أبرز مظاهر هذا التدخل فى أواخر ١٩٧٦ وأوائل ١٩٧٧، حينما اشترط كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى على الحكومة المصرية ضرورة سحب دعمها لبعض السلع الأساسية، وتعويم الجنيه المصرى، والسماح لقوانين العرض والطلب بممارسة مفعولها فى تسيير جهاز الأسعار . وحينما أذعنت الحكومة لهذه التوصيات وأعلنت قراراتها الاقتصادية بسحب الدعم فى يناير ١٩٧٧، انفجرت المظاهرات الغاضبة فى كل المدن الرئيسية . واشتبك المتظاهرون بقوات الأمن وسقط أكثر من سبعين قتيلاً، ومئات الجرحى طبقاً للبيانات الرسمية . وكانت تلك الأحداث أبشع ما مر بمصر من مظاهر العنف والعصيان الداخلى منذ حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ .

لقد اعتمدت تجربة التنمية فى الحقبة الساداتية شأنها شأن تجربة الخديوى إسماعيل- على الانفتاح على الغرب، والاعتماد عليه، والاستدانة منه، وعلى الانفاق الاستهلاكى، والاستهلاك الكمالى . وقد رافق تجربة السادات التنموية انفتاحاً ديموقراطياً محكوماً، تعرض للمد والجزر فى سنواته الأربع الأخيرة . كما رافقت التجربة نمواً متعسراً لرأسمالية وطنية منتجة حقاً، ونمواً سرطانياً سريعاً لرأسمالية طفيلية . لم يتراجع الرئيس السادات فى تجربته عن معظم المكاسب والانجازات التى تحققت فى مضمار التنمية فى الحقبة الناصرية وأهمها القطاع العام . غير أن هذا الأخير تعرض لنوع من الإهمال والمحاصرة المقصودة أو غير المقصودة . وتغيرت إلى حد ما وظيفته الاجتماعية والاقتصادية خلال الحقبة الساداتية فمن ناحية حرم من دوره فى قيادة الاقتصاد الوطنى، ومن كثير من الامتيازات التى منحت للقطاع الخاص . ومن ناحية أخرى أصبح مشجباً تعلق عليه كل الخطايا، وأصبح كبش فداء يتلقى كل اللوم وكل شحنات الغضب والإحباط من جانب الفئات الشعبية لدى حدوث اختناقات اقتصادية أو أزمات

تموينية . أما الميسورون والأغنياء فقد وفر لهم قطاعهم الخاص ما يحتاجونه من سلع وخدمات الصحة والتعليم والترويح. وأصبحت هناك ثنائية صارخة فى الاقتصاد المصرى- كل شطر منها يتعامل بأسعار مختلفة . مع استقطاب ثنائية الاقتصاد، حدث ما هو أخطر وهو استقطاب ثنائية المجتمع .

◈ عروبة عبد الناصر وعروبة السادات ✲ ◈

علاقة مصر بالوطن العربي هى علاقة الجزء بالكل، والمصريون هم أحد شعوب الأمة العربية . ولكن علاقة الجزء المصرى بالكل العربي، والشعب المصرى بالأمة العربية، ليست كعلاقة الأجزاء الأخرى أو الشعوب الأخرى بالكل العربي أو بالأمة العربية . إنها علاقة أكثر تعقيداً، وتنطوى على جدلية فريدة، وتحتمل بالتالى إمكانيات هائلة من التمدد أو الانكماش، ومن المثالية أو الانتهازية ، ومن القيادة أو التبعية . هذه الاحتمالات وإمكانية كل منها فى حالة تجسدها الفعلى على أرض الواقع، تكون لها مضاعفات وطنية وقومية وعالمية خاصة .

هناك ثلاثة مستويات لعلاقة مصر بالوطن العربي المستوى الأول هو "الهوية" أو الشعور بالانتماء . والمستوى الثانى هو " القومية العربية " كحركة سياسية تهدف إلى توحيد أقطار الوطن العربي . والمستوى الثالث هو " المصالح المشتركة " من استراتيجية اقتصادية إلى ثقافية . وفى كل هذه المستويات الثلاثة يمكن أن تتراوح توجه النظام الحاكم فى مصر بين قطبى المثالية والبرجماتية . قد شهدت فى مصر الحقبتين الناصرية والساداتية حركة سريعة بين القطبين خلال عبد الناصر والعروبة .

توجهات عبد الناصر نحو الوطن العربي بدأت ملامحها الأولى منذ السنة الثانية لقيام ثورة يوليو .. ففى كتاب " فلسفة الثورة " الذى صدر أواخر عام ١٩٥٣ تحدث عبد الناصر عن الدوائر الثلاث التى تنتمى إليها مصر وبالتالى لابد أن تتحرك فى إطارها . وكان أولها الدائرة العربية، ثم الإسلامية، ثم الإفريقية. وتعقب أصول عبد الناصر يكشف عن البذور الجنينية لحسه العربي تعود إلى سنوات تلمذته فى المدرسة الثانوية أيام كان يخرج فى المظاهرات التى تحتج على وعد بلفور فى الثانى من نوفمبر كل عام . ونمت هذه البذور تدريجياً من خلال دراسته العسكرية واشتراكه فى حرب فلسطين الأولى (١٩٤٨) . وبدأت تلتحم فى داخله

✲ الجمهورية، ١٩٨٢/١٠/٧.

مسألة الهوية أو الانتماء بالمسألة الاستراتيجة أى قضية الدفاع عن مصر . وتعمق هذا الالتحام وتضاعف نموه بقراءة التاريخ والجغرافيا والتراث .

مع منتصف الخمسينيات، أصبحت العروبة عند عبد الناصر جزءاً لا يتجزأ من مشروعه العام فى تكريس الاستقلال الوطنى، والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية وعدم الانحياز . لقد أدرك عبد الناصر أن نجاح ثورته فى هذه المجالات يتأثر سلباً وإيجاباً بحركة الوطن العربى ككل . وبالتالى فهناك وحدة مصير بين مصر والأقطار العربية . وما دامت هناك وحدة مصير فلابد أن تتواءم الحركة السياسية والاجتماعية والدولية لكل أقطار العروبة . ومن هنا كان حرصه المبدئى والاستراتيجى والتكتيكى على :

- دعم حركات التحرير العربية التى كانت لا تزال تكافح ضد الاستعمار .
- محاربة الأحلاف الأجنبية فى المنطقة .
- تحرير الثروات العربية وخاصة النفط . من قبضة الاحتكارات الأجنبية .
- دعم الثورات والانتفاضات الشعبية الهادفة إلى التخلص من الظلم الاجتماعى والاستبداد السياسى .
- التصدى لإسرائيل باعتبارها جزءاً من الاستعمار العالمى بشكله القديم والجديد .
- الوحدة العربية .

وكانت حرب السويس تجسيماً حياً لكل جوانب المشروع الناصرى- بما فى ذلك جانبه العربى القومى . فتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ كان ينطوى على تأكيد الاستقلال الوطنى من ناحية، وعلى كسر الاحتكارات الأجنبية من ناحية ثانية، وعلى استخدام دخلها لبناء السد العالى وتمويل برامجه التنموية من ناحية ثالثة . وكان ما كان من تطورات أعقبت قرار التأميم، وأهمها العدوان الثلاثى الذى شنته إنجلترا وفرنسا وإسرائيل على مصر، وكان هذا العدوان تأكيداً جديداً لعبد الناصر

على تداخل عناصر مشروعه الأكبر، ومنها وحدة المصير العربي . فقد كشف العدوان بشكل درامي عن أن فرنسا اشتركت فيه، ليس فقط بسبب تأميم قناة السويس، ولكن أيضاً كانتقام من مصر الناصرية رداً على دعمها لثورة الجزائر. وأن بريطانيا اشتركت في العدوان ليس فقط بسبب التأميم، ولكن أيضاً كانتقام من مصر الناصرية بسبب دعمها لحركات التحرير العربية في جنوب الجزيرة العربية والخليج وبسبب مقاومتها لحلف بغداد (الذي كانت انجلترا وتركيا والعراق وإيران وباكستان قد أنشأته بمباركة أمريكية) . . وأكد العدوان دور إسرائيل الإمبريالي الصغير، وكمخلب قط للإمبريالية العالمية الأكبر.

غير أن الذي يهمنا في هذا كله لموضوع المقال هو أن مصر الناصرية قد فوجئت حقاً، ليس فقط بمجرد التعاطف الشعبي العربي معها في معركة السويس، ولكن بمد القومية العربية الهادر من المحيط إلى الخليج . لقد كانت ملحمة السويس بحق هي نقطة الانطلاق الاستراتيجي الهجومي في مسيرة عبد الناصر القومية . لقد حسم عبد الناصر قبل السويس مسألة الهوية حيث نص دستور ١٩٥٦ لأول مرة صراحة على أن مصر جزء من الوطن العربي وعلى أنها مركز قيادة حركة القومية العربية، وحركة الوحدة العربية . إلى ذلك الوقت كان الفكر القومي هو فقط شغل عدة آلاف من المثقفين العرب في المشرق، وكان العمل الوحدوي إلى ذلك الوقت هو شغل عدة أحزاب صغيرة في مقدمتها حزب البعث وحركة القوميين العرب (بزعامة جورج حبش) . وبقيادة عبد الناصر للحركة القومية العربية، تحول الفكر القومي والعمل الوحدوي إلى تيار شعبي هائل من المحيط إلى الخليج . وظل هذا التيار كاسحاً إلى منتصف الستينيات . ودخل عبد الناصر باسمه وتحت رايته العديد من المعارك، انتصر في بعضها، وانتكس في بعضها، وانهزم في بعضها، ولكن الجماهير العربية ظلت على تأييدها له والتفافها حوله حتى في أقسى لحظات الهزيمة (١٩٦٧)- وحتى رحيله المفاجئ من عالمنا عام ١٩٧٠ .

يقين عبد الناصر بهوية مصر العربية كان يقيناً عميقاً لم يتأثر بهول المعارك التي خاضها، ولم يهتز من مرارة الهزائم التي ذاقها . كذلك لم يتأثر إيمانه بوحدة المصير

العربى حاضراً ومستقبلاً، وإن كان قد أصبح أقل إندفاعاً فى مشاريعه الوحدوية بعد نكسة الانفصال وخروج سوريا من الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١م .

مثالية عبد الناصر القومية كانت دافعة إلى وضع ثقله العسكرى فى خدمة الثورة اليمنية ١٩٦٢ . وكان ما كان من التورط فى حرب استنزافية داخلية طويلة فى جبال اليمن ووديانها . وكان ذلك خطأ فادحاً دفعنا له ثمناً باهظاً بعد ذلك بعدة سنوات . لم تكن مثالية عبد الناصر هى الخطأ .. ولم يكن مبدأ دعم ثورة اليمن هو الخطأ .. ولكن الخطأ كان فى شكل هذا الدعم وفى آلياته .

مثالية عبد الناصر القومية كانت الدافع وراء سرعته فى النهوض إلى دعم سوريا حينما شاعت أنباء بقرب هجوم إسرائيلى عليها وفى مايو ١٩٦٧ . فدفع بقواته إلى سيناء . وأغلق مضايق تيران فى وجه الملاحة الإسرائيلية تحسباً لمعركة مع إسرائيل يخفف بها الضغط العسكرى على سوريا وكان ما كان من هجوم إسرائيلى كاسح أوقع بجيوش مصر وسوريا والأردن هزيمة نكراء فى يونيو ١٩٦٧ . ومرة أخرى لم تكن مثالية عبد الناصر هى الخطأ .. ولم يكن مبدأ دعم سوريا معنوياً وعسكرياً هو الخطأ . ولكن الخطأ كان فى حسابات القوة للذات وللخصم، وفى الإعداد الحقيقى لمعركة مرتقبة، وفى اختيار القيادة العسكرية الصالحة لإدارة مثل هذه المعركة خاصة وأن ثلث الجيش المصرى كان لا يزال على أرض اليمن .

هذان النموذجان إلى جانب غيرهما يوضحان كيف يمكن أن تكون قراءة الزعيم المصرى لواقع المنطقة صحيحاً، وكيف يمكن أن يكون يقينه بهوية مصر العربية صحيحاً، وكيف يمكن أن تكون توجهاته صادقة .. ومع ذلك كيف يمكن أن يؤدى الخطأ فى تحديد الأولويات، وفى حسابات موازين القوى، وفى توقيت المعارك إلى أفدح النتائج . لقد أدت حرب اليمن إلى تقليص الخطة الخمسية الثانية، وأدت حرب ١٩٦٧ إلى تجميدها تماماً . وانعكس ذلك على مسيرة التنمية الداخلية، بل حتى على مسيرة الحركة القومية العربية . وكما أثبتت ملحمة السويس عام ١٩٥٦ مدى الارتباط المصيرى بين معارك مصر الوطنية ومعارك العرب القومية بشكل إيجابى، فقد أثبتت هزيمة ١٩٦٧ نفس قوة الارتباط ولكن بشكل سلبى .

*** التوجه الساداتى نحو العرب**

كان الرئيس السادات ينظر لمسألة العروبة نظرة برجماتية فى الأساس . فمن بين الأبعاد الثلاثة للمسألة (وهى الهوية والقومية والمصالح) لم يهتم إلا بالمصالح . وفى هذه كان تحديد المصالح من منطلق مصرى بحت كما تصوره هو .

لم يكن السادات يحارب من أجل هوية مصر العربية . ولا من أجل القومية العربية، إلا بقدر ما كان ذلك يخدم مصلحة مصرية بحتة . وفى اللحظة التى يلوح له فيها أن هوية مصر العربية أو القومية لا تخدم هذه المصلحة فقد كان يبدو مستعداً ليس فقط لإدارة ظهره لهما بل أيضاً للاستخفاف بها، وربما محاربتهما .

هذا يفسر المسيرة المتعرجة لسياسة الرئيس السادات نحو العرب والعروبة . ففى الفترة الأولى من حكمه (١٩٧٠-١٩٧٣)، كان الرجل حريصاً أشد الحرص على التضامن العربى، ومهادنة كل الأنظمة العربية على مختلف مشاريعها الأيديولوجية ولم يسمح بأى حملات دعائية ضد أى منهم . لقد كانت تلك هى فترة الإعداد لمعركة أكتوبر . ومن أجل ذلك تعاون مع سوريا البعثية، ومع السعودية الملكية، ومع ليبيا القذافية، ومع السودان النميرية، ومع الأردن الهاشمية . تعاون مع هؤلاء جميعاً من منطلق برجماتى بحت تحكمه المصلحة الوطنية المصرية، فى دخول معركة محدودة مع إسرائيل بأمل تحرير سيناء . تعاون مع هؤلاء جميعاً على ما بين أنظمتهم من خلاف أو تناقض .

ولأن الرئيس السادات لم يكن يتعاون مع هذه الأنظمة وغيرها من منطلق الهوية أو القومية فإن علاقته بكل منها بعد حرب أكتوبر قد خضعت لحسابات المصالح الجديدة لمصر . كما تصورها هو . وقد تصور مصالح مصر بعد أكتوبر فى :

- الصداقة مع الغرب .
- جذب الاستثمارات المالية من الدول العربية النفطية .
- مهادنة إسرائيل . وفى المدة من عام ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧ نجده كالتالى يتبرم

بكل من سوريا وليبيا التى كانت تربطه بهما اتفاقية اتحاد، ويقترب أكثر إلى السعودية ودول الخليج . وكان يعتقد أن علاقته بالسعودية خصوصاً وسيلة، ليس فقط فى اجتذاب الاستثمارات منها لإعادة تعمير مصر، وإنما أيضاً لخدمة وتدعيم سعيه الدائب إلى مصادقة الولايات المتحدة . ومع نهاية تلك الفترة أوائل ١٩٧٧ كان الرئيس قد خلص إلى أن علاقته بالولايات المتحدة أصبحت قوية ومباشرة ولا تحتاج إلى الوسيط السعودى . كما خلص إلى أن حجم المساعدات القادمة من السعودية ودول الخليج الأخرى أقل بكثير مما كان يرجوه ويتمناه . حتى بعد أحداث يناير ١٩٧٧ التى هزت النظام الساداتى، لم يظهر عرب النفط بمستوى الكرامة والشهامة التى توقعها منهم وهو فى أحد لحظات محنته . ومن هنا بدأ يتبرم أيضاً بالأنظمة النفطية، وبدأ يظهر هو استعداده لفك الارتباط معهم . فهم شأنهم شأن الأنظمة التقدمية فى فترة سابقة بالنسبة له، لا تربطه بهم فى الأساس رابطة الهوية أو السعى القومى المشترك نحو الوحدة . الذى يربطه بهم هو المصالح فقط . وما داموا قد تلكئوا فى مساعدته مالياً واقتصادياً فلا فائدة منهم .

ومن هنا يدخل نظام الرئيس السادات مرحلته الثالثة والأخيرة فى موقفه من العرب والعروبة وهى المرحلة التىبدأت فى نوفمبر ١٩٧٧ بزيارته لإسرائيل . وفيها يقامر بقطيعة شبه كاملة مع كل العرب تقدميين ومحافظين، وجمهوريين وملكيين . وقد كانت قمة هذه المرحلة ١٩٧٧- ١٩٨١ هى توقيع إتفاقية السلام مع إسرائيل ١٩٧٩ . وإن لم يبال الرئيس السادات كثيراً بقرارات قمة بغداد، وبالمقاطعة العربية وبتعليق عضوية مصر فى جامعة الدول العربية . فقد كان على يقين أن العرب هم الذين سيحتاجون إليه . وكان على يقين أن الولايات المتحدة ستعوضه مالياً ودبلوماسياً عن قطيعة العرب له .

فى مرحلة القطيعة ١٩٧٧- ١٩٨١ كان الوطن العربى يزداد ضعفاً وتفككاً وكان استئساد إسرائيل وتحرشها بجيرانها العرب الآخرين يزداد يوماً بعد يوم . كانت الأنظمة العربية تعزوا هذه الحالة المتردية لسياسة (صلحه المنفرد) مع إسرائيل، بينما

كان الرئيس السادات يعزوها إلى غباء الأنظمة وجهلها وعدم إنصاتها إليه، وخروجها عن المسيرة التى اختارها هو للتعامل مع إسرائيل والغرب والعالم .

كان الرئيس السادات يرى الوطن العربى حول مصر ينفجر من الداخل (حادث مكة فى السعودية وتصادم الأخوان المسلمين مع النظام السورى، حادث جفصة فى تونس، أحداث تيزى أوزو فى الجزائر، واشتباكات الحدود العربية، والصراعات الداخلية فى العراق ثم حربها مع إيران) . وكان يعتبر ذلك بمثابة البرهان على أن الأنظمة العربية الأخرى فى خطر بينما نظامه هو فى أمان . وكان يتردد أن مصر الساداتية هى جزيرة الأمن والأمان فى المنطقة . وربما حتى فى لحظة وفاته المأساوية كان يعتقد أنه فى جزيرة آمنة مطمئنة .

*** لغة الخطاب القومى**

كانت لغة الخطاب القومى عند عبد الناصر تجسد قناعاته المبدئية حول عروبة مصر، وقدرها التاريخى فى أن تقود الأمة فى معارك التحرير والبناء والوحدة. وابتداء من معركة السويس عام ١٩٥٦ وإلى يوم رحيله فى ١٩٧٠، كان الرجل يوجه خطاباته إلى شعب مصر والأمة العربية . كانت الأولوية فى تخاطبه مع الشعوب العربية، كان يتواصل معها مباشرة على الهواء أو فى الميادين العامة . وكانت الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج تصغى إليه، وتستجيب لنداءاته وتهتف باسمه وبالشعارات التى رفعها . وكانت إذاعة صوت العرب هى إحدى آلياته الفعالة فى التخاطب مع هذه الجماهير . وكانت هذه السطوة العاطفية على الجماهير هى وسيلته فى الضغط على الأنظمة الحاكمة . فخطابه مع الأنظمة الحاكمة كان يأخذ المرتبة الثانية فى أولوياته . لذلك بقدر ما كانت علاقته مباشرة وإيجابية ووجدانية مع الجماهير العربية فى كل مكان، بقدر ما كانت علاقاته بالأنظمة الحاكمة مليئة بالشكوك والريبة من الجانبين . ولم يكن يلجأ إلى التعامل مع الأنظمة إلا مضطراً . من ذلك دعوته لهم للاجتماع فى مؤتمر القمة الأول بالإسكندرية عام ١٩٦٤ لمواجهة مشاريع إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن . وهو التقليد الذى استمر فى حياته وبعد مماته، وإلى يومنا هذا . ولكن القاعدة فى الحقبة

الناصرية وإلى هزيمة ١٩٦٧، كانت معاداة الأنظمة العربية الحاكمة، واستعداء شعوبها عليها . وكانت فترات مهادنة هذه الأنظمة قصيرة وتمثل الاستثناء من القاعدة العامة . كما كان يلجأ النظام الناصرى فى أحيان كثيرة إلى استخدام أجهزة المخابرات المصرية لخلق المتاعب للأنظمة العربية المعادية . وكان تجنيد الأعوان فى كل البلاد العربية أمراً ميسوراً نظراً لإيمان الملايين بإخلاص عبد الناصر وبزعامته الكاريزمية ولكن عبد الناصر طوال حياته لم يستعد شعباً عربياً على شعب عربى آخر . ولم يثر أى نزعات قطرية شوفينية، ولم يباه الشعوب العربية الأخرى بما فعله من أجلها، أو يوحى بأن مصر والمصريين أفضل من غيرهم، أو أكثر تحضراً أو تمديناً من باقى الأمة العربية . باختصار كانت حملات عدائه واستعدائه موجهة دائماً ضد حكام آخرين، ولم توجه أبداً ضد الشعوب العربية . وكان عبد الناصر حريصاً على التمييز فى خطابه القومى بين الحكام والشعوب، لا العربية فقط ولكن غير العربية أيضاً . ففى قمة عدائه لشاه إيران مثلاً لم يهاجم الشعب الإيرانى مرة واحدة . وبالعكس كان يعتبر الشعب الإيرانى ككل الشعوب المسحوقة، حليفاً له ضد الاستعمار والطغيان .

لغة الخطاب القومى عند الرئيس السادات فى علاقته بالعرب والعروبة كانت بدورها تجسم مفاهيمه وقناعاته فى هذه المسألة . وكما مرت علاقته بالعروبة بمراحل ثلاث، فقد تراوحت لغة الخطاب من مرحلة إلى أخرى ففى المرحلة الأولى ١٩٧٠-١٩٧٣ كان التركيز على مفاهيم الأخوة العربية والتضامن العربى والأسرة العربية الواحدة . وكان تعامله أساساً مع الحكام والأنظمة الحاكمة وليس مع شعوب الأمة العربية . وبعكس عبد الناصر نادراً ما نجد السادات يوجه خطاباً مباشراً لجماهير الأمة . وقد اعتبر بعض المراقبين ذلك فى البداية حرصاً منه على ألا يثير شكوك الحكام العرب، الذين كان يضايقهم وصول عبد الناصر إلى رعاياهم مباشرة . ولكن التفسير الأدق لأسلوب السادات فى هذه المسألة هو أن قناعته المبدأية بأمة عربية واحدة بمصير عربى واحد لم تكن بنفس العمق أو اليقين الذى كان لدى عبد الناصر . أقصى ما كان يؤمن به فى هذه الناحية هو أن الشعوب العربية والإسلامية هى أمم متآخية تربطها وشائج اللغة أو الدين . ولكن هذه الوشائج فى حد ذاتها لا يترتب

عليها حقوق أو التزامات أو واجبات . فإذا استطاع نظامه أن يتعامل مع الأنظمة الحاكمة فيها من منطلق المصالح، ويحصل منها على تأييد مادى أو معنوى هنا وهناك فإن ذلك كله يتوقف على المهارات الفردية للحاكم .

أما إيجابيات برجماتية السادات المصرية فقد كان أهمها إنجاز حرب أكتوبر، وتحرير سيناء . أهم سلبياتها هى أنها فى سنواتها الأخيرة ١٩٧٧- ١٩٨١ قد عزلت مصر عن محيطها الحيوى، وتركت العالم العربى بلا، قيادة فزاد انقسامه وتشرذمه . وبانعزال مصر عن العرب زاد ضعفها، وتكرست تبعيتها، وزاد ضعف العرب وتكرست تبعيتهم وكان المستفيد الأكبر من هذه البرجماتية المصرية هو إسرائيل فى المقام الأول . فقد أصبحت هى الدولة الإقليمية العظمى فى المنطقة، تعيث فساداً، وتضرب هنا وهناك، وتتوسع هنا وهناك، وأصبحت تملى إرادتها بالقوة والوعيد والتهديد لا على دول المشرق العربى وحدها، وإنما على مصر أيضاً بل أصبحت تمارى أن مجالها الجوى الحيوى يمتد من باكستان إلى المغرب .. وكان المستفيد فى المقام الثانى هو القوتان العظميان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فبتنازل مصر عن قيادتها القومية لوطنها العربى، تقدمت كل من الدولتين العظميين لتملأ هذا الفراغ القيادى بشكل مباشر أو غير مباشر . وأصبحت الأقطار العربية عند كل أزمة تحل بها تولى وجهها شطر واشنطن أو موسكو .

هذا هو الحصاد المختلط لكل من الحقبتين الناصرية والساداتية فى مسألة العرب والعروبة ، إن دروس النجاح والفشل لابد أن تدفعنا إلى تنقية هذا الحصاد المختلط وتحويله إلى حصاد صاف بقدر الإمكان هذا هو تحدى الثمانينات لكل من مصر وأمتها العربية .

لذلك كله نجد لغة الخطاب الساداتى فى مواجهة الأنظمة العربية تنتقل فى لهجتها من الشكر والامتنان فى المرحلة الأولى (١٩٧٤-١٩٧٧) إلى الاستنكار والاستهتار فى المرحلة الثالثة (١٩٧٧-١٩٨١) بل إننا نلاحظ فى المرحلة الأخيرة أن هناك استنفاراً لهوية مصر خالصة ومتعالية، وتقترب من العصبية القطرية فى

مواجهة العرب الآخرين . وعند تلك النقطة بدأت الحدود حتى بين الحكام وشعوبهم تكاد تختفي . وأصبحت لغة الخطاب الساداتي تمعن في احتقار العرب الآخرين، فنحن المصريين فقط أصحاب الحضارة الحقيقية في المنطقة ومن ورائنا ستة آلاف سنة من المدنية .. بينما هم "العرب" قبائل لكل قبيلة علماً، وانخدعوا بتسمية أنفسهم شعوباً ودولاً . باختصار تحولت لغة الخطاب الساداتي في السنوات الأخيرة إلى التشفي في العرب والتحقير لهم أنظمة وشعوباً واستعداء المصريين عليهم . وظهرت شعارات من قبيل مصر فوق الجميع، ومصر أولاً .. ومصر دائماً .

*** الحصـــــــــاد**

مثالية عبد الناصر القومية وبرجماتية السادات المصرية كانتا تمثلان طرفي نقيض في التعامل مع مسألة العرب والعروبة . وقد كان لكل طرف نقيض نتائج إيجابية وعواقب سلبية . إيجابية مثالية عبد الناصر القومية أضفت على مصر والعرب قوة معنوية هائلة في فترة المد التحرري من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٢ . كانت مصر قوية بالعرب من حولها، وكان العرب أقوياء بمصر في وسطهم . كانت خطوط المعارك واضحة في لحظات النصر وفي لحظات الهزيمة . وفي الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٠ ظهرت سلبيات مثالية عبد الناصر القومية . فقد استدرج عبد الناصر ومعه مصر إلى حروب غير محسوبة، وإلى معارك لم يحسن اختيار زمانها ومكانها ، وكانت النتيجة استنزافاً للطاقات والدماء وانتكاساً للمشروع الناصري برمته- سواء في جانبه التنموي الداخلي أو في سعيه لتكريس الاستقلال الوطني وعدم الإنحياز، أو في مسيرته لتحقيق الوحدة العربية .

القسم الثالث ..

السادات بعد عشر سنوات .. ما له وما عليه

- في إعادة كتابة التاريخ .
- توجهات صائبة .. وممارسات خائبة .
- اذهبا إلى فرعون إنه طغى ... وقولا له قولاً ليِّناً .

السادات بعد عشر سنوات .. ما له وما عليه

◆ فى إعادة كتابة التاريخ ◆

لقد حرصنا فى القسم الأول من هذا الكتاب أن نسجل حوارنا مع الرئيس الراحل أنور السادات من واقع مذكرات، سجلت فى أعقاب مقابلة طويلة تمت معه فى استراحته بالإسكندرية يوم ١٩٨٧/٨/٣١، بحضور حرمه السيدة جيهان السادات . وكان ذلك قبل اغتياله بخمسة أسابيع . لقد كان الحوار ساخناً، وغاضباً فى عديد من لحظاته ، وواضح من وقائع الحوار أن هذا الكاتب كان على خلاف ظاهر مع معظم سياسات وممارسات الرئيس السادات . وكان يمكن نشر مضمون هذا الحوار بعد اغتيال الرجل مباشرة .. ولكنا لم نفعل ذلك فى حينه لسببين :

▣ أولهما، أننى لم أكن قد استأذنت الرئيس الراحل فى نشره .. كما لم تتح لى الظروف مقابلة السيدة حرمه لاستئذانها فى ذلك .

▣ ثانيهما، أن الرئيس الراحل أنور السادات كان قد تعرض بعد اغتياله لحملات شديدة من النقد والهجوم والتجريح، ليس فقط ممن اختلفوا معه فى حياته، ولكن أيضاً من كثير ممن أظهروا له كثيراً من الود أو تملقوه وهو فى السلطة. ولم يشأ هذا الكاتب أن يكون جزءاً من هذه الحملات الشرسة .

ولكن بعد عشر سنوات من رحيل أنور السادات عن عالمنا، رأيت أن الوقت أصبح مواتياً لنشر معظم وقائع هذا الحوار .. ولم أسقط منه إلا ما انطوى على مسائل تمس شخصيات عامة عربية ومصرية من الأحياء أو الأموات، ولا يخدم ذكرها أى قضية عامة .

وفى القسم الثانى من هذا الكتاب، أعدت تسجيل ما كنت قد قمت بنشره عن سياسات وممارسات الرئيس أنور السادات، بعد عام من رحيله وكان واضحاً مما كتبته فى أواخر عام ١٩٨٢ وأوائل ١٩٨٣، أننى كنت ما زلت معارضاً وناقداً

لمعظم سياسات وممارسات الرئيس الراحل . والحكمة من إعادة نشر هذه الآراء والاجتهادات هو أن يكون القارئ على بينة من تطور فكر هذا الكاتب تجاه السياسات العامة لنظام الرئيس السادات فى لحظات زمنية متتابعة .

يقال " إن كل جيل يعيد كتابة التاريخ " ... وهذا صحيح بالمعنى العام وله أسبابه الموضوعية والذاتية .

من بين الأسباب الموضوعية أنه فى لحظة وقوع الأحداث وتسجيلها ... لا يتم الإفصاح عن كل الحقائق المتعلقة " بالحدث " ممن شاركوا فيه أنفسهم . وبمرور الوقت يكشف هؤلاء أو ذويهم أو الوثائق العامة مزيداً، من هذه الحقائق، مما يستوجب إعادة كتابة التاريخ أو إعادة تفسيره .

ومن الأسباب الذاتية لإعادة كتابة التاريخ من أجيال تالية ... هو أنه وقت وقوع الأحداث، وخاصة الكبير منها، يختلف الناس فى مواقفهم منها، بما فى ذلك حتى أكثر المؤرخين والمراقبين حيادية وموضوعية. ويكون هذا الاختلاف فى كثير من الأحيان مدعاة لمشاعر وعواطف ساخنة .. وتلون هذه المشاعر والعواطف موقف المؤرخ أو المراقب، حتى وهو يسجلها، أى قبل تفسيره لها . فعملية تسجيل الحدث نفسه تتعرض بشكل واع أو غير واع لبعض انتقائية فى المفردات ... فيتم إهمال بعضها أو السكوت عنه، بينما يتم إبراز بعضها والحديث عنه .

ولكن بعد فترة زمنية، قد تقصر أو تطول، تهدأ العواطف وتستقر المشاعر، ويصبح من الممكن إعادة كتابة التاريخ بشكل أكثر حيادية .

ومن الأسباب التى تتداخل فيها الاعتبارات الموضوعية والذاتية معاً، وتملى على الأجيال التالية أن تعيد كتابة التاريخ، هو " المسافة الزمنية " على وقوع الأحداث، وظهور معظم تداعياتها التى كانت كامنة أو مطمورة، سلباً أو إيجاباً .

ومع ذلك فلا ينطوى إعادة كتابة التاريخ دائماً على مزيد من الموضوعية أو الإنصاف .. ففى تاريخنا، منذ الفراعنة إلى الحقبة المعاصرة، كانت تتم محاولات لإعادة كتابة التاريخ لخدمة أغراض بعينها . فحتى الفراعنة كانوا يعتمدون طمس

تاريخ بعضهم البعض بعد عشرات أو مئات من السنين، لينكروا على أسلافهم أمجاداً أو إنجازات هى من حق هؤلاء الأسلاف ؛ وليدعوا لأنفسهم أمجاداً وإنجازات لا يستحقها هؤلاء الأخلاف .

وفى الحقبة المعاصرة من تاريخ مصر الحديث، شهدنا كيف تمت إعادة كتابة تاريخ أسرة محمد على مرتين، وتاريخ الثورة العرابية مرتين، وتاريخ ثورة ١٩١٩ مرتين. ودائماً فى المرة الثانية كانت الكتابة مختلفة أو متناقضة تماماً مع المرة الأولى

وليس هذا وقف على المصريين والعرب . فمنذ ثلاثة أعوام، حينما احتفلت فرنسا بمرور مائتى عام على ثورتها الكبرى (١٧٨٩) ظهرت عدة كتب عن هذا الحدث الجلل، الذى غير فرنسا وأوروبا والعالم . وبمعنى من المعانى انطوت هذه الكتب على إعادة كتابة وتفسير تاريخ الثورة الفرنسية . وكشفت هذه الكتابات عن استمرار استقطاب عميق بين المؤرخين الفرنسيين أنفسهم نحو ثورتهم الكبرى . فكان بعضهم مؤيداً وممجداً لهذه الثورة، ومبرراً لكل اشتطاطاتها . وكان بعضهم الآخر معارضاً ودامغاً لها ولقياداتها . والجدير بالذكر هنا أن عواطف ومشاعر الكتاب الفرنسيين كانت ما تزال ساخنة تجاه الثورة كما لو كانت قد وقعت منذ يومين أو أسبوعين أو عامين، وليس بعد مائتين من السنوات .

ولا شك أننا سنشهد، إن لم نكن قد شهدنا بالفعل، شيئاً مماثلاً بالنسبة لثورة أخرى كبرى غيرت قلب ووجه بلدها والعالم فى القرن العشرين، ألا وهى الثورة الروسية البلشفية (١٩١٧) . فتفكيك الاتحاد السوفيتى، وحل الحزب الشيوعى الذى قام بالثورة، وتحطيم تماثيل رموزها، والهجوم عليهم، وإلغاء علمها والعودة إلى العلم القيصرى القديم، وإعادة بناء النظام الاجتماعى- الاقتصادى- السياسى على أسس مغايرة تماماً ... هى كلها جزء من إعادة كتابة تلك الثورة .

ولا نريد الاستطراد فى إعطاء الأمثلة على إصرار كل جيل أن يعيد كتابة تاريخ بلده- سواء فى مصر أو الوطن العربى أو العالم . فالأمثلة تجل عن الحصر . وإنما نكتفى بهذا القدر توطئة لإعادة تقييم الحقبة الساداتية من تاريخ مصر الحديث .

ولكن قبل المضى فى ذلك، لابد من بعض الاستدراكات .

▣ الاستدراك الأول : هو أن ما يفعله هذا الكاتب هنا هو ليس تأريخاً للحقبة الساداتية . فالكاتب ليس مؤرخاً محترفاً، ولا هاوياً، فليس هذا هو قصد الكاتب . وكل ما يفعله هنا هو إعادة تأمل تلك الحقبة .

▣ الاستدراك الثانى : هو أن هذا الكاتب لا يمثل جيلاً بعد الحقبة الساداتية ؛ ومن ثم يجد من حقه إعادة تأملها كإرهاص لإعادة كتابة تاريخها . لقد شهد هذا الكاتب الحقبة برمتها، وأبدى فيها رأيه مرتين، فى حياة السادات، وبعد رحيله بعام واحد أو يزيد ؛ على نحو ما يكشف القسمان السابقان من هذا الكتاب نفسه . وفى المرتين السابقتين كانت الآراء والاجتهادات مازالت متسقة فى نقدها ومعارضتها العامة لسياسات وممارسات الحقبة الساداتية . ولكن ما يفعله فى هذه المرة الثالثة مختلف نوعياً . فقد انتهت معارضته لبعض توجهات الرئيس الراحل، وخفت معارضته لبعض السياسات، واستمر نقده لكثير من ممارساته، وذلك لأسباب يأتى الحديث عنها فى فقرات تالية من هذا القسم .

▣ الاستدراك الثالث : هو وقفة تأمل مع الذات، من حق القارئ أن يطلع على مفرداتها الذاتية والموضوعية . فحينما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ كان هذا الكاتب فى طفولة وعيه السياسى، حيث لم يكن قد تجاوز الرابعة عشر من العمر . وقد ترعرع وعيه مع الثورة ورموزها وشعاراتها وسياساتها . وبهذا المعنى اعتبر نفسه واعتبره كثيرون من أبناء ثورة يوليو . وكان عبد الناصر زعيم هذه الثورة . وحينما بدأ مصطلح "الناصرية" (الذى لم يحبه عبد الناصر فى حياته) يطلق على الأوفياء للثورة وزعيمها الخالد، فقد عرف هذا الكاتب بأنه فى عداد الناصريين " وإن كان هو لم يدع هذا " الشرف " لمن يعتبرونه كذلك، ولم ينف هذه " التهمة " لمن يعتبرون الناصرية تهمة . الكاتب نفسه كان وما يزال يفضل، إن كان لابد من تسمية، أن تكون بالانتماء لفكر وتوجهات، لا لأشخاص، مهما كان جلالهم وعظمتهم . وهو ينتمى لفكر وتوجهات ثورة يوليو . ولهذا السبب ظل هذا الكاتب طوال حكم الرئيس أنور السادات ، ولعدة سنوات بعد اغتياله ، متشككاً فى وفاء أنور لفكر وتوجهات

ثورة يوليو، ناهيك عن الوفاء لشخص زعيمها الخالد . وربما كانت هذه الشكوك العميقة هى أحد أسباب الموقف الناقد والمعارض لسياسات وممارسات الرئيس السادات . ولكن المسافة الزمنية، والأحداث فى مصر والوطن العربى والعالم، وربما نضج الكاتب أو كهولته الفكرية، تجعله الآن ينظر لكثير من الأمور بمنظار مختلف بعض الشىء، عما إذا كان ينظر به للأمور منذ عشرين عاماً، ومنذ عشر سنوات .

وبهذه الاستدراكات الثلاثة أعرض تقويماً عاماً لأهم توجهات وممارسات الحقبة الساداتية .

◈ توجهات صائبة .. وممارسات خائبة ◈

يمكن القول أن السنوات الثلاث الأولى (أكتوبر ١٩٧٠ - أكتوبر ١٩٧٣) من ولاية الرئيس السادات كانت امتداداً للحقبة الناصرية فى سياستها ولغة خطابها . فقد حرص أنور السادات على أن يكرس " شرعيته " معتمداً على تراث ثورة يوليو، وعلى أنه خليفة عبد الناصر، يسير على نهجه . واقتضى ذلك بالطبع الإشادة الدائمة بالزعيم الخالد، الذى كان قد اصطفاه بتعيينه نائباً لرئاسة الجمهورية .

ولكن تكريس الشرعية لم يكن يكفى . كان لابد للرئيس الجديد أنور السادات أن يكرس أيضاً " سلطته " . وانطوى ذلك فيما انطوى عليه على التخلص من أولئك الذين كانوا إما مناوئين فعليين أو محتملين فى هذا السعى لتكريس سلطته . وقد أتاحت له الظروف ذلك بعد حوالى تسعة شهور من تقلده منصب رئاسة الجمهورية ؛ حينما اختلفت معه المجموعة التى كان يقودها السيد / على صبرى . وشملت وزير الحربية (الفريق/ محمد فوزى) ووزير الداخلية (السيد / شعراوى جمعة) ووزير الإعلام (السيد / محمد فايق) ورئيس مجلس الشعب (الدكتور / لبيب شقير) وأحد وزراء الدولة ومدير مكتب رئيس الجمهورية (السيد / سامى شرف) . وسيظل التاريخ السياسى المصرى حائراً حول السهولة النسبية التى تخلص فيها الرئيس السادات من هؤلاء جميعاً فى ضربة واحدة، فى يوم واحد (١٥ مايو ١٩٧١)، رغم سيطرتهم على أهم مؤسسات الدولة المصرية . ولعل أصح التفسيرات هو أن هذه الشخصيات العامة التى تدرجت فى مناصب السلطة فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر، كان ينقصها الحنكة السياسية، وعدم الوعى بالطبيعة الهرمية للسلطة فى "مجتمع نهرى" مثل المجتمع المصرى والذى يملك فيه من هو فى قمة الهرم ثمانين فى المائة من أوراق أى مناورة سياسية . هذا فضلاً عن أنهم استهانوا بالمهارات السياسية للرئيس أنور السادات . المهم هذا ليس موضوعنا الأساسى الآن . ويكفى أن نقول إن السنوات الثلاث الأولى بالنسبة للرئيس السادات كانت مرحلة تكريس شرعيته وسلطته .

ثم جاءت حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣، والأداء الرفيع فيها لمصر والعرب- عسكرياً وسياسياً . وقد استغل الرئيس السادات هذا الإنجاز الكبير لكى يفصح عن توجهاته الجديدة - داخلياً وإقليمياً، ودولياً . ففى أعقاب تلك الحرب، شعر الرئيس السادات أنه لم يعد فى حاجة إلى تكريس شرعيته على تراث ثورة يوليو وخلافته لعبد الناصر وحدهما . لقد كان انتصار أكتوبر مصدراً جديداً لا يقل عن المصدرين السابقين فى تكريس هذه الشرعية . وبمرور السنوات، حاول الرئيس السادات أن يجعله المصدر الأساسى، إن لم يكن المصدر الوحيد لهذه الشرعية . ومن هنا شهدت الشهور القليلة التالية لحرب أكتوبر الإعلان عن أربعة توجهات جديدة، تمثل فى مجملها اختلافاً نوعياً واضحاً عن توجهات الحقبة الناصرية، وهى بالترتيب الزمنى:

- الانفتاح الاقتصادى
- الانحياز للغرب
- التحول الديموقراطى
- المصالحة مع إسرائيل

أى أن اثنين من هذه التوجهات الأربعة كانا يخصان البيت المصرى الداخلى، واثنان يخصان علاقات مصر الإقليمية والدولية . ولكن التوجهات الأربعة كانت تمثل معاً وبترابط وثيق " مشروعاً ساداتياً بديلاً " للمشروع الناصرى " . وقد تحدثنا تفصيلاً عن ذلك فى القسم الثانى من هذا الكتاب فى مجال المقارنة بين الزعيمين الراحلين . وظل هذا الكاتب لعدة سنوات، فى حياة الرئيس السادات وبعد رحيله، ناقداً ومعارضاً لهذه التوجهات الساداتية . ولكن بعد مرور عشر سنوات على رحيل الرئيس السادات، وفى ضوء ما مر بالوطن العربى والشرق الأوسط والعالم من أحداث جسام، فإنه من المناسب إعادة تناول كل من هذه التوجهات لتقييمه .

* الانفتاح الاقتصادى

كان واضحاً لأبناء جيلى ممن نشئوا فى ظل اقتصاد اشتراكى موجه، يهدف إلى التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية، إن سياسة الانفتاح الاقتصادى التى أعلنها

الرئيس بإصدار القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤، هى أن هذه السياسة ستخل بالهدفين المذكورين . وضاعف من هذا الشعور أن البدايات المبكرة لسياسة الانفتاح قد ارتبطت بعودة ظهور شخصيات وفئات من النظام القديم السابق على ثورة يوليو. كما أطلقت هذه البدايات لقوى طفيلية شديدة العنان للثراء الفاحش والسريع.

كما أنه رغم انهيال المساعدات الاقتصادية العربية الدولية على مصر ورغم ارتفاع معدل تحويلات المصريين العاملين فى الخارج (بعد الطفرة النفطية التى جاءت مع حرب أكتوبر ١٩٧٣)، إلا أن الأوضاع المعيشية لمعظم المصريين كانت تشتد صعوبة، وكانت مؤشرات التضخم فى ارتفاع مستمر، وحجم المديونية الخارجية لمصر فى تعاظم مضطرد . وقد تجلت الآثار السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادى بشكل درامى فى المظاهرات العنيفة التى انفجرت فى كل المدن المصرية الرئيسية من الإسكندرية إلى أسوان فى يناير ١٩٧٧ .

وليس هنا مجال التقييم التفصيلى لسياسة الانفتاح الاقتصادى، التى كنا قد عارضناها لعدة سنوات . ولكن هنا تقييم التوجه نفسه .

فقد أثبتت الأحداث فى العالم كله خلال السنوات الخمسة عشر التى تلت أخذ مصر " بالانفتاح الاقتصادى " أنه كان توجهاً صائباً . فالكتلة الشرقية، وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى، التى بدأت فيها فلسفة الاقتصاد الاشتراكى الموجه، قد نبذت هذه الفلسفة، وما انطوت عليه من سياسات وممارسات تأخذ "باقتصاديات السوق" . وكون الرئيس السادات كان من أول قادة العالم الثالث الاشتراكى الذين بادروا بسياسة الانفتاح والتحول إلى اقتصاديات السوق يعنى أنه كان سباقاً إلى اكتشاف عيوب الاقتصاد الموجه، أو اقتصاد الأوامر Command Economy، الذى يعتمد على القطاع العام، ويقلص أو يحارب القطاع الخاص، على اعتبار أن الأخير يمثل قوة استغلالية أو طفيلية .

وما فعله السادات فى هذا الصدد لم يكن تخلياً أو تصفية للقطاع العام، ولكنه انطوى على تشجيع القطاع الخاص . ورد الاعتبار إليه . أى أنه سمح

للقطاعين العام والخاص أن يتعايشا جنباً إلى جنب، وأن يتلقيا نفس التشجيع من الدولة، على أمل أن يتنافسا تنافساً إيجابياً، يؤدى إلى تنشيط الاقتصاد الوطنى من ناحية، وإلى اجتذاب مزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية من ناحية ثانية، وجلب التكنولوجيا المتقدمة من ناحية ثالثة، وإدخال الإدارة الحديثة لمؤسسات الإنتاج والخدمات المصرية من ناحية رابعة . وهذه الاعتبارات الأربعة هى نفسها التى رددها فيما بعد زعماء بلدان الاقتصاد الاشتراكى الموجه حينما قرروا ما يسمى الآن " بتحرير الاقتصاد " أو الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص (الخوصصة Privatization) .

بهذا المعنى كان السادات سابقاً وسباقاً بين زعماء العالمين الثانى والثالث . ولكن هل كان ذلك يعنى أن أخذ مصر بسياسة التخطيط وإنشاء قطاع عام كبير ورائد وقائد فى الاقتصاد المصرى فى الخمسينيات والستينيات هو سياسة خاطئة.

والإجابة فى رأينا هى بالنفى . فقد حقق الاقتصاد المخطط والقطاع العام لمصر فوائد جمة . وبفضل هذه السياسة تم إحداث تحولات عميقة فى بنية الاقتصاد والمجتمع المصرى . فما كان ممكناً بغير هذه السياسة، مثلاً، بناء صناعة ثقيلة، أو تشييد السد العالى، أو كهرباء الريف المصرى، أو استصلاح حوالى مليون فدان من الأراضى الزراعية الجديدة، ناهيك عن التوسع الهائل فى التعليم والخدمات . وكانت القاعدة الصناعية المصرية والقطاع العام إجمالاً هما اللذان مكنا مصر من امتصاص صدمة هزيمة ١٩٦٧ والاستعداد لحرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣ .

ولكن كما ثبت فى أنحاء عديدة من العالم، فإن الاقتصاد المركزى المخطط قد يكون ضرورياً ومفيداً فى مرحلة معينة من مراحل التطور الاقتصادى - الاجتماعى، وليس فى مرحلة تالية . والمرحلة التى يكون فيها هذا النوع من الاقتصاد مفيداً هى بالتحديد مرحلة تشييد بنية أساسية حديثة، وصناعات ثقيلة ومتوسطة، وتحديث الطاقة البشرية الملائمة لعمل هذه البنية وهذه الصناعات . ولكن بعد تلك المرحلة إذا استمر الأخذ بسياسات الاقتصاد المركزى المخطط، حيث ينتفى عنصر الضرورة ويتناقص عنصر الفائدة، فإن الاقتصاد والمجتمع يبدأن فى الترهل والتكلس

والجمود. وهذا هو ما حدث بالفعل فى الاتحاد السوفيتى والصين ودول أوروبا الشرقية منذ منتصف الستينات .

وكانت الصين هى الأسبق لإدراك ذلك منذ عام ١٩٧٧، أى بعد مصر بثلاث سنوات . وتأخر هذا الإدراك فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية إلى منتصف الثمانينيات - أى بعد مصر الساداتية بأكثر من عشر سنوات .

ولا يعنى الأخذ بسياسة الانفتاح واقتصاد السوق، أن هذه السياسة تحقق دائماً كل المرجو منها، أو أنها تفعل ذلك دون ثمن اجتماعى - نفسى كبير . وفى مصر تحديداً، كان هناك ثمن اقتصادى فادح، وهو زيادة المديونية الخارجية، التى ارتفعت من ١.٣ مليار دولار عام ١٩٧٠ (حينما تولى السادات مقاليد الحكم) إلى حوالى ٢٤ مليار دولار حينما ترك الحكم والحياة عام ١٩٨١ . كذلك انطوت هذه السياسة على زيادة معدلات التضخم الذى كان فى حدود ٧ فى المائة سنوياً عام ١٩٧٠ ووصل إلى حوالى ٢٥ فى المائة سنويا عام ١٩٨١ . كما تدهورت قيمة العملة المصرية من دولارين للجنيه الواحد إلى جنيهين للدولار الواحد خلال نفس المدة (١٩٧٠-١٩٨١) . وهذه المؤشرات الثلاثة وحدها تعنى أن الفئات الأقل حظاً هى التى تحملت القسط الأكبر من أعباء سياسة الانفتاح الاقتصادى . وقد كان ذلك وراء انفجار الانتفاضة الشعبية لفقراء المدن المصرية فى يناير ١٩٧٧ .

وكان يمكن أن تكون الآثار السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادى أسوأ من ذلك بكثير، لولا أنها تزامنت مع الطفرة النفطية فى أقطار عربية شقيقة . فقد أدت هذه الطفرة بين عامى ١٩٧٣ و١٩٨٣ إلى ارتفاع فلكى فى الموارد المالية للدول النفطية، وبالتالى لأخذها بخطط تنموية طموحة، احتاجت إلى استيراد عمالة من الخارج . وكانت مصر هى أحد المصادر الرئيسية لهذه العمالة، وهو الأمر الذى خفف من حدة البطالة فى الداخل المصرى من ناحية، وإلى زيادة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج إلى مصر من ناحية ثانية . كذلك ساعد فى تخفيف وطأة سياسة الانفتاح الاقتصادى تدفق المساعدات المالية الأجنبية والعربية إلى مصر، والتى بلغت خلال السنوات السبع التالية للانفتاح وإلى اغتيال الرئيس السادات إلى حوالى أربعة عشر مليار دولار.

ومع كل سلبيات سياسة الانفتاح الاقتصادى، الفعلى منها والمحتمل، إلا أنه قد ثبت أن التوجه نفسه كان صائباً. ولابد أن يحسب ذلك للسادات وليس عليه.

أما بعض ما شاب هذه السياسة من ممارسات، فلابد أن يحسب على السادات. ونقصد بذلك تحديداً انتشار السلوك الطفيلي، وزيادة حجم الفساد. ولم يكن أقارب السادات ومعاونوه بعيدون عن هذه الممارسات. وكان أبلغ دليل على ذلك ما كشفت عنه محاكمة السيد / عصمت السادات بعد عام من اغتيال الرئيس. وكشفت محاكمات مماثلة لبعض من قربهم إليه (مثل رشاد عثمان وتوفيق عبد الحى) عن ممارسات مماثلة. وقد أدانهم القضاء جميعاً.

كما أثبتت الباحثة سامية سعيد ✿ أن النخبة التى قادت الانفتاح، وكونت معظم الشركات الخاصة الجديدة، كانت من أقرب الناس إلى نظام الرئيس أنور السادات، وأنهم اعتمدوا فى تكوين هذه الشركات على المال العام. أى أن قسطاً لا يستهان به من أموال الشعب قد تم نقله بوسيلة أو بأخرى إلى ملكية خاصة، دون مقابل يذكر.

وقد نتج عن هذه الممارسات، التى صاحبت سياسة الانفتاح، ظهور ثراء فاحش على فئة محدودة من المصريين. واندفع أفراد هذه الفئة بدورهم إلى الاستهلاك الكمالى والبذخى إلى درجة استفزت مشاعر كثير من المصريين، وخاصة فقراء المدن. وكان هذا العامل النفسى، إلى جانب أسباب موضوعية أشرنا إليها سلفاً (مثل التضخم)، أحد أسباب الانفجار الشعبى فى يناير ١٩٧٧.

بالطبع لم يكن محتماً أن يصاحب هذا التوجه الانفتاحى الاقتصادى الجديد، تلك الممارسات الطفيلية أو الفاسدة. ولكن ذلك هو ما حدث ومن هنا فإننا نخلص إلى أن الانفتاح الاقتصادى كان ضمن التوجهات الصائبة للحقبة الساداتية، ولكن بعض الممارسات التى صاحبته كانت فاسدة.

✿ سامية سعيد : من يملك مصر : دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح. القاهرة : دار المستقبل العربى، ١٩٨٦.

* بدايات ديموقراطية ونهايات استبدادية :

كان التوجه الرئيسى الثانى على الجبهة الداخلية للحقبة الساداتية، هو بداية التحول الديموقراطى . فما يسمى " بورقة أكتوبر " التى أعدت فى أعقاب حرب ١٩٧٣ كانت قد بشرت بالديموقراطية كنهج للنظام السياسى . وبالفعل بدأ الرئيس السادات بتخفيف قبضة التنظيم السياسى الواحد، وهو " الاتحاد الاشتراكى " على الحياة السياسية العامة . ومع نهاية عام ١٩٧٥، ابتدع السادات ما سمى فى حينه " بتعددية المنابر السياسية " داخل الاتحاد الاشتراكى . وسرعان ما تحولت هذه المنابر إلى " أحزاب سياسية " تنافست فيما بينها فى الانتخابات النيابية عام ١٩٧٦ . ورغم أن منبر الوسط، الذى أصبح حزب الرئيس السادات وسمى " بحزب مصر " قد فاز بأكثر من ثلثى مقاعد مجلس الشعب، إلا أن فوز حزب اليسار (التجمع) بعدة مقاعد، كان مؤشراً رسمياً وفعلياً لعودة " التعددية الحزبية " إلى مصر بعد غياب قارب ربع قرن (أى منذ حلت الأحزاب السياسية بعد ثورة يوليو) .

وشهدت الأعوام الثلاثة التالية (١٩٧٦-١٩٧٨) نشاطاً سياسياً تعددياً ملحوظاً .

وكان واضحاً أن الساحة المصرية كانت مهيأة لهذه البداية الديموقراطية المتواضعة، وأنها عطشى للمزيد منها . ولكن تدافع الأحداث الداخلية والإقليمية جعلت الرئيس السادات يضيق تدريجياً بالتجربة الديموقراطية الوليدة . فالأحزاب المعارضة التى ظهرت مع انتخابات ١٩٧٦ والأحزاب الجديدة التى نشأت بعد هذه الانتخابات، وهى حزبى العمل الاشتراكى والوفاء الجديد، أخذت الأمور مأخذ الجد؛ وبدأت توجه الانتقادات الحادة لسياسات وممارسات النظام فى صحفها واجتماعاتها الحزبية. ولأن ذلك تزامن مع زيارة السادات لإسرائيل(نوفمبر ١٩٧٧) وسعيه الحثيث إلى التسوية معها، فقد استأثر ذلك بنقد حاد من معظم هذه الأحزاب، ناهيك عن نقدها لسياساته الأخرى، وخاصة سياسة الانفتاح الاقتصادى وما صاحبها من ممارسات طفيلية، على نحو ما ذكرنا من قبل .

لذلك نجد الرئيس السادات منذ نهاية ۱۹۷۷ وبداية ۱۹۷۸ يصدر مجموعة من القوانين المقيدة للحرية العامة، ومنها " قانون العيب " الذى يعطى السلطة التنفيذية حق اتهام ومحاكمة من يتجاوزون بالقول أو السلوك فى مسائل تعتبر من "مقدسات المجتمع وقيمه الأصلية ". وكانت فضفاضية تعريف العيب وتشكيل المحكمة من غير " قضاة طبيعيين " (شخصيات عامة غير قضائية) مصدراً لتشكك مشروع، بأن المقصود بهذا القانون هو ملاحقة المعارضين والمناوئين لنظام الرئيس السادات .

ثم أعقب ذلك سلسلة من الاستفتاءات على تغييرات دستورية فحواها ومقصدها هو مزيد من تقييد الحرية العامة فى التعبير والتنظيم، ومن ذلك " تحريم إنشاء أحزاب تعارض مسيرة السلام مع إسرائيل ". وإن كان هذا لم ينطبق على الأحزاب التى كانت قائمة بالفعل . وتحريم العمل السياسى العام على شخصيات شاركت فى الحكم قبل ثورة يوليو وصدرت ضدها أحكام من المحاكم الثورية ... وما إلى ذلك مما لا يسمح المجال بتفصيله .

وكلما كانت أول المعارضة تشتد ضد سياسات وممارسات النظام، حتى لو كانت سلمية وفى إطار القانون كلما اشتد ضيق الرئيس السادات بها، وتفننه فى إصدار قوانين جديدة تعطى السلطة التنفيذية (وهو على رأسها) القدرة على تضييق الخناق على المعارضين ؛ حتى إنه صرح مرة بأنه "سيفرم هؤلاء بالقانون" ! وكان فحوى ذلك أنه مستمر فى الالتزام الشكلى " بالانفتاح الديموقراطى وسيادة القانون ". ولكنه يطوع هذا الأخير ليسمح له بممارسات فعلية تقوض روح الديموقراطية تخنقها تماماً . ثم فاق هذه الممارسات بالتلاعب بالانتخابات النيابية التالية، حيث لم يفز فيها أى من المعارضين لسياساته، وخاصة لاتفاقيتى كامب ديفيد ۱۹۷۸ .

وخلال السنوات الثلاث الأخيرة من حكمه، لم يتبق من ديموقراطية السادات، المتواضعة أصلاً، إلا اسمها . ثم تدهور هذا الوضع أكثر فأكثر خلال السنة الأخيرة من حكم الرئيس السادات . وتوترت الأوضاع الداخلية إلى درجة المواجهات الدموية

المسلحة، سواء بين بعض الفصائل المعارضة والدولة، وخاصة الجماعات الإسلامية المتطرفة، أو بين هذه الأخيرة وأبناء الطائفة المسيحية القبطية، ووصلت ذروتها فى أحداث حى الزاوية الحمراء بالقاهرة فى صيف عام ١٩٨١ .

وانتهز الرئيس السادات فرصة وقوع الأحداث الطائفية فى " الزاوية الحمراء " ليسوى كل حساباته مع كل فصائل المعارضين المصريين لكل سياساته بضربة واحدة فى الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٨١ . فرغم أن تلك الأحداث الطائفية هى " المبرر المباشر "، إلا أنه لم يقصر ضربته على الجماعات الدينية المتطرفة من مسلمين ومسيحيين، مثلاً . وإنما وسع نطاق هذه الضربة لتشمل كل المعارضين - العلمانيين منهم وغير العلمانيين، اليساريين منهم واليمينيين، الناصريين منهم والليبراليين، النساء منهم والرجال، الشباب منهم والكهول والشيوخ . وباختصار، بين يومى ٢ و ٥ سبتمبر أمر الرئيس السادات بالقبض على واعتقال حوالى ألفى شخصية مصرية من هؤلاء جميعاً، دون توجيهات محددة إليهم، ودون الإعلان عن موعد لمحاكمتهم . واكتفت البيانات الرسمية فى هذا الصدد، بأن هؤلاء الأشخاص باتوا يهددون " الوحدة الوطنية "، ويمثلون خطراً داهماً على منجزات " ثورة التصحيح " (مايو ١٩٧١) " وأكتوبر المجيدة " (١٩٧٣) و"مسيرة السلام" (١٩٧٧-١٩٨٠).

وكان هذا الإجراء الشامل باعتقال كل رموز الحركة السياسية المصرية (من غير أعضاء النخبة الحاكمة نفسها) بمثابة إسقاط "ورقة التوت" الأخيرة لديموقراطية الرئيس السادات، لتكشف عن عورات نظام ما يزال أسير النزعات الاستبدادية، رغم محاولاته أو تشدقه اللفظى " بالديموقراطية " .

ولم يمر أكثر من شهر على هذه الإجراءات القمعية الصارخة، إلا وقد طالت الرئيس أنور السادات رصاصات الاغتيال ظهر السادس من أكتوبر ١٩٨١، وسط الاستعراض العسكرى الكبير بذكرى انتصاره قبل ذلك بثمان سنوات . وانتهت حقبة حكمه الحافلة نهاية مأساوية حزينة .

ومرة أخرى فى تقويم هذا التوجه لابد أن يحسب للسادات أنه بدأ التحول

الديموقراطى ؛ وأنه بذلك سبق بلداناً كثيرة فى العالم الثالث والعالم الثانى . تسابقت بعد ذلك بعدة سنوات للأخذ بنفس النهج . ولكن مرة أخرى، كان هذا المنحى الديموقراطى ضمن توجهاته الصائبة، ولكن ما صاحب هذا التوجه وخاصة فى السنوات الأخيرة لحكم السادات من سلوكيات كان من أبرز ممارساته الخائبة. وقد دفع الرجل بسببها ثمناً فادحاً، هو حياته نفسها .

*** التحالف مع الغرب**

أما التوجه الرئيسى الثالث لأنور السادات، والذى مثل اتجاهاً مضاداً تماماً لسلفه الرئيس عبد الناصر، فقد كان سياسته فى التحالف الاستراتيجى مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة .

وقد بدأ هذا التحول على مراحل . كانت الأولى فيه بين عامى ١٩٧١و١٩٧٢، وتجسمت فى تصفية العلاقات الكثيفة مع حليف مصر الدولى فى العقدين السابقين، وهو الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية . ووصلت العلاقات المصرية السوفيتية إلى أدنى مستوياتها حينما أمر الرئيس السادات فى منتصف عام ١٩٧٢ بطرد حوالى ٢٥.٠٠٠ خبير عسكرى سوفيتى من مصر . وقد استغل السادات فى اتخاذ هذا القرار الدرامى شعور الإحباط المتزايد فى القوات المسلحة المصرية بسبب الضآلة النسبية فى كمية ونوعية السلاح السوفيتى المسموح لها به مقارنة بما كانت أمريكا تغدقه على إسرائيل . كذلك تمت فى هذه المرحلة تقوية العلاقات المصرية - السعودية . ولعبت هذه الأخيرة دوراً مستتراً (كشف عنه فيما بعد) فى تشجيع السادات على قرار التخلص من الخبراء السوفييت . ولم يكن السادات فى الواقع يخفى تبرمه ببطء الاتحاد السوفييتى فى اتخاذ القرار وتشككه فى نواياه تجاه مصر.

أما المرحلة الثانية فى تحول السادات من التحالف مع الاتحاد السوفيتى إلى التحالف مع الغرب فقد كانت فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة، ومع وقف إطلاق النار ولقائه بوزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر آنذاك . وفى هذه

المرحلة رحب السادات بكل المبادرات الأمريكية " لفض الاشتباك " على الجبهة المصرية - الإسرائيلية . واكتملت هذه المرحلة أو توجت بزيارة الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون إلى مصر والسعودية وإسرائيل فى ربيع ١٩٧٤ . وعلى أثرها بدأت المساعدات الأمريكية الاقتصادية فى تدفقها على مصر.

ثم جاءت المرحلة الثالثة مع انتخاب جيمى كارتر رئيساً جديداً للولايات المتحدة فى نوفمبر ١٩٧٦ . ففى غضون عام واحد كان السادات قد أصبح مستعداً ومروجاً لقولة إن " ٩٩٪ من أوراق اللعبة فى صراع الشرق الأوسط هى فى يد الولايات المتحدة "، فرمى بكل " بيضة فى السلة الأمريكية " . ولما أشار عليه كارتر فى سبتمبر ١٩٧٧ بضرورة القيام بخطوة درامية حاسمة لكسر الجمود فى عملية تسوية الصراع العربى الإسرائيلى، تلقف السادات ذلك وترجمه إلى مبادرته بزيارة إسرائيل، فى نوفمبر ١٩٧٧، وهو الأمر الذى سنتحدث عنه فى فقرة تالية .

المهم أنه فى عهد الرئيس كارتر تضاعف حجم المساعدات الأمريكية لتصل إلى حجمها الذى استقر فى السنوات التالية عند حوالى مليارى دولار أمريكى سنوياً . وأكثر من المساعدات، لم يكن السادات يخفى إعجابه الشديد بالنموذج الأمريكى فى الاقتصاد والاجتماع والسياسة . وقد بادله كارتر والرأى العام الأمريكى والغربى هذا الإعجاب بإعجاب مماثل . وبدأت العلاقات تتشعب وتتكثف بين الجانبين فى كل المجالات تقريباً وفتحت مصر أبوابها واسعة لكل ما هو أمريكى خصوصاً وما هو غربى عموماً . وقد جاء وقت فى نهاية السبعينيات أصبحت فيه " شعبية " السادات فى الغرب تماثل أو تفوق أكثر زعماء الغرب، وأصبحت مصر فعلياً، وإن لم يكن رسمياً بالضرورة، حليفاً استراتيجياً مخلصاً للغرب .

والسؤال الذى يثور فى هذا الصدد هو ما إذا كان هذا التوجه الخارجى للرئيس الراحل فى التحالف مع الغرب، بدلاً من الشرق، هو توجه صائب ؟.

والإجابة هى أنه لعدة سنوات اعتقد الكثير من المصريين والعرب، ومنهم هذا الكاتب أنه توجه خاطئ، وينطوى على لهفة غير مبررة للتصادق مع معسكر ناصب

العرب العداء تاريخياً، فضلاً عن أنه كان الحليف القوى لأعدى أعداء العرب، وهو إسرائيل . كما أن كثيرين، ومنهم هذا الكاتب، قد فزعوا لما رأوا فيه تفريطاً فى استقلالية القرار الوطنى المصرى، وما ينطوى عليه ذلك من "تبعية" صارخة لأمريكا والغرب، وتنازلاً عن سياسة " عدم الانحياز " التى كانت قد استقرت وتعمقت فى الوجدان المصرى والعربى منذ مؤتمر باندونج (١٩٥٥) . وأخيراً فإن معظمنا رأوا فى نموذج التنمية والمساعدات الأمريكية لمصر تشويهاً لبنية المجتمع والاقتصاد فى مصر.

ولكن بعد مرور السنوات، يبدو الآن أن الرئيس السادات كان على حق فى نفوره من النموذج السوفيتى . فقد رأى قبل أن يرى الكثيرون من المصريين والعرب الآفات الداخلية التى تنخر فى هياكل الاتحاد السوفيتى . وخلص إلى أن الاتحاد السوفيتى قد يكون " قوة أعظم " عسكرياً، ولكنه فى معظم شئون الحياة الأخرى هو قوة من " الدرجة الثانية " أو حتى من " الدرجة الثالثة " . ويذكر هذا الكاتب عبارات السادات فى هذا الصدد أثناء مقابلته له فى ١٩٨٧/٨/٣١، والتى لم يصدقها الكاتب فى حينها، ولكنه بدأ يتذكرها عندما سمعها بنفسه من السوفييت أنفسهم فى أول زيارة له إلى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٩.

وبقدر نفور الرئيس السادات من النموذج السوفييتى بقدر ما كان إعجابه، بالنموذج الغربى . وقد أثبتت السنوات العشر التالية لاغتيال السادات أنه كان على حق . فقد كفر معظم السوفييت بنموذجهم . ولفظت الدول التى أخذت به، أو فرض عليها، هذا النموذج عند أول فرصة مواتية . ومع كتابة هذه السطور (ديسمبر ١٩٩١) فإن الاتحاد السوفييتى أصبح أثراً بعد عين . فقد تفكك تماماً، وبسرعة لم يكن يصدقها حتى أكثر المراقبين خبرة بالشئون السوفيتية منذ سنة واحدة . والغريب هو أن انهيار هذه القوة الأعظم تم دون إطلاق رصاصة واحدة عبر حدوده من أى عدو خارجى . لقد كان الانهيار انهياراً من الداخل، كأن البناء السوفيتى (بيتاً من ورق) .

كان الرئيس السادات، إذن، محقاً فى فض العلاقة الحميمة بين مصر والاتحاد السوفيتى، وفى البحث عن حليف دولى بديل .

إن كان هناك ضرورة لمثل هذا الحليف . ولم يكن هناك بديل سوى الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، فى ذلك الوقت . بل إن هذا البديل هو نفسه الذى ستتجه أو تندفع إليه الجمهوريات السوفيتية السابقة، وأولها أكبر هذه الجمهوريات وهى روسيا، سعياً للاعتراف والحصول على الغذاء والتكنولوجيا المتطورة ورءوس الأموال وفن الإدارة الحديثة . بتعبير آخر ما فعله السادات، بدأ من عام ١٩٧٤، هو ما فعلته روسيا وأخواتها عام ١٩٩١، أى بعده بسبعة عشر عاماً .

وسواء كان البعض منا يحب أمريكا أو يكرهها، إلا أن العلاقات الدولية لا تبنى على الحب أو الكراهية، ولكنها تبنى على " المصالح " وكما قال ونستون تشرشل فى تفسير تحالفه مع الاتحاد السوفيتى أثناء الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا النازية " ليس لبريطانيا أصدقاء أبديون أو أعداء أبديون، وإنما لبريطانيا مصالح أبدية " .

وبهذا المعنى يمكن النظر إلى تحالف مصر الناصرية مع الاتحاد السوفييتى فى الخمسينيات والستينيات، حينما كان ذلك يخدم المصالح المصرية . وبنفس المعنى يمكن النظر إلى تحالف مصر الساداتية مع الغرب والولايات المتحدة منذ السبعينيات، على أساس أن ذلك يخدم مصالحها . فلم يكن لدى المصريين " حب أصيل " لشيوعية الاتحاد السوفيتى حين تحالف عبد الناصر معه ويمكن القول أيضاً إنه لم يكن، وربما لن يكون، لدى المصريين " حب أصيل " لرأسمالية الولايات المتحدة أو أسلوب حياة مجتمعها، حين تحالف السادات معها .

ولكن هل خدم هذا التحالف المصرى - الأمريكى، الذى بدأه السادات، "المصالح المصرية" ؟ .

ربما سيظل المصريون مختلفون فى إجابتهم على هذا السؤال، باختلاف مواقعهم ومصالحهم " الطبقية " أو " الفئوية " .

ولكن الشاهد هو أنه بفضل هذا التحالف حققت مصر إنجازين كبيرين على الأقل .

الأول، هو تحرير بقية سيناء المحتلة دون حرب أخرى . والثانى، هو الحصول

على حوالى ثلاثين مليار دولار من المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية بين عامين ١٩٧٤ و ١٩٩١ .

طبعاً يمكن الرد على هذا القول بأن مصر قد دفعت ثمناً باهظاً مقابل هذين الإنجازين . وبالقطع بدا الثمن كبيراً فى حينه . ولكن بعد سبعة عشر عاماً، يشاهد المراقب المحايد دولاً عربية أخرى تتلهف على إنجازين مشابهين أو حتى أقل منهما، مع استعداد لدفع ثمن أكبر.

وأخيراً لابد من توجيه السؤال : بصرف النظر عن المقابل الذى دفعته مصر لقاء هذين الإنجازين الكبيرين .. هل أحسنت مصر توظيفهما كما ينبغى ؟.

وهنا يختلف شرفاء المصريين، اختلافاً مشروعاً . فحتى لو كانت الإجابة هى بالنفى، فإن مسئولية عدم التوظيف الأمثل لهذين الإنجازين كانت وستبقى مسئولية النخبة المصرية الحاكمة .

*** المصالحة مع إسرائيل :**

ربما كانت سياسة الرئيس السادات فى التصالح مع إسرائيل هى أكثر سياساته مصدراً لخلاف الكثيرين معه، أو غضباً منه، أو نقمة عليه، من العرب والمصريين على السواء .

كان أحد أسباب ذلك، بالطبع، هو أن إسرائيل فى الوجدان والعقل العربيين هى أعدى الأعداء، وأكثرهم غدراً وخطراً، على حاضرهم ومستقبلهم . هكذا تعلم العرب جميعاً على مدى أربعين سنة .. وهكذا كانت تؤكد الشواهد كلها - منذ اقتلاع الشعب الفلسطينى من أرضه وتشريده عام ١٩٤٨، مروراً بحروب إسرائيل التوسعية، واحتلالها لأراضى أربع دول عربية عام ١٩٦٧، إلى تنكيلها اليومى بالفلسطينيين تحت الاحتلال . وليس هنا مجال تفصيل أسباب هذه العداوة المتجذرة نحو الكيان الصهيونى ✿.

✿ هناك آلاف الكتب العربية التى تعرضت لكل جوانب الصراع العربى - الإسرائيلى، ومنها واحد للمؤلف هو " سوسيولوجية الصراع العربى الإسرائيلى .

ولا يقل عن ذلك سبباً للخلاف والغضب والنقمة، صدمة المفاجأة التى فجرها الرئيس السادات، دون توقع، من على منبر مجلس الشعب المصرى، حينما أعلن استعداده للذهاب إلى إسرائيل، سعياً وراء السلام، فى نوفمبر ١٩٧٧ .

ولكن المدقق لمسيرة السادات حتى أكتوبر ١٩٧٣، وتبلور سياسته الخارجية وتحوله من التحالف المصرى - السوفيتى إلى تحالف مصرى - أمريكى، ما كان له أن يفاجأ بهذه الخطوة الدرامية الجسورة، والتى أكمل بها الركن الرابع من مشروعه السياسى للدولة المصرية . أى أن سياسة المصالحة مع إسرائيل كانت امتداداً لتوجهاته الأخرى، التى أشرنا إليها أعلاه . فلم يكن منطقياً أو ممكناً، مثلاً، أن يتقارب السادات إلى أمريكا ويوثق تحالفه معها، وفى نفس الوقت يظل على عداوته بإسرائيل . التى هى الطفل المدلل لأمريكا . وما كان للتحالف مع أمريكا أن يبدأ ويستمر ويتكرس، ويؤدى إلى تدفق المساعدات الاقتصادية، إلا إذا سبقه أو رافقه تحرير الاقتصاد المصرى من السطوة الكاملة للدولة - أى أن سياسة الانفتاح الاقتصادى، كانت شرطاً من شروط التحالف المصرى - الأمريكى . وما كان لسياسة الانفتاح الاقتصادى أن تستمر بلا انفتاح سياسى ديموقراطى، ولو بشكل جزئى أو صورى .

وهكذا كانت سياسة السادات التصالحية مع إسرائيل هى الركن الرابع والمكمل لمشروعه، الذى شيده بحذق خلال السنوات السبع التى تلت حرب أكتوبر ١٩٧٣، والذى يمثل بديلاً للمشروع الناصرى لثورة يوليو ١٩٥٢ .

والسؤال هو : هل كان السادات على صواب فى سياسته هذه نحو تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ؟.

والإجابة هى أنه فى ضوء تداعيات الأحداث الإقليمية والدولية التى شهدناها خلال السنوات الأربع عشر، منذ زيارة السادات إلى إسرائيل يبدو أنه كان على حق فى توجهه العام .

لقد قدمنا فى القسم الأول من هذا الكتاب، فى حوارنا معه، وجهة نظره

وتبريره لسياسته . ولن نعيد هنا ما قاله فى هذا الصدد فى حينه، وهو ما كان هذا الكاتب قد اختلف معه علناً وكتابة منذ عام ١٩٧٤ ✿ وما نكتفى به هنا هو إعادة الاعتبار لسياسة السادات فى هذا الصدد .

لقد خلص الرجل فى ذلك الوقت المبكر إلى أن معظم الصراعات الممتدة، ومنها الصراع العربى - الإسرائيلى، لا يمكن حسمها نهائياً بالقوة المسلحة، لأسباب عديدة، منها وجود الاستقطاب الدولى بين الشرق والغرب، والذى يجعل كلا من المعسكرين غير مستعد لقبول هزيمة قاصمة للطرف الذى يناصره . وبالنسبة للصراع العربى الإسرائيلى، كان السادات، يرى أن أقصى ما تستطيع القوة المسلحة أن تفعله هو تحسين شروط التفاوض بالنسبة لأطرافه، وجذب ما يكفى من الاهتمام العالمى لمؤازرة هذا التفاوض نحو تسوية سلمية .

بتعبير آخر رأى السادات، قبل أن يرى كثيرون شرقاً وغرباً، أن المفاوضات السلمية، وليس المواجهات المسلحة، هى الطريق الأمثل لتسوية الصراعات الممتدة فى عالم الربع الأخير من القرن العشرين .

وبهذا المعنى، كان الرئيس السادات محقاً فى نهجه العام . وهذا النهج نفسه هو ما أخذت به معظم، أطراف صراعات مماثلة فى العالم كله - مثل نيكارجوا، وجنوب أفريقيا، وأنجولا، وكمبوديا، وكوريا، والصين وبريطانيا حول هونج كونج، والمغرب والجزائر حول الصحراء، وغيرها .

وأكثر من ذلك فإن نهج السادات فى تسوية الصراع بالمفاوضات بدلاً من المواجهات " هو ما خلص معظم العرب فى النهاية إلى صوابه، وفى مقدمتهم منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا . أكثر الأطراف العربية تشدداً وإدانة لسياسة الرئيس السادات فى الماضى . بل إن المفارقة هنا هو أن إسرائيل هى التى أصبحت تحاول الالتفاف أو الإفلات من مبدأ " المفاوضات "، وتفضيلها لمبدأ " المواجهات ".

✿ انظر سعد الدين إبراهيم : كيسنجر وصراع الشرق الأوسط، وكذلك : الانتخابات الأمريكية والشرق الأوسط، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٧٦.

فقد اتضح لها أنها " تكسب " فى مناخ المواجهات المسلحة، وتخسر، فى مناخ المفاوضات السلمية .

وصواب توجه السادات فى سياسته التصالحية مع إسرائيل، لا يعنى إنه لم يرتكب عدداً من الأخطاء التكتيكية . ومن ذلك أنه بدى متعجلاً للاتفاق بسرعة، واستغلت إسرائيل ذلك فى الحصول على تنازلات من مصر، لم تكن مصر مضطرة لها . ومن ذلك أنه لم يحصل من الولايات المتحدة أو إسرائيل على الثمن الاقتصادى أو الثمن السياسى المناسب، لقاء هذه التنازلات .

فقد كان وارداً، مثلاً، أن يصر على أن تكون المساعدات الاقتصادية لمصر أكثر، أو على الأقل مساوية لما تحصل عليه إسرائيل، خاصة وأن سكان مصر هم أكثر من عشرة أمثال سكان إسرائيل . وبدلاً من ذلك فقد رضى بنصف حجم المساعدات التى تحصل عليها إسرائيل (٢ مليار مقابل ٤ مليار سنوياً) . كذلك كان يمكن أن يحصل من إسرائيل على ثمن أكبر مما حصلت عليه مصر فعلاً . فلو أصرت مصر وقت كامب دافيد على تجميد المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة لوجدت عوناً لها فى ذلك من الرأى العام الأمريكى والعالمى ... وهكذا .

كذلك لم يكن من الحكمة أن يمعن السادات فى التحقير من شأن العرب الذين اختلفوا معه، وأن يشجع الشوفينية المصرية، وأن يتباهى " بالأربعة ألف سنة حضارة"... وما إلى ذلك من استفزازات، بدت طفولية أحياناً، وغوغائية أحياناً أخرى .

ومع ذلك كله فإن التوجه الاستراتيجى للسادات فى تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى كان فى مجمله توجهاً صائباً .

◈ اذهبا إلى فرعون إنه طغى .. وقولا له قولاً ليِّناً ◈

كان الرئيس أنور السادات، رحمه الله، فى آخر أيامه مستفزاً للعرب أجمعين، ومنهم المثقفين المصريين . ورحل الرجل عن عالمنا وهناك شبه قطيعة كاملة بينه وبينهم .

وويل لحاكم يقاطعه المثقفون أجمعين . فالمثقفون قد لا يكونوا بالتوحد والقوة التى تمكنهم من التأثير الكامل أو الآنى فى صناعة القرار فى بلادهم . ولكنهم دائماً من القوة بحيث يقوضون " شرعية " أى حاكم، فبطبيعة حرفتهم فى الكتابة والكلام، يستطيع المثقفون أن يؤثروا تأثيراً حاسماً فى الرأى العام، حتى لو تم ذلك تدريجياً وببطء شديد .

طبعاً يستطيع الحاكم أن يستوظف عدداً من المثقفين ويحيط نفسه بهم، ويمكنهم من وسائل إعلامه ليروجوا له ولسياساته . ولكن هذا النوع من المثقفين عادة هم مثقفون من الدرجة الثانية أو الثالثة . لذلك تكون مصداقيتهم متدنية، وتأثيرهم على الرأى العام محدوداً أو معدوماً . وقد أدرك الرئيس السادات ذلك تماماً، ولكن فى أخريات أيامه فقط . ومن هنا إلحاحه وإلحاح السيدة حرمه على إعادة بناء الجسور مع المثقفين العرب والمصريين، على نحو ما أشرنا فى القسم الأول من هذا الكتاب .

وفى هذا الصدد كان الرئيس السادات مليئاً بالمشاعر المتناقضة نحو المثقفين . فمن ناحية كان يشكو من عدم فهم المثقفين له . وفى نفس الوقت كان يعز عليه أن يقتطع وقتاً كافياً للحوار معهم لكى يشرح ويفسر لهم سياساته وممارساته .

وضمن شكاواه العديدة من المثقفين، والتى سمعها هذا الكاتب، هو أن المثقفين لا يحسنون الحديث أو الحوار معه بالتهذيب الكافى، وهو " رئيس الدولة أو كبير العائلة المصرية والعربية " . ومما كان يعتب به خصوصاً على المثقفين المصريين أنهم لم يقرءوا القرآن جيداً ... وإلا لوعوا أن الله سبحانه وتعالى بكل جلاله وعظمته كان يعمل حساباً خاصاً لحاكم مصر المهيب ...! ومما كان يردده السادات دائماً أن سبحانه جل جلاله قد أرسل الأنبياء والرسل لشعوب وأقوام وقبائل حول مصر .

ولكنه لم يرسل أياً منهم إلى شعب مصر . وحينما أرسل أحد أنبيائه، فقد كان ذلك لحاكم مصر وليس لشعبها . وحتى فى هذه الحالة النادرة فقد أعطى الله سبحانه وتعالى تعليمات واضحة صارمة لرسوله فى كيفية التخاطب المهذب مع حاكم مصر، وتمثل ذلك فى قوله تعالى لموسى وأخيه هارون عليهما السلام : ﴿ ... **اذهبا إلى فرعون إنه طغى وقولا له قولاً ليناً** ﴾ [سورة طه : ٤٣-٤٤] .

وكان الرئيس السادات يستغرب كيف تكون هذه هى التعليمات الإلهية إلى موسى ، وهو من أقوى الأنبياء ، فى طريقة التخاطب والحوار مع " فرعون " ، ثم يأتى المثقفون ويتحدثون معه أو عنه بلا تبجيل أو تهذيب .

ورحل الرئيس السادات عن عالمنا دون تفسير شاف لهذا السلوك من المثقفين . وربما . كان التفسير هو أن السادات كان يعتقد أنه آخر الفراعنة ... بينما لم يدرك المثقفون ذلك ... وربما أدرك بعض المثقفين المعاصرين أن السادات ، بل وكل حاكم مصرى ، هو " فرعون " ... ولكن ربما لم يعوا الآية الكريمة التى تأمرهم بأن يقولوا له ﴿ **قولا لينــا** ﴾ .

القسم الرابع ..

ظاهرة العنف

- الصحوة الإسلامية وتفسير ظاهرة العنف .
- معركة مصر .. الاستخدام السياسى للدين .
- الإخوان المسلمون .. حزب حقيقى فى مصر
- على هامش أحداث العنف فى مصر .. البحث عن قرار .
- عودة إلى الداخل .. تفسير ظاهرة العنف .
- هل هناك حقا فراغ دينى ؟
- هذا الأسلوب الخاطئ يزيد النار اشتعالا
- التطرف والفتنة وكباش الفداء .

◆ الصحوة الإسلامية المعاصرة وتفسير ظاهرة العنف * ◆

-١-

يعود الاهتمام العالمى الواسع النطاق فى الوقت الحاضر بالصحوة الإسلامية فى جانب أساسى منه إلى مسيرة الأحداث الدرامية العاصفة التى شهدها الشرق الأوسط منذ السبعينات. فقد شهدت المنطقة خلال تلك السنوات حدث الثورة الإيرانية، ثم سلسلة الصدامات الدامية بين نظام الرئيس السادات فى مصر والجماعات الإسلامية المتطرفة والتى انتهيت باغتياله فى ٦ أكتوبر ١٩٨١، إضافة إلى عشرات الهجمات الانتحارية على المنشآت والأهداف الأمريكية والإسرائيلية فى لبنان. وقد لفتت هذه الأحداث انتباه الغرب بقوة وأثارت لديه حالة من الخوف فى مواجهة الصحوة الإسلامية.

ورغم هذا، فليست هذه الأحداث سوى تعبير فقط عن ظاهرة أكثر تعقيدا تجتاح العالم الإسلامى بأسره من المغرب وحتى أندونيسيا. فظاهرة الصحوة الإسلامية هى فى التحليل الأخير تعبير عن قضايا متعددة مثارة بإلحاح فى العالم الإسلامى من قبيل الهوية الوطنية، والقومية، والتحديث، والظلم الاجتماعى والاقتصادى، والهيمنة الأجنبية، والأصالة الثقافية، والمشاركة السياسية. وعلى الرغم من وجود أوجه تشابه عديدة بين حركات الإحياء الإسلامية من زاوية شعاراتها ورموزها ومطالبها، إلا أن هناك خلافات عديدة أيضا بين هذه الحركات من بلد إسلامى إلى آخر، وأحيانا فى داخل البلد الواحد.

ولهذا، ليس من الدقة أو الحكمة المبالغة فى التبسيط أو التعميم عند مناقشة الصحوة الإسلامية. وعندما يتعلق الأمر بحوار بين ثقافات أو أديان، يصبح من الخطأ الفادح جمع ظواهر متميزة ومختلفة فى سلة واحدة.

وليس بمقدور هذه الدراسة الخفية أن تناقش كل التعقيدات التى تتضمنها

* نشر هذا الجزء فى كتاب "الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربى". منتدى الفكر العربى - عمان - ١٩٨٨.

ظاهرة الصحوة الإسلامية المعاصرة. ولهذا، سوف نكتفى بتوضيح بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بالصحوة الإسلامية، والتى عادة ما يتم الخلط بينها أو إساءة فهمها، مثل مفاهيم الأصولية الإسلامية، والتطرف، والتعصب. وسوف نعرض أيضا لتجربة بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة فى مصر كدراسة حالة. وما يقال عن الجماعات الإسلامية فى مصر، يمكن أن يقال أيضا إلى حد كبير عن مثيلاتها فى الجزائر وتونس وسوريا والضفة الغربية المحتلة. غير أن الوضع فى لبنان والعراق مختلف قليلا بسبب تعقد المسألة الطائفية. ورغم تميز الدول الإسلامية غير العربية فى بعض الجوانب الأساسية، إلا أننا سنشير إليها عندما توجد أوجه تشابه بنائية أو سلوكية مع الأقطار العربية تستحق الإشارة. وفى هذا الإطار سنحاول تفسير الموجة الحالية لحركات العنف الإسلامى من منظور اجتماعى- سياسى لا من منظور استشراقى.

-٢-

تعنى "الأصولية الإسلامية" ببساطة شديدة الإيمان بمبادئ وتعاليم الإسلام كما يتضمنها القرآن الكريم، وكما تعبر عنها السنة المحمدية. بعبارة أخرى، تعد الأصولية الإسلامية بمثابة العودة إلى الأصول النقية للإسلام وتخليصها من الشوائب والبدع التى علقت بها فى الفكر والممارسة. (١)

ويؤمن الأصوليون بأن هذه العودة النقية للإسلام سوف تخلصهم وتخلص مجتمعهم والعالم بأسره من كل أمراض العصر الحاضر مثل الانحطاط، والفساد، والضعف، والفقر والإذلال. أى أن هذه العودة تعد بالنسبة لهم بمثابة الخلاص الشامل. فمن شأن الإسلام أن يمكن المؤمن من إقامة نظام اجتماعى مثالى على الأرض، نظام يتسم بالفضيلة، والعدل، والإنسانية، والرحمة، والحرية، والمنعة، والازدهار. وهو لهذا يعد بالنسبة للأصوليين نظام أكثر سموا من الشيوعية الرأسمالية على حد سواء، انطلاقا من موازنته بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع، وبين المادى والروحى، وبين متطلبات الحياة الدنيا والحياة الآخرة على نحو ما يشير إليه القول الإسلامى المأثور (أعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا، واعمل لآخرتك كأنك

تموت غدا). وبالإضافة إلى هذا، فمن شأن العودة لأصول الإسلام النقية والتمسك بأهداب القرآن والسنة أن يضمن للمؤمن دخول الجنة حين يبعث الناس فى يوم الحشر والحساب.

وفيما يتعلق بالحياة فى هذا العالم، يؤمن الأصوليون بأن الإسلام، على عكس الديانات الأخرى، يتضمن مبادئ شاملة لتنظيم كل شئون الحياة، بدءا من حياة الفرد الشخصية وحتى الشئون الدولية. إضافة إلى ما يتضمنه الإسلام من قوانين الضبط للسلوك الإنسانى فى بعض الجوانب الأساسية، والمتمثلة فى الحدود أساسا.

وهذا الاعتقاد بمثالية الإسلام ليس مبنيا فقط على التدين العميق للأصوليين، وإنما أيضا على قراءتهم للتاريخ البعيد والحديث لأمتهم الإسلامية. فبالنسبة لهم، يعد القرن الأول للإسلام بمثابة العصر الذهبى- حيث قاد وأدار الرسول (ﷺ) والخلفاء الراشدون المجتمع وفقا لمبادئ القرآن والسنة، وحيث نجح المسلمون خلال ذلك العصر ليس فقط فى إقامة "مجتمع مثالى"، وإنما كانوا أيضا سادة العالم. فقد حملت دار الإسلام مشعل الحضارة فى العالم بأسره. وتنطلق قراءة الأصوليين للتاريخ الحديث من أن دار الإسلام قد تخلفت وأصبحت عرضة للاختراق والهيمنة الغربية لأن المسلمين تخلوا عن دينهم وأصوله النقية، ومن ثم فإن طريق خلاصهم يتمثل فى العودة لأصول هذا الدين.

ويمكن القول أن التيار الأساسى فى الفكر الأصولى يتبنى منهجا للإسلام يبعده تمام البعد عن "التطرف" وبناء على ما طرحه جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده فى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، تفخر الأصولية بأنها مثال خالص "للاعتدال". فالأمة الإسلامية أمة وسطا بين جميع الأمم.

ويتوافق الإسلام الأصولى مع "الطبيعة البشرية". فهو يقر بغرائزها ونزواتها، إلا أنه يسعى لتنقيتها والسمو بها وتهذيبها. وعلى الصعيد السياسى، يؤكد الإسلام الأصولى على أهمية المشاركة السياسية من خلال نظام الشورى، الذى يعطى للشعب حق اختيار حكامه، وإعطاء المشورة لهم ومراقبة التزامهم بأسس الشريعة.

وبهذا المعنى يتوافق الإسلام مع روح الديمقراطية الغربية، وإن كان لا يلتزم بكل أشكالها وأساليبها. ولا رهبانية فى الإسلام، فالعلماء هم قوم متفقهون فى أمور الدين، إلا أنهم لا يشكلون جماعة ثيوقراطية حاكمة، كما كان حال الاكليروس المسيحى فى العصور الوسطى (٢). وفى حين أن الحكام يمكن أن يقوموا ببعض الوظائف الدينية مثل إمامة المصلين، ويحكمون وفقا لما أنزله الله فى القرآن، إلا أنهم ليسوا أنفسهم مقدسين ولا يملكون أى حقوق مقدسة. وعلى الصعيد الاقتصادى، ينظر الإسلام الأصولى للعمل باعتباره المصدر الشرعى الوحيد للحصول على الثروة لتراكمها، ويعترف بالملكية الخاصة ويحميها فى كل المجالات ما عدا تلك التى تؤثر مباشرة على المجتمع ككل، مثل احتكار مصادر الماء والطاقة وغيرها من المرافق العامة. ويحرم الإسلام الربا، كما يحرم إنتاج وتجارة واستهلاك السلع الممنوعة شرعا مثل الخمور والمخدرات. وعلى الصعيد الاجتماعى، يعتبر الإسلام الأصولى أن الأسرة هى أساس المجتمع، ويقر للمرأة بحقوق مساوية لحقوق الرجل، وإن كانت مختلفة عنها. ويقبل بالتعددية الدينية، مع ترتيب حقوق والتزامات مختلفة للمسلمين ولأهل الكتاب (المسيحيين واليهود). وفى حين يعترف الإسلام الأصولى بوجود الطبقات، إلا أنه يمقت التفاوتات الطبقية الشاسعة، ويرسى عدة معايير لمراقبة الثروات الطائلة. ويؤكد الإسلام الأصولى على أهمية توفير الحاجات الأساسية للفقراء والضعفاء والأيتام والكهول. وأخيرا فإن معظم الإسلام الأصولى يعلى من قيمة العقل الإنسانى، ويحث على طلب العلم والمعرفة باستمرار، طالما أن مثل هذه النشاطات لا تلقى أى ظل من الشك على وجود الله أو الشرك به. وهكذا، لا توجد خصومة بين الأصوليين المعاصرين وبين العلم والتكنولوجيا. وكما سنرى فى مكان لاحق فإن العديدين منهم طلبة وممارسون للعلم والتكنولوجيا.

وعلى ضوء ما سبق، لا يمكن الزعم بأى حال بان الإسلام الأصولى يمثل أيديولوجية متعصبة. والحقيقة أن السواد الأعظم من الأصوليين فى الوقت الحاضر معتدلون تماما قولا وفعلا. وبالرغم من حماسهم المتأجج فى الدعوة لرؤاهم، إلا أنهم لا يلجأون للعنف بصفة عامة. ويتمثل الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة فيمن يمكن أن

نطلق عليهم "الجماعات المتطرفة". وهكذا، فإنه على امتداد قرن كامل هو عمر الدعوة الأصولية الإسلامية الحديثة، كان اهتمامها الأساسى منصبا على التوعية الدينية وتأكيد الالتزام بقيم الإسلام وتعاليمه الشرعية والأخلاقية، وممارسة ضغوط سلمية على الحكام لدفعهم لإعلاء كلمة الإسلام. كان هذا هو الحال لدى رواد الدعوة الأصولية الأوائل مثل الأفغانى ومحمد عبده. كما كان هو الحال أيضا لدى دعاتها فى منتصف القرن الحالى مثل حسن البنا وسيد قطب فى مصر وأبو الأعلى المودودى فى باكستان. ولم تكن دعوات الأصوليين لاستخدام القوة موجهة إلا إلى الاحتلال الأجنبى أو الصهيونية. وحتى فى هذه الحالات، لم يكن الأصوليون سوى جزء من تيار فى أوطانهم يضم كافة القوى الوطنية القومية.

ورغم ما سبق، تنبغى الإشارة إلى ما يميز الأصولية الإسلامية من بذور القطيعة العقائدية. فالانطلاق من الإيمان بأن الإسلام يمثل "الأيديولوجية الوحيدة الشاملة الصحيحة الصالحة لكل زمان ومكان" ينطوى صراحة أو ضمنا على إدانة كل الإيديولوجيات الوضعية الأخرى بلا استثناء، وعلى وصفها جميعا بالزيف، وأن يدينوا أو يرفضوا كل الأحزاب السياسية الأخرى وأن يعتبروها مشبوهة. ولهذا، ظلت الحركات الأصولية فى معظم البلاد الإسلامية لفترة طويلة ترفض أى شكل من أشكال التعاون مع الحركات العلمانية الأخرى، وترفض المشاركة فى اللعبة الديمقراطية، فى المرات القليلة التى مورست فيها هذه اللعبة.

-٣-

على الرغم من استقطاب الأصولية لعشرات الملايين من المسلمين من أنحاء العالم الإسلامى، إلا أن قطاعا محدودا من المؤمنين هم الذين يناضلون سياسيا من أجل عقيدتهم، ويستخدمون العنف من أجل إقامة النظام الإسلامى واستعادة "الفردوس المفقود". وهؤلاء هم المتطرفون المسلمون الذين يسعون قولا وفعلا لتطبيق رؤيتهم الأصولية. وهم قد يلجئون فى غمار مسعاهم هذا إلى العنف سواء بشكل دفاعى أو هجومى.

ولدى الجماعات المتطرفة مبررات أيديولوجية وعملية عديدة لاستخدام العنف. فعلى الصعيد الأيديولوجي، لاستخدام العنف سند ديني قوى من آيات القرآن الكريم والحديث الشريف. من ذلك مثلا قول الرسول (ﷺ): "من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه ... وذلك أضعف الإيمان". ومن ذلك أيضا ما نص عليه القرآن الكريم: "ومن لم يحكم بما أنزل الله، فأولئك هم الكافرون".

وهكذا، فالرسالة واضحة فى نظر الجماعات المتطرفة. فالمؤمن لا يريد أن يتحدى أمرا للرسول (ﷺ)، كما لا يريد أن يكون فى عداد الكافرين. بعبارة أخرى، فإن القتال من أجل تطبيق شريعة الإسلام هو بالنسبة للمتطرف المسلم بمثابة فريضة والتزام. هو إذن جهاد فى سبيل الإسلام، والموت فى سبيله ظفر بالشهادة.

وبالإضافة إلى هذا، فإن استخدام الرسول (ﷺ) نفسه للعنف، هو بالنسبة للمتطرف المسلم نموذج لابد أن يحاكى. فعندما استعصى على الرسول (ﷺ) إقناع قريش بقبول الإسلام وتأمين المسلمين على أرواحهم ومصالحهم، اشتبك من مهجرة فى المدينة مع كفار مكة فى سلسلة من الغزوات على نحو هو معروف. وبالمثل، فقد استخدم الخلفاء الراشدون الأربعة العنف مرارا تحت راية الإسلام ومن أجل إعلاء شأنه.

أما عن المبررات العملية لاستخدام الحركات الإسلامية المتطرفة للعنف، فهى ذات المبررات التى تدفع كل الحركات الراديكالية عموما لسلوك هذا الطريق. فأى حركة راديكالية هى بمثابة دعوة لإعادة نظرة شاملة فى مجمل النظام الاجتماعى القائم، بما يتضمنه ذلك من تهديد لمصالح المتربعين على عرش السلطة. وعادة ما يبادر من هم فى السلطة بتوجيه ضربات إجهاضية ضد الراديكاليين. ورغم أن لدى الحركات الإسلامية المتطرفة مبررات أيديولوجية وتاريخية لاستخدام العنف، إلا أنها أيضا تكون مستهدفة من الحكومات لمثل هذه الضربات الإجهاضية. وعادة ما ترد هذه الحركات على تلك الضربات بضراوة وعنف.

وبصفة عامة، فرغم أن المتطرفين المسلمين لا يشكلون سوى شريحة محدودة فقط من قطاع واسع للغاية من الأصوليين، إلا أنها شريحة عالية الصوت، قوية التنظيم، ومتأججة الحماس، وميالة لاستخدام العنف، ومشحونة بروح الاستشهاد. وهذه الخصائص هى التى تفسر مواجهتها الدامية ضد نظم الحكم فى الداخل وضد القوى الأجنبية فى الخارج. ولا تعود فعالية العمليات التى ينفذها هؤلاء إلى مهارة فى التخطيط، بقدر ما تعود إلى استعداد منفذيها للموت والاستشهاد.

على ضوء الاعتبارات السابقة، يمكننا أن ننتقل إلى عرض لدراسة حالة محددة، هى حالة المتطرفين فى مصر خلال السبعينيات وأوائل الثمانينات.

-٤-

فى أبريل ١٩٧٤، وقعت أولى المواجهات الدامية بين نظام الرئيس السادات والمتطرفين المسلمين فى مصر. ففى ذلك التاريخ، حاولت الجماعة التى عرفت إعلاميا باسم "جماعة الفنية العسكرية" القيام بانقلاب عسكرى ضد السادات. ونجحت الجماعة فى السيطرة على الكلية الفنية العسكرية فى القاهرة، تمهيدا للتقدم نحو مبنى الاتحاد الاشتراكى، حيث كانت معظم القيادات المصرية العليا مجتمعة للاستماع إلى خطاب للرئيس السادات. وفشلت محاولة الانقلاب بعد أثنى عشر ساعة من القتال الضارى، انتهى بمقتل أحد عشر شخصا وإصابة سبعة وعشرين من الجانبين. وبعد ذلك قدم تسعون من أعضاء الجماعة للمحاكمة، وصدرت أحكام بالإعدام على ثلاثة من قادتها، وبسجن عدد آخر لفترات متفاوتة.

وشهد العقد التالى عدة مواجهات عنيفة بين الدولة المصرية وبين جماعات إسلامية متطرفة أرى أهمها، جنود الرحمن، والجماعة الإسلامية، وشباب محمد، والتكفير والهجرة، والجهاد. ولفتت الجماعتان الأخيرتان بصفة خاصة الأنظار فى مصر والخارج بسبب حجمهما الكبير، ومهاراتهما التنظيمية، وتحفزهما للقتال. ففى يوليو ١٩٧٧، أقدمت جماعة التكفير والهجرة على اختطاف وزير الأوقاف المصرى السابق (الشيخ الذهبى) وهددت بقتله إذا لم يتم الإفراج عن عدد من

أعضائها المعتقلين. ونفذت تهديدها بالفعل عندما لم تستجب الحكومة المصرية لمطالبها. وشنت قوات الأمن حملة مداهمات فى شتى أنحاء البلاد، وحدث تبادل لإطلاق النار مع أعضاء الجماعة فى أكثر من مكان مما أفضى إلى مقتل وإصابة الكثيرين. وتم اعتقال كل قيادات الجماعة و٦٢٠ من أعضائها. وقدم ٤٦٥ من هؤلاء إلى محكمة عسكرية، أصدرت أحكاما بإعدام خمسة من القيادات وبسجن ٣٦ لمدد تراوحت بين خمس سنوات وبين السجن المؤبد.

أما جماعة الجهاد، فكانت أكثر هذه الجماعات دموية وعنفا فى مواجهتها مع الحكومة المصرية. تم اعتقال المئات من أعضاء الجماعة فى سبتمبر ١٩٨١، كان لا يزال لديها من الأعضاء ومن القدرة التنظيمية ما جعلها تخطط لاغتيال السادات، وتنجح فى تنفيذ خطتها فى ٦ أكتوبر ١٩٨١. وبالرغم من حملة الاعتقالات الواسعة لأعضاء الجماعة فى أعقاب الاغتيال مباشرة، فإنها كانت لا تزال قادرة على اقتحام مركز الشرطة فى أسيوط وأن تقتل أكثر من ثمانين من قوات الشرطة كما أصيب عشرات منهم. غير أنه بعد أسبوعين آخرين من المواجهات، انتصرت الدولة فى النهاية. وتم اعتقال عدة مئات آخرين من أعضاء جماعة الجهاد. وحوكم عدد من أعضاء الجماعة فى قضية اغتيال الرئيس السادات وصدرت ضدهم أحكام بالإعدام والسجن. وفى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٤، انتهت محاكمة ٣٠٢ عضوا آخرين من أعضاء الجهاد بتهمة تدبير أحداث أسيوط وعضوية جماعة محظورة. أدين ١١٠ من هؤلاء، وصدرت ضدهم أحكام بالسجن تراوحت بين عامين وأربعين عاما.

ومن واقع دراستنا الميدانية، والوثائق المتاحة، وملفات المحاكم، يمكننا أن نقرر أن أعضاء هذه الجماعات الإسلامية المتطرفة فى مصر يتميزون بما يلى:

- **أولا:** أنهم شبان، فحوالى ٩٠٪ من الذين شاركوا فى تلك الأحداث العنيفة كانوا فى العشرينيات والثلاثينيات من أعمارهم.
- **ثانيا:** أنهم تلقوا تعليما عاليا. فحوالى ٨٠٪ من هؤلاء المتطرفين كانوا إما طلبة جامعة أو خريجى جامعة.

- ثالثا: أنهم متفوقون دراسيا ولديهم دوافع قوية. فأكثر من نصف هؤلاء كانوا طلبة أو خريجون من الكليات ومجالات التخصص الراقية فى الجامعات المصرية مثل الطب والهندسة والصيدلة والكلية الفنية العسكرية. ومن المعروف أن مثل هذه الكليات لا يدخلها إلا الطلبة المتفوقون فى امتحانات الثانوية العامة فى مصر.

- رابعا: أنهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى الدنيا. فأكثر من ٧٠٪ منهم ينحدرون من أصول اجتماعية متواضعة، وإن لم تكن فقيرة. كما أن معظمهم يمثل أول جيل يتلقى تعليما جامعيا فى أسرهم.

- خامسا: أنهم ينتمون إلى أصول ريفية أو من المدن الصغيرة فى الأقاليم، إلا أنهم حين أصبحوا "متطرفين" كانوا يعيشون فى المدن المصرية الكبرى حيث توجد هذه الجماعات المتطرفة.

ومن المعروف أيضا أن معظم القيادات المبكرة للجماعات المتطرفة كانوا ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين. إلا أنهم فى نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات تمردوا على قادة الإخوان واتهموهم بالتهاون فى الكفاح من أجل قضية الإسلام. وهكذا انشقوا عن الإخوان، وانشئوا جماعاتهم الخاصة. فمعظم المتطرفين فى السبعينيات، على المستوى القيادى على الأقل، كانوا منشقين عن جماعة الإخوان المسلمين التى كانت قد قررت أن تنهج نهجا سليما لا عنيفا. ورغم هذا، فقد كان الهدف النهائى واحد بالنسبة للإخوان والجماعات الجديدة، ألا وهو تطبيق الشريعة وإقامة الدولة الإسلامية.

وتوجد خلافات عديدة بين هذه الجماعات، سواء على الصعيد الفكرى، أو على صعيد البناء التنظيمى أو على صعيد القضايا الاستراتيجية. غير أنه لا يعنينا هنا التعرض لهذه الخلافات بالتفصيل.

لم تكن المواجهات الدامية التى شهدتها السبعينيات وأوائل الثمانينيات سوى مظهر فقط لأزمة أكثر عمقا عصفت بمصر وببلدان أخرى فى العالمين العربى

والإسلامى فى العقود الأخيرة. ولم تكن الصحوة الإسلامية سوى رد فعل درامى لهذه الأزمة. ويمكن تعريف "الأزمة" باختصار، بأنها مشكلة معقدة تعجز الطبقة الحاكمة عن تقديم تفسير معقول أو حل فعال لها. وتقصر إيديولوجية هذه الطبقة ومواردها الروحية والمادية، وبناءها التنظيمى، والمهارات المتاحة لها أو التى تستخدمها عند مواجهة الأزمة ومعالجتها. وبالرغم من أن أزمة مصر تمتد لعقود طويلة مضت إلا أنها تتفجر بين فترة أخرى عندما تصل الضغوط الداخلية والخارجية إلى درجة عالية من الحدة. وهذا ما حدث مع هزيمة يونيو ١٩٦٧. فلأن مصر تحملت وطأة الهزيمة، فقد تفجرت فيها الأزمة من جديد ... وقد ظل معظم المصريين لثلاث سنوات بعد الهزيمة يعلقون الآمال على عبد الناصر، ليخلصهم من الأزمة. إلا أن أعدادا متزايدة من المصريين اعتراهم الشك فى إمكانية هذا الخلاص. ومع وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠، أصبح المتشككون أكثر عددا وأعلى صوتا.

وقد تطلع فريق من هؤلاء المتشككون إلى الخارج من أجل الخلاص. وتمثل هذا "الخارج" بالنسبة لهم فى الغرب. وقد كان هذا هو حال الموسرين المصريين، القدامى والجدد، والذين كانوا يشعرون بأنهم أضيروا من جراء سياسات عبد الناصر فى العقدين السابقين. ولكن عددا أكبر من المتشككين اعتصم بتراث الإسلام من أجل الخلاص. وقد شعر هؤلاء أيضا بأن عبد الناصر اضطهدهم، أو على الأقل همش دورهم فى السياسة المصرية والعربية. ولأن الرئيس السادات عندما تسلم مقاليد السلطة كان يحمل عبء إجلاء الإسرائيليين عن الأرض المصرية، ويسعى فى نفس الوقت لقهر خصومه من اليساريين، فقد تبادل الغزل مع كلا الفريقين من المتشككين فى السنوات الأولى من حكمه، أى من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٣. وعزز من هذا الغزل المشاعر المعادية التى كان يحملها كلا الفريقين ضد الناصرية وضد الروابط المصرية - السوفيتية. وهو أمر توافق تماما مع توجهات السادات. غير أنه ما إن ثبت السادات أقدامه فى السلطة وعزز شرعيته بالنصر العسكرى فى حرب أكتوبر، حتى شعر بأنه قد أصبح أكثر حرية فى تحديد خياراته السياسية. ومنذ مطلع ١٩٧٤، بدأ السادات يحسم خياره إلى جانب الفريق الذى يرى خلاص مصر فى الانفتاح على الغرب.

وبالتدريج، صاغ السادات توجهاته الخاصة، التى استندت إلى ركائز أربعة. أولها، سياسة الانفتاح الرأسمالى فى مجال الاقتصاد، وثانيها، الديمقراطية الجزئية فى السياسة الداخلية، وثالثها: الصلح مع إسرائيل فى شئون الإقليم، ورابعها، التحالف مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة فى الشئون الدولية. بعبارة أخرى، يمكن القول بأن هذه التوجهات الأربع ضربت بالمجموعات ذات التوجه الإسلامى عرض الحائط. فرغم أن معظم هؤلاء معادون للسوفييت الشيوعيين، إلا أنهم لا يكنون حبا خاصا للغرب، ويكنون عداء شديد لإسرائيل المغتصبة لجزء من دار الإسلام. وبالرغم من أن المتطرفين المسلمين يرفضون اشتراكية عبد الناصر، إلا إنهم لم يكونوا راضين تماما عن الرأسمالية التى عادت سياسة الانفتاح الاقتصادى إدخالها إلى مصر. فمعظمهم ملتزمون "بالعدالة الاجتماعية"، ويؤمنون بأنه يمكن أن تتحقق على أفضل وجه من خلال الدولة الإسلامية.

فهكذا، فمع مطلع عام ١٩٧٤، لم ينته فقط شهر العسل بين السادات والأصوليين، وإنما أصبحت العلاقة بينهما تنحى منحى عدائيا. ولم تكن مواجهة الكلية الفنية العسكرية فى أبريل/ نيسان من ذلك العام سوى نذير مبكر لما سيتوالى بعد ذلك من أحداث. وكرست سياسات السادات وسلوكياته فى الفترة اللاحقة عداء الجناح المتطرف من الأصوليين. وأدى نمط حياته هو وأسرته، بما تضمنه من ولع شديد بكل ما هو غربى ومترف، إلى تأجيج غضب المتطرفين. ولقد ألقت سياسات السادات الأربعة الرئيسية بآثار سلبية شديدة. وأدت قصص الفساد بين عناصر النخبة الحاكمة، والتفاوتات الشاسعة بين الفقراء والأغنياء، ومعدلات التضخم الشديد الارتفاع، أدى كل هذا إلى تزايد النقمة الشعبية. وكانت الطبقة الوسطى الدنيا هى الأكثر تضررا من هذه السياسات. وهى الطبقة التى أتى من أوساطها معظم المتطرفين.

وبدءا من عام ١٩٧٤، بدأت أعداد المتطرفين فى التزايد أكثر من أى جماعة معارضة أخرى. فقد استقطب هؤلاء معظم الشباب الغاضب فى أوساط الطبقة الوسطى الدنيا. وساعدهم فى ذلك لا فقط تعثر سياسات الرئيس السادات، وإنما

أيضا قمعه لكل فصائل المعارضة العلمانية الأخرى الناصريين والقوميين العرب والشيوعيين والليبراليين. ومن ناحية أخرى أدت "مثالية" الجماعات الإسلامية المتطرفة وروح التضحية التى تتحلى بها إلى استقطاب أعضاء ومتعاطفين جدد. قد تجلى ذلك فى النجاح الساحق الذى حققته هذه الجماعات فى انتخابات الاتحادات الطلابية فى الجامعات المصرية فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٩. وقد دفع هذا النجاح السادات إلى حل كل اتحادات الطلبة فى عام ١٩٧٩. ومع ذلك فقد استمر تزايد حجم عضوية هذه الجماعات واكتسبت خبرات تنظيمية فائقة. وهكذا كانت كل مواجهة تدخلها هذه الجماعات مع السلطة تتسم بمشاركة أكبر وباستخدام أوسع للعنف عن المواجهة السابقة. وكلما نجحت أجهزة الأمن فى ضرب جماعة منها، ظهرت جماعات أخرى.

وفى غضون ذلك كان الرئيس السادات يتعرض للإحباط تلو الإحباط، وتمنى سياساته بالفشل تلو الفشل على الصعيد الخارجى والداخلى. فقد خذلته أمريكا وأذلته إسرائيل (٢). ووصل الصراع الطائفى بين المسلمين والمسيحيين حدا لم يبلغه قط من قبل. وفى غضون ذلك كانت كل فصائل المعارضة المصرية تعزز مواقعها. وفى محاولة من السادات للتخلص من كل معارضيه دفعة واحدة، أمر فى سبتمبر ١٩٨١ باعتقال كل تيارات العمل السياسى فى مصر. والأحداث التى تلت ذلك معروفة، ولسنا بحاجة إلى إعادة سردها، غير أن ما يهمنا الإشارة إليه، أنه من بين كل قوى المعارضة، فإن الجماعات المتطرفة فقط، من خلال جماعة الجهاد، هى التى تولت الرد على خطوة السادات تلك بعنف وضراوة. ودفع السادات حياته ثمنا لتعامله العنيف مع فصائل المعارضة المصرية على يد أعضاء هذه الجماعة.

وعلى ضوء هذا العرض للإطار الاجتماعى للجماعات الإسلامية المتطرفة وسلوكها السياسى، يمكن القول باختصار أن هذه الجماعات تمثل العصب الحى للأصولية الإسلامية. وتنبغى الإشارة هنا إلى أن ثمة أجنحة متطرفة فى كل حركات المعارضة العربية والإسلامية الأخرى مثل الحركة القومية أو الاشتراكية. وينبغى ألا نخلط بين القاعدة الأساسية لهذه الحركات، وبين سلوك الأجنحة المتطرفة فى كل منها.

-٥-

إذا عدنا للأصولية الإسلامية بشكل عام مرة أخرى، وحاولنا تفسير صحوتها الحالية، فإننا نقول بداية أن هذه الأصولية كانت دوما جزءا أصيلا من التاريخ العربي الإسلامي. فالجزء الأعظم من هذا التاريخ هو فى واقع الأمر عبارة عن سلسلة متعاقبة من الحركات الدينية التى تسعى للعودة للمنابع الأصلية للإسلام، والسعى لوضع رؤيتها موضع التطبيق. وقد نجحت بعض هذه الحركات فى الاستيلاء على السلطة من وقت لآخر، بينما فشل البعض الآخر. ولم يؤد الاستيلاء على السلطة دائما إلى تطبيق تلك الرؤية الموعودة. وهذه الحقيقة كانت تدفع فصائل جديدة بدورها للمحاولة من جديد. وقد توصل ابن خلدون إلى أن "العصبية" متوافقة مع الحمية الدينية تفسر صعود وسقوط الأسر الحاكمة فى التاريخ العربى الإسلامى فى دورات متعاقبة. وقد غطت كل الدورة قرنا كاملا من التاريخ العربى الإسلامى، وهو تقريبا عمر أربعة أجيال من العصور الإسلامية الوسيطة.

أما القرنين الأخيرين، فقد شهدا الاختراق الغربى لأنماط الحياة الإسلامية التقليدية. فعند نهاية القرن التاسع عشر، كان كل الدول الإسلامية تقريبا خاضعة لسيطرة وقوة أو أكثر من القوى الغربية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد أفرزت هذه السيطرة الغربية ثلاثة ردود أفعال نمطية فى الدول الإسلامية. وقد تمثل رد الفعل الأول فى "تقليد الغرب" فى طرقه ووسائله أما لمصادقته أو لمحاربته. وتمثل رد الفعل الثانى فى "رفض الغرب" رفضا مطلقا، ومحاولة العودة إلى ميراث الإسلام ومنابعه الأصلية بوصفه السبيل الوحيد الناجح للمقاومة. أما رد الفعل الثالث، فقد تمثل فى محاولة "التوفيق" بين أفضل عناصر التراث الإسلامى وأفضل عناصر الحضارة الغربية.

وخلال المائة عام الأخيرة، تعايش المقلدون والتوفيقيون جنبا إلى جنب، وخاضوا صراعات ثقافية وسياسية ضد بعضهم البعض. وبالمصطلحات الحديثة، تتوازى هذه التيارات الثلاثة مع الليبرالية، والأصولية، والقومية. ويضم المقلدون

والتوفيقيون كل أنماط الحركات العلمانية، مثل الاشتراكية والماركسية وحتى الفاشية. وخلال القرن الأخير، شهدت مسيرة كل تيار تقدما أو انحسارا، غير أنه لم يختف أى من هذه التيارات تماما من الساحة بل، وفى بعض لحظات التاريخ المعاصر تعاونت هذه التيارات معا فى النضال ضد الاستعمار الأجنبى.

ويمكن القول عموما أن الليبراليين والقوميين هم الذين هيمنوا على المسرح السياسى خلال مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال، وخلال عقود ما بعد الاستقلال مباشرة. غير أن هذين التيارين بدآ يفقدان مصداقيتهما بسبب معضلات بناء الدولة الحديثة، وبسبب الإخفاق فى مواجهة الأشكال الجديدة من هيمنة القوى الخارجية. ويعتبر الكثيرون أن هزيمة ١٩٦٧، لم تكن هزيمة عسكرية عربية فقط، وإنما كانت أيضا هزيمة للنظم السياسية ولأيديولوجياتها "العلمانية". لقد أعادت تلك الهزيمة للأذهان الإذلال الذى لقيه العرب والمسلمون على يد الغرب فى القرن السابق. ويعتبر هذا الغرب نفسه حاميا لإسرائيل وضامنا لاستمرارها. ولم ينج الاتحاد السوفييتى من النقد واللوم أيضا. وكان الرافضون لكل شىء أجنبى (سواء كان غربيا أو صهيونيا أو شيوعيا) جاهزون بتفسيرهم للهزيمة وبوصفتهم للخلاص وهى المتمثلة فى العودة للمنابع الأصلية للإسلام، أى الأصولية. وهكذا، منذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، استقطبت الدعوة الأصولية عديدا من الاتباع. وبدأت الموجة الحالية من الصحوة الإسلامية.

وفى اعتقادنا أنه لا يمكن تفسير الصحوة الإسلامية المعاصرة بدون فهم أزمة المجتمعات الإسلامية خلال القرن الأخير. وقد عرضنا فى القسم الثالث لأهم ملامح هذه الأزمة عندما عرضنا للحالة المصرية، والتى يمكن إيجازها فى الإخفاق فى تحقيق الاستقلال الحقيقى، والعدالة الاجتماعية، والمشاركة السياسية، والتنمية الاقتصادية. وقد ألقت الحركات الإسلامية مسئولية هذا الإخفاق على الرأسمالية والشيوعية الصهيونية، أى على الغرب وخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وإسرائيل، على التوالى.

ولا يجد الأصوليون أدنى صعوبة فى حشد الأدلة لتأكيد صحة تفسيرهم هذا. وبالنسبة لهم فإن مسئولية هذا الإخفاق تقع أيضا إضافة إلى القوى الخارجية على عاتق دعاة الأيديولوجيات العلمانية فى الداخل، الذين ينظر إليهم باعتبارهم إما مخدوعين ومسلوبى الإرادة، وإما كعملاء مباشرين لهذه القوة الخارجية أو تلك.

وبغض النظر عن مدى صحة هذا التفسير الأصولى للأزمة، إلا أنه تفسير بسيط وواضح ويستثير مشاعر غامضة إلا أنها عميقة الجذور فى العالم العربى والإسلامى. وبالرغم من أن بعض القوى السياسية العلمانية قد تتبنى بعض جوانب هذا التفسير للأزمة، إلا أن المتطرفين الأصوليين فقط هم الذين أظهروا جسارة وفعالية. فهؤلاء هم الذين أطاحوا بنظام الشاه الموالى للغرب والصهيونية، وهم الذين أطاحوا بالسادات الموالى للغرب، وهم الذين أجبروا الولايات المتحدة على سحب قوات المارنيز من لبنان، وهم الذين يكبدون الإسرائيليين خسائر فادحة كل يوم. ولا شك أن عددا من القوى السياسية العلمانية كانت ترغب فى تحقيق هذه الأهداف، إلا أن الأصوليين وخاصة المتطرفين منهم فقط هم الذى نجحوا فى ذلك.

هل بمقدور الأصولية بصفة عامة وعناصرها المتطرفة بصفة خاصة أن تقدم ما هو اكثر من العمليات الانتحارية والاستعداد للاستشهاد؟ إن الإجابة على هذا السؤال صعبة وخلافية. فهناك من يشكون فى ذلك غير أنه فى الوقت الحاضر على الأقل، نجحت الحركة فى إلهاب حماس آلاف الشباب المسلم وجذبهم للانخراط فى صفوفها.

-٦-

لا يزال المد الأصولى يتصاعد فى الوقت الحاضر إلا أن هناك دلائل متزايدة على أن الجناح المتطرف تم كبح جماحه فى عدد من البلدان الإسلامية. وينخرط العديد من الأصوليين فى الوقت الحاضر فى الكفاح السياسى السلمى فى إطار النظام القائم فى كل من مصر وتونس والسودان والأردن والكويت وباكستان. وفى بعض هذه البلدان دخلت جماعات أصولية أساسية فى تحالفات سياسية مع جماعات العلمانية لمعارضة النظام والمطالبة بمزيد من الديمقراطية، ولكن بوسائل سلمية.

ففى باكستان على سبيل المثال، انضمت "الجماعات الإسلامية" أقوى الحركات الأصولية، فى عام ١٩٧٧ إلى الأحزاب العلمانية الأخرى مثل الحزب "الوطنى الديمقراطى" وحزب "طريق الاستقلال" وكونوا جبهة أطلق عليها التحالف الوطنى الباكستانى. وخاض هذا التحالف انتخابات ١٩٧٧ ضد حزب الشعب الباكستانى الحاكم الذى تزعمه ذو الفقار على بوتو. ولم تنجح الجماعة الإسلامية فقط فى إضفاء صبغة إسلامية قوية على التحالف، وإنما أيضا أجبرت "حزب الشعب" العلمانى على تقديم تنازلات عدة فى اتجاه إضفاء الصبغة الإسلامية على الدولة الباكستانية. ورغم أن التحالف لم يحصل على الأغلبية فى انتخابات ذلك العام، إلا أنه نجح فى ممارسة ضغوط شديدة على بوتو، وفى تنظيم حركة احتجاج شعبى واسعة ضد نظامه، الأمر الذى انتهى بقيام انقلاب عسكرى أطاح ببوتو، ومحاكمته، وإعدامه بعد ذلك. ولأن الجنرال ضياء الحق، الذى خلف بوتو، كان واعيا بالقوة المتزايدة للأصوليين، فقد اتخذ عددا من الخطوات الهادفة لتأكيد الصبغة الإسلامية لنظامه. وحاول ضياء الحق أن يجعل الإسلام مصدر الشرعية لنظامه. غير أن ضياء الحق لم يف بما كان قد وعد به لدى نجاح انقلابه فى يوليو ٧٧ من إجراء انتخابات عامة بعد ٩٠ يوما. وبدأ التحالف يمارس ضغوطه من جديد. وأخذ الأصوليون والقوى السياسية العلمانية يطالبون بإجراء الانتخابات العامة وأعلن أمير الجماعة الإسلامية، طفيل محمد، الذى خلف أبو الأعلى المودودى، أن الحكومة العسكرية لا يمكن أن تكون إسلامية. وتؤكد الجماعة الإسلامية فى أدبياتها الحديثة على أن رئيس الدولة الإسلامية لابد أن يكون منتخبا بشكل ديمقراطى من الشعب.

وفى مصر، تعد جماعة الإخوان المسلمين أقوى حركة أصولية. ومنذ نشأتها فى عام ١٩٢٨، عزفت الجماعة عن المشاركة فى الانتخابات الديمقراطية خلال الحقبة الليبرالية الأولى فى مصر (١٩٢٢-١٩٥٢)، ودخلت الجماعة فى صدامات مع الدولة والأحزاب العلمانية الأخرى فى مصر الملكية خلال الأربعينيات، كما دخلت فى صدامات مع نظام عبد الناصر خلال الخمسينيات والستينيات. ورغم

أن الجماعة احتفظت بطابعها السلمي في المطالبة بإقامة النظام الإسلامي خلال السبعينيات، إلا أن الرئيس السادات اعتقل قادتها في حملة سبتمبر ١٩٨١ الشهيرة. وفي عهد مبارك حافظت الجماعة على منهجها السلمي. بل وشاركت أيضا في اللعبة الديمقراطية. ففي عام ١٩٨٤، أثارت الجماعة دهشة المراقبين عندما أعلنت تحالفها مع حزب الوفد، العلماني، في انتخابات مجلس الشعب. ولم تنجح الجماعة فقط في إضفاء طابع إسلامي واضح على البرنامج الانتخابي للتحالف، وإنما أجبرت كل الأحزاب المصرية الأخرى بما فيها الحزب الوطني على جعل الإسلام والمطالبة بتطبيق الشريعة جزءا أساسيا من برامجها وبياناتها. ونجح تحالف الوفد والإخوان في الحصول على ٥٨ مقعدا من بين مقاعد مجلس الشعب الـ ٤٥٠، منها سبعة مقاعد للإخوان المسلمين. وفي انتخابات ١٩٨٨، دخل الإخوان المسلمين في تحالف جديد مع حزب العمل الاشتراكي والأحرار، سمي "بالتحالف الإسلامي" وقد فاز هذا التحالف الإسلامي الجديد بحوالي ستين مقعدا، حصل الإخوان منها على نصيب الأسد- ٣٥ مقعدا. بتعبير آخر رفع الإخوان المسلمين تمثيلهم في مجلس الشعب المصري بنسبة خمسة أمثال في غضون سنوات ثلاثة.

وفي الكويت والأردن أيضا، اتبع الأصوليون مسارا مشابها. ففي البلدين خاض الأصوليون الانتخابات البرلمانية ونجح بعضهم في هذه الانتخابات.

وفي السودان، عندما أحس جعفر نميري بالقوة المتزايدة للأصوليين من ناحية وبتآكل شرعيته من ناحية أخرى، تحالف في عام ١٩٨٣ مع جماعة الإخوان المسلمين السودانية، وأعلن تطبيق الشريعة الإسلامية. واعتبر البعض أن نميري كان صادقا مع خطوته هذه، بينما رأى البعض الآخر أن دوافعه كانت انتهازية تماما. ولم تستمر لعبة نميري هذه كثيرا، فقد استنفرت أعماله الخرقاء كل فصائل المعارضة ضده. وفي مارس ١٩٨٥، فض نميري تحالفه مع الإخوان واعتقل قادتهم وحاول استخدامهم ككبش فداء في محاولته اليائسة الأخيرة للبقاء في السلطة. غير أنه في الشهر التالي مباشرة أطيح بنميري. وقد أضر تحالف الإخوان لمدة عامين مع نميري بمصداقيتهم أيما ضرر، كما أثر أيضا على مصداقية الأصوليين في البلدان المجاورة

وخاصة فى مصر إلى حين. وعلى سبيل المثال، عندما حاولت إحدى الجماعات الإسلامية المتطرفة التى يقودها الشيخ حافظ سلامة (فى يونيو/ حزيران ١٩٨٥) تنظيم مظاهرات للضغط على نظام مبارك لدفعه لتطبيق قوانين الشريعة، لم تلق سوى تعاطفا شعبيا محدودا للغاية. وحتى جماعة الإخوان المسلمين أدانت هذه الخطوة المتعجلة. فقد كان ما حدث فى السودان لا زال ماثلا فى الأذهان. ولكن بعد وهلة قصيرة استعادت الجبهة الإسلامية (التى يقودها الإخوان المسلمين) معظم مواقعها على الساحة السودانية، وجاء ترتيبها الثالث فى الانتخابات النيابية التى عقدت فى إبريل/ نيسان ١٩٨٦، ومثلت المعارضة فى الجمعية التأسيسية. وفى منتصف عام ١٩٨٨، تركت المعارضة وانضمت لحكومة ائتلافية مع الحزبين الكبيرين فى السودان وهما الأمة والوطنى الاتحادى.

ومغزى التطورات السابقة يتمثل فى أن عديدا من الحركات الأصولية قد تخلت سواء بشكل جزئى أو كامل عن أساليبها السياسية السابقة والرافضة للممارسات الديمقراطية. وبقبول هذه الحركات المشاركة فى العملية الديمقراطية السياسية، فإنها تكون قد قبلت بالتعددية السياسية وبالتفاعل أو التنافس أو التعاون مع القوى السياسية الأخرى التى تشاركها معتقداتها، أو حتى تمتلك معتقداتها الخاصة المختلفة كليا مثل الشيوعيين. وفى غمار هذه العملية، تعلم بعض الأصوليين فن المساومة والمصالحة والتدرج. فعديد منهم يقبلون اليوم الاكتفاء بالمطالبة بعدم سن قوانين تتعارض مع روح الشريعة الإسلامية. وفيما يتعلق بمسألة الحدود، ثم إدراك متزايد من جانب الأصوليين بأن الإسلام يشترط تحقيق العدل الاجتماعى فى المجتمع قبل أن تطبق الحدود. وطالما أن هذا المجتمع العادل غير موجود بعد، فلا يمانع عديد من الأصوليين فى الانتظار حتى يتحقق ذلك.

ويمكن القول أن أحد الأسباب لتراخى الضغط الأصولى من أجل إقامة النظام الاجتماعى الإسلامى يتمثل فيما انتهت إليه تجربة الثورة الإيرانية. فقد أيد الأصوليون وعديد من القوى الشعبية الأخرى فى العالم الإسلامى الثورة الإيرانية بقوة فى البداية، إلا أن ممارسات هذه الثورة بعد ذلك داخليا وخارجيا أصابت

هؤلاء بخيبة أمل، إن لم يكن بالإحباط. وقد أصبح من الواضح، سواء أعلن الأصوليون ذلك صراحة أم لا، إن مشاكل التخلف وبناء الدولة تمثل معضلة بالنسبة للنخب الإسلامية هى بالنسبة للنخب الأخرى، وإنه ليس من السهولة إمكان استعادة ذلك "الفردوس المفقود" بين يوم وليلة.

وثم عامل آخر يفسر تراجع الضغط الأصولي من أجل إقامة النظام الإسلامى فورا، ويتمثل فى انفتاح بعض النظم السياسية الحاكمة على الحركات الأصولية. فالقدر من الانفتاح الديمقراطى الذى تشهده بلدان مثل مصر والمغرب وتونس والأردن والكويت يساعد على ترشيد الحركة الأصولية. ومجرد الإقرار بأن هذه الحركة جزء من القوى السياسية الفاعلة، وجذبها لساحة العمل السياسى يساعد على دفعها لاتباع نهج معتدل. ورغبة الحركة فى إنجاح مرشحيها فى الانتخابات، مثلا، يدفعها إلى التوجه ليس فقط إلى المسلمين غير الأصوليين وإنما أيضا إلى المواطنين غير المسلمين بخطاب سياسى معتدل، على الأقل لتبديد هواجسهم المعلنة أو غير المعلنة.

وأخيرا، يمكن القول أن الأصولية الإسلامية وجدت لتبقى. فقد كانت دوما جزءا أصيلا من النسيج الثقافى والسياسى فى العالم الإسلامى. أما إذا كانت الحركة الأصولية سوف تصبح القوة المسيطرة أم لا، فهذا أمر يعتمد فى جانب أساسى على مدى فعالية ونجاح النخب العلمانية وشبه العلمانية الحاكمة، وكذلك على القوى السياسية المنافسة الأخرى. فإذا ظلت هذه النخب والقوى تتخبط فى سياستها المحلية وتتراجع فى مواجهة القوى والمخططات الخارجية، فلا شك أن الأصولية ستظل فى صعود مستمر.

وعما إذا كانت الأجنحة المتطرفة سوف تهيمن على الحركة الأصولية أم لا، فهذا أمر سوف يعتمد على مسيرة عملية الديمقراطية. فإذا استمرت هذه المسيرة وازدهرت، فلا شك أن المتطرفين سيتم كبح جماحهم وسيتم استيعاب منظماتهم فى الجسد السياسى المعتدل والأساسى للحركة الإسلامية.

أما فيما يتعلق بالغرب، فسيظل الأصوليون يمثلون تهديدا حقيقيا يخشى جانبه طالما استمرت مخططات الهيمنة الغربية على العالم الإسلامى سواء بشكل مباشر أو من خلال العملاء مثل إسرائيل. إما إذا سعى قادة الرأى العام فى الغرب إلى إقامة علاقات متكافئة مع البلدان الإسلامية، واظهروا احتراما وتعاطفا مع الحضارة الإسلامية فليس هناك ما يخشاه الغرب من الأصوليين. ذلك أن موقف الأصوليين من الغرب ليس أحادى الجانب ولا يحكمه العداء المطلق. فالإسلام يحث الأصوليين على احترام الغرب المسيحى بوصف المسيحيين من "أهل الكتاب". أما الغرب الصليبى والإمبريالى، فهو موضع للكره والرفض والمقاومة.

الهوامش

١- معظم ما تتضمنه الدراسة عن النظام العقيدى أو الإيديولوجى للأصوليين الإسلاميين مستمد من أدبياتهم ومن بحث ميدانى قام به الكاتب. انظر فى ذلك:

Groups, in: International Journal of Middle East Studies, No. 4 Vol. 12 (Dec. 1980)

Nimat Genina, The Jidah Movement, M.A. Thesis, American University in Cairo, 1985.

٢- ثمة فروقات هامة بهذا الصدد بين الإسلام السنى والإسلام الشيعى. فالثانى يقر بدور أكثر أهمية للعلماء دينيا وسياسيا (ولاية الفقيه) وطرحنا هنا مقصور على الفكر الأصولى الإسلامى السنى.

٣- ذلك أنه بعد يومين فقط من لقاء الرئيس السادات برئيس الوزراء الإسرائيلى مناحم بيجن، ضربت إسرائيل المفاعل النووى العراقى فى يونيو ١٩٨١. وبسبب ذلك، اعتبر العرب السادات أحمقا فى أحسن الأحوال، وخائنا فى أسوئها.

◆ معركة مصر .. الاستخدام السياسى للدين ✿ ◆

معركة مصر فى الثمانينات لها مائة وجه ووجه. فكما تراجع مصر نفسها وتتأمل خطاها استعدادا للانطلاق فى ميدان الاقتصاد، والسياسة، والاجتماع، فإنها لابد أن تفعل نفس الشىء فى علاقاتها بأمتها العربية وبالنظام الدولى. ولابد أن تفعل ذلك فى تحديد وتقنين العلاقة بين الدين والمجتمع والدولة. المراجعة والتأمل، فى هذه الجوانب وغيرها، هى أمور ضرورية بعد أن تداخلت خطوط المعارك، واختلط حابلها ونابلها، واضطربت الرؤية، وتبلبلت الأذهان، وأصبحنا نعامل الوسائل كما لو كانت أهدافا، ونعامل الأهداف كما لو كانت وسائل.

وفى هذا المجال العام الملىء بالقلق، والتناقض، والحركة المحمومة بلا أهداف واضحة أو وسائل فعالة، برز الدين كقوة روحية هائلة يعتصم الناس بحبلها، ويرجون من خلالها الخلاص من هموم الحياة وأزمات الدنيا. والأديان عموما تشترك معا فى تقديم هذا العزاء الروحى فى أوقات الأزمات. ولكن الإسلام بوجه خاص يقدم ما هو أكثر من العزاء الروحى للفرد وللمجتمع فالإسلام ينفرد عن الديانات الأخرى بأنه يقدم منهاجا ومضمونا للتعامل مع شئون الدنيا، بدءا من العلاقات الشخصية وانتهاء بالعلاقات الدولية.

* المد الإسلامى فى السبعينيات والثمانينيات

ولأن للإسلام هذه الخصائص المتفردة، ولأنه غنى بتجاريه التاريخية فى تنظيم المجتمع والدولة، ولأن تراثه فى هذه الأمور الدنيوية ما يزال جزءا لا يتجزأ من الذاكرة الجماعية لشعوب أمتنا، فليس غريبا أن تعود قطاعات عريضة من جماهيرنا إلى المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية فى أمور دنيانا. وليس غريبا أن تتصاعد هذه المطالبة بعد أن تعثرت مسيرتنا فى تحقيق التنمية والعدالة وفى المحافظة على الاستقلال والأصالة الحضارية، وبعد أن تضاعفت مظاهر التفسخ والفساد والانحلال الاجتماعى والأخلاقى.

✿ جريدة الاتحاد - الإمارات - ١٨/٩/١٩٨٥ .

إن ما يسمى هذه الأيام، "بالصحوة الإسلامية"، ليس عودة للإسلام كمعتقدات وعبادات. فهذه الأخيرة كانت دائما موجودة وبقوة طوال الأربعة عشر قرنا الماضية. والمصريون من أكثر شعوب الدنيا تدينا. ولكن المقصود بهذه "الصحوة" هو اتجاه أعداد متزايدة من المسلمين، في مصر وخارجها، إلى المطالبة باتخاذ الإسلام منهجا ومضمونا لإعادة تنظيم المجتمع والدولة - أي في كل المعاملات الدنيوية.

ومعظم الذين يطالبون بذلك ينطلقون من إيمان راسخ بأن الإسلام دين ودنيا، وأنه صالح لكل زمان ومكان. وهم في ذلك يستندون على النص الصريح في الكتاب والسنة، ويستندون على التجربة التاريخية الناصعة لمجتمع صدر الإسلام الذي بدأت نواته في يثرب، ثم نمت إلى أن شملت معظم العالم القديم، من حدود الصين شرقا، إلى حدود فرنسا غربا.

وبعض الذين يطالبون باتخاذ الإسلام منهجا ومضمونا، لإعادة تنظيم المجتمع والدولة، ينطلقون من اعتبارات برجماتية عملية. فهم يذهبون إلى أن كل البدائل الوضعية الأخرى قد فشلت أو تعثرت، على الأقل في بلادنا. فالبديل "الوطني - الليبرالي" الذي جربناه بعد ثورة ١٩١٩ وصل إلى طريق مسدود مع بداية الأربعينيات. وتفاقمت الأزمات الداخلية والخارجية التي أدت في النهاية إلى انهيار ذلك البديل وقيام ثورة أخرى عام ١٩٥٢، والبديل "القومي - الاشتراكي" الذي جربناه في مصر وأجزاء أخرى من الوطن العربي في الخمسينيات والستينيات، وصل بنا إلى منتصف الطريق. ولكنه بدوره تعثر، ثم تلقى ضربة شبه مميتة بهزيمة ١٩٦٧. والبديل "الانفتاحي - الغربي" الذي جربناه، ووصل إلى قمة أزمته في سبتمبر - أكتوبر ١٩٨١. ويذهب دعاة هذه القراءة لتاريخنا المعاصر إلى خلاصتهم المنطقية - ألا وهي: لماذا لا نطبق البديل الإسلامي؟

*** نداء المؤمنين واستغاثة اليائسين:**

الدعوة إلى تطبيق الشريعة -إذن- هي نداء "المؤمنين" بقدر ما هي استغاثة "المؤمنين" بقدر ما هي استغاثة "اليائسين" ومصر كانت دائما -وما تزال- عامرة

بالمؤمنين. أما اليائسون من جدوى البدائل الوضعية الأخرى التى جرت، وتعثرت أو فشلت، فقد ازدادت أعدادهم أضعافا مضاعفة، وخاصة فى السنوات الخمس عشرة الأخيرة. الإسلام، كان دائما وما يزال، هو درع المؤمنين. وفى السنوات الأخيرة أصبح أيضا هو "حرية" اليائسين. ولما كان عدد اليائسين يتزايد زيادة فلكية فى مصر والأقطار العربية والإسلامية الأخرى، فقد تزايدت حرابهم ضد الأنظمة الوضعية الحاكمة على اختلاف بدائلها الأيديولوجية.

* لقد وجهت هذه الحراب، مثلا نحو النظام الحاكم فى سوريا. ووصلت قمة المواجهة الدموية فى أحداث مدينة حماة فى أواخر عام ١٩٨١.

* ووجهت هذه الحراب نحو النظام التونسى الحاكم - وهو يختلف عن البعث اختلافا شاسعا ولكنه نظام وضعى. ووصلت هذه المواجهة الدموية إلى قمتها فى أحداث مدينة جفصة فى الجنوب التونسى عام ١٩٧٩.

* ووجهت هذه الحراب نحو نظام الرئيس السادات - وكان يختلف عن النظامين السورى والتونسى اختلافا كبيرا. وتعددت المواجهات الدموية، بدءا من حادث الفنية العسكرية عام ١٩٧٤، إلى حادث التكفير والهجرة فى ١٩٧٧ إلى حادث المنصة عام ١٩٨١.

وهناك أمثلة عديدة أخرى من أندونيسيا إلى المغرب، يوجه فيها اليائسون حرابهم باسم الإسلام نحو الأنظمة الوضعية الحاكمة، التى تعثرت أو فشلت أو فقدت شرعيتها.

وما نريد أن نخلص إليه هو أن دعاة العودة إلى الإسلام منهاجا ومضمونا، سواء كانوا ينطلقون من إيمان راسخ أو من يأس غاضب، تزايدوا زيادة هائلة فى السنوات الأخيرة. لقد أصبحوا قوة شعبية حقيقية لابد أن يحسب حسابها.

*** الحكام والاستخدام السياسى للدين:**

إن استخدام الدين سياسيا ليس أمرا جديدا، لقد استخدمه القاهرون، كما استخدمه المقهورون، على مر التاريخ.

وفى عالمنا العربى الإسلامى، فطن الحكام إلى حقيقة أن هناك مدا إسلاميا أو صحوة إسلامية. وإن دعاة تطبيق الشريعة أصبحوا قوة شعبية كبيرة، ومتنامية. بعضهم اختار أن يتعامل مع هذه الحقيقة بالقهر والتعسف وبعضهم الآخر حاول أن يتجاهلها. وبعضهم الثالث حاول أن يهادنها، وبعضهم الرابع حاول أن يركب موجتها.

ومن الذين حاولوا أن يركبوا موجة المد الإسلامى الرئيس السابق نميرى، وما وقع فى السودان خلال العامين الأخيرين هو جدير بالتأمل.

ففى سبتمبر ١٩٨٣ أعلن الرئيس النميرى بداية تطبيق الشريعة الإسلامية، واعتمد على جماعة الأخوان المسلمين فى السودان كقاعدة شعبية، وتحالف معهم، واختار -منهم كبار مستشاريه، وعددا من وزرائه. وقام على عجل بتغيير كثير من القوانين، وأنشأ العديد من المحاكم التى سميت بمحاكم "العدالة الناجزة، وعين قضاتها من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين فى السودان. وتحمس هؤلاء بدورهم لهذا التحول الكبير، ولم يضيعوا وقتا، وبدءوا على الفور فى تطبيق الحدود على المسلمين وغير المسلمين فى السودان. وقطعت الأيادى والأرجل للسارقين، ورجم الزناة والزانيات، وجلد شاربى الخمر والمتجرين فيه.. كل هذا بعد محاكمات عاجلة، تشوبها الكثير من السقطات الإجرائية. وقد أدى ذلك إلى سخط غير المسلمين فى جنوب السودان ولجوئهم إلى التمرد المسلح. كما أدى استنكار المحامين والقضاة المدنيين من المسلمين فى السودان. بل أن عددا من كبار الأخوان المسلمين فى مصر أبدوا قلقهم البالغ لهذا التعجل؟ واستنكره بعضهم صراحة.

وفى الشهور الأربعة الأخيرة، تم القبض على عدد من المعارضين السودانيين، وتمت محاكمتهم بدعوى "الإلحاد" أو "الردة" أو "الزندقة". وشمل ذلك فيما شمل مجموعات من البعثيين السودانيين، ومن الإخوان الجمهوريين. وقد صدرت أحكام الإعدام على أربعة من زعماء الإخوان الجمهوريين فى شهر يناير الماضى، ونفذ الحكم بالفعل فى كبيرهم وهو السيد محمود محمد طه. ولم تجد التماسات عربية وإسلامية ودولية فى إثناء النظام السودانى عن تنفيذ أحكامه.

ثم فجأة، فى الأسبوع الثانى من مارس ١٩٨٥، أعلن الرئيس السابق النميرى عزل مستشاريه ووزرائه وقضاته من الإخوان المسلمين، وأصدر أوامر باعتقالهم وإيداعهم السجون. وقد كان هؤلاء إلى أيام قليلة هم أخلص حلفائه، وأدواته فى تطبيق الشريعة الإسلامية، وفى إدارة محاكم "العدالة الناجزة" وتحولوا بين يوم وليلة، إلى ضحايا وكباش فداء.

*** وماذا بعد؟**

إن ما يحدث فى عدد من الدول هو عبرة للحكام والمحكومين على السواء. نعم، هناك "مد إسلامى".. وأصحاب الدعوة الإسلامية هم قوة شعبية أصيلة وكبيرة فى مجتمعنا، كما فى مجتمعات عربية وإسلامية أخرى.. ونعم، ينطلق بعض أصحاب هذه الدعوة من إيمان راسخ، وبعضهم الآخر ينطلق من يأس غاضب.

ولكن هذا كله لا يبرر الاستخدام الانتهازى للدين سياسيا، لا من الحكام الذين يركبون موجة المد الإسلامى، ولا من قوى المعارضة الإسلامية وغير الإسلامية.

إن التعامل الأمثل مع ظاهرة الصحوة الإسلامية لا يكون بقهرها أو مهادنتها أو استغلالها. وإنما يكون بالاعتراف بها وبمشروعيتها، وإعطاءها فرصة للتفاعل السلمى الخلاق مع بقية التيارات والقوى الاجتماعية والسياسية الأخرى. ولا يمكن لهذا التفاعل أن يبقى سلميا وخلاقا إلا فى إطار تعددى ديمقراطى. إن الإطار التعددى الديمقراطى هو الذى يحمى أصحاب الدعوة الإسلامية من القهر والابتزاز، وهو نفسه الذى يحمى غيرهم من قهرهم وابتزازهم.

إن جلسة الاستماع التى عقدتها لجنة الشئون الدينية فى مجلس الشعب المصرى، فى أوائل أغسطس ١٩٨٥، لمناقشة مسألة تطبيق الشريعة، والتى حضرها رئيس المجلس الدكتور رفعت المحجوب، وقيادات الأحزاب السياسية. كانت نموذجا للحوار الصحى حول هذا الموضوع. وقد أثلج صدرى كثيرا أن مستوى الحوار ظل بعيدا عن المزايدات الغوغائية. وأثلج صدرى أكثر وأكثر أن الأستاذ الفاضل عمر التلمسانى، زعيم الإخوان المسلمين فى مصر، كان أعظم المتحدثين استشعارا للمسئولية.

فلا أحد يشك فى إيمان الرجل وتفانيه للدعوة الإسلامية، ولا أحد من معاصريه يمكن أن يزايد عليه فى الحرص على تطبيق الشريعة. ومع ذلك كان الرجل أكثر المتحدثين تحذيرا من خطورة التسرع والاندفاع فى تطبيق الشريعة. فهو يريد أن نمضى نحو هذا الأمر بتؤدة، وبعد أن تكون البيئة الاجتماعية العامة قد تم تمهيدها وإعدادها. ويبدو أن الرجل وهو يقدم شهادته للتاريخ، وللعصر الردىء الذى نعيش فيه، كان يدرك مدى الانتهازية السياسية التى تحيط بموضوع تطبيق الشريعة. وكان يدرك أيضا أن هناك مخاوف مشروعة لدى غير المسلمين من المواطنين المصريين، وأن هذه المخاوف لابد من التعامل معها برفق وعقلانية.

أننى لست من أولئك الذين يريدون أو يصرون على الفصل بين الدين والسياسة. ولكنى من أولئك الذين يرفضون الاستغلال الانتهازى للدين فى السياسة، بنفس القوة التى أرفض بها استغلال السياسة والسياسيين للدين. ومرة أخرى لا يمكن منع هذه الانتهازية المزدوجة إلا بالاحتكام إلى الديمقراطية، حوارا وممارسة، وتلكم هى أحد وجوه معركة مصر فى الثمانينيات.

◆ الإخوان المسلمون .. حزب حقيقى فى مصر * ◆

فى مصر عديد من التيارات والحركات والتكوينات الاجتماعية التى لا تحمل صفة رسمية كأحزاب سياسية شرعية بحكم القانون. ومع ذلك فهى فى الحقيقة والواقع أقوى من الأحزاب السياسية الشرعية المعلنة، سواء فى تأثيرها على صانع القرار أو على الرأى العام أو على رجل الشارع. ومن أهم هذه التيارات والحركات -التى ليس لها صفة الحزب السياسى القانونى- كل من الإخوان المسلمين والناصريين، وإذا كان الناصريون على وشك الحصول على الشرعية القانونية، وبعد حكم المحكمة الدستورية العليا الذى صدر منذ عدة أسابيع، فليس مأمولا أن يحصل الإخوان المسلمون على مثل هذا الحق فى الأجل المنظور. ويرجع ذلك إلى النص الدستورى الصريح الذى يمنع تأسيس أحزاب سياسية على أساس دينى؛ إذ من شأن هذه الأحزاب الدينية أن تمنع عمليا من انضمام بعض المواطنين من دين غير ذلك الذى نشأ الحزب على أساسه.. فالأقباط، مثلا لا يستطيعون عمليا الانضمام إلى حزب إسلامى حتى إذا كان الباب مفتوحا أمامهم نظريا. ويصدق نفس الشىء إذا قام حزب مسيحى فالمسلمون فى هذا الحالة لا يستطيعون الانضمام إليه عمليا حتى إذا كان الباب مفتوحا أمامهم لذلك نظريا.

إن رافضى الأحزاب الدينية كانوا يستندون إلى مبدأ المساواة فى حقوق المواطنة بين المصريين - دون تمييز أو تفرقة على أساس الدين أو الجنس أو العنصر. كما أن واضعى الدستور كانوا يتحوطون أيضا ضد إمكانيات واحتمالات الفرقة وتمزيق النسيج الوطنى المصرى، وكبح جماح النزعات الطائفية. وبهذا المعنى فإن الدستور المصرى نبيل فى روحه ونصوصه على السواء.

ورغم صراحة وصرامة الدستور فى منع قيام أحزاب سياسية على أساس دينى، فإن هناك تيارا دينيا إسلاميا سياسيا منظم أو شبه منظم. وتمثل جماعة

* جريدة الجمهورية - مصر - ١١/٦/١٩٨٨.

الإخوان المسلمين قلبه الرئيسى، وعلى ميمنتها وميسرتها عديد من الجماعات الأخرى الأقل شأنا، وإن كانت أعلى صوتا أو أكثر عنفا أو أشد تطرفا.

لقد تأسست جماعة الإخوان المسلمين على يد حسن البنا عام ١٩٢٨. ومنذ ذلك الوقت أى خلال ما يزيد عن ستين عاما، وهى جزء هام من الخريطة السياسية المصرية. بل وقد نشأت لها فروع وامتدادات فى بقية الوطن العربى والعالم الإسلامى. وقد مرت جماعة الإخوان المسلمين بفترات من المد والجذر خلال العقود الستة الماضية، ولكنه أبدا لم تختف أو تندثر تماما من المسرح السياسى المصرى. وقد اصطدمت الجماعة فى مواجهات مسلحة مع الدولة المصرية عدة مرات - سواء فى مصر الملكية (قبل ١٩٥٢) أو فى مصر الثورية (بعد ١٩٥٢) وجرت عدة محاولات لتصفية الجماعة، ولكنها أبدا لم تنجح تماما. وأقصى ما كانت تسفر عنه هذه المحاولات هو تقزيم الجماعة أو تهميشها إلى حين.

والخلاصة هو أن المنع الدستورى من تحول جماعة الإخوان المسلمين إلى حزب سياسى. واستخدام الدولة المصرية لكل وسائل السلطة التنفيذية، بما فيها القهر، لتصفية الجماعة لم يفلح فى وأدها أو تصفيتها. لقد ظل الإخوان المسلمون يحتفظون بنواة صلبة من الأعضاء، وبمحيط أوسع من الأتباع والمريدين والمتعاطفين. كانت النواة الصلبة ثابتة لا يتغير حجمها تقريبا طوال ستة عقود من الزمن ولكن المحيط كان يتمدد أحيانا ليشمل الملايين وينكمش أحيانا أخرى حتى يضمر إلى عدة آلاف.

إن هذه الاستمرارية لجماعة الإخوان المسلمين، رغم ما مرت به من محن ولحظات انكماش وتهميش، هى دليل على أنها تتمتع بشرعية اجتماعية حتى مع حرمانها من الشرعية القانونية وتعنى الشرعية الاجتماعية أن هناك إيمانا أو قبولا لدى قطاع ملموس ويعتد به من المصريين بأيديولوجية الإخوان المسلمين. وهى الأيديولوجية التى تدعو إلى تطبيق الشريعة وإقامة نظام اجتماعى إسلامى عام وشامل للمجتمع والدولة على حد سواء.

*** من العنف إلى السلم**

لقد مرت جماعة الإخوان المسلمين فى عمرها الذى تجاوز الستين بثلاث مراحل متعاقبة، تصل كل مرحلة منها إلى حوالى عشرين عاما تقريبا.

المرحلة الأولى، وهى مرحلة النشأة. وقد امتدت من أواخر العشرينيات إلى أواخر الأربعينيات فى هذا القرن. وتحاشت الجماعة خلال هذه المرحلة الدخول فى صراعات سياسية سافرة مع النظام الملكى القائم أو مع الأحزاب السياسية الموجودة حينئذ. كما لم تلجأ إلى استخدام العنف معظم هذه السنوات (١٩٢٨-١٩٤٥) فقد ركزت جهودها على تثبيت وتوسيع قواعدها الجماهيرية.

المرحلة الثانية، وهى مرحلة المواجهات العنيفة مع السلطة. وقد امتدت من منتصف الأربعينيات إلى أواخر الستينيات وشملت مصر الملكية ومصر الناصرية على السواء ورغم أن السلطة استخدمت العنف مع الجماعة فى كلا النظامين (الملكى والثورى)، إلا أن الاصطدام مع ثورة يوليو كان هو الأشد والأفدح. فبينما كان الاصطدام مع مصر الملكية هو مواجهة مع نظام متعفن، يلفظ أنفاسه الأخيرة، وممقوت شعبيا، فإن الصدام مع ثورة يوليو كان مواجهة مع نظام وطنى جديد فى قمة حيويته وإنجازاته ويتمتع بشعبية واسعة.

المرحلة الثالثة، وهى مرحلة النضج والتعايش السلمى. وقد بدأت هذه المرحلة من أواخر الستينيات (وخاصة بعد ١٩٦٧) وامتدت إلى الوقت الحاضر. وفى هذه المرحلة نحت جماعة الإخوان المسلمين نهجا سلميا فى وسائلها فرغم أن أهدافها الإسلامية لم تتغير -وهى إقامة نظام إسلامى شامل للمجتمع والدولة- إلا أن حكماء الجماعة بقيادة مرشدها الثانى المرحوم حسن الهضيبى قرروا أن يكونوا دعاة لا قضاة أى أن يكفوا عن تكفير أو تخوين أو مواجهة المخالفين لهم بالعنف وبدلا من ذلك أن يدعو إلى مبادئهم بالحكمة والموعظة الحسنة. لقد كان هذا القرار بواسطة أغلبية الرعيل الأول من كبار الإخوان قرارا استراتيجيا بالغ الأهمية. وقد تزامن هذا القرار الاستراتيجى مع بداية الانفتاح الديمقراطى المحدود فى عهد

الرئيس الراحل أنور السادات وعلى يد المرشد الثالث للجماعة، المرحوم عمر التلمسانى تحول هذا القرار إلى واقع عملى. وأعلنت الجماعة، لأول مرة قبولها للتعددية السياسية والديموقراطية بينما كانت قبل ذلك ترفضهما إما بدعوى أن هناك حزبين فقط حزب الله هم ، وحزب الشيطان كل الآخرين أو بدعوى أن الديموقراطية هى ممارسة غربية وافدة ومرفوضة.

لقد كانت هناك أقلية من قدامى الإخوان المسلمين رفضت هذا المنحى السلمى الجديد. وقاد هذه الأقلية فى البداية المرحوم سيد قطب الذى أصر على تكفير المجتمع والدولة فى مصر، وضرورة اعتبارهما يمثلان الجاهلية، والجهاد لإسقاط هذه الجاهلية. ورغم إعدام الرجل فى منتصف الستينيات، إلا أن فكره القاطع الصارم المتشدد والذى طرحه فى كتابه معالم فى الطريق ظل يستهوى عددا لا يستهان به من الأتباع وخاصة الشباب وقد انشق هؤلاء عن الجسم الرئيسى للإخوان المسلمين وكونوا تنظيمات مستقلة عديدة سمع عنها الرأى العام المصرى والعالمى فى السبعينيات والثمانينيات من خلال مواجهاتها الدموية العنيفة مع الدولة المصرية. وكان أهمها تنظيم الفنية العسكرية (١٩٧٤) والتكفير والهجرة (١٩٧٧) والجهاد (١٩٨١) والناجون من النار (١٩٨٧) ولهذه التنظيمات وفكرها وممارستها مجال آخر وليس هنا الآن مناسبة الحديث عنها.

*** الإخوان المسلمون يزدهرون**

رغم استمرار منع الإخوان المسلمين من تكوين حزب سياسى شرعى وعلنى إلا أن الجماعة تتصرف كما لو كانت كذلك والدولة والشعب والقوى السياسية الأخرى تدرك ذلك جميعا. وتتصرف معهم فى الواقع كما لو كانوا حزبا سياسيا فعليا رغم انتفاء الشرعية القانونية!

بل وقد أثبت الإخوان المسلمون مهارة فائقة إلى إدارة اللعبة السياسية طبقا للقواعد التى سنتها الدولة المصرية. رغم أنهم لا يوافقون عليها.

*** مجال التمثيل النيابى:**

لقد دخل الإخوان المسلمون فى تحالفات حزبية وخاضوا الانتخابات النيابية تحت أعلامها (ما داموا بلا حزب خاص بهم) وفوجئ الرأى العام بتحالفهم مع خصمهم اللدود فى مصر الملكية وهو حزب الوفد فى انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٤م وكان نصيبهم سبعة مقاعد ثم غيروا من تحالفاتهم فى الانتخابات النيابية التالية فتركوا حزب الوفد وكونوا تحالفا جديدا مع حزبى العمل الاشتراكى والأحرار وكان نصيبهم فى انتخابات ١٩٨٧ خمسة وثلاثين مقعدا فى مجلس الشعب غير تلك التى حكمت لهم به المحكمة الإدارية ولم يتم تنفيذ الحكم بعد، وتصل إلى حوالى ١٢ مقعدا إضافيا.

*** مجال التمثيل النقابى**

وفى النقابات المهنية العريقة حقق الإخوان تمثيلا ملموسا فى مجالس إدارتها سواء على المستوى الوطنى أو الفروع المحلية لهذه النقابات ففى نقابة الأطباء حازت قائمة الإخوان بمعظم المقاعد فى الدورتين الأخيرتين، وفى نقابات المهندسين والمحامين والصحفيين فاز ممثلو الإخوان بعدد لا بأس به من مقاعد مجالس الإدارات والإخوان يخوضون انتخابات هذه النقابات بتنظيم محكم، يحقق لهم نتائج باهرة. حتى لو لم تكن لهم أغلبية مطلقة بين الأعضاء العاملين فيها. وأهمية هذا المؤشر فى ازدهار جماعة الإخوان المسلمين هو أن الانتخابات النقابية تتم بحرية وأمانة كاملين. ولا يشك أحد فى نزاهتها وذلك بعكس الانتخابات النيابية التى يكثر الطعن فى نزاهتها بواسطة قوى المعارضة كذلك فإن النقابات المهنية المذكورة تضم فى عضويتها نخبة من المتعلمين والمثقفين فى مصر.

*** مجال النشاط الاقتصادى**

وهنا أيضا لا يقل الإنجاز الذى حققه الإخوان عن المجالين السياسى والنقابى فرغم أن جماعة الإخوان لا تتمتع بشرعية قانونية تتيح لها كشخص معنوى أن تؤسس أو تمتلك المشاريع الاقتصادية مباشرة إلا أن عددا من أعضاء الجماعة أو المتعاطفين معها نشطوا فى تكوين مثل هذه المشاريع. وقد أغرى النجاح

المبكر لهذه المشاريع عددا أكبر من أصحاب الطموح المالى أن يستخدموا الشعارات الإسلامية فى الترويج لمشروعاتهم - وعلى نحو ما رأينا وسمعنا بخصوص ما يسمى بشركات توظيف الأموال الإسلامية التى نشأت منذ بداية السبعينيات والتى أغرى نجاحها البنوك الأخرى أن تفتح مشروعا للمعاملات الإسلامية (غير الربوية).

*** مجال النشاط الخدمى الإعلامى:**

تكاثرت فى السنوات الأخيرة المؤسسات الخدمية والإعلامية التى تحمل لافتات إسلامية. ومنها المستشفيات والمراكز الطبية والمستوصفات والمدارس ودور الحضانة والمراكز الاجتماعية وهذه ليست فى معظمها من تأسيس الإخوان المسلمين، ولكنهم مع ذلك يعتبرونها رصيدا جماهيريا للإسلام، ودليلا على جانبية البديل الإسلامى وقد نشأت بالمثل عدة دور للنشر والإعلام تصدر سيلا من الكتب والمطبوعات الإسلامية التراثية والمعاصرة.

*** الإخوان يستفيدون من عجز الدولة وعدلها وجبروتها**

إن جماعة الإخوان المسلمين فى طورها السلمى فى الوقت الحاضر تستفيد من كل الفرص والظروف المتاحة لها سواء بواسطة الدولة أو قوى المعارضة الأخرى أو المجتمع إجمالا. فتعثر الدولة الاقتصادى والمالى أعطى للمؤسسات الخاصة الإسلامية فرصة لكى تنمو وتزدهر.

وعدالة السلطة القضائية أعطى الإخوان فرصة للنشاط العام والمشاركة السياسية والمناورة الحزبية دون أن تطالهم يد السلطة التنفيذية - ما داموا ملتزمين قولا وفعلا بعدم استخدام العنف. وجبروت الدولة مع الجماعات الإسلامية المتطرفة مثل (التكفير والجهاد) جعل الإخوان يظهرون بمظهر وديع ووقور مقارنة بهؤلاء المتطرفين من ناحية. وجعلهم يستقطبون أعضاء هذه الجماعات المتطرفة بعد خروجهم من السجون من ناحية أخرى. ولا يقل عن ذلك استفادة جماعة الإخوان من عجز أحزاب المعارضة التى لم تجدد فكرها أو ممارستها لسنوات

طويلة. فانفض عنها كثير من الناس واستفادت جماعة الإخوان من ضعف هذه الأحزاب لتغريها بالتحالف معها، ولكى تهيمن على صحفها وبرامجها. وأخيرا استفاد الإخوان من التغيرات والتشوهات العديدة التى أصابت المجتمع المصرى فى العقدين الأخيرين.

إن تفصيل هذا كله يحتاج إلى مقال أو أكثر. ويكفى أن نختتم هنا بخلاصة عامة هى أن جماعة الإخوان المسلمين هى حزب حقيقى على الساحة المصرية رغم غياب الشرعية القانونية لقد أثبتت الجماعة قدرتها على الاستمرار والتطور وهى اليوم تؤثر على الرأى العام المصرى وعلى صانعى القرار بأكثر بكثير مما تؤثر كل الأحزاب القانونية.

◆ على هامش أحداث العنف فى مصر.. البحث عن القرار * ◆

أتى الرئيس حسنى مبارك إلى قمة السلطة فى الدولة المصرية وهو يتمتع بشرعية كاملة، قانونيا وشعبيا، منذ البداية. ولم تتوفر مثل هذه الشرعية الكاملة لأى من رؤساء مصر السابقين له. فرئاسة محمد نجيب القصيرة (من منتصف ١٩٥٣ إلى أواخر ١٩٥٤) ظلت شرعيتها قلقة منذ بدايتها إلى نهايتها، إن لم يكن شعبيا، فعلى الأقل قانونيا أو بسبب النزاع على السلطة بينه وبين مجلس قيادة الثورة.

ورئاسة جمال عبد الناصر ظلت بدورها غير مكتملة تماما إلا فى عام ١٩٥٦- قانونيا من خلال "استفتاء" فى بداية ذلك العام، وشعبيا من خلال سياساته وإجراءاته الثورية، وخاصة تأميمه قناة السويس، وتصديه للعدوان الثلاثى فى أواخر العام نفسه. وتكرست هذه الشرعية عربيا، حينما عقدت الجماهير العربية لواء الزعامة له فى السنوات التالية.

ورئاسة أنور السادات، رغم شرعيتها القانونية منذ البداية، إلا أن هذه الشرعية ظلت قلقة، ولم تكتمل شعبيا إلا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.

أى أن كلا من الرؤساء الثلاثة السابقين لمبارك استغرقهم الأمر سنتين أو ثلاثا، قبل أن تكتمل شرعيتهم القانونية والشعبية.

أما حسنى مبارك فقد كان أكثر حظا من سابقيه بهذا الصدد. فالتآكل السريع لشرعية الرئيس السادات فى السنوات الأخيرة لحكمه، وخاصة فى الشهور الأخيرة التى سبقت اغتياله المأسوى، جعلت الشعب المصرى مهيأ للالتفاف حول قيادته الجديدة منذ يومها الأول وعلى عكس الاستفتاءات التى طالما حفلت بها الحياة السياسية المصرية، وكان الجميع فى الداخل والخارج يشكون فى نتيجتها (٩٩.٩) ويطلقون النكات عليها، كان الاستفتاء على رئاسة حسنى مبارك صادقا، لا فقط فى رقم النتيجة، ولكن أيضا فى الأعداد الكبيرة التى توجهت إلى صناديق

---

* الجمهورية - مصر - ١٩٨٦/٣/٢٢.

الاقتراع. لقد بدا حسنى مبارك للمصريين فى تلك اليوم فى أكتوبر ١٩٨١، لا فقط أحد أبطال حرب أكتوبر المجيدة ولكن بدا لهم أيضا كشخصية وطنية نظيفة، وفى وقت حامت فيه الشبهات حول عديد من الشخصيات الوطنية العامة فى مصر. شبهات فى وطنيتهم أو نزاهتهم.

*** العنف فى مصر: من يقومون به ولماذا؟**

هذه المقدمة عن الشرعية هى بهدف إلقاء الضوء على أحداث العنف الكبرى فى مصر فى ظل رؤساء جمهوريتها.

- **بداية**.. لابد من التأكيد على أن العنف على نطاق واسع، لا يحدث لأن الضالعين فيه "يهوون" العنف لذاته، ولكن لأسباب جدية على الأقل من وجهة نظر الذين يقومون به.
- **ثانيا**: أن معظم من يلجأون إلى هذا العنف الواسع، هم من الشباب، وخاصة الطلاب أو العمال أو أعضاء تنظيمات سياسية سرية أو علنية. ويلجأ هؤلاء الشباب للعنف أما تعبيرا عن مطالب شخصية أو تعبيرا عن مطالب مجتمعية عامة، إذا ما كانت وسائل وقنوات التعبير الأخرى غير متيسرة لهم، أو كانت متيسرة ولكنها غير فعالة أو رديئة التوصيل إلى من بيدهم صنع القرار.
- **ثالثا**: يمكن إجمال أسباب اللجوء إلى العنف إلى شعور من يقومون به بخيبة الأمل أو الإحباط فى واحدة أو أكثر من المطالب الشعبية التى تبلورت وتعمقت فى ضمير المصريين، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من ثقافتهم السياسية خلال قرن من الزمان ومن ثم أصبحوا يتوقعون من النظام الحاكم أن يكون أداؤه وإنجازه بصدد هذه المطالب جيدا، ومحسوسا لهم.

هذه المطالب الكبرى وتجسيماتها الفرعية، فى مصر هى:

- الاستقلال الوطنى (فى مواجهة الهيمنة الأجنبية السافرة أو المستترة).
- العدالة الاجتماعية (فى مواجهة الاستغلال أو الاختلال فى تكافؤ الفرص والأعباء).

- الديموقراطية (فى مواجهة الاستبداد وانعدام فرص المشاركة السياسية الحقيقة).
- التنمية الاقتصادية (فى مواجهة التخلف أو النمو الطفيلى المشوه).
- التوحد مع الوطن العربى الكبير (إن لم يكن سياسيا فعلى على الأقل فى المواقف والمشاعر).
- الأصالة الحضارية (فى مواجهة الابتذال والتفرنج والمسخ الثقافى).

هذه المطالب الكبرى (وكل تفريعاتها الجزئية) هى التى دار حولها نضال المصريين من أحمد عرابى إلى حسنى مبارك.

والمصريين فى إعزازهم لهذه المطالب لم يناضلوا من أجلها كلها دفعة واحدة.. ولم يتوقعوا أن يكون الأداء والإنجاز الإيجابى فيها دفعة واحدة.

وعادة ما كان المصريون يقنعون بأداء إيجابى فى بعض هذه المطالب الكبرى، ويعطون العذر لقياداتهم إن هى تباطأت أو تعثرت فى بعضها الآخر. المهم ألا تتوقف الحركة أو الإنجاز فيها جميعا فى الوقت نفسه.

لقد ارتضى المصريون، مثلا، أن يؤجلوا مطلب الديمقراطية فى عهد عبد الناصر، طالما كان هناك إنجاز فى مطلب العدالة الاجتماعية، أو التنمية الاقتصادية، أو الاستقلال الوطنى، أو التوحد من الوطن العربى. ولكن حينما وقعت هزيمة ١٩٦٧ أصبح المناخ العام فى مصر مهيأ لوقوع احتجاج جماهيرى واسع. وجاءت اللحظة المناسبة فى أعقاب الأحكام التى صدرت ضد ضابط الطيران، والتى اعتبرها الشعب أحكاما لينة، قياسا مع حجم الإهمال. وتجاوز الاحتجاج فى ذلك الوقت (مارس ١٩٦٨) المطالبة بقصاص عادل وكان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أول من تفهم الموقف وأدرك أن توقف الإنجاز فى المسائل الكبرى الأخرى لابد أن يوازنه تحرك جاد لتلبية مطلب الديموقراطية (الذى ظل مؤجلا منذ عام ١٩٥٢)، ومن ثم صدر بيان ٣٠ مارس الذى أرسى المبادئ لتوسيع نطاق المشاركة السياسية.

وفى عهد الرئيس السادات ابتهج الشعب فى البداية بإنجازاته من أجل تحرير التراب الوطنى فى معركة أكتوبر المجيدة، وبخطوته من أجل توسيع المشاركة الديمقراطية، وانتعاش الاقتصاد الوطنى من خلال سياسة الانفتاح. وقنع الشعب أو ارتضى تأجيل مطالبه الأخرى.

ولكن فى السنوات التى بدأت فى يناير ١٩٧٧ وانتهت فى أكتوبر ١٩٨١، كانت قطاعات متزايدة من الشعب المصرى قد بدأت تدرك أن نتاج سياسات الرئيس السادات الجديدة لم تؤت ثمارها المرجوة، بل وأن بعض إنجازاته المبكرة بدت للبعض وكأنها قد تجمدت أو تعثرت أو تبخرت، وامتلأت السنوات الأربع الأخيرة من حكم الرئيس السادات بأحداث العنف الدامية، إلى أن وقع هو نفسه ضحية لآخرها.

*** مظاهر الاحتجاج والعنف فى الآونة الأخيرة**

ما علاقة هذا كله بقضية الشرعية التى افتتحنا بها هذا المقال؟ وما علاقة السابق من أحداث العنف والاحتجاج فى عهدى عبد الناصر والسادات باللاحق منها فى عهد الرئيس مبارك فى الآونة الأخيرة؟ وما علاقة هذه وتلك بعنوان المقال "البحث عن قرار".

إن المظاهرات والاحتجاجات التى شهدتها مصر فى الشهور الخمسة الأخيرة منذ أكتوبر ٨٦، والتى استخدمت قوات الأمن المركزى للتعامل معها ثم ما تلاها من تمرد وعنف بعض قوات الأمن المركزى نفسها فى أواخر فبراير ١٩٨٦، هى مؤشرات متفرقة. ولكنها ليست مؤشرات عشوائية لإحباط فئات مختلفة فى مصر تجاه ما يبدو لهذه الفئات من تعثر أو تلكؤ فى تحقيق إنجازات محسوسة فى واحدة أو أكثر من المسائل الكبرى التى تشغل بال المصريين.

فالمظاهرات التى خرجت بالقاهرة وبعض المدن فى أكتوبر ونوفمبر الماضيين، كان لها علاقة بمسألة الاستقلال الوطنى والمسألة العربية فبعضها خرج احتجاجا على الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس،

ثم احتجاجا على تداعيات ذلك الحدث بدءا بموضوع السفينة اكيلا لارو واختطاف الطائرة المصرية بواسطة المقاتلات الأمريكية. ثم تأييدا للشرطى سليمان خاطر لقد أحست الفئات التى قامت بهذه المظاهرات بتعاطف شديد مع قضية القضايا العربية. أى القضية الفلسطينية وأحست بغضب عارم ضد إسرائيل والولايات المتحدة لا فقط لإمعانها فى العدوان، ولكن أيضا لأن الأخيرة قد خدشت الاستقلال الوطنى المصرى بصلف سافر والاضطرابات العمالية فى أكثر من مكان، ثم تمرد بعض قوات الأمن المركزى ولجوئها للعنف كان لها علاقة بمسألة العدالة الاجتماعية فهذه الفئات شعرت بالضن إن لم يكن بالاختناق فى مواجهة أعباء الحياة المتصاعدة أو ظروف العمل القاسية هذا فى الوقت الذى مازالت تعم فيه مظاهر بذخ بعض الشرائح العليا من ناحية، وزيادة الفوارق الاجتماعية من ناحية ثانية وانتشار الشائعات أو تكشف الحقائق عن "الفساد الكبير" لبعض شاغلى المناصب العامة أو مراكز عليا من ناحية ثالثة.

والناس فى مصر قد يتحملون الغبن الاجتماعى إلى حين إذا كانت بلادهم تخوض معركة خارجية للدفاع عن استقلالها أو كرامتها الوطنية أو هم قد يتحملون نتيجة انتفاضة خارجية أو إقليمية إذا كانت بلادهم تخوض معركة داخلية حقيقية للتنمية أو إشاعة العدل الاجتماعى، ولكن حينما يبدو لهم أن هناك تعثرا أو انتكاسا، فلابد أن يفيض الإحباط بالبعض منهم.

والذين يتظاهرون أو يشاغبون هم عادة من الشباب الطلاب، شباب العمال، أو مجندين فى الأمن المركزى.

*** لماذا الشباب؟**

الشباب يمثلون دائما الأطراف العصبية الحساسة لأى مجتمع. فهم الأكثر تأثرا بتعثر المجتمع ومشكلاته ونكساته وهم بالتالى الأكثر تهيؤا للتعبير.

والسؤال هو أين قصرت أو تعثرت أو تلكأت الحكومة المصرية فى التعامل مع الهموم الكبرى للمجتمع المصرى؟

بداية لابد أن نقرر بكل أمانة أن الحكومة المصرية فى عهد الرئيس مبارك أدركت ووعت منذ اليوم الأول لتوليه الحكم حجم المشكلات والتحديات التى تواجه مصر وكانت سلسلة المؤتمرات واللقاءات التى دعا إليها الرئيس، وخاصة المؤتمر الاقتصادى فى الشهور الأولى من توليه السلطة، خير شاهد على هذا الإدراك والوعى.

كذلك كان هناك إدراك ووعى كاملان لأهمية التعامل مع مشكلة الفساد واتخذ النظام خطوات ملموسة فى هذا الصدد.

أهم من ذلك أدرك الرئيس مبارك أهمية الممارسة الديمقراطية وأرسى تقاليد مهمة فى التعامل مع أحزاب المعارضة وزعمائها.

هناك إنجازات أخرى لا يتسع المجال لتعدادها. فى مجال التوجهات العربية أو مجال عدم الانحياز.

ومع رضاء أغلبية المصريين على هذا التوجه عموما، وعلى أداء النظام فى هذه المجالات خصوصا إلا أن الإيقاع بدا بطيئا فى بعض الحالات. وبدا غامضا أو متناقضا فى حالات أخرى.

كان المصريون قد تعودوا فى عهد الرئيسين عبد الناصر والسادات على جرعات كبيرة من التغيير بصرف النظر عن طبيعة هذا التغيير أو اتجاهاته ويبدو أنهم أدمنوا مثل هذه الجرعات الكبيرة. وما تنطوى عليه من قرارات مدوية، وذات تأثير (إيجابا أو سلبا لهذه الفئة الاجتماعية أو تلك طبقا لموقعها فى هيكل المجتمع).

وكان المصريون قد تعودوا أن يروا فى حجم التغيير واتجاهاته والقرارات المصاحبة فى عهدى الرئيسين السابقين، ما يمكن أن يشكل مشروعا متكاملا يسميه البعض "بالمشروع التاريخى" أو "المشروع القومى" أو "المشروع الحضارى" للعهد القادم وقد تحمس البعض لهذا المشروع. ولكن مجمل التغيير واتجاهاته وقراراته كانت واضحة للمتحمس والمعارض على السواء. وشعر المؤيدون لكل من مشروعى عبد الناصر والسادات على الاختلاف الكبير بين المشروعين وبالمزايا المباشرة لكل مشروع، بنفس الدرجة التى شعر بها المعارضون بأن هذا المشروع أو ذاك قد أضر بمصالحهم

ولكن الرئيس مبارك الذى أراد أن يستفيد من دروس الماضى، وأن يتجنب أخطاء سلفيه، حاول أن يكون وسطا معتدلا بين النقيضين الناصرى والساداتى، ومثل هذه المحاولة الصعبة التى جعلت الإيقاع يبدو بطيئا، وجعلت التوجهات تبدو غامضة أو متناقضة، وأخطر من ذلك لم يتبين معظم المصريين ما إذا كانت التوجهات والقرارات فى مجملها تنتظم فى مشروع متكامل، واضح فى خياراته الداخلية والإقليمية والدولية، الفقراء فى مصر يعرفون أن الرئيس مبارك ليس ضدهم، ولكنهم ليسوا متأكدين أن السياسات فى صالحهم وأغنياء مصر يعرفون أن الرئيس مبارك لا يحمل لهم كرها أو ضغينة، ولكنهم لا يكفون عن الشكوى من سياسات وزرائه، وخاصة فى المجال الاقتصادى للعرب خارج مصر، والمصريون العروبيون فى داخلها يعرفون أن الرئيس مبارك يؤمن بقدر مصر العربى وحرصه على دورها العربى ولكنهم ليسوا متأكدين من طبيعة هذا الدور العربى لمصر.

وفى النهاية لا تعترف الناس إلا بالحصاد والنتائج، وباستثناء مسيرة مصر الديمقراطية التى يعتبرها الجميع أبهى إنجازات عهد الرئيس مبارك، فإن هناك اختلافا كبيرا حول الإنجازات الأخرى والفئات التى احتجت هى بطبيعة الحال غير راضية عن حجم التغيير وسرعته واتجاهاته.

طبعا أى محلل موضوعى لأحوال مصر ومشكلاتها، لا يمتلك إلا التعاطف الهائل مع الرئيس مبارك فقد ورث الرجل تركة مثقلة بالمعضلات الداخلية والخارجية وجاءت الظروف الإقليمية فى السنوات الأخيرة لتضيف تعقيدات أخرى لهذه المعضلات.

ولكن قلما تتصرف الفئات الاجتماعية المختلفة كما لو كانت موضوعية علمية فى تحليلها للأمور وهى تتصرف طبقا لما تشعر به وجوديا، وما لم يكن هناك فكر واضح يلجم شعورها الذاتى وانفعالاتها الوجدانية، فإن بعضها بالضرورة يتصرف كما رأينا فى الشهور الخمسة الأخيرة.

الفكر الواضح ينطوى على قرارات واضحة مستقلة، يجملها ما يسميه البعض بالمشروع المتكامل، والمشروع المتكامل ليس خطة تكنوقراطية خمسية أو

عشرية للتنمية. مثل هذه الخطة هى جزء من المشروع وليست بديلا له. ولم تكن التكنوقراطية أبدا بديلا للسياسة، وإنما هى فقط إحدى الأدوات الفعالة للسياسة.

ولم يعرف فى عالم السياسة فى مصر أو غيرها أن من الممكن إرضاء جميع فئات المجتمع على قدم المساواة. مثل هذا الأمر هو طوباوية (يوتوبيا) سياسية. ومحاولته فى دنيا الواقع ينتهى فى الغالب بعدم إرضاء أحد ، المهم فى المشاريع السياسية المتكاملة أن تراعى أساسا مصالح الأغلبية، أو حتى الأقلية الاستراتيجية الهامة.

والقيد الوحيد على الانحياز للأغلبية أو للأقلية مع مراعاة الحد الأدنى من مصالح الطرف الأخر بحيث لا يلجأ إلى العنف أو الثورة.

لقد كان وقوف الأغلبية الساحقة من الشعب المصرى إلى جانب الرئيس مبارك فى حوادث العنف الأخيرة بمثابة تجديد اجتماعى (وليس قانونيا) لشرعية عهده. وهذا تعبير عن أصالة متعمقة فى الشعب المصرى الذى يدرك طهارة ووطنية وإخلاص رئيسه.

ولكن تجديد الشرعية، فى سياق ما حدث فى مصر فى الشهور الخمسة الأخيرة، يحمل معه رسالة أخرى من الشعب المصرى إلى قيادته. وهذه الرسالة يمكن إجمالها فى كلمتين نعم للشرعية، وبحثا عن الفعالية، والفعالية تحتاج فى حدها الأدنى مزيدا من الوضوح والاتساق والسرعة فى اتخاذ القرار، وتحتاج إلى أن يكون هناك مشروع تاريخى جديد ينبثق منه القرار، وتدعمه نتائج القرار.

◈ عودة إلى الداخل .. تفسير ظاهرة العنف ✿ ◈

✽ اختلفت مع وزير الداخلية فى تفسيره لظاهرة العنف

شغلتنا طوال الأسابيع الماضية -يونيو ويوليو ١٩٨٢- أحداث لبنان، التى بدأت بالغزو الإسرائيلى البربرى للجنوب، وما صاحبه من مجازر وحشية ضد الشعبين الفلسطينى واللبنانى، ووصول جحافل التتار الجدد إلى أبواب بيروت بهدف التصفية الجسدية الكاملة للمقاومة الفلسطينية وانشغلنا بسبب ذلك كله عن الأوضاع الداخلية فى مصر إلى حين.

ولكن أى مراقب حصيف لابد أن يخلص إلى تشابك ما يحدث فى داخل مصر، بما يحدث فى المنطقة المحيطة بها، وبما يتساقط عليها من مؤثرات دولية.

ولا أدل على ذلك من أن نظام الرئيس مبارك قد واجه ومازال يواجه سلسلة متعاقبة من الأحداث الإقليمية التى تستأثر بقدر هائل من وقته وتحركاته.

فهو لم يكد يفرغ من معركة تأمين الجبهة الداخلية بعد اغتيال الرئيس السادات، حتى دخل عدة معارك غير معلنة مع إسرائيل حول الجلاء عن بقية سيناء، وزيارة القدس، ومحادثات الحكم الذاتى، ومسألة طابا...

ثم تلى ذلك مباشرة الانشغال بالتطورات المفاجئة فى حرب الخليج بين إيران والعراق طوال شهر مايو، وما انطوت عليه الانتصارات الإيرانية العسكرية من احتمالات التوتر وعدم الاستقرار فى منطقة الخليج بأسرها..

وقبل أن يسدل الستار على الفصل الأخير من الدراما الخليجية، انفجر الوضع فى لبنان بسبب الغزو الإسرائيلى بالتواطؤ مع الولايات المتحدة.. وانصرفت الحكومة والرأى العام المصرى عن دراما الخليج لتتابع المأساة الجديدة التى لم تنته فصولها بعد..

وربما سنفاجأ بانفجار إقليمى جديد قبل نهاية المأساة اللبنانية -

---

✿ الجمهورية - ١٩٨٢/٧/١٥ .

الفلسطينية، وكأن هناك من يدبر، ويخطط، وينفذ من الأحداث ما لا يسمح لنظام الرئيس مبارك أن يلتقط أنفاسه، أو يتفرغ لترتيب البيت المصرى من الداخل.

وكأن هناك من أعداء مصر والعرب من يتعمدون استنزافنا ماديا ومعنويا ونفسيا، ويفرضون علينا لعبة لم نضع نحن قواعدنا، ولذلك نلهث نحن بردود الفعل، بدل أن نكون فاعلين فى صياغة الأحداث والتوقيت لها..

إننا هنا فى مصر مسئولون -على الأقل جزئيا- عن ذلك.. فقد تصورنا، أو صور لنا، فى فترة سابقة إننا يمكن أن نكون "جزيرة أمن وأمان"، ننعزل عن المحيط الهائج من حولنا، ونتفرغ لصياغة مشروع وطنى خاص بنا.. ولكن أمواج المحيط الهادر من حولنا، وبعض أعاصيره تأبى أن تتركنا وشأننا فى "جزيرتنا الآمنة" وربما أحد الدروس التى يجب أن نعيها من أحداث المنطقة طوال الشهور القليلة الماضية، هو عبثية التعلق بأمل الجزيرة الآمنة المطمئنة.

ولا يمكن أن يكتب النجاح لأى "مشروع وطنى مصرى خاص"، ما لم يكن جزءا من مشروع قومى عربى عام .. تلك هى عبرة تاريخنا القديم والوسيط الحديث.. ولكن يبدو أن كل جيل مصرى عليه أن يتعلمها من جديد، وبثمن باهظ.. وليت هذا كان هو الدرس الوحيد الذى ندفع ثمنا باهظا فى تعلمه من جديد.

*** وزارة الداخلية المصرية كجبهة رفض!**

دار بخاطرى هذا المعنى وأنا أطالع حديث اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية مع الصحفية حسن شاه (الأخبار ١٩٨٢/٧/١). وكنت قد سمعت كلاما طيبا عن كفاءة الوزير واتزانه وأنصافه وحزمه. بل أكثر من ذلك سمعت من واحد ممن يعرفونه جيدا أنه من القلائل فى مجلس الوزراء الذين يتصدون للدفاع عن "الحريات المدنية"، ومنها حرية التعبير وممارسة الحقوق السياسية فى إطار القانون.

لكننى -بكل صراحة وأمانة- صدمت بفقرة طويلة فى حديث السيد الوزير يشخص فيها ظاهرة العنف الدينى السياسى، الذى ارتفعت مؤشراته، طوال السبعينيات وأوائل الثمانينيات فهو يقول أنها:

"... ظاهرة وفدت إلينا من الخارج فى الفترة الأخيرة، وتسللت تحت مفهوم دينى مما جعلها تجذب الشباب الذين فهموا الدين فهما خاطئا .. والدليل على أنها ظاهرة وافدة أن بعض حوادث العنف مثل حادث "الفنية العسكرية" وحادثة "الجهاد" قد ثبت أن التفكير والتخطيط لها جاء من عنصر خارجى غير مصرى، فالمصرى بطبيعته .. وبروابطه الأسرية والاجتماعية يكره كل ألوان العنف، ولا سيما فى بلد مثل مصر يحتاج أكثر ما يكون إلى الهدوء والاستقرار ليحل مشاكله الكثيرة بما فيها المشكلة الدينية".

ويقول الوزير فى فقرة أخرى:

"واضح أن التوعية الدينية لا تسير فى الخط السليم منذ فترة طويلة، ومن هنا نشأ ما نسميه الآن بالفراغ الدينى مما تسبب فى تورط بعض الشباب فى الجماعات المتطرفة .. ومما أتاح لبعض المغرضين الذين لهم تطلعات سياسية مغرضة خدمة أغراضهم .. ومطلوب الآن أن نراجع أسلوب التوعية الدينية فى كافة المستويات: فى البيت، فى المدرسة، فى المسجد، فى وسائل الإعلام، على كل هذه الجبهات أن تدرك أن ثمة خطرا يحدق بأولادنا .. وإننا إذا تداركنا هذا الخطر إنما نحمى مجتمعنا كله". خطورة هذا التشخيص هو أنه:

- **أولا:** غير دقيق.
- **ثانيا:** أنه نفس التشخيص الذى قدمه كل وزراء الداخلية السابقين منذ حادث كلية الفنية العسكرية عام ١٩٧٤، ومع ذلك لم تختلف الظاهرة، بل تضاعفت فى السنوات الثمان التالية.
- **ثالثا:** لا يؤخذ فى الحسبان خلاصة الدراسات والمناقشات التى دارت هنا وفى الخارج حول ظاهرة العنف الدينى - وخاصة بعد مقتل الرئيس السادات.

ويبدو لنا أن وزراء الداخلية المتعاقبين يرفضون رفضا تاما أن يعوا دروس الماضى.. ويرفضون أن يراجعوا مفاهيمهم حول ظاهرة العنف الجماعى المنظم، سواء من حيث تشخيص الظاهرة أو علاجها.

فلو أخذنا حديث وزير الداخلية فى أبريل ١٩٧٤ فى أعقاب حادثة الفنية العسكرية، أو حديث وزير الداخلية التالى فى يوليو ١٩٧٧ فى أعقاب حادث التكفير والهجرة، أو حديث وزير الداخلية فى أكتوبر ١٩٨١ (فى أعقاب اغتيال الرئيس السادات) لما وجدناهم يختلفون من حيث الجوهر، أو حتى الكلمات، عن حديث وزير الداخلية الحالى فى يوليو ١٩٨٢.

أربعة وزراء داخلية على مدى ثمان سنوات، يرددون نفس التشخيص، ونفس العلاج .. ولا تختفى الظاهرة، بل تخفت مؤقتا ولعدة شهور فقط، ثم تنفجر على نطاق أوسع من سابقتها.

إننا لا نشك فى حرص هؤلاء الوزراء وغيرهم من المسئولين على احتواء ظاهرة العنف، وإنما ننبه بأعلى صوت بضرورة التعلم من دروس التاريخ وقوانين علم الاجتماع .. لقد كون هؤلاء الوزراء -وربما من حيث لا يقصدون- جبهة رافضة للتعلم من التاريخ والاجتماع.

*** كيف سنضع حدا لاستيراد العنف من الخارج؟**

يضيق المقام هنا من الإسهاب فى التعليق على كل ما قاله حسن أبو باشا.. وأتوقف فقط عند بعض ما ذكره فى تشخيص ظاهرة العنف الدينى. فهو يرى أنها ظاهرة وفدت إلينا من الخارج. إذا كان ذلك صحيحا فكل ما يلزم هو:

- ❑ تقييد استيراد الظاهرة أو منعه بتاتا بالقانون، أسوة بما نفعل مع العديد من السلع الأخرى!
- ❑ مصادرة ما يتم تهريبه من الخارج أولا بأول، ثم القيام بحرقه أو إعدامه، أسوة بما نفعل مع المخدرات أو الدواجن الفاسدة، ولكنى لا اعتقد أن السيد الوزير يقر بفعالية هذا الأسلوب.

إننا نختلف معه فى أن الظاهرة مستوردة .. إنها من إنتاج محلى. وما لم نتعامل معها على هذا الأساس فسنكون كمن يحرث فى البحر .. فالأغلبية الساحقة

من الشباب المنخرط فى الجماعات الدينية المتطرفة هم مصريون، ومن صلب الطبقات الوسطى، ومن طلبة وخريجى الجامعات الذين نالوا حظا لا بأس به من التعليم والثقافة .. بل أن أغلبهم من ذوى التحصيل والإنجاز الدراسى المتفوق.

ونظرة واحدة إلى خلفيات الثلاثمائة متهم فى قضية تنظيم الجهاد الماثلة أمام القضاء تثبيت ذلك.. أن هناك عطبا أساسيا فى بناء المجتمع المصرى هو الذى يفرز ظاهرة التطرف وما يصاحبها من عنف .. وأى تشخيص يتجاهل هذه الحقيقة هو إمعان فى خداع الذات. وحتى إذا سلمنا جدلا بأن بذور ظاهرة العنف الدينى هى بذور مستوردة، فإن السؤال يبقى وهو: لماذا تنمو هذه البذور وتترعرع فى التربة المصرية؟

لقد وفدت إلى مصر على مر العصور أفكار ومعتقدات وممارسات من خارج الحدود - بما فى ذلك الإسلام نفسه. ولكن بعض هذه الأفكار والمعتقدات والممارسات يتم لفظها أو رفضها بواسطة الجسم الاجتماعى المصرى، وبعضها الآخر يجد تربة أو مناخا مواتيا، فينمو وينتشر. وبما أن الظاهرة فى انتشار منذ أواخر الستينيات. فلابد أن نتساءل عن المناخ والتربة التى هيأت هذا النمو والانتشار.

*** المصرى الميتافيزيقى**

من الأشياء التى ذكرها السيد وزير الداخلية، ويرددها كثير من المسئولين بحسن نية، هى أن "المصرى بطبيعته يكره كل أنواع العنف".. وتكرار هذه المقولة يعنى أن المصرى له طبيعة واحدة ثابتة خالدة أبدية لا تتغير فى الزمان أو المكان، أو فى ظل أى ظروف .. وهذا ليس صحيحا ويجافى أبسط قوانين علم الاجتماع.

فالمصرى، أو غير المصرى، لا يولد بمجموعة خاصة وثابتة من الصفات الوراثية التى تجعل له "طبيعة اجتماعية" معينة.. والأصح هو أن أنماط السلوك تتشكل وفقا لمجموعة من الظروف الهيكلية والحياتية والحضارية. وبتغير هذه الظروف، تتغير أنماط السلوك البشرى. ينطبق ذلك على المصريين وعلى غيرهم.

وقد أخطأ بعض الأجانب وبعض المصريين فى توصيفهم لطبيعة الشخصية المصرية، وبنوا على ذلك حسابات، أثبتت الأيام عدم صحتها بالمرة. فالمصرى الذى

لم يحارب فى ١٩٦٧ حارب ببسالة منقطعة النظير فى ١٩٧٣، والمصرى الذى كان يقال عنه أنه لا يهاجر أبدا ويتمسك بالأرض، فاجآهم فى العقدين الأخيرين بالهجرة إلى أرجاء المعمورة.

والمصرى الذى يوصف بأنه خنوع دائما، قام بثلاث ثورات كبرى خلال المائة عام الأخيرة (الثورة العرابية، ثورة ١٩١٩، وثورة ١٩٥٢). هذا فضلا عن هبات شعبية عديدة بين هذه الثورات .. حتى الشعب الفرنسى الذى يسمونه (أبو الثورات) لم يقم بهذا العدد من الثورات خلال نفس الفترة الزمنية.

ما نريد أن نخلص إليه هو أنه حينما تتوفر ظروف معينة تدفع إلى العنف (أو غيره من أنماط السلوك التى نحبها أو لا نحبها) فإن المصرى لا يتورع عن استخدام العنف .. وسنوات هذا القرن حافلة بأمثلة استخدم فيها المصريون العنف. وأى دارس يمكن أن يرجع إلى كتب التاريخ.

العبرة -إذن- لمن يريد أن يحتوى ظاهرة العنف الدينى، هو أن يدرك العوامل الهيكلية الدينية التى تجعل المناخ والتربة مواتين لنمو هذه الظاهرة، وأن يتعامل مع هذه العوامل من جذورها ...

◆ هل هناك حقا فراغ دينى؟* ◆

الذين يقولون بأن ظاهرة التطرف الدينى سببها "الفراغ الدينى"، هل مثل القائلين بأن ظاهرة التخمة أو السمنة سببها قلة التغذية؟. هناك تناقض منطقى واضح فى هاتين المقولتين لمن يتأمل فيهما. ولكن كثرة الترداد، وقلة التأمل، جعلتنا نأخذ هذه المقولة وغيرها كأحد المسلمات التى لا تقبل الجدل.

دعونا نفحص الحقائق

*** الامتلاء الدينى:**

الملاحظة العينية للمجتمع المصرى خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة تشهد بازدياد التدين والسلوك الدينى بين المصريين. فعلى مستوى المؤسسة الدينية الرسمية تضاعف نشاط الأزهر ووزارة الأوقاف. ومعظم الإحصاءات الرسمية تفيد أن حوالى أربعة آلاف مسجد قد شيدت فى تلك الفترة. وهو عدد يزيد عن أى فترة زمنية مماثلة فى تاريخ مصر الحديث. وأن حوالى ألف مسجد من هذا العدد الإجمالى قد تم تشييده بمجهودات أهلية، وهذا أيضا أمر غير مسبوق بهذا الحجم وعلى هذا النطاق فى أى فترة زمنية مساوية.

كذلك تضاعف ساعات الإرسال المخصصة للبرامج الدينية ثلاث مرات فى الإذاعة والتليفزيون. وأنشئت محطة خاصة للقرآن الكريم والبرامج الدينية. وارتفع عدد ما ينشر من كتب دينية، وتضاعف توزيعها عدة مرات.

كما أن كمية ما يدرسه تلاميذ المدارس من مواد دينية هو فى تزايد مستمر. هذه ومظاهر غيرها كثيرة تشهد بأن المؤسسات الدينية الرسمية لم تقصر من حيث "النشاط الكمى".

فإذا انتقلنا إلى مظهر آخر من مظاهر السلوك الدينى وهو الطرق الصوفية، فإننا نجد الأمر متشابها. فقد تضاعف عدد المنضمين إلى هذه الطرق أربعة أمثال على الأقل فى السنوات الخمس عشرة الأخيرة، وزاد النشاط الأسبوعى والموسمى

* الجمهورية ٢٢/٧/١٩٨٢ .

لكل هذه الطرق زيادة ملموسة، وخاصة فى المدن الكبرى، بل لقد أصبح لبعض هذه الطرق مؤسساتها المالية والاقتصادية والعقارية المزدهرة.

وأخيرا -وليس آخرا- نجد ما يسمى "بالجماعات الدينية المتطرفة" تنمو باطراد. وتقوم فيما تقوم به بصنوف شتى من الرعاية الاجتماعية والنفسية للمنضمين إليها. وقد تضخمت أكثر ما يكون التضخم فى الجامعات والمعاهد العليا. وليس سرا أن قوائم مرشحيها فى الانتخابات الطلابية، خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩، كانت تكتسح منافسيها فى كل الجامعات والكليات تقريبا.

*** أين -إذن- هو الفراغ الدينى؟**

إن ما عرضناه من مؤشرات جزئية يفيد العكس تماما - وهو أنه امتلاء دينيا. وقد لاحظ كل الدارسين والمراقبين، من داخل المنطقة وخارجها، إن هذا النشاط الدينى بأنواعه الثلاثة، المؤسسى والصوفى والاحتجاجى، هو فى تزايد مطرد. واجملوا وصف هذا النشاط المتنامى بتسمية "الصحوة الإسلامية"، و "البعث الإسلامى"، و "المد الإسلامى". وهى ظاهرة لا تقتصر على مصر، بل تمتد من إندونيسيا شرقا إلى المغرب على سواحل الأطلنطى.

وقد صدرت فى الغرب عشرات الكتب ومئات المقالات حول هذه "الصحوة الإسلامية"، انشغلت بدراستها مراكز البحوث الاجتماعية والسياسية والاستراتيجية، طوال السنوات الخمس الأخيرة. وحدث نفس الاهتمام بالظاهرة فى كل من اليابان والاتحاد السوفيتى.

العالم كله -إذن- أخذ علما بظاهرة الصحوة الإسلامية، وتوفرت دولة المتقدمة على دراستها بموضوعية، لكى تستعد للتعامل معها. أما الأنظمة الحاكمة فى العالمين العربى والإسلامى فهى إما غافلة عنها -كما هى غافلة عن أمور أخرى كثيرة- أو تدرك وجودها، ولكنها لا تفهم أبعادها الحقيقية. وقد اقتصر معظمها فى التعامل مع هذه "الصحوة الإسلامية" على الأساليب البيروقراطية والأمنية.

ولأن هذا النوع من أسلوب التعامل يستند على أسس خاطئة فى الفهم، فإنه

عديم الجدوى فى الأمدين المتوسط والطويل، وإن كان ما يبدو فعالا، أحيانا، فى الأمد القصير.

ونظرة فاحصة لمظاهر الصحوة الإسلامية فى العالم العربى، تجعلنا نخلص إلى أنها تعبير عن وجود أزمة حضارية شاملة، ومتعددة الجوانب. فهذه الأزمة لها جانب سياسى، وجانب اجتماعى، وجانب اقتصادى، وجانب وطنى، وجانب ثقافى.

الأزمة هى من خلق الأنظمة الحاكمة وما يسمى "بالصحوة الإسلامية" هى رد فعل شعبى على إخفاق الأنظمة الحاكمة أو تعثرها فى التعامل الخلاق مع الهموم الداخلية والخارجية التى تعتمل فى صدور أبناء هذه المنطقة.

البعد السياسى لهذه الأزمة الحضارية الشاملة هو غياب المشاركة السياسية. وهو ما نطلق عليه أحيانا غياب "الديمقراطية" أو "الشورى". وغياب المشاركة السياسية يعنى الاستبداد، أو استئثار فرد واحد، أو أسرة حاكمة، أو حزب واحد، أو طغمة عسكرية بالحكم.

والذى حدث فى العقود الثلاثة الأخيرة هو أن البنية الاجتماعية الداخلية لمعظم الأقطار العربية قد تغيرت. فهناك طبقة جديدة، وفئات متعلمة متزايدة، ووسائل إعلام تربط الناس بالعالم الخارجى، وتحركات بشرية هائلة من خلال الهجرة المؤقتة أو السياحة.

والأنظمة الحاكمة لم تستوعب هذه التغيرات، وظلت تحكم حكما كما لو كان العالم العربى ساكنا لا يتغير. باختصار، فشلت الأنظمة فى تحقيق التواكب بين حركة المجتمع والتعبير السياسى هو المسئول عن هذا البعد من أبعاد الأزمة الحضارية الشاملة.

البعد الاجتماعى لهذه الأزمة الحضارية هو غياب العدالة الاجتماعية فى توزيع الأعباء والحقوق وفرص الحياة. وغياب العدالة يعنى الاستغلال بواسطة القلة، ويعنى التفاوت الهائل بين الناس على غير ما أساس موضوعى من القدرة أو الكفاءة.

كان الناس فى السابق يتسامحون مع هذه الفروق، أو يقبلونها قبولا قدريا

تواكليا. لكن هامش هذا التسامح أو القبول يتقلص بفعل الوعى والتعليم والمقارنة. والشباب، وخاصة من الطبقات الوسطى الصغيرة، هم أكثر فئات المجتمع حساسية وتبرما بهذا التفاوت.

الجانب الاقتصادى للأزمة الحضارية الشاملة فى العالمين العربى والإسلامى ليس مسألة الفقر والغنى فقط. بدليل أن البلاد العربية الغنية (مثل السعودية والكويت) والمتوسطة مثل (سوريا وتونس والجزائر)، والفقيرة مثل (مصر والسودان) تشهد جميعا مظاهر للصحوة الإسلامية.

أهم من الغنى المطلق أو الفقر المدقع هو نموذج التنمية الذى تتبناه الأنظمة الحاكمة. والذى ثبت إلى الآن أنه نموذج مشوه، فهو يركز على الاستهلاك أكثر منه على الإنتاج، وعلى النمو الكمى أكثر منه على التنمية الكيفية، وعلى التقليد التكنولوجى غير المناسب منه على ابتكار أو تبنى تكنولوجيا وسيطة مناسبة، وعلى التبعية الاقتصادية للخارج أكثر منه على الاعتماد الذاتى.

الجانب الوطنى فى الأزمة يتجلى فى تعثر الأنظمة فى المحافظة على ترابها الوطنى وتأكيد استقلالها فى مواجهة محاولات الهيمنة الأجنبية بواسطة إسرائيل أو الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى.

بل أن ما يضاعف من سخط قطاعات شعبية واسعة هو أن بعض هذه الأنظمة يهرول بنفسه للدخول تحت عباءة هذه القوة الأجنبية أو تلك. ولم تخدع شعوب المنطقة بالمسميات الجديدة التى ابتدعها الحكام لتبرير التبعية والتفريط فى الاستقلال الوطنى. من هذه المسميات الجديدة: "معاهدات الصداقة"، "الاتفاق الاستراتيجى"، "الإجماع الاستراتيجى".

أما الجانب الثقافى لهذه الأزمة الحضارية الشاملة فيتمثل فى موجة "التغريب" (نسبة إلى الغرب) التى تجتاح القيم والمعايير وأنماط السلوك وأسلوب الحياة. وهى موجة كاسحة تأخذ أشكالا شتى ابتداء من ثقافة "البلوجينز" فى

الملبس، و "الروك أند رول" فى الموسيقى، ومسلسل "دالاس" فى التليفزيون، واللافتات والمسميات الأجنبية على محلاتنا التجارية والخدمية.

هناك إحساس بأن أصالتنا الحضارية تتقوض وتتشوه تدريجيا. ويغذى هذا الإحساس غياب أى محاولة جادة من جانب الأنظمة الحاكمة بتأكيد أصالتنا الحضارية قولا وفعلا. بل بالعكس يشاهد الناس فى ممارسات بعض الحكام وأسلوب حياتهم ما يكشف عن إعجابهم الشديد بالأجانب، وتفضيلهم لرأيهم ومشورتهم عن أبناء وطنهم. هناك إحساس بالنقص نحو الذات ونحو ما هو أصيل، وانبهار بالغير ونحو ما هو أوروبى وأمريكى.

*** الصحوة الإسلامية كاستجابة شعبية**

فى مواجهة هذه الأزمة الحضارية الشاملة -بكل جوانبها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والوطنية والثقافية- لا تجد معظم القطاعات الشعبية فى العالمين العربى والإسلامى إلا الدين كمهرب، وكحصن، وكسلاح للدفاع والهجوم.

النمو الهائل فى عدد المنتمين إلى الطرق الصوفية فى السنوات الأخيرة يمثل استراتيجية بعض القطاعات الشعبية للهرب أو الانسحاب عن عالم الأزمة الدنيوى اليومى - ولو لبعض الوقت بصفة دورية. فهم ينسحبون إلى عالم روحانى يفيض بالأخوة والتوحد مع الخالق، ويعطى حياتهم معنى وصفاء وطمأنينة، لا يجدونها خارج "حلقات الذكر"، أو خارج حدود "الطريقة"، أو خارج كتب "الأوراد" الصوفية.

والنمو الهائل فى عضوية ما يسمى "بالجماعات الدينية المتطرفة" فى السنوات الأخيرة يمثل استراتيجية بعض القطاعات الشعبية الأخرى وخاصة من شباب الجماعات فى مواجهة الأزمة. والدين فى هذه الحالة هو حصن يقيهم شر ما يعتقدون أنه هجمة من قوى الفساد الداخلى والإفساد الخارجى. وهو سلاح يدافعون به عن أنفسهم وعن دار الإسلام ضد الهيمنة الأجنبية. وهو سلاح اقتحام من أجل هزيمة كل هذه القوى وإعادة بناء نظام اجتماعى إسلامى يتجاوزن به الأزمة الحضارية الشاملة التى تحيط بهم.

وليس غرضنا هنا الآن هو أن نصدر حكما بالتأييد أو الإدانة لهذه الصحوة الإسلامية بمظهرها الصوفى الانسحابى، أو مظهرها الاحتجاجى الدفاعى الاقتحامى. كل ما نقصده هو أن نقرأ ما يحدث قراءة صحيحة، وأن نفسره تفسيرا دقيقا. فالمشكلة ليست مشكلة "فراغ دينى" - بل العكس هو الصحيح، هناك ظاهرة امتلاء، ومد، وصحوة دينية.

وليست المشكلة الرئيسية هى الفهم الساذج أو المنحرف أو المتعصب للدين، ولكنها الأزمة الحضارية الشاملة. هذه الأزمة هى بمثابة "الطوفان" الذى ترتفع مياهه وتشتد أمواجه، ويهدد الناس بالاجتياح والغرق. والبعض منهم يعتقد أن الخلاص هو فى الاعتصام بالإسلام. إنه قارب النجاة أمام الطوفان.

قد يبدو هذا القارب -بالشكل الذى تقدمه الجماعات المتطرفة- مشوها، أو بدائيا، أو مليئا بالثقوب. ولكن ما لم يوجد أمامهم بدائل أفضل تقدمها النظم الحاكمة لمواجهة الأزمة الحضارية الشاملة، فأنهم سيظلون على تمسكهم به.

◆ هذا الأسلوب الخاطئ يزيد النار اشتعالا! * ◆

لم أكن أعرف أن في مصر علماء حكومة وعلماء شرطة .. حتى سمعت علماء الدين الإسلامي في الأزهر الشريف .. ينفون عن أنفسهم هذه التهمة.

فالحكومة والشرطة من ضرورات أي نظام .. وحتى النظام الإسلامي فيه حكومة وشرطة .. ولا أحد يختلف حول هذه الأسس .. إنما الخلاف يقوم حول أسلوب عمل الحكومة والشرطة .. والرأي الذي أجاهر به عندما تخطيء وعندما تصيب.

هذا ما كان يفعله الإمام محمد عبده وهو يعمل في الحكومة.. كأن يجاهر برأيه أمام الخديوي حتى يحمر وجه الخديوي غضبا. وكان الحكام يسعون إلى مشايخ الأزهر لأنهم لا يخافون في الحق لومة لائم. ولا يطمعون في البقاء في السلطة.. ولو كان العمل في الحكومة جريمة ، لكان أول المتهمين بذلك رفاعة الطهطاوي رائد نهضتنا الحديثة.. لأنه كان يعمل واعظا وإماما في الجيش المصري .. في مصر وفرنسا ..!

ولو كنت من علماء الأزهر الشريف الذين أصدروا بيانهم .. ما كنت أوهم شباب الفكر المتطرف أني معهم .. وأن المسألة هي مسألة انتظار حتى يجيء الوقت المناسب.

كنت أقول أنا مع النظام الذي ارتضاه الشعب لأن البديل هي الفوضى .. والحكومة محقة في كذا ومقصرة في كذا .. وعلاج القصور والسلبيات لا يتم عن طريق القوة .. وإنما عن طريق الانتخابات والبرلمان.

سجلوا أسماءكم في كشوف الانتخابات .. ادخلوا البرلمان .. أما الرفض المطلق لكل ما هو موجود .. واتخاذ أسلوب القوة بديلا للحوار فهذا ما يأباه الإسلام الذي دخل في حوار مع أصحاب الديانات وحتى مع الكفار!

ولكن العجيب أن بعض الدعاة من الكبار يتفقون مع الشباب المتطرف في المضمون .. ويختلفون معهم في الأسلوب وفي الوقت الذي يتحقق فيه نفس الهدف.. وهذا هو مكمن الخطر .. والأعجب من ذلك أننا جميعا صنعنا التطرف.. وزدناه اشتعالا.

---

* مجلة صباح الخير، مصر، ١٩٨٩/١٢/١٧م .

أبسط حقيقة ننساها هى أن هذا الجيل الحاضر من صنعنا نحن! إنه محصلة اجتهادنا فى العمل السياسى والاجتماعى ومناهج التعليم وأسلوبنا فى الدعوة الدينية وأسلوبنا فى أجهزة الإعلام .. إن كان متطرفا فنحن غرسنا البذور.. وإن كان يقترف الجرائم فلا ينبغى أن نتحدث عن الفاعل وننسى المحرض .. وأولى بنا أن نواجه أنفسنا بما صنعناه .. قبل أن نفتعل خصومة مع هذا الجيل.

إن المعلق الرياضى المنفعل يخلق جوا من التعصب الكروى .. وخطيب الجمعة المتشنج يخلق جوا من التطرف الدينى .. وعلينا أن نتذكر الأسلوب الهادئ فى الدعوة .. الذى يتحلى به الدكتور عبد الله شحاتة وهو يتحدث فى التليفزيون.. لندرك الفارق بين داعية منفعل غاضب .. وداعية يتحدث إلى العقل .. بدلا من الهياج وهو ينفى صلته بالحكومة! علينا أن نغير ما بأنفسنا قبل أن نغير ما بأنفس الشباب .. وعلينا أن نغير أسلوبنا مع شباب التيارات الإسلامية.. هذا الأسلوب الذى يعتمد على الاتهام بالجهل والزجر .. فقد أثبت هذا الأسلوب فشله من أيام حادثة المنصة عام ٨٠ وحتى أحداث عين شمس عام ٨٨.

إن هذا الأسلوب الذى يعتمد على فرض الرأى من فوق المنصات العالية يختلف عن أسلوب الحوار الهادئ .. ومن الغريب أن سياستنا على مستوى القمة تنهج خطا معتدلا بعيدا عن التشنج .. ولكن هذا الأسلوب لا يتحقق على باقى المستويات .. وخاصة على مستوى الدعوة فى أجهزة الإعلام.. والفكر لا يواجه إلا بالفكر.. حتى الفكر المتطرف يواجه بالعقل الهادئ .. أما الذين اقترفوا الجرائم فليس لنا بهم شىء لأنهم ليسوا أصحاب فكر ولا عقيدة .. ومن الظلم نسبتهم إلى الإسلام!

وأذكر أننى كنت أتحدث مع نجيب محفوظ عن ظاهرة التطرف الدينى عند الشباب .. فقال لى: إن الشباب المؤهل للعمل والجدية والتضحية هو ما نسميه بالشباب المتطرف .. وعندما سألته: كيف نكسبهم؟ قال: إزاى الأمير قدر يأخذهم معاه .. وأنت بكل ما معك من علماء دين كبار وأجهزة إعلام مش قادر تأخذهم..

دى مصيبة.. اللى قدروا يخلقوا الشباب بالشكل ده يستحقون الإعجاب.. حتى لو كانوا قطاع طرق!

ولا شك أن نجيب محفوظ كان يعبر عن أسلوبنا الخاطئ فى معالجة التطرف الدينى.. فقد تذكرت ما دار بينى وبينه من حديث .. وأنا أتابع الحديث المنفعل لعلماء الأزهر الشريف.

◈ التطرف والفتنة وكباش الفداء ✿ ◈

تعانى مصر منذ أوائل السبعينيات من ظاهرة التطرف الدينى، وليس التدين. فالمصريون منذ قديم الأزل يعتبرون من أكثر شعوب العالم تدينا. ولكن الجديد على الساحة المصرية هو التطرف الدينى، والذى تصاحبه عادة مواجهات دموية عنيفة، تكون فيها الدولة ومؤسساتها هى المستهدفة الرئيسية. ولكن من آونة لأخرى، تتحول هذه المواجهات الدموية العنيفة بواسطة المتطرفين من الدولة ومؤسساتها إلى أحد فئات المجتمع المسالمة. وقد شهدنا أمثلة قبيحة لذلك فى المنيا وأبو قرقاص وسنورس بمحافظة الفيوم خلال الأسابيع الأخيرة، استهدفت بعض المواطنين الأقباط وممتلكاتهم. وأحد التوصيفات العلمية لهذه الظاهرة هى نظرية البحث عن كباش فداء.

* ما هو التطرف؟

التطرف، كما يدل المعنى اللغوى للكلمة، هو الاشتطاط والمبالغة والغلو فى الأفكار أو المعتقدات أو السلوك . والتطرف بهذا المعنى ينطوى على إنكار حق الآخرين فى أن يحملوا أفكارا أو معتقدات متغايرة، أو أن يسلكوا سلوكا مختلفا عن المتطرفين. وفى حالة التطرف الدينى، فإن أصحابه ينكرون هذا الاختلاف على أبناء نفس الدين، ويصفونهم "بضعف الإيمان" أو "الزندقة"، أو حتى "بالكفر". وإذا كان ذلك هو موقفهم من اتباع نفس الدين، فلنا أن نتصور موقفهم من اتباع الديانات الأخرى الذين يعيشون فى نفس الوطن، وفى نفس القرية أو المدينة.

ولا يولد الناس متطرفين، ولكنهم يتعلمون ويكتسبون "التطرف"، كموقف وسلوك، من أسرهم أو أقرانهم أو مدارسهم أو وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية، التى تتساقط رسائلها الصريحة أو الضمنية عليهم، خلال سنوات تكوينهم وتنشئتهم فى مرحلتى الطفولة والشباب.

✿ الجمهورية - مصر - ٢٨/٤/١٩٩٠ .

لذلك فالبحث فى أسباب التطرف لا يخرج عن أحد هذه المصادر، أو عنها جميعا. ولكن بما أن الإيديولوجية الرسمية المعلنة للدولة ومؤسساتها التعليمية والإعلامية والثقافية هى ضد التطرف، ومع الاعتدال والتسامح واحترام الآخرين، فلابد أن تكون الممارسات الفعلية ومؤسساتها، أما عاجزة أو غير متسقة مع الأيديولوجية الرسمية المعلنة.

كذلك فمن الواضح لأى مراقب موضوعى محايد أن يلاحظ أن الدولة ومؤسساتها الرسمية ليست هى الوحيدة التى تصوغ أفكار وسلوك الأجيال الجديدة من المصريين. فهناك جماعات دينية تعادى الدولة، وتصارعها، وتتنافس معها على عقول وقلوب هذه الأجيال الجديدة. ويبدو أن هذه الجماعات المتطرفة فى فكرها، والمتزمتة فى سلوكها، قد استطاعت فعلا أن تنفذ إلى بعض أطفالنا وشبابنا، رغم أنف الدولة، وأحيانا تحت بصرها وسمعها. بل وفى بعض الحالات استطاعت هذه الجماعات المتطرفة أن تفرض ممارستها السلوكية على مؤسسات الدولة الرسمية وأن تبتز المسئولين عنها. وإلا كيف نفسر المظاهر التالية؟

حض الأطفال والتلاميذ فى بعض المدارس على رفض تحية "العلم" رمز الوطن والوطنية، بدعوى أنه رمز "للوثنية".

فرض إرادة هذه الجماعات المتطرفة فى طريقة إجلاس الطلبة والطالبات فى الكليات الجامعية، على غير ما تقتضى به اللوائح والنظم.

فرض الحجاب بالقوة على الطالبات، ومعاقبة من لا يرضخن لذلك فى العديد من الكليات فى الصعيد.

ما يشبه القضاء الكامل على الأنشطة الفنية والترويحية، من موسيقى وغناء وتمثيل ورحلات مختلطة وما إلى ذلك، فى الجامعات المصرية.

ابتزاز العمداء والأساتذة والتضييق على حرياتهم الإدارية والأكاديمية باسم الدين.

ابتزاز المحافظين وسلطات الأمن والتهديد والوعيد لمنعهم من ممارسة سلطاتهم والقيام بواجباتهم، و "التفاوض" معهم كما لو كانوا "دولة أجنبية".

تحويل بعض المساجد إلى مقرات لأنشطة خلاياهم السرية، واستغلالها كقواعد للحشد والتعبئة والانطلاق فى "غزواتهم" ضد الدولة أو ضد فئة من المواطنين.

وهكذا لا يمكن إلا أن نعترف بالنجاح المؤقت للجماعات المتطرفة فى نشر تطرفها بين شرائح متسعة من الصبية والشباب، وخاصة فى محافظات الصعيد. ولا أدل على ذلك من أن معظم من شاركوا فى حوادث الاعتداء على الأخوة الأقباط وممتلكاتهم فى المنيا وأبو قرقاص والفيوم كانوا من الصبية والشباب.

*** لماذا العدوانية والعنف؟**

يقول لنا علماء الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى أن التطرف والتعصب والعدوانية والعنف هى حلقات متصلة ومتتالية، فى إدراك ومواقف وسلوك الناس، حينما يشتد إحباطهم. ويشتد الإحباط لأسباب شتى منها الضيق الاقتصادى، والشعور بالظلم الاجتماعى، وغياب المشاركة السياسية، وعطب العملية التربوية.

ولا يخفى علينا أن مصر تمر بظروف صعبة فى كل هذه المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية فهى تنتقل من مشكلة إلى أخرى، ومن أزمة إلى أزمة تالية. وليس هنا مجال التفصيل فى أسباب هذه المشكلات وتلك الأزمات.

ومع ذلك فإن معظم المصريين ليسوا متطرفين ولا متعصبين ولا عدوانيين بعد. فمن هى هذه القلة المتطرفة المتعصبة العدوانية؟

هذه القلة هى أساسا من الشباب، وخاصة فى صعيد مصر. وربما هاتان السمتان يرشداننا على أحد مفاتيح ظاهرة العدوانية والعنف التى استهدفت الأخوة الأقباط.

فإذا كان هناك إحباط مجتمعى عام بسبب تكالب المشكلات والأزمات، فإن شباب مصر هم الأكثر تأثرا بها ومعاناة منها. فهم الأكثر بطالة، والأقل دخلا، والأقل أملا فى إيجاد مسكن فى وقت قريب، وبالتالى الأقل أملا فى الزواج وبدء أسرة ناشئة وهم فى سن الشباب. ولذلك فهم الأكثر كبتا وسخطا وتهيؤا لاستقبال

رسالة التطرف الدينى، ورسالة التعصب، وهم الأكثر تصديقا للإشاعات، والأكثر استجابة لنداءات العدوان.

أما لماذا فى محافظات الصعيد، فذلك لأن مشكلات مصر وأزماتها تتفاقم أكثر فى تلك المحافظات. فهى الأضيق فى رقعتها الزراعية، وهى الأقل فى تنوع الموارد والأنشطة الاقتصادية، وبالتالى فهى الأقل فرصا فى حياة كريمة شريفة بالنسبة لمئات الألوف من الشباب. هذا فضلا عن أن بعدها النسبى عن العاصمة، قد عرضها للإهمال تاريخيا، ومازال متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل والاستثمار والإنفاق الحكومى على الخدمات، دون نظيره فى القاهرة ومحافظات الوجه البحرى.

وباختصار فنحن فى صعيد مصر نكون بصدد شباب محبط فى إقليم مهمل. وهذا الخليط يجعل شباب الصعيد، أكثر قابلية للالتهاب والعنف. فإذا قارناهم، مثلا، بالشباب فى محافظات دمياط وبورسعيد والإسماعيلية، حيث وفرة فرص العمل والاستثمارات والخدمات، فإننا نلاحظ تدنى نسبة التطرف والعدوانية فى هذه الأخيرة.

*** لماذا العنف ضد الأقباط؟**

إن الأقباط هم جدود المصريين جميعا. وارتباطهم بأرض مصر وحبهم لها هو جز ء لا يتجزأ من عقيدتهم الدينية ومن صلواتهم الكنسية. ولذلك ظلت الكنيسة القبطية متفردة بوطنيتها الصافية فى عالم المسيحية. فهى مصرية خالصة. ولأن الأغلبية المصرية التى اعتنقت الإسلام بدءا من القرن السابع الميلادى كانت تنحدر من أصلاب قبطية وفعلت ذلك بمحض إرادتها، فقد أبدعت مصر هذا الإنجاز الحضارى المبهر فى التعايش والتضافر والتسامح بين فرعين من جذر وجذع واحد. ولم يتخلف الأقباط أبدا عن محاربة نفس معارك المسلمين من أجل مصر، حتى ضد من ينتمون إلى "مسيحية أخرى" غير "المسيحية المصرية".

ورغم هذا الإنجاز الحضارى المبهر فى التعايش والتضافر والتسامح، لم يخل

الأمر من لحظات توتر واحتقان بين بعض مسلمى مصر وأقباط مصر. ولكن لحظات التوتر والاحتقان هذه كانت دائما مرتبطة بوجود مشكلات وأزمات واحباطات مجتمعية تواجه كل مصر والمصريين.

وبدلا من التعامل الموضوعى الفعال مع أسباب هذه المشكلات والأزمات وما ينتج عنها من احباطات، فإن دعاة التطرف والتعصب كانوا وما يزالوا يلجئون إلى أساليب غوغائية تبسيطية فى صرف أنظار العامة عن تلك الأسباب وتوجيه الشحنات العدوانية المتولدة عن هذا الإحباط فى اتجاه الأخوة الأقباط. وهذا تماما هو ما تنطوى عليه نظرية البحث عن كباش فداء.

وللتدليل على صدق هذا التفسير علينا أن نراجع ما قيل أنه "سبب مباشر" لتفجر الأحداث الطائفية القبيحة فى المنيا وأبو قرقاص والفيوم. فالرواية الشائعة فى هذه الأحداث جميعا هى أنها تتعلق بشبهة الاعتداء أو محاولة الاعتداء على شرف بعض "الفتيات المسلمات" بواسطة بعض الأقباط. وكما ثبت فلا صحة لهذه الإشاعات. ولكن حتى إذا كانت هذه الشائعات صحيحة، فكيف يؤخذ جميع الأقباط بجريرة أفعال أتاها بعض أفراد منهم؟ ولماذا لا تأخذ نفس الحمية لشرف "المسلمات" نفس الصورة الجماعية القبيحة حينما يكون الجناة أفراد المسلمين؟

إن تعميم الجزم الفردى إلى تأثيم جماعى هو من بقايا القبلية المتخلفة، التى تجاوزها الإسلام وكل القوانين الوضعية.

*** الدولة والمجتمع المدنى فى مواجهة التطرف**

إن التطرف والتعصب، وما يصاحبهما من مظاهر العنف، ينطويان على تهديد حقيقى للوحدة الوطنية، بل وتهديد كيان مصر بأكملها وكل ما أنجزته حضاريا على مر العصور. لذلك لا ينبغى الاستخفاف بهذا الخطر الداهم، أو الاهتمام به موسميا كلما انفجرت نيران الفتنة الطائفية.

إن الوقاية من التطرف والتعصب والعنف تتحقق فى المدى الطويل بعلاج المشكلات والأزمات الهيكلية، التى أشرنا إليها، والتى تخلق مناخا مواتيا لدعوات

التطرف والتعصب والعنف. ولكن الدولة والمجتمع فى مصر المحروسة لا يمكن أن ينتظرا إلى أن تعالج كل هذه المشكلات والأزمات، والتى قد تأخذ سنوات طويلة. لذلك من تحرك سريع لاحتواء مظاهر التطرف والتعصب فى الأجل القصير. وفى هذا التحرك لا يمكن للدولة وحدها أن تتحمل كل المسئولية. فلابد أن تشاركها فى ذلك تنظيمات المجتمع المدنى، وفى مقدمتها النقابات والروابط والجمعيات والأحزاب.

وفى هذا الصدد نقترح ما يلى:

*** إعادة هيبة الدولة المصرية**

إن أضعف الإيمان فى مواجهة التطرف والتعصب، هو رد الاعتبار لهيبة الدولة والقانون والنظام العام. ويتأتى ذلك بعدم التهادن أو التهاون مع أى مظهر، من المظاهر السلوكية للتطرف والتعصب، مهما كان هذا المظهر بسيطا "فالنار تبدأ من مستصغر الشرر".

من ذلك ألا يسمح بأى "إرادة" تفرض نفسها على سلوك المواطنين، فى الجامعات والمدارس والأماكن العامة، غير إرادة الدولة وسلطة القانون. وعلى مؤسسات الدولة الرسمية، وليس المؤسسة الأمنية فقط، أن تمارس دورها وواجبها فى فرض سلطة القانون فى مجال نشاطها. وينبغى أن يحدث ذلك دونما خرق أو جور على حقوق الإنسان. أى أن يتم ذلك بحزم وصرامة، دون تعسف أو تسلط.

ولا يمكن لمؤسسات الدولة الرسمية أن تقوم بهذا الدور ما لم تكن قيادات هذه المؤسسات نفسها على درجة عالية من الوعى والحزم، وألا تسمح لأى فئة بابتزازها باسم "الدين" أو "التدين".

ورغم أننى لست من دعاة إصدار قوانين جديدة، فإنه لابد من تجريم وعقاب كل من يقوم بالدعوة إلى التعصب أو الاستعداء ضد أى فئة من أبناء هذا الوطن. فإذا كان فى القوانين الموجودة فعلا ما ينص على ذلك، فيكون المطلوب هو تطبيق هذه القوانين بدأب ومثابرة. أما إذا لم تكن مثل هذه القوانين موجودة بالفعل، فلابد من استحداثها على وجه السرعة. ولابد أن يكون العقاب لمثل هذا السلوك

الإجرامى بمثل قوة ما ينص عليه قانون المخدرات بالنسبة للمتاجرين فيها. فكلا السلوكين هما تدمير للفرد وللمجتمع.

* استنفار المجتمع المدنى

إن الدولة مهما كانت قوتها لا تقدر وحدها على مواجهة التطرف والتعصب والعنف. لذلك لابد من استنفار طاقات "المجتمع المدنى". ونقصد "بالمجتمع المدنى" الهيئات والتكوينات الاجتماعية والروابط، والأحزاب السياسية، غير الحكومية.

ولهيئات المجتمع المدنى هذه دوران. أولهما، بالنسبة لأعضائها المباشرين (معلمين، محامين، مهندسين، أطباء، زراعيين، اجتماعيين، تجاريين، صيادلة، عمال، حرفيين، رجال أعمال). وذلك بتوعيتهم بإخطار التعصب والتطرف والفتنة الطائفية على كيانهم الذاتى وعلى كيان المجتمع الذى ينتمون إليه. ومن ثم على هذه الهيئات نفسها أن تكون قدوة حسنة فى تكريس الوحدة الوطنية داخل صفوفها ومجالس إدارتها ولجانها وأنشطتها، وأن تحرص على المشاركة الكاملة للأقباط فى كل مستويات عملها.

الدور الثانى، هو أن تقوم كل هذه الهيئات بالإسهام المجتمعى العام، أى خارج جدرانها، فى مناهضة التطرف ومحاربة التعصب، والرقابة على أى ممارسات مقصودة أو غير مقصودة، يكون من شأنها تهديد الوحدة الوطنية. ويمكن تجسيم هذا الالتزام بتأسيس لجان خاصة للوحدة الوطنية فى كل هيئة ونقابة وحزب، وإصدار النشرات والكتيبات وإقامة المؤتمرات التى تكرس هذه الوحدة الوطنية.

* دور رئيس الجمهورية

يبقى على الرئيس محمد حسنى مبارك أن يصدر تعليمات حازمة لمؤسسات الدولة والقائمين عليها، وخاصة فى الإعلام والتعليم والثقافة، بأن يراعوا الله والوحدة الوطنية فى كل ما يصدر عنهم من أنشطة وبرامج كتب، حتى لا تتسرب من خلالها بذور التطرف والتعصب. لأنه للأسف لن يفعل المسئولون ذلك بإخلاص ونزاهة وهمة، ما لم تصدر إليهم التعليمات أو التوجيهات من رئيس الدولة. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

القسم الخامس ..

البذور الجنينية للتطرف

- مدارس مصر والجيش الاحتياطى للإرهاب .
- حروب الأحداث المصرية مع الهوس فى التربية الدينية
- بذور التطرف والعنف فى التعليم المصرى .
- كيف ينفذ التطرف إلى المؤسستين الأمنية والإعلامية .

◈ مدارس مصر والجيش الاحتياطى للإرهاب ◈

بينما انشغلت الدولة المصرية طوال السبعينيات بمعركة التحرير ثم بمعركة السلام .. وانشغلت فى الثمانينيات بالقضية الاقتصادية، كان دعاة التزمت والتطرف باسم الإسلام ينشطون فى صمت ودأب للسيطرة على عقول الأجيال الجديدة فى مصر المحروسة .

ويبدو الآن جليا أن استراتيجية دعاة التزمت والتطرف بدأت باختراق كليات التربية العديدة فى العاصمة والأقاليم .. وتجنيد طلاب هذه الكليات لحركتهم.. وهؤلاء الطلاب هم الذين أصبحوا المعلمين فى مدارس مصر خلال السنوات العشرين الأخيرة .. وهم الذين يتولون تشكيل عقول وقلوب ملايين الأطفال والتلاميذ فى مدارس مصر الابتدائية والإعدادية والثانوية .. وهم الذين يتولون ملء هذه العقول بالفكر المتزمت والمتعصب والخرافى .. وهم الذين يملأون قلوبهم بالغضب الأسود والنقمة المسمومة. وكل هذا فى غيبة الوعى والرقابة من جانب وزراء التربية المتعاقبين، بل ويتم على نفقة الدولة المصرية.

وقد رأينا الحصاد المر لاستراتيجية دعاة التطرف فى غفلة المسئولين عن التعليم فى مصر بشكل درامى خلال العامين الأخيرين، فمن الملفت للنظر أن عددا من الضالعين فى حوادث الإرهاب هم أنفسهم من المعلمين .. وأن عددا أكبرهم من طلاب أو خريجى المدارس الإعدادية والثانوية المهنية دون سن الخامسة والعشرين. أى أنهم من الذين تلقوا تعليمهم خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة.

ولم يقتصر المعلمون المتطرفون على تجنيد التلاميذ الذكور بل شمل الإناث أيضا .. ولا أدل على ذلك من انتشار ممارسة فرض الحجاب على البنات الصغيرات اللاتى لا تتجاوز أعمارهن العشر سنوات .. حتى إذا ما وصلن للمرحلة الثانوية، فإنه يصبحن أكثر تزمتا وتعصبا حتى من معلميهن ومعلماتهن. وقد رأينا بشكل درامى حادث مدرسة قليوب الثانوية للبنات خلال شهر رمضان ١٩٩٠، فتحت إشراف وتشجيع إحدى المعلمات (السيدة ثريا عواد) كانت الأشرطة المسجلة عن

"عذاب القبر" و"الثعبان الأقرع" تذاع نهارا جهارا .. ويسيء بعضها إساءة بالغة للأخوة الأقباط.. ولما حاول وزير التعليم وقف هذه الممارسة ومعاقبة المسئولات عنها تظاهرت تلميذات في عمر الزهور .. بل وقمن بحرق استراحة إحدى الكنائس في مدينة قليوب.

وخلاصة القول أن ما تواجهه الدولة في الوقت الحاضر مع بضع آلاف من المتطرفين الإرهابيين، على دمويته وقسوته، لا يقاس بما ينتظر الدولة من مئات الآلاف من تلاميذ وتلميذات مدارسنا الإعدادية والثانوية حينما يشبون عن الطوق خلال سنوات قليلة .. إن هذه المئات من الآلاف أو الملايين من الأجيال الصاعدة ليسوا إرهابيين بعد .. ولكن التطرف العقلي والوجداني قد استبد بهم، وجعل منهم خامة جاهزة للإرهاب .. أي أن هناك جيشا احتياطيا عرمرما قابلا أو جاهزا للتجنيد في صفوف الإرهابيين إن الوقت لم يفلت بعد، لإنقاذ أبناء وبنات مصر المحروسة من هوس التزمت والتطرف والضياع. فهل هناك من إرادة لدى صانع القرار لاتخاذ الخطوات الحاسمة لإنقاذ الموقف؟

◈ حروب الأمهات المصريات مع الهوس فى التربية المدرسية (*) ◈

أهم حروب الأمهات المصريات فى عقد التسعينيات هى حربهن ضد تغييب الوعى والعقل. ولهذه الحرب وجهان، أحدهما معركة المخدرات، وهو ما تحدثنا عنه فى الأسبوع الماضى. أما الوجه الآخر فهو معركة التطرف الدينى، وما يصاحبه من هوس وعنف ضد الدولة والمجتمع، وتكون نتيجته فى النهاية هو التخلف، وتدمير الذات، وربما تدمير الأسرة.

وصعوبة هذه المعركة هو أن خطوطها غير واضحة، بعكس معركة المخدرات فالخط الفاصل بين "التدين" و"التطرف" هو خط رفيع وباهت، ويتم الانزلاق عبر هذا الخط بسهولة ويسر ولا شعور. كما أنه مما لا يساعد كثيرا على اتقاء هذا الانزلاق (من التدين إلى التطرف إلى الهوس) هو أن المجتمع المصرى وسلوك الدولة المصرية يزخران بالفعل بكل ما يمكن التحفظ عليه ونقده، بل والغضب منه والاحتجاج تجاهه.

وإذا كان هناك من مؤسسة حكومية واحدة تتحمل الأعظم من مسئولية التطرف فهى المؤسسة التربوية الرسمية - أى وزارة التربية.

فالأغلبية العظمى من المتطرفين فى مجتمعنا من الشباب، الذين ما يزالوا فى صفوف المدارس أو الجامعات، أو تخرجوا لتوهم. كان هذا هو حقيقة أمر المتطرفين منذ أحداث كلية الفنية العسكرية عام ١٩٧٤، مرورا بالتكفير والهجرة عام ١٩٧٧ وتنظيم الجهاد الذى اغتال رئيس الدولة ودخل مع أجهزة الأمن فى مواجهة دموية عام ١٩٨١، وانتهاء بأحداث الفتنة الطائفية فى المنيا وأبو قرقاص الأخيرة، فى مارس ١٩٩٠.

فنظام التعليم الحالى مازال -رغم كل الادعاءات- يعتمد على التلقين والحشو والقهر الفكرى والمعنوى. فالتلاميذ والطلاب محرومون من حق التفكير

(*) الأهرام الاقتصادى - مصر - ١٩٩٠/٣/٢٩.

النقدى، ومن حق التنمية الوجدانية والجمالية، ومن حق الرياضة والتنمية البدنية. وقد فاقم من هذه الأوضاع فى السنوات الأخيرة أن وزارة التربية قد وقعت فريسة لنفر قليل من محدودى الأفق والمتزمتين الذين يعادون كل القيم الإنسانية النبيلة باسم "الدين" فهو ضد التنوع والرأى الآخر، وهم ضد الحرية والحب والجمال. وقد أشرنا فى مقال سابق إلى حالة درامية مأساوية من هذا الانغلاق والابتزاز باسم الدين، بمناسبة قرار وزير التعليم المتسرع المتعسف فى إلغاء قصيدة شعر حول حب برىء بين طفلين من كتاب القراءة والنصوص الأدبية للصف الأول الإعدادى.

وفعل الوزير ما فعله تحت ابتزاز موظفين لا يعرفون الفرق بين "النهود"، "النهوض" ولم يقرءوا روائع الأدب العالمى أو العربى -مثل "روميو وجوليت" لشكسبير أو "مجنون ليلى" لأحمد شوقى، وجهلوا أو تجاهلوا كل التراث العربى فى شعر الغزل. ويبدو أنهم لم يخبروا فى حياتهم أى عواطف إنسانية -مثل تلك التى تتناولها هذه الروائع الأدبية. ويعتبرون كل مشاعر الحب كما لو كانت جنسا حسيا آثما يجب تجريمه وتحريمه! فالحياة بالنسبة لهم هى "أبيض" و"أسود"، ولا شىء بينهما. وهم وحدهم يعرفون الأبيض والحلال والحقيقة المطلقة. ومن ثم فلا مكان للاختلاف والتنوع بين البشر فى الأديان والمعتقدات والأفكار. "فالآخر" الذى يختلف عنهم، فى الدين أو المعتقد أو الرأى، ليس جديرا بالوجود. وإن وجد فهو ليس جديرا بالاحترام أو المساواة.

لذلك لا ينبغى أن نعجب كثيرا إذا ما كان نتاج هذه المؤسسة التربوية هى فى الواقع شباب مشوه متعصب متطرف، جامد العقل والفؤاد، ومستعد لإبادة "الآخر" الذى يختلف معه أو يختلف عنه. إن هذا هو ما حاول أمراء التطرف فى المنيا وأبو قرقاص أن يفعلوه منذ أسابيع، وكادوا يحولوا الوطن إلى فتنة طائفية مشتعلة تحرق الزرع والضرع. ولكن ما حاوله الأمراء الصغار من قادة الجماعات الدينية الشبابية المتطرفة، كانت بذوره قد نثرت بواسطة مجموعة من الكهول من أمراء التطرف فى ديوان وزارة التربية المصرية.

أليس مدعاة للألم والسخرية أن ينشغل أمراء التطرف فى وزارة التربية

المصرية بكلمات عن دموع حب تحرق مخدة طفل فى قصيدة شعرية بريئة تزامن حرق قصيدة شعر فى ديوان الوزارة مع حرق الكنائس والمحلات والمنازل فى المنيا وأبو قرقاص. وليس الأمر مصادفة فقتل الشعر والجمال والحب فى قلوب أطفالنا، يحولهم إلى شباب لا يعرف التسامح أو الرحمة إلى قلوبهم سبيلا.

وواجب الأم المصرية هنا هو أن تحارب الآثار المدمرة للتربية الرسمية المدمرة للوجدان. أى أن عليها أن تصلح ما أفسده أمراء التطرف فى وزارة التربية. عليها أن تحرص على تعميق وإظهار الخط الفاصل بين "التدين" و "التطرف"، وأن تحمى أطفالها من "الهوس" باسم الدين، وأن تذكى روح الحوار والتسامح فيهم، وأن تعودهم على احترام الرأى الآخر والدين الآخر، وعدم مصادرة حقوق الغير أو التورط فى إبادة الآخر أو فى مواجهات دموية عنيفة مع الدولة والمجتمع. على الأم المصرية أن تفعل كل ذلك ما دامت التربية المدرسية قد عجزت عنه. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

◈ بذور التطرف والعنف فى التعليم المصرى◈

نطالع بين الحين والأخر رسائل إلى بريد الأهرام، أو رسوما كاريكاتيرية فى صحف يومية تنقد قانون تحريم الضرب والعقاب البدنى فى المدارس؛ وتذهب إلى أن هذا التحريم يؤدى إلى الفوضى والتسيب فى تلك المدارس؛ وبتطاول التلاميذ على المعلمين والنظار. وهناك ميل شديد التبسيط إلى التعميم من حادث واحد هنا أو هناك إلى النظر إلى التسيب والفوضى والتطاول كما لو أنها أصبحت سلوكيات ترقى إلى مستوى "الظاهرة" العامة؛ والتى ما كان لها فى نظر البعض أن تحدث أو تتفشى إلا بسبب تحريم العقاب البدنى فى المدارس؛ وما يقال من ضياع هيبة المعلمين والنظار لدى التلاميذ والطلاب. وأن كل تربوى متخصص وكل عالم نفس أو عالم اجتماع لعلى يقين من أن ذلك تبسيط شديد الخلل والخطل والخطأ. فالتسيب والفوضى فى المدارس، إذا كانت موجودة على الإطلاق، فهى، أولا، محدودة للغاية. وهى، ثانيا، جزء من الفوضى والتسيب فى المجتمع ككل، ولا يمكن النظر إليها منعزلة عن السياق المجتمعى العام (فى الشارع، والأتوبيس، والنادى، والأماكن العامة، بل وفى الأماكن الخاصة مثل المنزل وفى علاقات القربى والجوار). وهى، ثالثا، لا ترجع إلى تحريم العقاب البدنى (مثل الضرب) فى المدارس.

أكثر من ذلك ذهب المتخصصون فى التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع إلى أن العقاب البدنى هو أشد أساليب التعليم تخلفا؛ وبل يؤدى إلى عكس المطلوب تماما - وهو الانضباط والتهذيب والالتزام. وأكثر من ذلك وأشد خطورة على التلاميذ وعلى المجتمع هو أن شيوع ممارسات العقاب البدنى سواء الأسرة أو المدرسة هى "البذور الجنينية" الأولى لظواهر العنف والتطرف والإرهاب فى المجتمع عموما فيما بعد - أى حينما يشب الطفل أو الفتى عن الطوق ويصبح شابا مفتول العضلات. لماذا؟

يذهب المتخصصون إلى تعليل هذه العلاقة السببية بين العقاب البدنى والعنف والتطرف والإرهاب إلى التسلسل الآتى:

* القوة كسبيل لتسوية المنازعات

إن استخدام العقاب البدنى، مثل الضرب، فى الأعمار المبكرة للأبناء يزرع فى عقولهم وقلوبهم، الإيحاء، ثم الاعتقاد، بأن هذه هى الوسيلة الوحيدة لتعديل السلوك. وبالتالى يشب الطفل، ثم الفتى، وهو يتطلع إلى استخدام نفس الوسيلة مع الآخرين بمجرد أن ينضج جسديا، أو يمتلك وسيلة لإيذاء الآخرين بدنيا - مثل العصا، أو السكين، أو الجنزير، أو المسدس، أو القنبلة.

* القوة كسبيل للإرهاب

وينسحب من الآلية السابقة، اعتقاد جازم، بأن القوة هى وسيلة لإرهاب الآخرين، فالتلويح بالقوة فى حد ذاته، يبذر فى نفس الطفل أو الفتى شعورا بالخوف والرعب، حتى قبل ممارسة هذه القوة البدنية المادية. ومن هنا تبدأ فكرة، ثم ممارسة القوة، تلويحا أو تهديدا أو استخداما، لإرهاب الآخرين، خاصة من غير من لا يمتلكون قوة أو سلاحا مماثلا.

* القوة كسبيل للتغيير الاجتماعى والسياسى

كثير من شبابنا المراهق ممن يتعرضون للعقاب البدنى، ويشبون وهم يعتقدون بجدوى هذه الوسيلة للتغيير. ومن ثم فقد سهل تجنيدهم باسم "الدين" لكى يغيروا الواقع الاجتماعى والسياسى بالقوة. فهم يرهبون زملائهم من الفتيات والفتيان لكى يظهروا بمظهر معين -مثل ارتداء الحجاب أو الجلباب. والإقلاع عن هوايات معينة- مثل الرسم والموسيقى والرياضة والرحلات- بدعوى أن هذه مخالفة "للدين" كما يفهمون هم الدين طبعا. وعادة ما يستخدم عتاة التطرف والتزمت والعنف والإرهاب "أحاديث نبوية" مغلوطة للتدليل على جواز إحداث التغيير باليد (أى استخدام العنف المباشر).

* القوة تقتل الإبداع وتميت الخيال

إن استخدام القوة أو التلويح بهذا الاستخدام يصرف ذهن التلميذ إلى شىء واحد هو الخوف من العقاب البدنى، وما يصاحبه من انتهاك لكرامته، وضرورة

"الامتثال" حتى يتفاداه ولكنه امتثال سطحى، سرعان ما يختفى باختفاء "صاحب العصى". وهذا ما يفسر الضجيج والهرج والمرج فى الفواصل الزمنية القصيرة بين الدروس، أو فى ساحة المدرسة وقت الراحة (الفسحة)، أو فى الشارع خارج باب أو بوابة المدرسة المباشرة. فالامتثال المكبوت، سرعان ما يولد الانفجار. وأهم من ذلك لمستقبل أبنائنا ومستقبل مصر قاطبة هو أن هذا الامتثال السطحى الذى يولده الخوف من العقاب البدنى، يشل قدرات التلاميذ تماما عن التفكير المبدع، وعن إطلاق خيالهم لاستطلاع كل ما هو جديد. هذا فضلا عما يولده العقاب البدنى الدائم من زهد فى المبادرة أو المخاطرة تجنبا للخطأ، وما قد يتلوه من "عواقب" وخيمة!

ولكن حتى لو سلمنا بكل ما سبق من آثار مدمرة نفسيا ووجدانيا واجتماعيا لممارسات العقاب البدنى -مثل الضرب- فى المدارس، فما هو البديل أو البدائل التى تضمن الحد الأدنى المطلوب من الانضباط وحفظ هيبة المعلم والمدير فى مدارسنا؟

للإجابة على هذا السؤال الهام، لابد من تبصير الآباء والقراء ورسامى الكاريكاتير بما هو موجود فعلا وحقا فى كل بلدان العالم المحترمة، بل وفى مدارس مصرية محترمة لا تعرف العقاب البدنى ولا تمارسه، حتى قبل أن يصدر الوزير النابه حسين كامل بهاء الدين تعليماته لتنفيذ القانون الذى يحرم الضرب فى المدارس.

فى مدارس العالم المحترمة لا تتوقف "هيبة" المعلم على الضرب، ولا يعتمد احترام مدير المدرسة على الإيذاء البدنى للتلاميذ. إن اعتماد هذه الوسيلة لفرض الهيبة والاحترام، هى دليل إفلاس تربوى وتهافت شخصية المعلم والمدير. ورحم الله زمنا كانت فيه مجرد "النظرة الحازمة"، أو "العبارة الحاسمة" أشد تأثيرا وأمضى تعبيرا عن أى إيذاء بدنى. لقد ثبت بالتجربة أن "العقاب المعنوى" أكثر تأثيرا وأبقى مفعولا من "الإيذاء البدنى".

كذلك فإن "الحرمان من المزايا" هو أسلوب آخر للعقاب المعنوى، ثبت أنه أكثر فعالية من العقاب البدنى ويدخل ضمن هذا الأسلوب الحرمان مما يحبه ويهواه التلميذ فى إطار المدرسة - مثل الألعاب والهوايات والرحلات.

وأخيرا هناك "الحرمان من الحقوق"، وهو تصعيد للعقاب المعنوى فى الحالات التى لا يجدى فيها الإعراض والامتعاض، أو التقريع أو التوبيخ أو الحرمان من المزايا. ويتدرج الحرمان من الحقوق من الحرمان الدراسى لمدة قصيرة، ثم إلى مدة أطول. فإذا لم يجد هذا أو ذاك، فإن أقصى درجات الحرمان من حق أساسى مثل حق التعليم فهو "الفصل" من الدراسة النظامية، لعام أو أكثر، أو الفصل النهائى من كل المدارس.

قد يكون لنا اختلافات عددية مع سياسات تربوية هنا أو هناك، أو مع أسلوب الوزير حسين كامل بهاء الدين فى التعبير عن هذه السياسات للرأى العام أو حتى لأفراد المؤسسة التعليمية الذى يعتمد عليهم الوزير فى التنفيذ والإدارة. ولكن الذى لا يقبل الاختلاف فهو المجهودات الهرقلية التى يبذلها هذا الرجل فى معركة إصلاح التعليم المصرى. وقد ثبت لى ولفريق كبير من المختصين فى شئون التربية والتعليم، والذين راجعوا، ودققوا، وحللوا، أنه لم يحدث للتعليم المصرى فى النصف قرن الأخير من تغيير وتطوير وإصلاح مثلما حدث فى السنوات الثمان الأخيرة. بل ولم تحدث طفرة لمثل هذا التعليم فى القرن الأخير، منذ طه حسين فى أواسط القرن، مثلما حدث فى عهد هذا الوزير النابه والشجاع. فهو نابه لأنه يستشرف المستقبل بكل جلاء ووضوح ويحاول أن يسابقه أو يسبقه. وهو شجاع لأنه لا يتردد ولا يتوان عن دخول أى معركة ينبغى أن تخاض من أجل هذا المستقبل، مهما كانت المخاطر والمواجع التى تترتب على ذلك. وما كان أسهل على هذا الوزير من ركوب الطريق السهل، ومسايرة الآباء والتلاميذ والمعلمين بقول ما يحبون، وفعل ما يستسهلون. ولكن الرجل أبى ويأبى على نفسه تملق الغوغاء من أجل شعبية زائفة أو هتافات زاعقة.

لقد دخل الرجل معركة فرض الحجاب بالقوة أو المراوغة أو الابتزاز. وانتصر فيها بعد أن كاد أن يكفره سدنة محاكم التفتيش.

ودخل الرجل معركة فرض كتب محشوة بكل ما يقفل العقل ويعطل الضمير

ويصادر على الحاضر والمستقبل من أجل "الماضى" و"الآخرة" فقط. وانتصر فيها رغم كل ما أصابه من رجم بالحجارة، ولعنات بالكلمات.

ودخل الرجل معركة رفض تحية العلم المصرى والنشيد الوطنى، الذى حرض عليهم أباطرة التطرف والتزمت والإرهاب، بدعوى أن ذلك من "الوثنية"، دون أن يفصحوا للسذج والأبرياء أن ذلك كان مقدمة خطط غسيل المخ لأجيالنا اليانعة، وتحويلهم إلى قنابل زمنية موقوتة يدمرون بها الوطن والمواطن.

ودخل الرجل معركة تعظيم فرص الاختيار أمام الطلاب، سواء فى اختيار المواد التى يدرسونها وتتفق مع ميولهم واهتماماتهم وقدراتهم، أو فى تعددية التوقيت لدخول الامتحانات العامة، حتى لا يتوقف مصير الطالب وهموم أسرته على مرة واحدة ووحيدة. وفتحت على الرجل النيران من كل حدب وصوب، من أولئك الذين لم يتدبروا حكمة ما يفعله الرجل، واتساقه مع روح العصر والقرن الحادى والعشرين. وسيدرك من يقاومون هذا الجديد احتماء بأمان القديم، إن الرجل كان يضع أبنائه الطلاب على عتبات القرن القادم والألفية الثالثة.

ولا نشك أن الوزير الشجاع حسين كامل بهاء الدين سينتصر فى معركة تحريم ضرب التلاميذ، كما انتصر فى غيرها من المعارك، إننا فقط نشفق على الرجل من كثرة المعارك وتكالب أعداء التغيير والتجديد عليه. وندعو الوزارة التى هو عضو فيها أن تتضامن معه. لقد عبر الرئيس حسنى مبارك فى أكثر من مناسبة عن أنه يعتبر معركة تطوير وإصلاح التعليم جزءا لا يتجزأ من قضية "الأمن القومى". فمتى تدرك الوزارة نفس الشيء وتعمل بمقتضاه؟

◈ كيف ينفذ التطرف إلى المؤسستين الأمنية والإعلامية ؟ ✿ ◈

كشفت الأحداث الطائفية القبيحة فى المنيا وأبو قرقاص والفيوم عن عدة حقائق مذهلة، منها نجاح الجماعات المتطرفة فى السيطرة على الأطفال والمراهقين من التلاميذ المسلمين وشحن نفوسهم بالتعصب والكراهية السوداء نحو أشقائهم وشركائهم فى هذا الوطن من الأقباط. ومنها نجاح الجماعات المتطرفة فى ابتزاز كبار المسئولين، وعلى رأسهم بعض المحافظين ورؤساء الجامعات وعمداء الكليات. ومنها نجاح هذه الجماعات المتطرفة فى النفاذ إلى نفوس وعقول بعض رجال المؤسسة الأمنية، من ضباط وشرطة.

لقد ثبت من التحقيقات والمحاكمات التى جرت فى مصر مع الجماعات المتطرفة التى استخدمت العنف فى مواجهات دموية مع الدولة منذ عام ١٩٧٤، أنه كان يوجد دائما بعض من عناصر الشرطة أو الجيش فى صفوف هذه الجماعات. وتكرر ذلك فى عام ١٩٧٧، ثم فى عام ١٩٨١. وتشير كل الدلائل على أن بعض عناصر من قوات الأمن كانت متواطئة أو متراخية إن لم تكن ضالعة، فى أحداث ١٩٩٠ فى المنيا وأبو قرقاص. والشرطة والجيش هما خط الدفاع الأخير ضد أعمال التطرف والتخريب. بينما خطوط الدفاع الأولى تشمل التربية الأسرية والمدرسية والمؤسسة الثقافية والإعلامية. ومن المفروض فى خطوط الدفاع الأولى أن تكون وقائية – أى تمنع "النزعة" نحو التطرف وتكرس التسامح والتآخى، واحترام حقوق وآراء "الآخرين" سواء كانوا من نفس الديانة أو من ديانة أخرى. أما خطوط الدفاع الأخيرة -أى الشرطة والجيش- فهى لمنع "السلوك" المتطرف، مجسدا فى الاعتداء المادى والجسدى واللفظى، على الآخرين، وملاحقة أصحاب هذا السلوك المخالف للقوانين والأعراف، وتقديمهم للتحقيق والمحاكمة.

ومن الواضح أن خطوط الدفاع الأولى (الأسرية والمدرسية والثقافية والإعلامية) قد ثبت ضعفها إلى الآن فى الوقاية من النزعة للتطرف. ومن ثم باتت

✿ الأهرام -١٩٩٠/٥/٩ .

المسئولية تقع على كاهل المؤسسة الأمنية لمنع أو احتواء السلوك المتطرف. ولكن علامات الخطر تتبدى فى أنه حتى خطوط الدفاع الأخيرة هذه قد تم اختراقها بواسطة المتطرفين. فكيف حدث هذا الاختراق؟

بداية لابد من التذكير أن موجات التطرف الدينى الحالية ليست وليدة اليوم أو البارحة. فهى تعيش معنا منذ أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، أى أن عمرها يناهز العشرين عاما. وهذه مدة كافية لتنشئة جيل كامل من أبناء هذا الوطن تنشئة دينية متزمتة ومتعصبة. ولا شك أن بعض عناصر هذا الجيل قد تسربت، وما تزال تتسرب إلى كليات الشرطة والكليات العسكرية، وتصبح هذه العناصر جاهزة للتجنيد فى صفوف الجماعات السرية المتطرفة، بينما تصبح عناصر أخرى متعاطفة وإن لم تكن مجندة، مع هذه الجماعات.

ثانيا: هناك ظاهرة جدلية تحدث أثناء مراقبة بعض عناصر المؤسسة الأمنية للجماعات المتطرفة، وفحوى هذه الظاهرة هو أن الضابط أو المجند الشاب الذى توكل إليه مراقبة الجماعات لساعات طويلة أثناء الليل أو النهار، تتاح له فرصة التعرض لفكر ودعاوى التطرف. وحتى إذا لم يبدأ الضابط أو المجند هذه المراقبة وهو "متطرف" أو متعاطف مع التطرف، فإن مجرد الاستماع لمتحدثين من هذه الجماعات ساعة بعد أخرى، يوما بعد يوم، أسبوعا بعد أسبوع، وشهرا بعد شهر، لابد أن يترك فى نفسه وعقله بعض التأثير، ويزداد مفعول هذا التأثير الإيحائى التدريجى، إذا كان الضابط أو المجند يعمل فى ظروف صعبة - كأن يكون "واقفا" على قدميه لساعات طويلة أمام مسجد من تلك التى يسيطر عليها المتطرفون. فالإعياء البدنى والملل النفسى يجعله أكثر قابلية للإيحاء والاستقبال لما يتساقط على مسامعه من كلمات ودعوات فالضابط أو المجند الشاب، مثله مثل طالب المدارس الثانوية أو الجامعات، ليس محصنا بحكم ثقافته الدينية أو الوطنية ضد الفكر المتطرف، لذلك ينجح المتطرفون فى استهواء بعض هؤلاء الضباط والمجندين الشباب، بالضبط كما يستهوون طلاب المدارس والجامعات. ويضاعف من هذا الاستهواء إذا كان هذا الشاب فى المؤسسة الأمنية يعانى من معظم ما يعانى منه

بقية الشباب من حيث ضآلة المرتب وعدم كفايته لإيجاد مسكن أو الشروع فى الزواج ويزيد الطين بلة إذا كان هذا الشاب، بحكم عمله فى المؤسسات الأمنية، مطلع على بعض جوانب الفساد والانحراف فى أحشاء المجتمع المصرى. وهنا تختلط المعاناة الشخصية بالغضب المكتوم لما يحدث من حوله. وبذلك يصبح لقمة سائغة لدعوات التطرف التى تقدم حلولا تبسيطية لكل مشكلات الفرد والمجتمع.

وهكذا ينفذ التطرف أولئك الذين من واجبهم حماية المجتمع ضد التطرف. إن الوقاية ضد النزعة المتطرفة هى مسئولية الأسرة والمدرسة والثقافة والإعلام، وتمثل هذه المؤسسات الأربع خطوط الدفاع الوقائية الأولى بينما تمثل المؤسسة الأمنية والقضائية والعسكرية خطوط الدفاع العلاجية الأخيرة ضد "السلوك المتطرف" وذلك بمحاصرته واحتوائه وتقديم المسئولين عنه للتحقيق والمساءلة والعقاب. ويبدو أن الفكر المتطرف قد تسرب واستشرى فى بعض مؤسسات خط الدفاع الأول، ومنها أجهزة التربية والثقافة والإعلام.

ولكى نكون أكثر تحديدا ووضوحا، نبدأ بتأكيد حقيقة أن هناك خطا فاصلا بين "المتدين والمتطرف" فالتدين هو الالتزام بعقائد وعبادات ومعاملات دين معين. أما المتطرف فهو الغلو فى هذا الالتزام لدرجة التزمت من ناحية، ولدرجة إنكار نفس الحق على الآخرين من ناحية ثانية، والتدخل الشخصى المباشر لتحقير الآخرين أو التضييق عليهم، أو النيل الجسدى والمادى منهم من ناحية ثالثة، لمجرد أنه يراهم مختلفين عنه فى نوعية التدين أو درجته. وبهذا المعنى فإن التطرف، يقترب أو يترادف أو يؤدى إلى التعصب وإلى التفرقة فى المعاملة حيال الآخرين المختلفين سواء كانوا أبناء نفس الدين أو اتباع ديانة أخرى.

ومن سمات التطرف "تغييب العقل" وشل قدراته العلمية النقدية والتحليلية، بحيث يصبح الإنسان نهبا لأى مقولات، بما فى ذلك الخرافات والخزعبلات من ذلك ما طالعتنا به مايو صحيفة الحزب الوطنى الحاكم فى عددها يوم ٩/٤/١٩٩٠ بعنوان "الشيخ الشعراوى هزم العفريت". وفحوى التحقيق وكلماته

وسياقه لا يفيد ذلك، بقدر ما يوحى "بمعجزة" الحديث مع الجن والعفاريت وقهرها بواسطة الشيخ فى حضور مدير تحرير الجريدة وأقارب الشاب، ومن بينهم لواء متقاعد. إن هذه الإثارة الصحفية فى جريدة الحزب الحاكم. ليست من التدين فى شىء ولا هى توقير للشيخ، ولا هى مدعاة لاحترام العقل الإنسانى، فى عصر لا احترام فيه لأمة أو مجتمع يتم تغييب عقول مواطنيه.

ولكن ما يكتب فى الصحف يهون ويتواضع أمام ما تبثه وسائل الإعلام المسموعة والمرئية. فكمية ونوعية البرامج الدينية فيها هما معا يؤديان إلى "إغلاق العقل المصرى" وإشاعة النرجسية الدينية. وبالتالى تقترب هذه البرامج بالمستمع أو المشاهد لها بانتظام إلى حافة التطرف والتعصب فما يقال فيها عن الأديان الأخرى وأصحابها، يجعل التسامح معها ومعهم ناهيك عن الاحترام لها ولهم شيئا عسيرا. وبما أن هذه البرامج يتلقاها الجميع -مسلمون وغير مسلمين- فلابد أنها تترك فى غير المسلمين شعورا عميقا بالوحشة والاغتراب، إن لم يكن بالذعر وعدم الأمان.

إن المصريين متساوون أمام القانون، بصرف النظر عن المعتقد والدين والجنس والعنصر، وحقوق المواطنة المتساوية تفترض وتفرض ألا تستخدم وسائل الإعلام المملوكة للدولة فى أمور تمس معتقدات وأمية طائفة من المواطنين المصريين غير المسلمين، ومن ثم ينبغى ألا تكون وسائل الإعلام حكرا كاملا لأبناء دين واحد، حتى ولو كانوا الأغلبية. إن أضعف الإيمان فى هذا الصدد هو أن تعمق وسائل الإعلام القيم السماوية المشتركة بين المسلمين والمسيحيين.

أليس مدعاة للعجب أنه مع زيادة جرعات البرامج الدينية فى وسائل الإعلام المصرية خلال العشرين سنة الماضية، زادت أيضا حدة التعصب والتطرف والانقسام بين أبناء الوطن والواحد؟ إن الوحدة الوطنية هى عروة مصر الوثقى، وهى أعظم إنجازات الحضارة المصرية خلال الأربعة عشر قرنا الماضية ومنها تعلم غاندى وتغنى بها بعد أن رأى مفعولها الجبار فى ثورة ١٩١٩ فكيف نضيع بأيدينا من خلال وسائل إعلامنا، واحدا من أعظم إنجازاتنا؟ ولا حول ولا قوة إلا بالله.

القسم السادس

من اغتيال السادات .. إلى اغتيال الفكر

◈ الحرب على المجتمع المدنى من فرج فودة إلى بوضياف .

◈ حرب استنزاف للدولة المصرية

◈ فكر الاغتيال واغتيال الفكر

◈ اغتيال الفكر وفكر الاغتيال .. مصادرة العقل المصرى إلى أين ؟

◈ بين الإمام الغزالى والشيخ الغزالى

◈ من الطاليبان إلى أربيكان

◈ حادث ميدان التحرير ... من هو المجنون بالضبط .

◈ بعد ستة عشرة عاماً ... هل يتعلمون ؟

◆ الحرب على المجتمع المدنى ◆

من المفكر فرج فودة .. إلى الرئيس محمد بوضياف ✿

روع الوطن العربى خلال شهر يونيو المنصرم ١٩٩٢ بتصاعد المواجهات المسلحة بين الجماعات المتطرفة باغتيال أحد الرموز الفكرية المصرية وهو الدكتور فرج فودة ، وأحد الرموز السياسية وهو الرئيس الجزائرى محمد بو ضياف . وبين حادثى الاغتيال لهذين الرمزين فى بداية ونهاية الشهر المنصرم ، انفجرت الأحداث الدامية من جديد فى مركز ديروط بمحافظة أسيوط فى مصر. ويمثل هذا التصاعد فى العنف والإرهاب ما يمكن تسميته " بالحرب على المجتمع المدنى العربى " .

فمفهوم المجتمع المدنى فى الفكر والممارسة ، ينطوى على تنظيم الناس لأنفسهم للمشاركة فى حل مشكلاتهم ، والتعبير عن آرائهم ومبادئهم ومعتقداتهم والدفاع عن مصالحهم فى مواجهة الآخرين بشكل سلمى. والمدينة التى يشتق منها لفظ مدنى تعنى الأسلوب المتحضر فى التعامل ، والتسامح مع الآخر الذى يعيش فى نفس الموطن أو الوطن ، والإقرار له بنفس حقوق التفكير والتعبير والمشاركة والدفاع عن مصالحه ما دام هذا الآخر بدوره يفعل ذلك بشكل سلمى .

لذلك جاء حادثا اغتيال فرج فودة فى مصر والرئيس بوضياف فى الجزائر بواسطة مجموعات إرهابية ، منافياً ومناقضاً لكل المعانى والمبادئ التى يقوم عليها المجتمع المدنى ، والتى كرسنا نشرة المجتمع المدنى للدعوة إلى تقويته وإعلاء شأنه فى الوطن العربى . ولا حاجة هنا لتكرار الحديث عن قبح الإرهاب وهمجيته ، وما ينطوى عليه من تدمير مادى ومعنوى واجتماعى . فمن يقومون به أو يؤيدونه ، أو يبررونه ، وحتى من يقفون منه موقف صمت مريب ، هم جميعاً أعداء للحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان ، فإذا كان مفهوماً أن يلجأ البعض إلى اغتيال أصحاب القرار ، من أجل ما يعتقدون أنه قضية عادلة ، وفى مواجهة من يملكون

✿ نشرة المجتمع المدنى - مركز ابن خلدون - عدد يوليو ١٩٩٢ .

سلطة تنفيذية ، وقادرون هم أنفسهم على استخدام العنف من خلال أجهزة الدولة للرد عليهم ، فليس مفهوماً على الإطلاق أن يلجأ هذا البعض إلى اغتيال " أصحاب الأفكار " ، الذين لا يملكون سلطة أو قراراً مثل الدكتور فرج فودة . فمهما اختلف البعض مع أفكاره واجتهاداته ، فإن ذلك لا يعطى هذا البعض حق إهدار دمه بهذه البربرية الوحشية البغيضة . لقد كان أمامهم ، وما يزال، حق مقارعة الفكرة بالفكرة . والكلمة بالكلمة . وقد فعل ذلك المفكرون الإسلاميون العقلاء الذين اختلفوا مع د. فرج فودة على نحو المساجلة الشهيرة معه بواسطة الشيخ الغزالى والأستاذ مأمون الهضيمى والدكتور محمد عمارة أثناء معرض الكتاب فى أوائل هذا العام (١٩٩٢) .

لقد دافعت هذه نشرة " المجتمع المدنى " عن الحقوق الأساسية لجميع القوى السياسية - الاجتماعية فى الوطن العربى ، مهما كان اختلافنا معها . ومع ذلك استنكارنا المبدئى للإخلال بأصول الممارسات الديموقراطية فى الجزائر ، وإنكار الحق على جبهة الإنقاذ الإسلامية بالمشاركة فى السلطة ، بعد فوز مرشحيها فى الانتخابات النيابية (انظر العدد الأول والثانى ، يناير ، فبراير ١٩٩٢ من نشرة المجتمع المدنى) . ولكننا بنفس القوة نستنكر وندين لجوء بعض فصائل الحركة الإسلامية لأسلوب الإرهاب والاغتيال .

إن الإرهاب باسم " الإسلام " مثله مثل الإرهاب بأى اسم آخر ، هو جريمة فى حق الوطن والمواطنين ، وهو حرب على مبادئ وقيم المجتمع المدنى ، ولابد لكل الأحرار ودعاة المساواة والحرية والديموقراطية أن يتكاتفوا معاً لمحاصرة الإرهاب والقضاء عليه . وقد رأينا أن أضعف الإيمان فى هذا الصدد ، هو أن نكرس الملف الرئيسى لهذا العدد لفكر المرحوم فرج فودة وردود فعل الجماعة الثقافية المصرية لفجيعة اغتياله . وسنخصص ملفاً فى العدد القادم لحادث اغتيال الرئيس الجزائرى المناضل محمد بو ضياف . رحم الله الفقيدين . وعوض عنهما الأمة العربية مزيداً من المدافعين عن الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان .

◈حرب استنزاف للدولة المصرية*◈

نشرت جريدة الأهرام فى ١٩٩٢/١٢/٩ ، عن قيام حملة أمنية قوامها ١٢ ألف جندى ، وألفا ضابط ومائة مصفحة ومدرعة بمداهمة أوكار التطرف فى حى إمبابة واقتلاع الجماعات المتطرفة التى كانت قد سيطرت على بعض أجزاء تلك المنطقة .

والمتأمل لمتابعات الصحف حول هذه الحملة ، لابد أن يخلص إلى هناك حرب استنزاف حقيقية بين الجماعات المتطرفة والدولة المصرية ، وأن هذه الحملة لم تبدأ فى شهر ديسمبر ، وإنما بدأت منذ ربيع عام ١٩٩٢ فى قرى ومدن ديروط بمحافظة أسيوط وشملت محافظات قنا والإسكندرية والقاهرة والجيزة . أى أنها امتدت من أقصى جنوب البلاد إلى أقصى شمالها ، ودخلت شهرها الثامن . إلى وقت كتابة هذه السطور.

ولا شك لدينا فى أن الدولة المصرية ستنتصر فى هذه الحملة . كما انتصرت دائماً على كل الجماعات المتطرفة ، التى اختارت العنف وسيلة لفرض فكرها وممارستها . منذ أواخر الجماعات المتطرفة ، التى اختارت العنف وسيلة لفرض فكرها وممارستها ، منذ أواخر الأربعينات إلى أوائل التسعينات فى هذا القرن . ولكن السؤال دائماً هو ثمن هذا الانتصار . وتداعياته المادية والمعنوية فإذا أخذنا المواجهة الجزئية الأخيرة فقط . والتى كان حى إمبابة بالقاهرة الكبرى مسرحاً لها . وذلك على سبيل المثال . فماذا نستخلص ؟.

أولاً : طبقاً لما نشرته الصحافة الرسمية . كان قوام حملة إمبابة اثنتى عشر ألف جندى واستخدمت فيها العربات المصفحة والأسلحة بمختلف أنواعها واستمرت أسبوعين على الأقل . وتم القبض فيها على حوالى ٦٠٠ شخص يشتبه أنهم أعضاء فى جماعات متطرفة أى أن المواجهة كانت بمعدل ٢٠ جندى لكل متطرف واحد وهذه هى النسبة التى كان الزعيم الصينى ماوتسى تونج قد حددها

---

* المجتمع المدنى - عدد يناير ١٩٩٣ .

في نظريته الشهيرة لحروب الاستنزاف . فالمتطرفون هنا قد لا يأملون في الانتصار على الدولة بالمعنى التقليدي للنصر والهزيمة . ولكنهم يهدفون إلى إنهاء قوات الدولة بشرياً ومادياً .

ثانياً : إنه في مثل هذه الحملات فإن المناهضين للدولة ينجحون في استعداء عديد من القطاعات على قوات الدولة وهذه الأخيرة في بحثها عن المناهضين " المتطرفين أو الإرهابيين " تقتحم منازل وأبنية كثيرة وتوقف أعداداً كبيرة من المواطنين لتحقق من هويتهم . وقد تضطر إلى تفتيشهم ومساءلتهم ولا يمكن لرجال الأمن مهما كانوا منضبطين أو مهذبين أن يفعلوا ذلك دون استفزاز أو إهانة بعض المواطنين دون أن يقصدوا ذلك ولكن النتيجة هي أن بعض هؤلاء المواطنين الأبرياء لابد وأن يستاءوا من الطريقة التي يعاملون هذا ناهيك عن تعطيل مصالحهم وإشاعة بعض الاضطراب في حياتهم اليومية ولا عزاء لمعظم هؤلاء الأبرياء لأن أجهزة الدولة تهدف في النهاية إلى تأمين حياتهم والحفاظ على "قانون والنظام العام وهكذا قد ينقلب بعض هؤلاء على هذه الأجهزة نفسها ويكفي أن حظر التجول في بعض مناطق إمبابة لما يقرب من ١٢ ساعة يومياً لابد أن يكون قد سبب ضيقاً نفسياً ومادياً كبيرين لسكان تلك المنطقة.

ثالثاً : إن ما حدث في إمبابة قد حدث مثله في بعض مناطق الصعيد رداً على هجمات المتطرفين على الأخوة الأقباط وعلى ضيوف مصر من السياح ورغم أننا لا نعلم على وجه الدقة حجم حملتي أسيوط وقنا إلا أنه من المرجح أنهما كانتا في حجم حملة إمبابة ، أو حتى أكبر منها . أي أننا نتحدث عن حوالي ثلاثين ألف من قوات الأمن . وقد تمكن المتطرفون من إحداث ذعر بين أقباط مصر ، وأجهضوا موسم السياحة هذا العام . وفضلاً التكاليف المادية لحملتي أسيوط وقنا ، وهي بملايين الجنيهات ، فهناك خسارة مادية أفدح ، وهي فقد أكثر من مليار دولار نتيجة إلغاء قدوم مئات من الأفواج السياحية . ناهيك عن الخسارة البشرية من القتلى والجرحى من الأقباط والسياح ورجال الأمن والمتطرفين أنفسهم ومواطنين أبرياء آخرين .

رابعاً : إن هذه المواجهات الدموية بين الدولة والمتطرفين لها ثمن آخر ألا وهو هز سمعة مصر فى الخارج فالمتربصون بهذه السمعة كثيرون ويأتى الإضرار بهذه السمعة على شكلين :

● الأول : هو أنها تعطى انطباعاً بعدم الاستقرار فى أرض الكنانة .

● الثانى : وهى شبهة أن الدولة المصرية فى ملاحقتها وقبضها على "المتطرفين" والتحقيق معهم قد لا تراعى كل الضوابط المتعارف عليها دولياً لحماية حقوق الإنسان بما فى ذلك حقوق هؤلاء " المتطرفين " أنفسهم ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان تهتم أول ما تهتم بسلامة " الإجراءات القانونية " حتى ولو كانت تشارك الحكومة المصرية فى موقفها المبدئى من التطرف والإرهاب وقد تتهم بعض منظمات حقوق الإنسان بالفعل حكومتنا بانتهاك بعض هذه الحقوق وربما يعزز من هذه الاتهامات للحكومة المصرية ما صدر عن القضاء الإدارى المصرى (بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٩٢) بعدم مشروعية قرار رئيس الجمهورية بإحالة قضية الإرهاب بالإسكندرية إلى محاكمة عسكرية .

وهكذا نجح المتطرفون لا فقط فى استنزاف الدولة المصرية مادياً وإنما أيضاً باستعداء بعض المواطنين عليها داخلياً ، والنيل من سمعتها خارجياً والسؤال الأول الذى يفرض نفسه هو هل هناك بديل فى الأمد القصير لمواجهة أمنية صارمة من الدولة ضد التطرف والإرهاب والإجابة هى (لا) . أما السؤال الثانى فهو هل هذه هى الطريقة المثلى فى الأجلين المتوسط والطويل لمحاصرة الإرهاب أو اقتلاعه أو الوقاية ؟ والإجابة هى قطعاً (لا) . فهناك طريقة أفضل لكثير قد نادى هذا الكاتب وغيره كثيرون ، منذ منتصف السبعينيات بمثل هذه الطرق فى استراتيجية علاجية وقائية ، متعددة الأبعاد . ولكن لا أجد فى الدولة أخذ هذه الاستغاثات مأخذ الجد طوال السنوات الخمسة عشر الأخيرة . فهل يأخذها أى مسئول كبير فى الحسبان ولو مرة واحدة على سبيل التجربة ؟ نرجو هذا .. وحتى لا ندفع ثمناً أكبر فى جولة قادمة .

◈ فكر الاغتيال واغتيال الفكر ✿ ◈

إن العبارة التى يبدأ بها ميثاق إنشاء منظمة اليونسكو هى "كما أن الحرب هى فكرة تبدأ فى عقل. فكذلك السلام". وقد أنشئت تلك المنظمة الدولية أسوة بمنظمات الأمم المتحدة المتخصصة. فى أعقاب حرب عالمية مهولة. على أمل أن تجعل الدنيا أكثرا أمناً وسلاماً. وتخصصت اليونسكو فى شئون تنمية العقل وما تنتجه - التربية والثقافة والعلوم.

وقد بدأنا بهذه المقدمة لنغوص فيما وراء المحاولة الآثمة لاغتيال الأديب المصرى العربى - العالمى الكبير نجيب محفوظ فإذا كان لكل دولة ولكل مجتمع قممه السياسية والثقافية والاقتصادية. فإن محاولة اغتيال أغلى قمة ثقافية فى مصر هى مؤشر إضافى لا غموض فيه على أن قمم مصر كلها مستهدفة للاغتيال. ولعلنا لم ننس بعد أن رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى، ووزير الداخلية حسن الألفى. ووزير الإعلام صفوت الشريف، قد تعرضوا جميعا لمحاولات اغتيال آثمة ومشابهة. وهذه الرموز الثلاثة هى قمم المؤسسة التنفيذية السياسية.

وبنفس المنطق فقد تعرض أحد القطاعات الاقتصادية الحاكمة، وهو قطاع السياحة. لما يشبه الاغتيال المؤسسى الجماعى، من جراء الاعتداء الغاشم على ضيوف مصر من السياح الأجانب. وفى أكثر التقديرات تواضعاً فإن خسائر مصر من محاولة اغتيال هذه القطاع الاقتصادى الرائد قد تجاوزت ثلاثة مليار دولار فى السنوات الثلاث الأخيرة، أى ما يزيد عن عشرة مليار جنيه مصرى. وإذا كان عدد السياح الذين تعرضوا للاغتيال لا يزيد عن عشرة أشخاص خلال تلك السنوات، فكأن معدل الخسارة المادية وحدها هى بمثابة مليار جنيه مصرى لكل سائح قتله الإرهاب، ناهيك عن الخسارة الإنسانية للضحايا وأسرهم، والخسارة الأدبية فى حق مصر كلها.

ولكن لنعيد ترتيب وتحليل وتركيب ما حدث، وما يحدث، على أيدى هؤلاء المتطرفين الإرهابيين، حتى نضع محاولة اغتيال كاتبنا الكبير فى السياق العام

✿ الأهرام ١١/١١/١٩٩٤.

لحرب الاستنزاف الإرهابية التى يشنوها، لا على الدولة المصرية فقط، ولكن على المجتمع المصرى كله، بل وعلى العالم أجمع.

*** من العداء للدولة إلى العداء للمجتمع والعالم**

إن المتطرفين الذين لجئوا ويلجئون إلى المواجهات الدموية، قد بدءوا إرهابهم ضد الدولة ورموزها. فكان المستهدف بهذا الإرهاب فى البداية هم رجال الدولة والعاملون فى أجهزتها، وخاصة من رجال الأمن. وفى الموجة الإرهابية الأخيرة التى بدأت فى خريف ١٩٩٠، أى فى مثل هذا الوقت منذ أربع سنوات، اغتيل أحد رموز المؤسسة التشريعية للدولة، وهو المرحوم الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب (١٩٩٠/١٠/٢) وسقط العديد من جنود وضباط الأمن. وتمت محاولات اغتيال عديدة ضد رئيس الوزراء عدد من الوزراء على نحو ما ذكرنا أعلاه ويكفى لتخليص العداء الدموى للمتطرفين ضد الدولة إيراد حجم ضحايا رجال الأمن، الذين تصاعد عددهم من ٦١ عام ١٩٩٢ إلى ٢٠١ عام ١٩٩٣.

إلا أنه سرعان ما وسع المتطرفون من نطاق إرهابهم الدموى، ليشمل المجتمع بأسره. وترجم هذا العداء الإرهابى نفسه فى مظاهر عديدة، منها النسف والتفجير فى أماكن عامة مزدحمة بالأهالى المدنيين الأبرياء - مثل مقهى وادى النيل بميدان التحرير، ومقهى الخارندار، وسوق الشرابية ونفق شبرا ومدرسة المقريزى الابتدائية والتى راح ضحيتها الطفلة شيماء وجرح أكثر من عشرين آخرين، والاعتداء المخطط على أموال وأرواح الأخوة الأقباط، وخاصة فى صعيد مصر (قرية صنبو بأسيوط، مثلاً).

ويكفى مرة أخرى أن نورد عدد الضحايا المدنيين الآمنيين العزل من جراء هذا العداء الذى يكنه المتطرفون للمجتمع كله. لقد تصاعد عدد الضحايا (قتلى وجرحى) من ١٣٩ عام ١٩٩٢ إلى ٤٤٢ عام ١٩٩٣، أى أن إرهاب المتطرفين للمجتمع، نتخذ مؤشراً له بعدد الضحايا، فقد زادت ثلاث مرات تقريباً بين عامى

١٩٩٢، ١٩٩٣ كم أن هذا العداء للمجتمع قد فاق العداء للدولة. ففى عام ١٩٩٢ كان عدد الضحايا المدنيين أكثر من ضعف عددهم بين رجال الأمن (١٣٩ مقارنة بـ ٦١). كما أن الضحايا المدنيين فاق عددهم بين رجال الأمن عام ١٩٩٣ (٤٤٢ مدنى مقابل ٣٠١ من رجال الأمن).

أما اتساع حرب المتطرفين وعدائهم للعالم أجمع فإننا ألمحنا إلى أن مؤشره هو الاعتداء على السياح من ضيوف مصر والذين سقطوا قتلى أو جرحى من هؤلاء السياح كانوا -من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب- من كوريا إلى تركيا ومن ألمانيا إلى أسبانيا ومن إنجلترا إلى إيطاليا وربما هناك من يشك فى عداء المتطرفين للعالم أجمع بدعوى أن الاعتداء على السياح فى مصر ليس مقصوداً به العالم وإنما المقصود فقط هو إحراج الحكومة المصرية وضرب الاقتصاد الوطنى. أولئك الذين يشكون فى عداء المتطرفين للعالم عليهم أن يتذكروا محاولة نسف مبنى مركز التجارة العالمى فى نيويورك والذى راح ضحيته أكثر من ثلاثين شخصاً بين قتيل وجريح. وقد وقع هذا الحادث فى نفس اليوم الذى وقع فيه تفجير مقهى وادى النيل فى قلب ميدان التحرير فى قلب العاصمة المصرية (١٩٩٣/٣/٨). وقد أدانت المحاكم الأمريكية هؤلاء المتطرفين بعد تحقيقات مستفيضة ومحاكمات طويلة على الملأ العالمى أجمع، وأدين فيها أشخاص ينتمون إلى نفس التنظيم الذى حاول اغتيال الكاتب الكبير نجيب محفوظ - أى التنظيم الذى يسمى (بالجماعة الإسلامية والذى يتزعمه روحياً د. عمر عبد الرحمن).

*** اغتيال الفكر .. الذهبى، مكرم، فودة، محفوظا**

رغم وجوده فى غرفة العناية المركزة إلا أن كاتبنا الكبير حرص على أن يصرح لأحد تلامينه وهو الكاتب الصحفى الأستاذ محمد سلماوى بهذه الكلمات الصافية الدالة" ... أشعر بالأسف لتكرار جرائم الرأى العام فهناك الشيخ محمد حسين الذهبى، والأستاذ مكرم محمد أحمد، والدكتور فرج فودة، وأقول أن هذا ليس

الطريق للتعامل مع الرأى، وأنه لشىء مؤسف جداً ومسىء جداً لسمعة الإنسان فى العالم الذى يأخذ أصحاب الرأى وأصحاب القلم هكذا ظلماً وبهتاناً" (الأهرام ١٧/ ١٠/١٩٩٤ ص٧).

وهكذا كعادته وبأسلوبه البسيط لخص نجيب محفوظ حتى وهو ما زال فى غرفة العناية المركزة ظاهرة عمرها المعاصر معنا يمتد لأكثر من سبعة عشر عام. لقد تذكر كاتبنا فضيلة الشيخ الذهبى رجل الدين الجليل ووزير الأوقاف الأسبق الذى اغتيل.

◈ اغتيال الفكر وفكر الاغتيال.. مصادرة العقل المصرى إلى أين ✿ ◈

منذ أكثر من القرن بدأ المفكرون التنويريون رحلتهم مع العقل المصرى، وظل الأزهر الشريف قبل وبعد هذه الرحلة الرحم الذى ينجب طرفى الصراع سواء المحافظين أو الليبراليين، وظلت هذه المؤسسة العريقة تؤثر وتتأثر بالمناخ الفكرى العام. ومن هذه المدرسة العظيمة تخرج رفاعة الطهطاوى والشيخ الجليل محمد عبده وتلميذه رشيد رضا وعلى عبد الرازق ود. طه حسين، وفضيلة المفتى د. سيد طنطاوى وآخرون واستمر الصراع بين أبناء المدرسة الواحدة فى جدلية صراعية أضافت للعقل المصرى الكثير.

ومنذ الاحتلال البريطانى لمصر ١٨٨٢ تعرضت قوة التنوير للانقسام بعد أن ربط الفكر المحافظ بين فكر التنوير "الوافد" من وجهة نظرهم وثقافة المحتل. مما دفع التنويريين للصراع ضد المحتل من جهة مطالبين بالاستقلال وضد المحافظين من جهة أخرى دفاعاً من شعارات المدنية، والمواطنة، والحداثة، القادمة من الغرب، بل وأن الحزب الوطنى بقيادة زعيمه الشاب مصطفى كامل قد جسد هذا الانقسام أجمل تجسيداً حيث تأرجح بين دعاة الخلافة والرهان على فرنسا للمساعدة فى استقلال مصر. ومن ثم نجد أن مناخ الصراع والانقسام كان يتفاعل سواء داخل الأزهر الشريف أو خارجه واستمر على هذا المنوال حتى يومنا هذا.

وإن كانت هذه الخلافات والاختلافات ظاهرة صحية ودليل حيوية إلا أن هناك بعض الآثار السلبية التى تصاحبها سواء شعارات التكفير من الجانب المحافظ أو شعارات التخوين من الجانب المدنى إن كل ذلك يصب فى تيار الإرهاب السائد والذى لم يبدأ ولن ينتهى بعد الطعنة التى وجهها ذلك الشاب إلى رقبة أديبنا الكبير نجيب محفوظ أو قضايا الحسبة التى ترفع أمام المحاكم ضد المفكرين والكاتب مثل قضية د. نصر حامد أبو زيد، إن ذلك يقودنا إلى جرحنا الراهن الإرهاب باسم الدين.

✿ المجتمع المدنى . مركز ابن خلدون . أغسطس . ١٩٩٥ .

*** تقسيم العمل بين التطرف الفكرى والإرهاب السلوكى:**

إن التطرف الفكرى هو الأب الشرعى للإرهاب السلوكى وهناك ما يشبه تقسيم العمل والتكامل بين دعاة التطرف الفكرى ومرتكبى أفعال الإرهاب الدموى فدعاة التطرف الفكرى هم عادة من الأكبر سناً نسبياً؛ شباب فى الثلاثينيات، أو كهول فى الأربعينيات، أو شيوخ فى الخمسينيات والستينيات وحتى سبعينيات العمر. أما أفعال الإرهاب والعنف الدموى فهو متروك لشباب فى العشرينيات، أما دعاة التطرف من الأكبر سناً، وخاصة من الكهول والشيوخ، فقد اكتسب بعضهم مكانة مرموقة فى المجتمع عموماً. ومن ثم فلديهم أكثر من وسيلة إعلام عامة لترويج الفكر المتزمت والمتطرف، واستعداء الشباب الأصغر سناً على الدولة والمجتمع والعالم (والعالم بالنسبة لهم هو الغرب، والفكر المستنير المغاير لهم)، بهذا المعنى يقومون بدور تحريضى. وقد يصدر بعضهم الفتاوى "بتكفير" هذا أو "ردة" ذاك؛ ومن ثم يحل دمه. وقد يفتى آخر بجواز أن يقوم أى مسلم عدل بتنفيذ هذا "الحد" أو ذاك ضد "الكافر" و "المرتد" ما دامت الدولة قد قصرت أو تقاعست فى إقامة الحدود! وحينما يندفع الشباب للتنفيذ بعد هذا التحريض، وبعدها يقوم الكهول والشيوخ بتبرير ما حدث، وقد يشهد بعضهم بجواز ذلك "شرعاً".

*** فكر الاغتيال .. إبادة الآخر:**

إن الإرهاب هو الابن الشرعى للتطرف الفكرى والمذهبى، وأخطر أنواع التطرف الفكرى المذهبى هو التطرف الدينى. فمرجعية التطرف الدينى هى ادعاءات سماوية مقدسة لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى، ومع ذلك فإن بعض البشر يدعون احتكار اليقين المنفرد بمعنى ومغزى نصوص هذه المرجعية المقدسة، ولأن هذه المرجعية هى المصدر الواحد الأوحد لكل "الحقيقة" هم إذن أصحاب الاحتكار والامتياز فى التفسير والتأويل، وفى التعذير والتكفير! وهم السلطة الوحيدة للاتهام والتحقيق والمحاكمة والتنفيذ. هذا عن التطرف الفكرى الدينى عموماً. أما التطرف الفكرى الدينى باسم الإسلام خصوصاً، فهو أكثر تعقيداً وخطراً. لأن

الإسلام دون سائر الأديان، ليس مجرد نسق للعقائد الإيمانية أو للطقوس العبادية. ولكنه ينطوى أيضاً على مبادئ وقواعد لتنظيم المعاملات الدنيوية بين البشر، من العلاقات الأسرية، إلى العلاقات الاقتصادية، إلى العلاقات الدولية. والمتطرف باسم الإسلام يفسر هذه المبادئ والقواعد بشكل واحد أوحد، لا يقبل الاجتهاد المخالف أو المتباين، بل إنه يحكم على من يخالفه الرأى أو التفسير أو التأويل بالارتداد أو الكفر. وما أسهل أن يقوم المتطرف باسم الإسلام بتكفير متطرف آخر باسم الإسلام لأدنى أو "أتفه الأسباب" (مثل جواز الصلاة خلف أمام فى مسجد حكومى أو إرسال أطفاله إلى مدرسة من مدارس الدولة). فإذا كان الأمر كذلك بين المتطرفين باسم الدين أنفسهم، فما بالنا بموقفهم من المسلمين المعتدلين من رجال الدين - أمثال الشيخ محمد الذهبى، أو المسلمين المعتدلين من غير رجال الدين - أمثال مكرم محمد أحمد وفرج فودة ونجيب محفوظ.

إن الفكر المتطرف، هو فكر إنكار حق "الآخر" فى الاختلاف فى الرأى أو الاجتهاد. فإذا أمعن هذا "الآخر" فى الاستمرار مختلفاً فى رأيه أو اجتهاده، فإن الفكر المتطرف ينكر على هذا "الآخر" حق الوجود، وحق الحياة. فإذا كان أصحاب هذا الفكر المتطرف يملكون سلطة الدولة، فإنهم ينكلون سجناً أو تعذيباً أو إعداماً بهذا "الأخر" المختلف. أما إذا كان أصحاب الفكر المتطرف مازالوا يسعون إلى السلطة فإنهم يرهبون كل رأى مخالف، وإذا سنحت لهم الفرصة فإنه يبيدون هذا الآخر بالاغتيال.

◆ بين الإمام الغزالى والشيخ الغزالى ◆

ما كان لى أن أخوض فى الكتابة حول شهادة فضيلة الشيخ محمد الغزالى أمام محكمة أمن الدولة العليا فى قضية اغتيال الدكتور فودة، إلا لأن هذه "الشهادة"، قد تحولت فى بعض صحف المعارضة إلى "فتوى" (الشعب بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٢) تبيح لأى فرد مسلم، بدعوى الغيرة على الدين، أن يحكم على مسلم آخر بالكفر أو الردة؛ وأن يعطى لنفسه حق سفك دمه، وأن يقوم بقتله، ما دامت السلطة الشرعية فى رأى هذا المدعى قد قصرت فى القيام بعقابه.

وكان ظنى أن "شهادة" الشيخ الذى كنا نعتبره قمة فى الاعتدال ربما قد حرفت فى بعض هذه الصحف لأغراض سياسية. ولكن الأسئلة المحددة التى وجهها الأستاذ صلاح منتصر إلى فضيلة الشيخ؛ ونشر نصها فى عموده بالأهرام (بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٨)، ثم الإجابات عليها كاملة كما سطرها إلى الرجل بنفسه وتم نشرها بالأهرام على مدى ستة أيام (من ٧/٢٠ إلى ١٩٩٣/٧/٢٥)، لا تترك مجالا للغموض أو شبه التحريف.

ولا شك أن لكل مسلم حق الاجتهاد فى أمور دينه. فما بالنا إذا كان هذا المجتهد من كبار الدعاة الإسلاميين المعاصرين. ولكن لهذا السبب نفسه كان لابد من مراجعة فضيلة الشيخ محمد الغزالى، والاختلاف معه؛ لخطورة هذا الاجتهاد، وما يمكن أن يجر على الأمة من "فتنة" أو "فتن" تسفك فيها دماء المسلمين على يد بعضهم البعض بدعوى "الغيرة على الدين الحنيف".

ولأننى لا أمارى أو أبارى الشيخ محمد الغزالى فى معرفتى بأمور الدين، فأننى سأستشهد باجتهادات مجتهد آخر، يشارك شيخنا فى اسمه، ويتساوى معه فى علمه. وهذا المجتهد الأخر هو الأمام أبى حامد محمد بن محمد الغزالى؛ الذى عاش فى القرن الخامس الهجرى، الحادى عشر الميلادى (توفى ٥٠٥هـ ١١١١ ميلادية).

***لماذا الإمام الغزالى؟**

لقد اخترنا الإمام الغزالى للرد على الشيخ الغزالى، لأنهما يشتركان معا،

خلافاً لغيرهما من الفقهاء، أنهما أوجبا على أحاد المسلمين "الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، دون تكليف أو إذن من السلطة الحاكمة".

ولكن الأمام الغزالى فى كتابه العمدة "إحياء علوم الدين"، حدد شروطاً صارمة للقيام بهذا الواجب الدينى، وأورد تفصيلاتها الدقيقة تحت عنوان "أركان الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر"، وهى: المحتسب: (أى الذى يأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، والمحتسب عليه" (أى المأمور بالمعروف والمنهى عن المنكر)، و"المحتسب فيه"، و"نفس الاحتساب" (أى الأشياء التى يصح أو يجوز فيها الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر). وقد جاءت هذه الشروط والتفصيلات فى حوالى خمسين صفحة من الجزء الثانى من "إحياء علوم الدين" (خمسة أجزاء، طبعته المطبعة الأزهرية المصرية عام ١٣٠٢ هجرية، والذى أعيد نشره بواسطة دار المعرفة البيروتية عن نفس نسخة المطبعة الأزهرية، وبنفس ترتيب الأجزاء والصفحات) والاقتباسات الواردة فى هذا المقال هى من هذه المطبعة صفحات ٣٠٦ إلى ٣٥٧.

ولن نثقل على القارئ بتفاصيل التفاصيل، وإنما نقتبس العموميات بكلمات إمام الغزالى، للتدليل على حرصه على الموازنة الدقيقة بين مراعاة حقوق الله وحقوق الأمة وحقوق الفرد (مسلماً كان أو غير مسلم ما دام يعيش فى ديار الإسلام). وأهم من ذلك إصرار الإمام الغزالى على درء الحدود بالشبهات، وهو المبدأ الذى أخذت به كل القوانين الوضعية بعد ذلك بقرون عديدة وإلى يومنا هذا.

***الركن الأول : المحتسب**

فمن شروط المحتسب (أى الآمر بالمعروف والناهى عن المنكر) أن يكون "مكلفاً مسلماً قادراً. فيخرج منه المجنون والصبى والكافر والعاجز. ويدخل فيه آحاد الرعايا وإن لم يكونوا "مأذونين"، أى لم تأذن لهم السلطة الحاكمة بهذا الواجب (ص٣١٢). وعندما نعرض للسياق المصرى الحالى سنجد أن بعض من أعطوا أنفسهم هذا الحق هم من الصبية الذين لم يبلغوا الرشد (مثل أحد المحكوم عليهم فى قضية ضرب السياحة ولم يتجاوز من العمر ستة عشر عاماً).

*الركن الثانى : الحسبة

أما الأمور التى يجب أن تجوز فيها الحسبة، فهى "كل منكر موجود فى الحال، ظاهر للمحتسب بغير تجسس، معلوم كونه منكراً بغير اجتهاد" (ص٣٢٤).

وتمثل هذه الشروط الأربعة قمة فى ضمان سلامة إجراءات الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر. فالمنكر هو المحذور صراحة فى الشرع. أما الشرط الثانى، "موجودا فى الحال" فهو يعنى بلغة القانونيين هذه الأيام "حالة التلبس". ويضرب الإمام الغزالى أمثلة عديدة للاحتراز من الافتئات على الناس. من ذلك أن المشكوك فى أنه يشرب الخمر، مثلاً، لا يقام عليه حد شرب الخمر، ما لم يضبط وهو يحتسيها فعلا أو يحملها علانية، فلا يكفى مثلا أن تفوح منه رائحة الخمر، أو يكون حاملا لقارورة (زجاجة) خمر ولكنه مستورة "فى الكم وتحت الذيل"، حتى لو كان فاسق السمعة. "فإذا رؤى فاسق وتحت ذيله شىء لم يجز أن يكشف عنه ما لم يظهر بعلامة خاصة. فإن فسقه لا يدل على أن الذى معه خمر. إذ الفاسق محتاج أيضا إلى الخل وغير". (ص٣٢٥). وهذا الإصرار من الإمام الغزالى يعنى أنه لا يجوز الشك مقدماً أو الحساب مؤخراً على منكر لم يراه المحتسب فى لحظة ارتكابه. أما الشرط الثالث فهو عدم جواز إقامة الدليل على المنكر بطريق التجسس من آحاد الناس على شخص أخر. يقول الإمام "فاعلم أنه من أغلق باب داره وتستر بحيطانه فلا يجوز الدخول عليه بغير أذنه لنعرف المعصية.." (٣٢٥). فإذا كان إصرار الإمام الغزالى على هذا الاحتراز فى الملموسات من الأمور، فما بالنا بغير الملموس من الأمور - مثل الإيمان والمعتقدات وما تخفى السرائر.

وأخيرا يصر الإمام الغزالى فى هذا الركن من أركان الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر على أن يكون المنهى عنه "منكراً معلوماً بغير اجتهاد. فكل ما هو فى محل الاجتهاد فلا حسبة" (ص٣٢٥). بل إن ما يهم فى موضوع هذا المقال وهو الخلافات الاعتقادية بشأن الشريعة وشروط وتوقيت تطبيقها كليا أو جزئيا... وهى أمور يقر الإمام الغزالى جواز الاجتهاد فيها، "وكل مجتهد مصيب" (ص٣٢٧). أما الأمور

الوحيدة التى يخرجها الإمام من دائرة الاجتهاد فهى ما يتعلق بالذات الإلهية واليوم الأخر وخلق القرآن: حيث يقول بالحرف الواحد "ما لا يتصور أن يكون المصيب فيه إلا واحد كمسألة الرؤية والقدر وقدم الكلام ونفى الصورة والجسمية والاستقرار عند الله تعالى، فهذا ما يعلم خطأ المخطئ فيه قطعاً ولا يبقى لخطئه الذى هو جهل محض وجه" (ص٣٢٧).

أما الكيفية التى يتم بها الاحتساب فى الخلافات الفقهية الأخرى فيحسمها الإمام الغزالى برجاحة عقلية فذة. فهو يقول أن صاحب "البدعة" أى صاحب الرأى المخالف للشائع والمألوف من أراء الفقهاء يعتقد أنه على حق "إذ المبتدع محق عند نفسه، والمحق مبتدع عن المبتدع، وكل يدعى أنه محق وينكر كونه مبتدعاً. فكيف تم الاحتساب "فاعلم أنا لأجل هذا التعارض نقول: ينظر إلى البلدة التى فيها أظهرت تلك البدعة؛ فإذا كانت البدعة غريبة والناس كلهم على السنة فلهم الحسبة عليه بغير أمر السلطان. وإن انقسم أهل البلد إلى أهل البدعة وأهل السنة، وكان فى الاعتراض تحريك فتنة بالمقاتلة فليس للآحاد الحسبة فى المذاهب إلا بنصب (أى أمر) السلطان" (ص٣٢٧).

***تحريك الفتنة بالمقاتلة وخراب البلاد**

وهكذا نرى أنه رغم أن الإمام أبى حامد الغزالى يوكل آحاد المسلمين واجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، إلا أنه كغيره من أغلبية الفقهاء السابقين والمحدثين يقف بهذا الحق للأفراد عند نقطة فاصلة، وهى عندما ينطوى الأمر على انقسام الأمة و"تحريك الفتنة بالمقاتلة وهيجان الفساد وخراب البلا". فعند هذه النقطة الفاصلة التى تتطلب استخدام العنف القتالى لا يكون النهى إلا بأوامر السلطان. ويلح الإمام الغزالى على هذه النقطة فى بقية معالجته للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى كتاب إحياء علوم الدين.

فهو فى الركن الرابع، تحت عنوان "نفس الاحتساب" (ص٣٢٩-٣٣٢). ثم فى باب "أداب المحتسب" (ص٣٣٢-٣٣٥) يورد "النهى عن المنكر" فى شأن

درجات، أولها، التعرف (أى الدليل القاطع بلا تجسس)؛ ثم التعريف (أى تبصير مرتكب المنكر بما يفعله عله يجهل أنه كذلك)؛ ثم النهى؛ ثم الوعظ والنصح؛ ثم السب والتعنيف، ثم التغيير باليد؛ ثم التهديد بالضرب؛ ثم إيقاع الضرب وتحقيقه؛ ثم شهر السلاح (دون استخدامه)؛ ثم الاستظهار فيه بالأعوان وجمع الجنود.

ولكن الإمام الغزالى مرة أخرى يتوقف عند الدرجة الثامنة، ويؤكد اختلاف الفقهاء فى مسألة شهر السلاح إلا بإذن السلطان، وخاصة إذا كان يؤدى إلى قتال واقتتال، "فلا يستقل آحاد الرعية بذلك لأنه يؤدى إلى تحريك الفتن وهيجان الفساد وخراب البلاد" (ص٣٣٢).

***ماذا عن فضيلة الشيخ الغزالى**

رغم تشدد الإمام أبى حامد الغزالى فى إحياء علوم الدين منذ تسعة قرون، إلا أن هذا الفقيه العظيم قد أدرك أن من المعتقدات والاجتهادات ما قد يخالف الشائع والمألوف؛ وأنه قد يكون "بدعة". ولكنه أدرك قانون النسبية فى الاجتهاد منذ ذلك الوقت المبكر فى تاريخ المسلمين. فما يعتبره البعض "بدعة" قد يعتبره آخرون "حقا"، والعكس صحيح. وسمح الإمام بجواز هذا الاختلاف النسبى إلا فيما يتعلق بأساسيات العقيدة - مثل الذات الإلهية والشهادة واليوم الآخر وغيرها من أمور الغيب التى وردت صراحة فى القرآن الكريم.

أما فضيلة الشيخ محمد الغزالى فقد بدا قاطعاً فى أحكامه، لا يخالجه أى شك، سواء فيما نشر عن شهادته أمام محكمة أمن الدولة العليا أو فى ردوده على أسئلة الأستاذ صلاح منتصر (التى نشرت فى الأهرام وأشرنا إليها فى صدر هذا المقال).

ففضيلة الشيخ، بعكس الإمام، أصدر حكماً قاطعاً "بالردة" على كل من يعارض أو يتحفظ على تطبيق الشريعة، أياً كانت اجتهاداته أو أسبابه فى هذه المعارضة أو التحفظ.

وفضيلة الشيخ، بعكس الإمام، يعطى آحاد المسلمين الحق فى معاقبة هذا "المرتد"، إذا لم تفعل الدولة ذلك، وجعل عقاب الردة مساوياً "للخيانة العظمى"، وهو "القتل". ويصبح القاتل فى هذه الحالة مجرد "مفتئت" على السلطة أو الدولة. والمناسبة الوحيدة التى لم يكن الشيخ فيها قاطعاً فهو عقاب هذا "المفتئت"؛ حيث قرر أنه لا يذكر أن هناك عقاباً محدداً فى الشريعة للمفتئت.

وبعد شهادة المحكمة التى أثارت غضبا وذعرا شديدا بين كل من يقدسون حرية الرأى والاجتهاد، قرر الشيخ أنه لم يكن يتحدث عن حالة بعينها، ولكنه كان يقر أحكاماً عامة حسب فهمه للشريعة؛ وأنه كان يجيب على أسئلة محامى الدفاع عن المتهمين فى قضية اغتيال الدكتور فرج فودة، دونما تعرض لواقعة الاغتيال نفسها - رغم أن الشيخ بما أوتى من علم وخبرة، ذهب إلى المحكمة وهو يدرك تماما التداعيات الخطيرة لما يدلى به من شهادة، لا فقط على القضية المنظورة، وإنما أيضا على مستقبل مصر وأمنها الداخلى.

ولكن فى إجابات الشيخ على أسئلة الأستاذ صلاح منتصر، كما كتبها بخط يده وكما نشرتها الأهرام، لم يترك شكا فى أنه يعتبر المرحوم فرج فودة شخصاً "مرتداً" عن الإسلام، حيث يقول "اشتركت فى مناظرة مع فرج فودة لأنى كنت طامعاً -إذا شرحت له الحق، وبسطت أدلته- أن أعود بالرجل إلى الإيمان. ولكنى وجدته يكره الإسلام ونظامه، وينكر صلاحية أحكامه للبقاء. أى أنه يؤكد حكم الإعدام الذى أصدره الاستعمار على شريعتنا وينحاز إلى أعدائنا بصراحة!!" (الأهرام ٢١/٧/١٩٩٣).

ونلاحظ على هذه الكلمات التى صدرت عن الشيخ الغزالى أنه:

أولا: قد دمغ مسبقاً د. فرج فودة بالخروج على الإسلام، أى بالردة. وأنه دخل معه فى مناظرة عله "يعود به إلى الإسلام".

ثانيا: أن من لا يستطيع الشيخ إقناعه بوجهة نظره، والتى يعتبرها الشيخ هى "الحق"، فإن الشيخ يعتبره كارها للإسلام، بل ويعتبره فى عداد من أصدروا

حكما بالإعدام على الإسلام. وأكثر من ذلك أنه عميل للاستعمار ومنحاز للأعداء، أى يستحق أن يحاكم بتهمة "الخيانة العظمى".

وهكذا دون أن يسمع فضيلة الشيخ الغزالى من د. فرج فودة أنه خرج على الإسلام، أو نفى أنه مسلم، ودون أن يشق عن صدره أو يكشف عن سريرته، أدان الشيخ الغزالى الرجل بكل هذه الكبائر والجرائم وهذه التهم جميعا هى لمجرد أن د. فرج فودة لم يقتنع بوجهة نظر الشيخ الغزالى ولم ير "الحق" الذى ورد على لسان الشيخ.

لم يخطر ببال الشيخ أن الدكتور فرج فودة كان يعارض تطبيق بعض أحكام الشريعة ربما لعدم توافر شروط هذا التطبيق. وهو ما حدث بالفعل فى معظم تاريخنا الإسلامى منذ علق الخليفة عمر بن الخطاب تطبيق بعض هذه الأحكام فى عام "الرمادة". ولم يخطر ببال الشيخ أن د. محمد فودة ربما تحفظ على هذا التطبيق للشريعة مخافة الفتنة فى ظروف مصر الحالية؛ أو لأن المطالبين بهذا التطبيق إذا تولوا الأمر ربما يرتدون بمصر إلى عصور الجمود والظلام.

لم يخطر ببال فضيلة الشيخ كل هذا وغيره حينما شهد فى المحكمة ثم كتب فى الأهرام يدين د. فرج فودة بالكفر والارتداد والخيانة العظمى والانحياز إلى الأعداء. لقد حول الشيخ الغزالى بأقواله د. فرج فودة من ضحية إلى متهم؛ وحول قاتليه من متهمين إلى أبطال يدافعون عن الإسلام!

*** الفتنة والخراب**

مرة أخرى أذكر فضيلة الشيخ الغزالى بما قاله الإمام الغزالى عن شهر سلاح المسلم فى وجه أخاه المسلم والاقتتال لخلاف حول أمور الدين أو الدنيا "فلا يستقل آحاد الرعية بذلك لأنه يؤدى إلى تحريك الفتن وهيجان الفساد وخراب البلاد". ألا يحتمل أن يكون هذا هو ما جعل المرحوم فرج فودة يعارض أو يتحفظ على تطبيق بعض أحكام الشريعة؟

◆ من الطالبيان إلى أربيكان ✿ ◆

ما تزال ظاهرة الصحوة أو التجدد الإسلامى تشغل المراقبين السياسيين والمفكرين والأكاديميين، شرقا وغربا. ويختلط فى هذا الانشغال: الغموض مع الإثارة، مع الخوف ومع التعصب، مع التحفز والتهيؤ للانقضاض على كل ما هو إسلامى، وخاصة فى بعض الدوائر الغربية والشعبية على السواء. ولكن للإنصاف أيضا هناك فى الغرب كثيرون يريدون أن "يعرفوا" حقيقة ما يجرى فى "العالم الإسلامى"- من إندونيسيا إلى المغرب، ومن تركستان إلى السودان، ومن هؤلاء الذين يريدون أن يعرفوا، دون أحكام مسبقة أو تعصبات كامنة، الأكاديميون والإعلاميون والسياسيون فى البلدان الاسكندنافية - السويد، والدانمرك والنرويج. ففى خلال الشهور الخمسة الأخيرة فقط، دعت مؤسسات أكاديمية ودبلوماسية فى هذه البلدان، إلى خمس مؤتمرات وندوات لتدارس "الظاهرة الإسلامية". وقد راعوا أن يعقدوا بعض هذه الفعاليات فى مواقع إسلامية، حتى يرى صحفيوهم ومفكروهم ودبلوماسيهم المسلمين كشعوب وقبائل؛ كما خلقهم الله عز وجل ليتعارفوا. فقد نظمت وزارة الخارجية السويدية مثلا بالاشتراك مع جامعة آل البيت الأردنية، مؤتمرا ضخما فى الأردن فى أوائل يونيو ١٩٩٦، وفى نفس الشهر تقريبا نظمت الخارجية الدانمركية مؤتمرا مماثلا فى كوبنهاجن ثم نظم معهد السويدى للأبحاث فى استانبول بالاشتراك مع عدة جامعات ومراكز بحثية نرويجية مؤتمرا رابعا بنفس العنوان تقريبا .. وهكذا. وما يحدث فى الأقطار الاسكندنافية يحدث مثله فى أجزاء كثيرة من العالم المتقدم - أى غرب أوروبا واليابان والأمريكيتين.

ويدعى كاتب هذا المقال لمعظم هذه المؤتمرات، لاهتمامه المبكر والمتواصل بالظاهرة الإسلامية، وأيضا بموضوعى المجتمع المدنى والديمقراطية. وكلما استطعت فأنني ألبى هذه الدعوات ... لا رغبة فى السفر والترحال، اللذان لم يعودا يمثلان بالنسبة لى أى متعة، ولكن رغبة فى الإسهام والسعى نحو الحقيقة، ودفاعا

✿ نشرة المجتمع المدنى ، مركز ابن خلدون ، يناير ١٩٩٧ .

عن الإسلام، والذى يظلمه أهله، ربما أكثر مما يظلمه "أعداؤه". فنظرة متأملة لما تسببت فيه قضية نصر حامد أبو زيد من إساءة إلى الإسلام والمسلمين فى الخارج لفيه أبلغ دليل على ذلك. فمن حيث أراد بعض المتشددين الإسلاميين، أو ظنوا أنهم يدافعون عن صحيح الدين كما يفهمونه هم، بتعقب د. نصر حامد أبو زيد فى المحاكم لفصله عن زوجته، عقابا له على اجتهاداته التى لم ترق لهم، فقد أعطوا لأعداء الإسلام سهاما عديدة ومسمومة للتشكيك فى تسامح هذا الدين، وللتدليل على أن معتنقيه (وليس بعضهم فقط) لا يطيقون "خلافا فى الرأى".

ولا يقل إيذاء الإسلام من مسألة نصر حامد أبو زيد، ما يحدث فى أفغانستان فى الآونة الأخيرة. فبعد نضال مسلح لمدة عشر سنوات ضد الاحتلال السوفييتى لبلادهم (١٩٨٠-١٩٩٠) احتفى فيه العالم ببطولة "المجاهدين" الأفغان، إذ بهؤلاء ينقسمون على أنفسهم شيعا وقبائل وأحزابا، ويقتتلون مع بعضهم البعض طوال السنوات الست التالية، فأذهبت سيئاتهم اللاحقة حسناتهم السابقة. ووصلت هذه السيئات أقصاها باستيلاء أكثر الفصائل الأفغانية تزمتا وتخلفا على العاصمة كابول فى أواخر شهر سبتمبر ١٩٩٦. ونقد لجماعة التى تسمى نفسها "الطالبيان" وهم طلبة كليات الشريعة والدراسات الإسلامية)، الذين يدعون أنهم وحدهم يفهمون صحيح "الإسلام" ومن ذلك أوامرهم الصارمة للنساء والإناث بترك أعمالهم وجامعاتهم ومدارسهم فورا، والبقاء فى منازلهن، والتنقب نقابا كاملا من أخمص أقدامهن إلى قمة رؤوسهن. وإصدار أوامرهم للرجال فوق سن الخامسة عشرة بإطلاق لحاهم خلال شهر .. ومن يعص هذه وغيرها من أوامرهم الدينية الشرعية، يعاقب عقابا فوريا صارما. حتى النظام الإسلامى الثورى المجاور لهم فى إيران الخومينية، الذى درج الكثيرون من المسلمين وغير المسلمين بوصفه المتطرف.. حتى هذا النظام الإيرانى الإسلامى انزعج من تطرف وتزمت "الطالبيان" وأتهمهم بالجنون!.

وهكذا بين المتزمتين المصريين الذين لاحقوا نصر أبو زيد وزوجته فى محاكم مصر، والمتزمتين الأفغان الذين لاحقوا نساء أفغانستان فى المدارس والجامعات،

وأعدموا الشباب والرجال (بما فيهم رئيس أفغانستان الأسبق نجيب الله) دون محاكمات .. بين هؤلاء وهؤلاء. ناهيك عما يفعله بعض المتشددين الجزائريين باسم الإسلام من سفك لدماء الجزائر بين المخالفين لهم في الرأى، ليس فقط من الرسميين، ولا فقط من الرجال، ولكن أيضا من النساء والأطفال .. هؤلاء جميعا هم الذين يسيئون للإسلام وأغلبية المسلمين أكثر ألف مرة من أى إساءة يمكن أن يلحقها خصوم الإسلام بهذا الدين الحنيف.

ولكن لحسن حظ الإسلام أن له وجوها أكثر إشراقا .. من ذلك، مثلا، ما لمسناه نحن المشاركون فى مؤتمر المعهد السويدى للأبحاث باستانبول بأغلبية المواقع فى بلديات المدن التركية الكبرى، ومنها استانبول (٦ ملايين نسمة)، وأنقرة (٢ مليون)، وأزمير (مليون). ومن زار تلك المدن من خمس سنوات، ويزورها الآن، لابد أن يلاحظ التحسن الملموس فى مستويات النظافة والنظام .. وربما كان هذا التحسن الملموس هو السبب فى ارتفاع نصيب مرشحى حزب الرفاه، فى الانتخابات البرلمانية فى أواخر عام ١٩٩٥، إلى أكثر من ٢١ فى المائة من الأصوات، أى بأكثرية الأصوات والمقاعد (مقابل ٢٠٪ لكل من الحزبين الكبيرين). لذلك أصبح حزب الرفاه الإسلامى شريكا رئيسيا حقيقيا فى البرلمان ثم فى الحكومة ممثلا فى رئاسة الوزراء (يونيه ١٩٩٦، إلى تاريخ كتابة هذا المقال)، ممثلا فى شخص السيد/نجم الدين أربكان. إن قبول أربكان لقواعد اللعبة الديموقراطية، واحترامه الكامل لهذه القواعد على مدى العشرين سنة الأخيرة، وكذلك الأداء المشرف لأنصاره فى الحكومات المحلية لكبرى المدن التركية هو أبلغ دليل على أن "الإسلام" و"الديموقراطية" لا يتعارضان قط. إن أربكان وإخوانه فى حزب الرفاه يمثلون طليعة حقيقية لما يمكن تسميتهم "الإسلاميين الديموقراطيين"، أسوة بالأحزاب المسيحية الديموقراطية وشتان بين ما يمثله أربيكان والطالبيان. فإذا كان الإسلام "قمرا" فإن أربيكان هو الوجه المضىء لهذا القمر؛ والطالبيان هم الوجه المظلم لنفس القمر. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

◈ من هو المجنون بالضبط؟ ◈

أثار الحادث الإرهابى الذى وقع فى ميدان التحرير، أكبر ميادين العاصمة المصرية، يوم الخميس ١٨/٩/١٩٩٧، وراح ضحيته تسعة قتلى من السياح الألمان وقتيلين مصريين وعشرات الجرحى، استياء شديدا وعميقا فى مختلف أوساط الرأى العام المصرى. ولم يكن مصدر الاستياء هو فقط وقوع هذا العدد الكبير من الضحايا المسالمين الأبرياء، ولكن أيضا لأنهم ضيوف على مصر. والشعب المصرى يعتبر نفسه شعباً مضيافاً عموما، بل وشعب كريم لكل من يأتى له، زائراً أو لاجئاً أو مستجيراً. كما كان أحد أسباب الاستياء الواسع والعميق هو أن المصريين كانوا قد تنفسوا الصعداء وأوشكوا على استعادة الشعور الكامل بالأمن والأمان، بعد أطول فترة مرت بهم فى هذا القرن من الأعمال الإرهابية التى أرتكبها "المتطرفون" باسم الإسلام؛ وراح ضحيتها أكثر من ألف قتيل وثلاثة آلاف جريح بين عامى ١٩٩٠ و١٩٩٦.

ومع التفاصيل التى بدأت ترد تباعاً من المصادر الرسمية، تضاعف الاستياء الشعبى عدة مرات. فالمتهم الرئيسى فى الحادث الإرهابى البشع هو صابر محمد فرحات أبو العلا، الذى كان قد ارتكب حادثا إرهابيا آخر لا يقل بشاعة، قبل أربعة أعوام، وأيضا ضد زوار أجانب، وأيضا فى أحد أكبر فنادق القاهرة، وهو فندق سميراميس يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٩٣. وأنه كان قد أودع أحد مستشفيات الأمراض العقلية، بأوامر قاضى التحقيق بناء على شهادة مجموعة من الأطباء فى ذلك الوقت. ولكن صابر محمد فرحات هذا تعود على أن يأخذ إجازات دورية ممتدة من مستشفى الأمراض العقلية بالخانكة ليقضيها فى منزله مع الأهل والأصدقاء، ثم يعود إلى المستشفى بين الحين والآخر ليسجل "حضور"! بل ونقلت التفاصيل الإخبارية عن شقيقه أنه تزوج منذ عدة شهور. كما أعترف صابر نفسه بأنه أقنع شقيقه محمود صابر أبو العلا، بالاشتراك فى ارتكاب الحادث الآثم؛ وأنه استغل فى ذلك لتعبئة شقيقة ضرورة الانتقام لما لحق الإسلام من أذى وإهانة على يد

"اليهودية التى رسمت، قبل شهرين، صورة النبى (ﷺ) على هيئة خنزير" (الأهرام ٩٧/٩/٢٠). كما اعترف صابر، وأكد شقيقه محمود، أنهما خططا للاعتداء على الأتوبيس السياحى "بعد رصد الموقع على الطبيعة عدة مرات"، واختيار أسلحة التنفيذ المناسبة والتوقيت الملائم!

ومع هذه التفاصيل بدى للرأى العام المصرى أن صابر فرحات أبو العلا، أبعد ما يكون عن الجنون. فالذى يفكر، ويدبر، ويخطط، ويجند الشقيق، ويرشى المرضين، ويرصد المكان، ويحدد الزمان، وينقض على ضحاياه بهذه الخفة والسرعة والكفاءة فى التنفيذ .. الذى يفعل كل ذلك لا يمكن أن يكون مختلا عصبيا، أو مجنونا عقليا. ولكن "المجانين" هم من صدقوا هذا الممثل البارع صابر فرحات أبو العلا" .. نعم، يفخر صابر، بأنه خدع الجميع، وأنه أجاد تمثيل دور "المجنون". نعم، يعتقد صابر أنه "موهوب" صوتيا وموسيقيا.. ولكن أهل الطرب والموسيقى لم يعترفوا بموهبته؛ لم يصدقوه؛ لم يقبلوه فى نادى المطربين، وبالتالى حرموه من "شهرة" يعتقد صابر أنه يستحقها. ولأن "الشهرة" امتنعت عليه من باب الطرب والموسيقى، فقد آثر أن يحصل عليها من باب آخر، وهو باب "الإرهاب".

ولكن لأن صابر اكتشف هذا السبيل فى أكتوبر ١٩٩٣، فقد كان الأمر متأخرا بعض الشىء. فحوادث الإرهاب الدموى المثيرة كانت قد وقعت بالفعل طوال الأعوام الثلاثة السابقة على أكتوبر ١٩٩٣. ولنتذكر أنه فى أكتوبر ١٩٩٠، وأمام فندق سميراميس تم اغتيال د. رفعت المحجوب، رئيس مجلس الشعب السابق. وفى يونيو ١٩٩٢، تم اغتيال د. فرج فودة، أحد فرسان التنوير. وفى أبريل وأغسطس ١٩٩٣ تمت محاولات اغتيال الوزير صفوت الشريف، والوزير الألفى .. فضلاً عن العديد من لواءات الشرطة وضباط أمن الدولة ورجال الشرطة. أى أن حوادث "الاغتيال" و "الإرهاب" كانت قد أصبحت مع شهر أكتوبر ١٩٩٣ "روتينية" ومعتادة، ولا تجلب الشهرة لمرتكبيها بنفس القدر الذى كان يبحث عنه صابر فرحات. ومن هنا جاء تفكيره وتدبيره وتخطيطه وتنفيذه لحادث سميراميس، الذى

راح ضحيته ثلاثة من كبار رجال القانون الفرنسيين والأمريكيين، الذين كانوا يحضرون مؤتمرا دوليا للقانون فى الفندق. وكان صابر فرحات يعرف بالمؤتمر، وبأن من يحضرونه شخصيات غربية مرموقة، يؤدى اغتيالها إلى اقتناص عناوين نشرات الأخبار والصحف اليومية فى مصر والعالم. فما بالنا لو تم الاغتيال فى فندق خمس نجوم فاخر وسط القاهرة، وفى بهو هذا الفندق، وعلى مشهد من الجميع. ولأن صابر فرحات يريد الشهرة، والإعلان عن نفسه، فإنه لم يهرب من مكان الحادث الذى روع به مئات الضيوف والمرتادين لفندق سميراميس.

وإمعانا فى إظهار مواهبه الفنية، إن لم يكن الصوتية فالتمثيلية، فقد أدى صابر فرحات دور "المجنون" أداء مبهراً عام ١٩٩٣. وأقنع ثلاث مؤسسات مصرية عتيدة بصدق هذا الأداء: وهى المؤسسة الطبية، والمؤسسة القضائية، والمؤسسة الأمنية. وكان ما كان من إيداعه لمستشفى الأمراض العقلية فى الخانكة. لقد ضحك صابر فرحات على المسئولين فى هذه المؤسسات الثلاث. ثم أمعن فى كشف هشاشتها، وإثبات تسيبها برشوة المسئولين فيها عن "علاجه" و "حراسته" .. ثم خدع "المؤسسة القضائية الشرعية" مرة أخرى بالزواج بعقد قانونى.

***الجنون السلبى**

إن "الجنون" هو السلوك الذى يصطلح الناس على تسميته بهذا الاسم، فإذا كان صادراً عن بعض الأطباء أو علماء النفس المتخصصين، فإن نعت شخص ما "بالاختلال" أو "الجنون" يصبح صفة شرعية معترف بها قانوناً؛ بكل ما يترتب على ذلك من تداعيات قانونية - مثل عدم التثريب على الشخص إذا ارتكب أفعالاً إجرامية، وعدم مسائلته أو محاسبته مثلما يحاسب "العقلاء" بل تقديم العلاج له ومعاملته معاملة خاصة إلى أن يشفى، فيعود إلى الحياة الاجتماعية العادية.

ومن التفاصيل الكثيرة التى نشرتها الصحف، ومعظمها نقلا عن مصادر رسمية، فإننا يمكن أن نعيد بناء السيناريو الذى أدى بصابر فرحات إلى ارتكاب جريمته الثانية، بمعاونة شقيقه، فى ميدان التحرير، وأمام أشهر متاحف مصر

والعالم، وهو المتحف المصرى العريق. لابد أن صابر فرحات بعد ثلاث سنوات من حادث سميراميس قد أدرك أن العالم، والإعلام، والناس قد نسيوه. وهو يريد الشهرة.. ويريدها مدوية صاخبة، وفى قمة نشرات الأخبار والعناوين الرئيسية للصحف. هذا كان الهدف فى سميراميس فى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٣. وظل هذا هو الهدف فى ١٨ سبتمبر ١٩٩٧.

والتفكير العقلانى، وبالتالى السلوك العقلانى، الذى يؤاخذ عليه القانون والعدالة هو ذلك الذى تتسق فيه "الوسيلة" مع "الغاية" .. والقانون "الميكيافيلى" الشهير "الغاية تبرر الوسيلة"، كان مقصوداً به العقلاء من أهل السياسة. وحينما يشن بعض هؤلاء العقلاء الحروب من أجل أهداف معينة، فإنهم لا يبالون كم من المئات أو الآلاف يقتلون. وبهذا المعنى المكيافيلى المحض فإن صابر فرحات كان "عاقلا" عام ١٩٩٣، وما يزال عاقلا عام ١٩٩٧. أنه يريد "الشهرة" من أوسع أبوابها. وقد أدى سلوكه إلى جلب هذه الشهرة المبتغاة. ومن هنا بإجماع المحققين على الهدوء الشديد الذى يتمتع به صابر فرحات، والذى جعله يجيب على كل الأسئلة بصراحة ووضوح وتفصيل، بل وتعاونه الكامل مع النيابة والشرطة فى إعادة محاكاة "الجريمة" على مسرح الأحداث!

إن هذا الكاتب يقول، بناء على المعلومات المتوفرة إلى حينه، أن صابر فرحات كان عاقلا عام ١٩٩٣. والذين قالوا غير ذلك فى حينه كانوا هم المخطئون. ولولا حسن الظن، وسلامة النية، لقلنا أنهم كانوا أقل عقلا من صابر فرحات. ولكن لأنهم "المختصون" فقد قبلوا شهادة كل منهم الآخر... وأبرأ كل منهم "ذمته" ومضى؛ وبقينا نحن وضيوف مصر تحت رحمة هذه الشخصية، لا المجنونة، ولكن الشريرة، التى تتملكها نزوة الشهرة، مهما كان الثمن.

*** حتى لو كان مجنوناً .. فلماذا ؟**

ولكن حتى مع التسليم بأن صابر فرحات هو إنسان "مجنون" بالفعل، فإن هناك أسئلة محيرة عن النظام الطبى العلاجى فى مصر؛ وأسئلة محيرة أيضا عن النظام الأمنى المصرى.

فمن المعلوم أن السلطات الطبية المصرية قد أعلنت منذ عام ١٩٩٣، أن السيد صابر فرحات مختل عقليا، ويحتاج إلى العلاج، ولذلك تمت إحالته إلى مستشفى الأمراض العقلية فى الخانكة منذ أربع سنوات. والسؤال هو: ألم تكن أربع سنوات كافية لعلاج الرجل من مرضه العقلى؟ وإذا لم تكن أربعة سنوات كافية .. فكم من الوقت يلزم لعلاج مثل هذه الحالة؟ عشر سنوات؟ أو عشرين سنة؟ أو علاج إلى الأبد؟ لقد كان وما يزال من حق الرأى العام المصرى، ومن حق أقارب ضحايا صابر فرحات فى حادث فندق سميراميس أن يحاطوا علما بتطورات علاج المسئول عن قتل أعز الناس لديهم. ولكن من الواضح أن المؤسسة الطبية العلاجية العقلية لا تكترث بإحاطة الناس علماً بأى شىء. أن أقرانهم المحترمين فى البلاد الراقية يصدرون نشرات دورية، أو يعقدون مؤتمرات صحفية لإعلام من يهمهم الأمر.

ولكن الشىء العام والأهم هو عن هذه المستشفى بالذات. إنها فى الفلكلور المصرى رمز دائم لكل ما هو مختل فى حياتنا. والشعب المصرى قد يكون بسيطا، وقد يكون فقيرا، ولكنه ليس شعبا غبيا أو عبيطا. وما كان للفلكلور المصرى أن يعتبر "الخانكة" و"السرايات الصفرا" رمزا للجنون الدائم، إلا لأنه لاحظ أنها لا تشفى أحدا. فهل هذا صحيح؟ هل دخل أحد الخانكة وتم علاجه بنجاح فى السنوات الأخيرة؟ أو حتى طوال تاريخها؟

التساؤلات الأخرى عن المؤسسة الأمنية، والتى لابد أنها لا تختلف كثيرا عن المؤسسة الطبية المصرية. فمع أن كل منهما به كفاءات مشهود لها، إلا أن النظام فى أطراف كلا المؤسستين متسيب للغاية. وإلا فكيف حدث ما حدث مرتين فى نفس الشخص، وبنفس السيناريو تقريبا. فكما ندعو إلى تحقيق يؤدى إلى الإصلاح الجذرى فى المؤسسة الطبية، فإننا ندعو إلى تحقيق يؤدى إلى الإصلاح الجذرى فى المؤسسة الأمنية.

***من هم المجانين الحقيقيون ؟**

كلما ارتكب أحد المتطرفين الصهاينة عملاً إرهابيا جسيما، فسّرت الحكومة الإسرائيلية الأمر بأنه سلوك صادر عن أحد "المختلين عقليا". قالت ذلك فى أعقاب الحريق الذى أضرمه أحدهم فى المسجد الأقصى قبل عشرين عاما. وقالت ذلك بعد المذبحة التى ارتكبها متطرف آخر (ناحوم جولدشتين) فى مسجد الخليل، أثناء تأدية المصلين لصلاة الفجر فى شهر رمضان المعظم منذ ثلاث سنوات. وقالت إسرائيل ذلك منذ شهرين حينما قامت المتطرفة اليهودية بتصوير النبى محمد صلى الله عليه وسلم على هيئة خنزير. إن هؤلاء جميعا كانوا يدركون ما يفعلون، ويقدرون تماما رد الفعل المتوقع لسلوكهم. وما إعلان الحكومة عن اختلالهم العقلى أو جنونهم، إلا محاول سياسية للتهدئة واحتواء ردود الأفعال الغاضبة من الرأى العام الفلسطينى أو العربى أو العالمى.

ويخيل إلى أن شيئا قريبا من هذه الممارسة المعتادة بدأت تنتقل عدواه إلى المسئولين المصريين، عند وقوع أحداث بشعة مثل تلك التى رآها العالم على شاشات التليفزيون، منقولة إليه من ميدان التحرير فى القاهرة ظهر يوم ١٨ مارس.

فى الستينيات، عندما كانت تحدث حرائق فى المؤسسات العامة عند اقتراب نهاية السنة المالية، أو عندما تقع أحداث اضطراب أمنى احتجاجا على سياسات اجتماعية أو مظالم سياسية.. كان المسئولون يصدرون بيانات مقتضبة يطلقون فيها على ما وقع اصطلاح "أحداث مؤسفة". وبالطبع لم يكن الرأى العام المصرى أو أبناء البلد الأذكياء يأخذون هذه البيانات الرسمية مأخذ الجد، لذلك كف المسئولون عن استخدام هذا الاصطلاح بعدما أشبعهم أولاد البلد تنكيتا وتبكيتا.

فنرجو ألا يستمرئ المسئولون فى التسعينيات مقولة "الجنون" لوصف كل ما يحدث من بشائع بواسطة أفراد هنا وهناك؛ أفراد هم فى النهاية المسئولون عنهم -مثلما هو الحال مع صابر فرحات. فأولاد البلد بدءوا بالفعل يرددون أن صابر

فرحات، حتى لو كان "مجنونا" بالفعل، فإنه ليس "المجنون" الوحيد في مصر. بل وليس صابر فرحات هو أهم "المجانين" في مصر المحروسة. فمثله كثيرون في مواقع أكثر حساسية!

أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم أجمعين.

◈ بعد ستة عشر عاما ... هل يتعلمون؟ ✿ ◈

لا عهد لى بإعادة نشر مقالات لى سبق نشرها.. ولكن المذبحة التى وقعت فى الأقصر يوم الاثنين ١٩٩٧/١١/١٧ وراح ضحيتها ٦٠ سائحا فى وادى الملوك بالأقصر، معظمهم من السويسريين واليابانيين والإنجليز، تمثل نقله كمية وكيفية فى المسيرة الدامية للمواجهات العنيفة بين الدولة المصرية والمتطرفين الإسلاميين. لقد كان اغتيال أنور السادات، رئيس الدولة، على أيدى نفس المتطرفين يوم ١٠/٦/ ١٩٨١، وهو وسط جيشه وجنوده، فى احتفال عام، وأمام كاميرات التليفزيون المصرية والعالمية هو أيضا نقلة كيفية فى حينها. بعد ذلك الاغتيال بستة أسابيع، نشرت لى صحيفة الأهرام مقالا بعنوان: "تعالوا إلى كلمة سواء.." (١٩٨١/١١/٣٠) وأطلقت فيه عدة استغاثات لمن يهمهم الأمر بين المسئولين وقيادات الرأى العام.. وأحدث المقال وقتها نقاشا واسعا. وقابلت بعده السيد الرئيس الجمهورية الجديد محمد حسنى مبارك مرتين، لا فقط لتفصيل محتويات ذلك المقال، ولكن أيضا لتلخيص دراسات كنت قد بدأتها بالفعل حول التطرف والمتطرفين فى مصر المحروسة. وأنصت الرئيس وقتها باهتمام شديد ووجه لى العديد من الأسئلة ومرت السنوات... ويبدو لى أن المسئولين المصريين لم يتعلموا شيئا من فحوى تلك الاستغاثات الأربع التى كنت قد أطلقتها قبل حادثة الأقصر بستة عشر عاما.. ولا أجد ما أقوله عن الإرهاب والإرهابيين فى أواخر ١٩٩٧ أفضل أو أبلغ مما قلته فى أواخر عام ١٩٨١. فهل يتعلم المسئولون المصريون شيئا هذه المرة؟ أرجو ذلك.

***تعالوا إلى كلمة سواء :**

هذه المقالة ليست نقدا "للتطرف الدينى" فى المقام الأول، ولكنها مجموعة من الاستغاثات ضد من يكتبون حول هذا الموضوع، كما لو كانوا يفهمون. ويسدون لنا النصائح كما لو كانوا صادقين.

✿ نشرة المجتمع المدنى ، مركز ابن خلدون ، ديسمبر ١٩٩٧ .

لقد سمعناهم بعد حادث الكلية الفنية العسكرية فى أبريل ١٩٧٤.

وقد سمعناهم بعد حادث المواجهة بين التكفير والهجرة والدولة فى يوليو ١٩٧٤.

وقد سمعناهم ونسمعهم منذ اغتيال الرئيس الراحل أنور السادات فى أكتوبر ١٩٨١.

الغريب والمؤلم أننا نسمع من هؤلاء الكتاب فى وسائل الإعلام وعلى صفحات الجرائد نفس التشخيص، ونفس التحليل، ونفس العلاج، لنفس الظاهرة، التى أطلق عليها "التطرف الدينى". يحدث هذا منذ أوائل السبعينيات. وبالأحرى منذ سبتمبر ١٩٧٣ حينما اكتشفت أجهزة الأمن أول هذه التنظيمات الدينية المتطرفة بإحدى مغارات الجبل الشرقى بأبى قرقاص.

وإلى جانب تلك التنظيمات السرية أو شبه السرية، هناك عشرات الجماعات الإسلامية الأخرى العلنية، والتى كانت تعمل جهارا من أجل التوعية الإسلامية، والدعوة إلى إقامة المجتمع الإسلامى، ولكنها لم تكن تأخذ بالعنف وسيلة ومنهاجا.

نذكر كل هذا كتقديم لنقطة أساسية وهى أن هذه الجماعات الدينية الإسلامية -سواء السرى منها أو العلنى، الذى يأخذ منها بالعنف أو بالموعظة الحسنة- قد استمر نموها باطراد وسرعة طيلة السنوات العشر الأخيرة.

*** خطأ فى تشخيص الظاهرة وعلاجها !**

إذن لابد أن هناك عطبا أساسيا، إما فى تشخيص أسباب الظاهرة أو فى طريقة العلاج، أو فى التشخيص والعلاج معا.

بعد كل هزة دموية تحيق بالمجتمع المصرى كنا نسمع أن القاعدة العريضة من شبابنا.. وإن المنحرفين قلة غريبة.. أو أن لدى الشباب فراغا دينيا أو رياضيا أو ثقافيا.. وإن ذلك هو المسئول عن ظاهرة التطرف.

وطالما سمعنا أن سبب الظاهرة "هو أن البيت أو المدرسة أو الجامعة أو وسائل الإعلام لا تقوم بواجبها كما ينبغي.. وإن ذلك هو المسئول عن تطرف الشباب وفهمهم المعوج للإسلام... واستخدام العنف؛ والإسلام والصحيح من كل ذلك براء. وطبعا نسمع دائما أن الأزهر ورجال الدين ربما قصروا في واجبهم في نشر وتفسير الإسلام الصحيح".. وفي عدم التصدي للإرهابيين الذين حرفوا الإسلام وأساءوا لروحه النبيلة ويخرج علينا محافظ بنظرية "إن المشكلة في أساسها أخلاقية" ويخرج علينا مسئول عن الشباب يفسر المشكلة على إنها نتيجة "عدم وجود وزارة مختصة".

كما قلنا تكرر هذا التشخيص من عام ١٩٧٤ إلى ٧٧، ويتكرر الآن. وتكررت المطالبة بأن يقوم الأزهر "بدوره"، وأن تقوم الجامعات "بواجبها"، وأن تقوم وسائل الإعلام "برسالتها"... ويتم ما يعتقد الناس أنه علاج ناجح لظاهرة "التطرف الديني".. ولكنهم يفاجأون بعد سنة أو سنتين أو ثلاث إن أعداد المتطرفين قد تضاعفت.

فبينما لم يتعد عدد المتهمين في قضية الفنية العسكرية ٩١ شخصا سنة ١٩٧٤ وصل العدد في قضية التكفير والهجرة إلى ٢٥٨ متهما (قضيتي الاعتداء على الشيخ الذهبي والانتماء للتنظيم) سنة ١٩٧٧ والشواهد المبكرة تدل على أن عدد المتهمين في "التنظيم الإرهابي" الجديد قد وصل إلى ٥٧٨ متهما إلى يوم ٣١ أكتوبر ١٩٨١.

وبينما صدر حكم الإعدام على ثلاثة فقط عام ١٩٧٤، زاد المحكوم عليهم بالإعدام إلى خمسة عام ١٩٧٧، وربما سيتضاعف عدد المحكوم عليهم بهذه العقوبة في جرائم عام ١٩٨١.

الخلاصة أن عدد التنظيمات زاد ولم يقل، وإن حجم العنف امتد ولم ينحسر، وأن عدد المشاركين في عمليات الإرهاب تضاعف ولم يتناقص.

ألا يدل كل ذلك على أن هناك خطأً أساسياً إما في التشخيص وإما في العلاج؟

إننا نعتقد أن ظاهرة "التطرف الدينى" قد أسىء فهمها فى أواخر الستينيات، وبالتحديد منذ هزيمة ١٩٦٧ وطوال عقدة السبعينيات.

وأبسط ما يكن أن يقال عما نسمعه أو نقرؤه فى وسائل الإعلام ومن بعض المسئولين حول ظاهرة التطرف الدينى هو أنه يتصف بالتبسيط المخل، وبالتسطح البيروقراطى، وبالهروب النعامى من محاولة الغوص وراء أسباب الظاهرة.

لذلك اكتب هذا المقال مستغيثا لا من التطرف وما يصاحبه من إرهاب وعنف فحسب، ولكن أهم من ذلك مستغيثا من ذلك التشخيص والمعالجة السطحية الكسولة.

***الاستغاثة الأولى : المتطرفون ليسوا من المريخ**

تتكلم وسائل الإعلام أحيانا عن المتطرفين كما لو كانوا قد نزلوا علينا من المريخ.. كما لو أنهم بلا جذور أو فروع فى المجتمع المصرى.. كما لو أنهم غرباء وفدوا إلى أرضنا بمحض الصدفة السيئة. إن ما ارتكبه هؤلاء من عنف ربما هو المسئول عن محاولة وسائل الإعلام تبرئة المجتمع المصرى منهم. ولكن الخطورة فى هذه "النظرة المريخية" للتطرف والمتطرفين هى أنها تخلى نصيبنا كشعب وكمجتمع وكنظام من المسئولية. بل إنها تنطوى على تسويف وطمس بليد لجذور الظاهرة.

إننى أقول مستغيثا أن هؤلاء المتطرفين هم من صلب المجتمع المصرى وبالأحرى هم ينحدرون من أهم شريحة فى الطبقات الوسطى.. والتى كانت ستظل أهم مصدر للحيوية السياسية والاجتماعية فى مصر. إنها الشريحة التى أفرزت معظم زعمائنا الوطنيين خلال هذا القرن، ابتداء من سعد زغلول إلى النحاس إلى عبد الناصر وانتهاء بالسادات ومبارك.

انظروا إلى قائمة المتهمين فى قضية الفنية العسكرية مثلا، لقد كان معظم المتهمين من طلاب خريجى كليات الطب والهندسة والفنية العسكرية نفسها.. وكان بينهم ضابطان برتبة عقيد.. وكان آباؤهم من موظفى الدولة ومن صغار

ومتوسطى الملاك فى الريف والمدن. نفس الشيء تكشف عنه النظرة المتفحصة للمتهمين فى قضايا التطرف الدينى الأخرى.

خلاصة القول فى هذه الاستغاثة هو أن المتطرفين ليسوا من أطراف المجتمع ولكن من قلبه وصلبه. ويمكن أن يكون من بينهم أخ لى أو لك، أو قريب لى أو لك، ولنسأل أنفسنا.. من منا ليس له قريب أو صديق أو ابن قريب أو ابن صديق فى الجماعات الدينية؟ من منا ليس له قريبة من اللائى أخذن بالحجاب أو الزى الإسلامى فى السنوات الأخيرة؟

*** الاستغاثة الثانية : المتطرفون غاضبون ساخطون**

إذا كان محتوى الاستغاثة الأولى مقبولا، فإن السؤال هو لماذا ينخرط شباب من صلب المجتمع، ومن أحسن عناصره المتفوقة دراسيا، ومن أكثر طبقاته حيوية ونشاطا.. لماذا ينخرط مثل هذا الشباب فى جماعات دينية متطرفة تلجأ إلى العنف والإرهاب؟

الإجابة على السؤال طويلة ومعقدة.. ولكن يكفى أن نقول أنهم يحسون بمفارقات مذهلة بين قدراتهم الذاتية وإنجازاتهم التعليمية والمهنية من جانب، وبين نصيبهم الحقيقى من الثروة والسلطة فى مجتمعهم من جانب آخر. إنهم يشعرون أنهم قد فعلوا كل ما طلبه المجتمع منهم من حيث التفوق والتحصيل، ومع ذلك فهم هامشيون لا حول لهم ولا قوة. إن معظمهم لا يستطيع أن يلبى مطالبه الأساسية المشروعة، مثل السكن والزواج، إذا ظل أمينا، وبقى داخل حدود الدولة المصرية. إن معظمهم يشعر أن كل ما حوله يتغير، وبلا سبب مفهوم، وأنه عاجز عن السيطرة أو حتى المشاركة فى إحداث أو منع هذا التغيير.

إن الجيل الذى اكتسب وعيه فى السبعينيات قد شهد رسم بلده يتغير، وكذلك علمها ونشيدها الوطنى. ورأى فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية تتغير، وكذلك تحالفاتها الإقليمية والدولية.. وقيل إن ما سبق كان طالحا وإن ما لحق كان صالحا. وبصرف النظر عن الصحة أو الخطأ وراء هذا التغيير فى كل شيء فالمهم أنه

كان من حيث الكم والكيف هائلا يصعب استيعابه فى فترة زمنية قصيرة.. وفضلا عن ذلك فإنه قد ترك إيحاء قويا لدى الشباب بالشك فى كل شيء.

فمن يدريه أنهم لن يأتون غدا ويقولون له أن ما تتمسك به اليوم زائف بدوره، وأنك مطالب بأن تؤمن بأن جسما جديدا، وعلما جديدا، ونشيدا جديدا، وفلسفة جديدة، وتحالفات جديدة هى الأصلح لوطنك؟

من يصدق، ومن يكذب؟ لقد أصبح الشباب الأكثر ذكاء ووعيا وحساسية لا يصدقون أحدا، أصبحوا يشكون فى كل شيء متغير، وأصبح الثابت الوحيد فى حياة بعضهم هو وجه ربك ذو الجلال والإكرام، ودينه الحنيف، وقرآنه، وسنة نبيه. تلكم ثوابت لا تتغير.

ومن هذه البداية المشروعة البريئة يبدأ المسلسل المعهود: الثابت أبقى من الزائف، الشريعة الإسلامية أقوى من أى قانون وضعى، النظام الاجتماعى الإسلامى هو العاصم من الفساد الداخلى والضعف الخارجى. والذى يمانع فى ذلك يصبح عدوا لله وللرسول وللمؤمنين. وبالتالى يحل سفك دمه. بل ويجب سفك دمه. وهكذا يذهب منطق هؤلاء المتطرفين.

***الاستغاثة الثالثة : التطرف ليس ظاهرة جديدة**

يخطئ من يعتقد أن التطرف ظاهرة جديدة فى مصر. ويخطئ من يعتقد أن الإرهاب أو الاغتيال أسلوب مستحدث لتسوية الخلافات السياسية. فحتى اللفظ الإنجليزى لكلمة اغتيال Assassination أصلها عربى ومصرى بالذات. وترجع فى جذورها إلى أيام الحاكم بأمر الله حيث كان بعض المنشقين على الدولة يلجئون إلى اغتيال جنود الدولة وهم ملثمون ليلا. وكان الدولة بدورها تطلق عليهم اسم "الحشاشين"، وهم المقابل لما نعنيه فى يومنا هذا "بالإرهابيين".

وفى تاريخ مصر المعاصر حدثت عدة اغتيالات سياسية، ابتداء من بطرس غالى إلى أحمد ماهر، إلى أحمد الخازندار، إلى أمين عثمان، إلى محمود فهمى النقراشى. هذا عدا محاولات الاغتيال الكثيرة التى لم تنجح.

التطرف الفكرى أو المذهبى -إذن- ليس جديدا. وهو فى أبسط تعريفاته خروج عن القواعد والأطر الفكرية والدستورية والقانونية التى يرتضيها المجتمع، والتى يسمح فى ظلها بالخلاف والحوار. وقد حدث التطرف بهذا المعنى منذ صدر التاريخ العربى الإسلامى واستمر إلى وقتنا هذا.

ولكن حينما يتحول التطرف هذا من فكر إلى عمل سياسى فإنه يصبح تحديا لكل الأطر والقواعد التى يقوم عليها النظام الاجتماعى السياسى، وكثيرا ما يأخذ شكل العنف والإرهاب. وحتى هذا الشكل ليس جديدا تماما فى مجتمعنا، كما رأينا.

ولكن المراقب المتفحص لتاريخنا القومى يلاحظ أن هناك فترات معينة زاد فيها التطرف والاغتيال، وفترات أخرى انحسر فيها التطرف والاغتيال. ربما كانت الأربعينات تمثل أكبر عقد فى تاريخنا الحديث شهد من التطرف والعنف السياسى الداخلى ما لم يشهده عقد آخر إلا عقد السبعينيات.

ويبدو لنا أن كلا العقدين كانا ينطويان على تغييرات هائلة فى بنية المجتمع المصرى، وإن النظام السياسى كان متلكئا عن أو سابقا لحركة المجتمع، وإن عدم التواكب فى الحركة خلق فصاما بين بعض الشرائح الاجتماعية الهامة والقيادة السياسية. وتحول الفصام إلى خصام ثم إلى تطرف.

ومن ثم لابد من إعادة التواكب بين النظام السياسى والنظام الاجتماعى، ولابد من اتساق إيقاع الحركة السياسية للقيادة مع الحركة الاجتماعية لأوسع الجماهير.

إن التطرف السياسى عموما هو انسلاخ لشريحة اجتماعية معينة من المجرى الرئيسى للحياة فى هذا المجتمع. إن التطرف هو بمثابة النشاز فى معزوفة سيمفونية.. حينما ينعدم أو يختلط الاتساق فى الإيقاع. ويحدث ذلك عادة إما لخطأ فى النوتة الموسيقية، أو لغفوة أو خطأ من المايسترو (أى القيادة).

***الاستغاثة الرابعة : ليس بالردع وحده يتم القضاء على التطرف**

إن العقاب الصارم والردع الحاسم مطلوبان فى مواجهة أعمال الإرهاب. لا يختلف حول ذلك عاقل.

ولكن الخطأ كل الخطأ أن يعتقد أى عاقل أنه بالردع وبالإجراءات الأمنية وحدها يتم القضاء على التطرف. إن التطرف وأعمال العنف والإرهاب هى ظواهر لم تنبت أو تنمو فى المجتمع كهوايات مفضلة لدى بعض الشباب. ونعتقد نحن أنها هوايات فاسدة، وبالتالى نصرفهم عنها إلى غيرها من الهوايات الصحية "مثل الرياضة والسفر إلى الخارج وخدمة البيئة... الخ" .. وإذا لم ينصرفوا عن هواياتهم السيئة (التطرف والعنف) فإننا نردعهم بالعقاب الصارم!

ليت الأمر كان بهذه البساطة..! فكل ما نحتاجه فى هذه الحالة هما وزارتا الشباب "للهوايات الصحية" والداخلية "للردع والعقاب".

لقد وجدت وزارة الشباب، وتحولت إلى جهاز ثم إلى وزارة، ثم إلى جهاز ووجدت منظمات شباب وأمانات شباب وأمناء شباب. وتوجد دائما وزارة داخلية.. والكل يشهد لها فى السنوات الأخيرة بكفاءة تحسدها عليها كل الوزارات الأخرى.

وقد أعدمنا من أعدمنا وسجنا من سجنا عام ١٩٧٤. ثم أعدمنا ضعف ذلك وسجنا ضعف ذلك عام ١٩٧٧. وسنعدم وسنسجن فى عام ١٩٨١ ضعف من أعدمناهم وسجناهم فى الجولة السابقة. ولم ترتدع تلك الشريحة من الشباب عن تطرفها. فهل سيستمر المسلسل؟

فى رأينا أن المطلوب هو رؤية جديدة يصدقها الشباب، وتحديات جديدة تلهم خياله، وبرامج جديدة تستوعب طاقاته، وسياسات جديدة تستجيب لاحتياجاته الأساسية.

إن المطلوب -باختصار- هو أن ننهى هامشية هذا القطاع الهام من شباب مصر. ولن تنتهى تلك الهامشية بالردع وحده، أو بالبرامج الاحتفالية، أو بالوعظ والإرشاد من رجال الأزهر الشريف.

إن الشباب يعنى طاقة وخيالا ومشكلات ولهفة. وهذه العناصر معا تساوى ثورة كامنة أو ظاهرة. إذا لم ينجح النظام السياسى فى تأميمها لصالحه، نجح التطرف فى استقطابها لصالحه وفى استعدائها على النظام.

الخاتمة ...

التعقيبات وردود الفعل حول الطبعة الأولى للكتاب

- تمهيد
- رد الاعتبار للسادات في الذكرى العشرين لمبادرته التاريخية للقدس
- السادات ورد الاعتبار.
- إعادة الاعتبار للسادات وقراءة تاريخ مصر.

التعقيبات وردود الفعل حول الطبعة الأولى للكتاب *

◈ تمهيد ◈

حان الوقت لرد الاعتبار للرئيس الراحل أنور السادات؟ مع بدء مفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل في مؤتمر مدريد (أكتوبر ١٩٩١) بدأ هذا التساؤل يلوح في الأفق كما بدأت تسرى نغمة جديدة تؤكد أن السادات كان محقا في صلحه مع إسرائيل وعقده لاتفاقية السلام، وأن العرب كانوا مخطئين في إضاعتهم لكل هذه السنوات دون طائل، وأنهم يحاولون الآن الوصول إلى بعض ما حققه السادات.

واحد من أكثر المفكرين تأييدا لهذا الرأى هو د. سعد الدين إبراهيم -أستاذ الاجتماع السياسى المصرى، وعلى الرغم من أنه كان من أشد المعارضين لسياسات السادات إلا أنه بعد مرور أكثر من عشر سنوات على اغتيال السادات رأى انه كان سابقا لعصره بما لا يقل عن ١٠ سنوات- وأنه كان معبرا عن إرادة أغلبية الشعب المصرى، وإن كان مازال للدكتور إبراهيم بعض التحفظات على تلك السياسات والممارسات.

وربما تأتى محاولة رد الاعتبار تلك بعد أن أثبتت السنون أن الرئيس الراحل كان بعيد النظر فى توجهاته الأربعة التى انتهجها وهى: الانفتاح الاقتصادى والانحياز للغرب والتحول الديمقراطى والمصالحة مع إسرائيل، والتى يرى د. سعد الدين إبراهيم أنها جميعا مرتبطة ببعضها البعض.

فبالنسبة للانفتاح والتحول للقطاع الخاص والتخلص من الاشتراكية، أصبح هذا هو التيار السائد فى عصرنا الحاضر والذى تبنته كثير من دول العالم بما فيها الدول التى كانت مهد الاشتراكية. أما بالنسبة لانحيازه إلى الغرب، فقد كان مرتبطا بهدفه فى تحرير الاقتصاد المصرى وهو ما يتنافى معه استمرار الانحياز للشرق. وأيضا، أثبتت الأحداث الأخيرة من انهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه أن السادات كان على صواب فى اعتقاده بأن الاتحاد السوفيتى هو قوة عظمى من

* نشر جزء كبير من هذه التعقيبات فى جريدة الوطن الكويتية فى شهر مارس ١٩٩١.

الناحية العسكرية فقط أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فهو دولة من الدرجة "الثانية" أو "الثالثة".

أما التوجه الخاص بالتحول إلى الديمقراطية فهى وإن كانت ديمقراطية نسبية - فإن الأخذ بالتعددية السياسية أصبح اتجاها عالميا عاما لا يمكن التخلى عنه. فيما يتعلق بالتوجه الأخير وهو المصالحة مع إسرائيل، والذى يعد جريمة السادات الرئيسية، ففى ضوء الأحداث الحالية سواء على المستوى الإقليمى أو الدولى، يبدو أن السادات كان على صواب فيما فعله بالنسبة لإسرائيل. فقد رأى - قبل أن يرى آخرون- أن المفاوضات السلمية وليس المواجهات المسلحة هى الطريق الأمثل لتسوية الصراعات القائمة. فها هم العرب الآن -وفى مقدمتهم منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا- يحاولون بشتى الطرق أن يتوصلوا إلى تسوية سلمية لمشكلة فلسطين مع إسرائيل، بينما إسرائيل هى التى تحاول التهرب من أسلوب "المفاوضات" واللجوء إلى أسلوب "المساومات" ووضع العراقيل أمام عملية السلام.

وعلى الرغم من إيمان الكاتب بأن السادات كان صائبا فى توجهاته، إلا أن بعض ما شاب ممارساته من أخطاء لابد أن يحسب عليه. فنتيجة لتلك الممارسات فى مجال الانفتاح الاقتصادى، انتشر السلوك الطفيلى وزاد حجم الفساد الذى لم يكن السادات ومعاونوه فى منأى عنه. كما تمتعت فئة محدودة من المصريين بالثراء الفاحش بينما كان يعانى معظم أبناء الشعب المصرى من الفقر بالإضافة إلى التضخم. ووصلت نتائج تلك الممارسات إلى ذروتها مع أحداث يناير ١٩٧٧. وفى التوجه الخاص بالتحول إلى الديمقراطية، أراد السادات تعددية حزبية ولكن بصورة شكلية. كما أراد أن يضمن ولاء جميع الأحزاب إلى جانبه ورفض معارضة أى منها. وفى هذا الصدد، أصدر العديد من القوانين والتشريعات المقيدة للحريات. وبالنسبة لانحيازه إلى الغرب، فقد كان انبهار السادات الشديد بالغرب. وخاصة الولايات المتحدة دفعه إلى ما يشبه التبعية للغرب. وأخيرا فى تصالحه مع إسرائيل، فقد فشل السادات فى إدارة الصراع العربى الإسرائيلى بطريقة صحيحة، وقدم العديد من التنازلات التى لم يكن مضطرا لها، وخاصة وهو فى موقع المنتصر فى اتفاقية السلام.

وذلك هو رأى د. سعد الدين إبراهيم، فماذا عن الآراء الأخرى؟

لقد أثارت قضية رد الاعتبار للسادات من قبل د. سعد الدين إبراهيم العديد من التساؤلات، وتنوعت المقالات والتعليقات والآراء فى مناقشة الموضوع، إلا أن أبرز وأحدث هذه الحوارات كان الحوار الذى دارت وقائعه على صفحات جريدة "الوطن" الكويتية بنشرها لآراء بعض المفكرين المصريين فى مسألة إعادة تقييم السادات وفترة حكمه.

وهؤلاء المفكرون هم:- د. يونان لبيب رزق أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس، د. أمانى قنديل خبيرة استطلاعات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، د. ميلاد حنا، الأستاذ بكلية الهندسة جامعة عين شمس، محمد سيد أحمد، وأخيرا خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع.

*** التقييم بالفلاش باك!**

يتفق الجميع على اختلاف الظروف بين فترة السادات وعقده لاتفاقية كامب ديفيد، وبين الظروف الحالية لمفاوضات السلام بين العرب وإسرائيل.

فيرى د. "يونان لبيب" أنه ليس من المنطقى تقييم حدث تاريخى وقع عام ١٩٧٩ بكل الظروف المحيطة به بمقاييس اليوم التى اختلفت بكل تأكيد. فالموقف عام ١٩٧٩ كان أفضل بكثير عما هو عليه اليوم مما كان يوفر شروطا أفضل للمفاوض المصرى آنذاك".

ويرى المفكر "محمود أمين العالم" أن الوضع الاقتصادى كان متردیا بعد حرب ١٩٧٣ وليس أدل على ذلك من المظاهرات التى قام بها المواطنون للتعبير عن استيائهم من سوء الأحوال الاقتصادية بعد الحرب مباشرة. ويلخص الأستاذ العالم الموقف بأنه كان حالة من: القمع - الجوع - اللاحرب واللاسلم. والدكتورة أمانى قنديل - خبيرة استطلاعات الرأى العام تعتقد أنه لا وجه للمقارنة بين وضع كامب ديفيد ومفاوضات السلام الجارية. فكل قرار يقيم فى اللحظة التى يصدر فيها والاعتبارات التى أحاطت به، والدكتور ميلاد حنا يؤكد أن أى قرار سياسى اتخذ

من منظور تاريخي لا يمكن تقييمه إلا فى ضوء معطيات هذا العصر لحظة اتخاذ القرار. ويقول "محمد سيد أحمد" -الكاتب الصحفى- أن علينا ألا نغفل أمرين، أولهما: ما فعله السادات فى ذلك الوقت، وثانيهما: فى إطار ما يحدث الآن. والحقيقة أن ما قاله الأستاذ محمد سيد أحمد صحيح إلى حد كبير، وفيه رد اعتبار جزئى للرئيس السادات.

*** المعارضة للأسلوب**

وترتبط بالنقطة الأولى نقطة ثانية ألا وهى: التحرك المنفرد وسوء التصرف. فالجميع يعتقدون أن السادات قد أساء التصرف بتحركه المنفرد وقبوله بتنازلات كبيرة فى اتفاقية السلام. فيقول محمد سيد أحمد: "ولكن الشيء المؤكد أن الأمر الذى لا يمكن أن يغفره التاريخ العربي، والمنطلق القومى العربى تحركه المنفرد فى وجه قوى أخرى تنتسب إلى الأمة العربية إلا أن الأستاذ محمد سيد أحمد يعود فيؤكد أن "السادات ليس وحده المسئول عن تحركه المنفرد لكنه الفاعل الأساسى فى هذا الصدد".

وكما يوضح خالد محيى الدين فى تفسير اعتراضه على اتفاقية السلام "لقد اعترضنا على الأسلوب الذى ذهب به السادات لأنه خرج بدون العرب جميعا فالحل المنفرد، وقدم تنازلات لم يكن مضطرا لها وهو يخرج من الحرب منتصرا ووراءه إجماع عربي، وكان قبلها البيان السوفيتى - الأمريكى الذى وضع أساسا للحل فى أكتوبر ١٩٧٧... الغريب أنه رفض هذا البيان وجاء بما هو أقل منه. أما الدكتور يونان لبيب فيقول: "أرى أن السادات لم يحقق انتصارا باتفاقية كامب ديفيد، وإنما حصل على أقل مما كان ينبغى الحصول عليه فى ذلك الوقت لو أنه استفاد من الظروف".

*** مدريد أزمة وليست نتيجة**

أما نقطة الاتفاق الثالثة، فهى ما يتعلق بأزمة الأمة العربية الراهنة وتعثر مفاوضات السلام والتى يرجعها العديد من هؤلاء المفكرين إلى اتفاقية السلام.

فالدكتور يونان لبيب مثلا، يصف الموقف حاليا بقوله: "الوضع العربي صار في أسوأ حالاته بعد حرب الخليج. الأوضاع الداخلية داخل معظم البلاد العربية صارت أقرب إلى الحرب الأهلية، الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي انتهيا ولم يعد للعرب ذلك السند العالمي الكبير "ويقول الأستاذ محمد سيد أحمد: "حتى لو أن هذا التحرك أكسب مصر أوراقا لدى الغرب وأطرافا أخرى فإنه أساء للموقف العربي ومازال يسيء له حتى اليوم ونحن نشهد ذلك في العثرات التي تصيب المفاوضات الجارية مع إسرائيل".

*** السادات والتأييد الشعبي**

وبالنسبة لنقطة الاتفاق الرابعة، وهي التأييد الشعبي ومدى تعبير السادات عن إرادة الأمة الحقيقية، فيجمع كل هؤلاء المفكرين باستثناء الدكتورة أماني قنديل - أن السادات قد حظي بالتأييد الشعبي وإن كان السبب الحقيقي وراء ذلك ليس اتفاقية كامب ديفيد وإنما لأن السادات ربط بين السلام والرخاء. فيقول الدكتور يونان لبيب: "والسادات ربط بين السلام وبين فكرتين لهما تأثير كبير على حياة المواطنين: - أن السلام سيؤدي إلى الرخاء، وأنه يعني انتهاء أعباء مصر نحو القضية الفلسطينية، وكلا الأمرين كان أملا وحلما وهذا ما جلب تأييدا شعبيا للسادات وليس لكامب ديفيد في حد ذاتها.

المفكر محمود أمين العالم يقول "أن السادات رفع شعار أن الصلح سيحقق شيئين:

- سنستعيد أرضنا المحتلة ولن تكون هناك حروب أخرى .. أي لن يموت أبناؤنا، وإن السلام سيحقق الرخاء. الجماهير تصورت أن المن والسلوى سيسقطان من السماء.. شعاران جميلان جدا ولكن مع هذا أستطيع أن أزعم أن أجزاء من الجماهير وحتى رجال الحكم لم يكونوا مع السادات فالجماهير عمليا لم تظهر العداء.. الأغلبية صامتة وجميع الأحزاب المصرية أيدت هذه الخطوة باستثناء حزب واحد هو حزب التجمع الذي أصبح معزولا عن الجماهير".

ويستخلص من هذا نتيجة مؤداها أن التأييد الجماهيري للسلطة الساداتية سواء كان تأييدا واضحا معلنا أو بالصمت فأنه كان مشروطا دائما بتحويل الموقف عن السلطة عندما اتضحت أمور مختلفة وعندما تبين أن هذا الموقف السياسي لم يحقق سلاما.

أما الدكتورة أماني قنديل فهي ترى أنه ليس صحيحا أن الرئيس المصري الراحل كان يعبر عن أماني الأمة وتتساءل "هل لاحظ أحد.. أن أي مؤسسات شعبية في مصر أو غيرها وقبل رحلة السادات وتوقيع الاتفاق كانت تدعو لذلك؟! أننا لم نقرأ لكاتب واحد يطالب بأن يتصالح السادات مع إسرائيل فضلا عن الموافقة على شروط كامب ديفيد. أذن القول بأن السادات يعبر عن إرادة الشعب المصري قول غير صحيح، ولكن تستطرد مستدركه - هذا لا ينفي أن السادات حصل على تأييد شعبي ذلك أن الناس كانت قد ملت من الحروب .. والبلاد تكبدت بسببها خسائر ضخمة.. وشكل ذلك أرضية مواتية لأي دعوة للسلام بغض النظر عن تفاصيلها إلا أن ذلك شيء مختلف عن "إرادة الأمة" لأنه مرتبط بفكرة قد تتحقق فيستمر التأييد أو لا تتحقق فيتوقف وهو ما حدث بالفعل". ويؤكد د. ميلاد حنا نفس المعنى الذي عبر عنه الدكتور يونان في تفسيره للتأييد الشعبي للرئيس السادات بقوله: الظروف الداخلية الصعبة من الناحية الاقتصادية، إذ كانت الحروب المتتالية قد أنهكت الاقتصاد المصري لذا طرح السادات شعار السلام في محاولة منه لإقناع الشعب المصري أنه مع قبول السلام.. سيحصل على الرخاء".

ويفسر خالد محيي الدين سبب تأييد الجماهير للسادات بقوله: "وعندما أعلن السادات أنه سيذهب إلى إسرائيل قال أنه سيحقق السلام ويحصل على حقوق شعب فلسطين وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية وأنه سوف يخلص مصر من أزمة الحرب، فبدلاً من أن نصرف ألفا أو ألفي مليون على التسلح سينخفض الرقم إلى ٧٠٠ مليون ويصرف الباقي لبناء بلادنا وارتاح الشعب المصري لذلك. إذن في لحظة التقت الأماني الكامنة لدى الشعب المصري مع إعلان السادات. هذا الكلام كان إيجابيا لكن ما وراءه لم يكن كذلك" ويضيف قائلا:- "أن

فكرة السلام مع إسرائيل لم تكن جديدة على الساحة العربية وقبول مصر للقرار ٢٤٢ ومبادرة روجرز قبل ذلك تعنى أن الرغبة فى التفاهم والوصول إلى حل جيد لم تكن شيئا مرفوضا، ثم يعود فيقول: ومن ناحية أخرى استطاع بذكائه أن يخاطب وجدان الرجل العادى فخرجت الجماهير بذلك الحماس الفائض لاستقباله".

* إعلام السادات

أما بالنسبة لنقطة الاتفاق الخامسة والأخيرة والمرتبطة بالنقطة السابقة لها وهى: دور الإعلام المصرى فى تلك الفترة، فيرى الجميع أن الجهاز الإعلامى أثناء حكم السادات قد لعب دوراً كبيراً فى إيجاد رأى عام مضلل. فيقول الدكتور يونان لبيب فى تفسيره لسبب التأييد الجماهيرى للسادات: "فإذا أضفنا إلى ذلك دور الإعلام، وعملية الدعاية الضخمة التى نظمها جهاز السادات فإننا يمكن أن نتصور أن هذا التأييد الشعبى بالفعل وجد رأيا عاما يؤيد مبادرة السادات ولكنه فى الحقيقة كان رأيا عاما مضللا. والخلاصة أن فرضية وجود تأييد شعبى للسادات مع عزله للمثقفين والسياسيين والنقابيين وأنه بذلك كان المعبر الحقيقى عن إرادة الأمة.. هى أيضا فرضية لا أساس لها". ويقرر محمود أمين العالم: "القضية ليس مجرد تبعية الجماهير للحاكم أو ضعف القوى المعارضة أو المثقفين.. القضية تخضع لظروف عديدة من أبرزها طبعا القمع السلطوى.. ثم الخديعة التى تمارسها كثير من السلطات خاصة فى العالم الثالث والتى تحتكر وسائل الإعلام والتثقيف الجماهيرى". تلك هى نقاط الاتفاق، فما هى نقاط الاختلاف؟

* رد الاعتبار المنقوص!

يقول الدكتور لبيب يونان "أن الوضع فى عام ١٩٧٩ كان يجسد شروطا أفضل للمفاوض المصرى كان يفترض معها أن يحقق مكاسب أكبر من تلك التى توصل إليها عام ١٩٧٩ وبهذه النظرية أرى أن السادات لم يحقق انتصارا باتفاقية كامب ديفيد وإنما حصل على أقل مما ينبغى الحصول عليه فى ذلك الوقت لو أنه استفاد من الظروف.

وبالتالى فالقول بأننا نسعى الآن للحصول -أو نوافق- على أقل مما كان معروضا على السادات وأن ذلك يضيف إلى رصيد السادات الذى أحسن التقدير بينما أساءه الآخرون فيه مغالطة صارخة لأن الظروف الراهنة اختلفت تماما".

ويرى المفكر محمود أمين العالم: "فالسلام لم يتحقق إلا بين مصر وإسرائيل وثبت أن هذا السلام على حساب الفلسطينيين واللبنانيين، وبدأت بعدها الشراسة الإسرائيلية.. عزلت مصر عن العالم العربى.. ولم يأت الرخاء واستمر الوضع الاقتصادى متدهوراً".

أما الكاتب والمحلل محمد سيد أحمد فينتهى إلى أنه لا معنى لرد الاعتبار للسادات كاملا. ويقول: "السادات استمد شرعيته من ثورة ٢٣ يوليو ومن تيار عبد الناصر القومى، وهو بهذا الوضع صاحب قرار بفضل انتسابه لهذه المدرسة. وجاءت رحلته إلى القدس لتزرع بذرة التفرقة والتجزئة فى الصفوف العربية ولتجسد خطوة حاسمة على تغليب الخلافات العربية بما فى ذلك التناقض مع خصم مصيرى للامة العربية. وهذا أمر نعانى منه إلى اليوم ولا يمكن أن نغفره له بحركة بندول فى الاتجاه العكسى".

وبالنسبة لرد الاعتبار للسادات.. فيرى خالد محيى الدين: أن الخطأ هو اتهام السادات بالخيانة. نحن كحزب تجمع لم نتهمه بذلك، لكننا اتهمناه بإساءة التصرف فى الموقف، وإنه قبل اتفاقية فيها تنازلات كبيرة عن السيادة المصرية، والاتفاقية لا يمكن أن تعدل إلا بموافقة الأطراف الثلاثة: أمريكا وإسرائيل ومصر وأى طرف يرفض التعديل يبقى الوضع على ما هو عليه، قوات دولية موجودة إلى الأبد.. سيناء منزوعة السلاح.. مصر تبيع ٢ مليون طن بترولى لإسرائيل.. السفير الإسرائيلى فى القاهرة والمصرى فى تل أبيب.

كلها كانت نقاطا غريبة جدا لم تحدث فى أى اتفاقيات قبل ذلك. وكان يمكن أن نقول أنه نجح لو عم السلام والاتفاق والجلاء عن الأراضى العربية المحتلة

بما فى ذلك الضفة الغربية وغزة. ولكن شيئا من هذا لم يحدث، بل أخطر شىء عمله الشق الفلسطينى من الاتفاقية الذى كان سيئا للغاية وجاء مبارك وألغاه.

ولو كان أشجع وأكثر رغبة فى توضيح موقفه لعمل اتفاقية خاصة بالجلاء عن مصر ولم يخض فى أكثر من ذلك على أساس أن القضايا الأخرى تحلها كل بلد على حدة. لذلك أتهمناه بسوء التقدير وتقديم تنازلات لم يمكن مضطرا لها.

*** هل تسقط الخصومة بالتقادم؟**

وفى آراء معظم هؤلاء المفكرين عامة، يتضح من خلال هذا العرض أن جسامة الأحداث التى شهدتها فترة حكم السادات مازالت تلقى بظلالها على آراء هؤلاء المفكرين. فمعظمهم ما زال أسير أفكاره وخصوماته عن تلك الفترة. وإن كان محمد سيد أحمد وخالد محيى الدين أقرب فى رأيهما إلى ما يراه د. سعد الدين إبراهيم فى كتابه.

ولأن الخصومة فى مجتمعنا العربى لا تسقط بالتقادم، فإن ما ذهب إليه د. سعد الدين إبراهيم فى إعادة تقييمه للآراء والوطن والسادات هو الجديد فى وطن لا زالت فيه إعادة التقييم ترتكن إلى مقولة "لقد ثبتت صحة آرائنا".

وتبقى كلمة أخيرة للدكتور سعد الدين إبراهيم حيث قال فى مقدمة كتابه: "هذا الكتاب ليس تمجيدا للسادات وليس دفاعا عن سياساته وقراراته وممارساته، فهناك الكثير من هذه السياسات والقرارات والممارسات التى يظل لهذا الكاتب انتقادات أو تحفظات عليها خطاب ينطوى على إنصاف لبعض هذه السياسات والقرارات التى كان هذا الكاتب وغيره قد وقفوا منها موقفا شديد المعارضة فى حياة الرئيس السادات".

◈ رد الاعتبار للسادات في الذكرى العشرين لمبادرته التاريخية للقدس ◈

عبد الستار الطويلة - "قبل وفاته"

لقد ذكرنا عقد اتفاقيات كامب ديفيد، أنه سيأتي اليوم الذي سيقاتل فيه العرب من أجل الوصول إلى هذا الهدف، ولكن الأهم من ذلك أن كثيرين من الذين عارضوها يحاولون اليوم ركوب الموجه، ويتجاهلون أنهم عرقلوا تنفيذها واتهموا الرئيس الراحل السادات بالخيانة، وكان هذا أيضا نفس سلوكهم إزاء القضية الفلسطينية حيث ظلوا يشجعون الفلسطينيين على عدم التفاهم مع مصر حينذاك. وتنبأنا أيضا أنهم سوف يرجعون ويؤيدون، وبالفعل فهاهم يقدمون أنفسهم كدعاة للسلام وللحق الفلسطيني!!

ولذلك نحن نحيي الذين أخذوا منذ زمن بعيد مواقف شجاعة، ومن هؤلاء د. سعد الدين إبراهيم عالم الاجتماع البارز الذي أعاد الاعتبار للسادات في كتابه الذي بين أيديكم، والآن وبعد مرور سبعة أعوام على إصدار الطبعة الأولى من الكتاب جاء الواقع ليؤكد صدق كل ما ذهب إليه الدكتور سعد الدين إبراهيم وما تنبأ به مسبقا، فتحية للكاتب والكتاب وللسادات.

أقول ذلك لأنني من المؤمنين منذ عام ١٩٤٨ بقرار التقسيم. وسرتُ في مظاهرات تهتف عاشت الدولة الفلسطينية، عاشت الدولة اليهودية.. اخرجوا أيها الإنجليز من فلسطين.. كان ذلك هو الحل الوحيد، وكل زعيم عربي اقترب من هذا الحل السليم الذي يتسوله العرب الآن، معناه انتصار لخطّي السياسي.. لذلك أفرح وأبتهج.

وقبل أن أقول شهادتي أريد أن أوضح أن هناك خطأ كبير غير مفهوم في حساباتنا ونحن نتحدث عن اتفاقية كامب ديفيد، هذا الخطأ هو أننا لم ننتصر في حرب أكتوبر الانتصار الذي نتحدث عنه.. ونبالغ في أمره كثيرا، ونقول إن السادات قد بدد مكاسبه، لأنه في الأيام الأخيرة لحرب أكتوبر اضطر السادات إلى توجيه نداء للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لإنقاذه من عبور إسرائيل قناة السويس.. وعدم احترامها لقرار وقف إطلاق النار.

وفى المفاوضات "عادة" فى جميع أنحاء العالم.. التوصل إلى اتفاق هو حصيلة توازن القوى، فمثلا عبد الناصر وهو يتفاوض مع الإنجليز عام ٥٤ اتفق معهم على أن تشارك مصر فى الحرب إذا ما هددت تركيا.. ووافق على بقاء قاعدة بريطانية عسكرية فى القناة فيها ٢٠٠ جندى بملابس مدنية.. ونرى أن الصين لا تتقدم للحرب لتحرير تايوان، وفيتنام الشمالية عندما عقدت اتفاقها مع فرنسا، وتولى هوشى منه رئاسة البلاد، إذا فإنه لم يكن بوسع مصر -كحصيلة لحرب أكتوبر- أن تُملى شروطها على مائدة المفاوضات مع إسرائيل، بل كان عليها أن تساوم وتقدم تنازلات.. وكان هدف السادات الرئيسى هو انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء.. واسترداد سيادة مصر على سيناء، لكنه استردها منقوصة بدليل قبول ٢٠٠٠ جندى من دول مختلفة لحراسة الحدود بين البلدين.. إذن ليس هناك مجال للمبالغة فى انتصار أكتوبر. والذين يبالغون فى أمره فى الحقيقة يريدون تشويه سياسية السادات التى لم يفهموها، علما بأن عبد الناصر شخصيا قدم تنازلات فى صراعنا مع إسرائيل، ففى ٥٦ قدم تنازل المرور الإسرائيلى فى خليج العقبة، وفى ٦٧ طالب بوقف إطلاق النار وكانت دائما مصر وسوريا تطالبان بوقف إطلاق النار، لأن توازن القوى فى الحرب لم يكن أبدا فى صالحهما.

إذن فإن السادات قد وافق على كامب ديفيد حسب إدراكه لقوته هو وقوة إسرائيل، وأبرز لأول مرة فكرة إقامة دولة فلسطينية تتعاون مع دولة إسرائيلية.. أى أنه اعترف بدولة إسرائيل، وهو شيء لم يكن يوافق عليه إطلاقا.

لو فرضنا أن السادات رفض التفاوض فى ذلك الوقت، لتغير الموقف وسيطرت إسرائيل تماما على المنطقة بتأييد من الولايات المتحدة .. لماذا؟

أولا: إن العرب لم يكن لديهم استعداد للقتال "كفيتنام"، بل إنهم بعد رفضهم مبادرة السادات كان الحل الثورى الحقيقى أمامهم هو إشعال الحرب المسلحة ضد إسرائيل كبديل لسياسة التفاوض المصرية.

ثانيا: لم يكن لديهم الاستعداد العسكرى.

ثالثاً: إن الاتحاد السوفيتى لم يكن مستعدا لمغامرة عربية بعد أن جرب هذه الهزيمة العرب فى عدة صدامات مع إسرائيل.

فلو فرضنا أننا لم نتفاوض فإن الذى كان سيحدث هو استمرار احتلال إسرائيل لسيناء فى ظل وجود عناصر قليلة للمقاومة، لأن عدد سكان سيناء لا يتجاوز بضعة آلاف، ولذلك نريد الآن أن نسكن فيها مليون مصرى على قاعدة اقتصادية أساسية، والموقف نفسه فى سوريا، فلقد رفض التفاوض ولكن الجولان لازالت محتلة حتى الآن.. ولابد أن ننتبه إلى أن السادات دعا العرب إلى حضور مؤتمر ميناهاوس لمواجهة إسرائيل وأمريكا فى المفاوضات لكنهم رفضوا، ولو أنهم دخلوا فيه لكنا قد كسبنا جميعا أو خسرنا جميعا، ولكن حتى عندما طرحوا البديل كان هذا البديل هو "المفاوضات".

ولذلك كله مرة أخرى تحية للدكتور العالم سعد الدين إبراهيم وكتابه بعيد الرؤية والنظر "رد الاعتبار للرئيس السادات"..

◈ السادات ورد الاعتبار.. !! ◈

د. عبد المنعم سعيد
مدير مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

أعتقد أن مؤرخى العصور القادمة سوف ينظرون بدهشة بالغة للأدب المصرى السياسى والفكرى حول فترة رئاسة الرئيس أنور السادات لمصر والتى استمرت أحد عشر عاما تقريبا. فمن الناحية التاريخية البحتة فإن الرجل حقق منجزات رائعة من أجل استقلال مصر والحفاظ على حريتها والحفاظ على أراضيها واسترداد ما جرى احتلاله منها. عندما حرر الإرادة المصرية بطرد الخبراء السوفييت من مصر، وعندما شن أول حرب موجعة فى أكتوبر ١٩٧٣ كان لها إنجازاتها الملموسة فى تحرير الأرض العربية المصرية بعد مسلسل طويل من الهزائم والانتكاسات التى جاء أبشعها فى حرب يونيو ١٩٦٧، وعندما قام وبجرأة بالغة بمبادرته للسلام التى انتهت بتحرير كافة الأراضى المصرية وأعادها للسيادة الوطنية. هذا فضلا عن قيامه بخطوات جريئة فى حقلى الإصلاح السياسى والاقتصادى كانت غير مسبوقة بمعايير العصر التى جاءت فيه وقبل أن تصبح بعد ذلك واحدة من موجات القرن العشرين مع نهاية الحرب الباردة ومجىء عقد التسعينيات.

ولا أشك أن المؤرخين لن يكون لديهم مشكلة مع السادات نفسه لأنهم عندما يطبقون مقاييسهم العادلة سوف تكون مقننة تاريخيا، بمعنى أنه لن يجرى وضع مقاييس خاصة به ولا تنطبق على سابقيه ولاحقيه من حكام مصر ووفقا لما تجرى إدانته كما جرى فى حياته وبعد مماته، وإنما على الأرجح فإن استخدام نفس المعايير والمقاييس سوف تنصفه إنصافا بالغا. ولكن حيرة المؤرخين سوف تكون فى تحليل موقف الفكر المصرى من الرجل والذى أدانه ونصب له المشانق وعجز تماما عن استيعاب خطواته، ثم بعد أكثر من عقد من وفاته بدأت مجموعات كبيرة من المفكرين المصريين والعرب فى رد الاعتبار له ومن بينها هذا الكتاب للصديق الدكتور

سعد الدين إبراهيم الذى يعبر فى جانب منه عن المصداقية الفكرية للمؤلف واستعداده لإعادة النظر فى أفكاره وآرائه صدقا مع نفسه وقرائه وتلاميذه ومعجبيه ومعجباته!.

ولكن رد الاعتبار الذى سوف يرى المؤرخون أنه لازال حتى قرب نهاية القرن العشرين محاولات فردية صادقة وليست جامعة للجماعة الفكرية المصرية، سوف يظل معضلة تاريخية كبرى تبحث عن معالجة، ولغزاً يستعصى على الحل، فالسؤال الذى سوف يبقى ملحا وحاضرا وحادا هو لماذا وقفت الجماعة الفكرية المصرية هذا الموقف من الرئيس السادات، ولماذا استغرق الأمر عقدا كاملا حتى يبدأ البعض فى رد اعتباره، ولماذا تأخر كثيرون بعدهم على الطريق وظل الرجل طريدا بين الصفحات السوداء والرمادية للفكر المصرى؟

على أى الأحوال فإنه من الصعب استباق الحالة والتوصل إلى ما سوف يصل إليه مؤرخو العصور القادمة والذين على الأرجح سوف ينصفون السادات بسهولة، ولكنهم سوف يجدون صعوبة كبيرة فى تحليل موقف الذين هاجموه وأدانوه ولوثوا سمعته الشخصية والسياسية. وربما سوف يساعدهم قليلا أن السادات لم يكن من القيادات العادية التى عرفتها مصر، على الأقل فى النصف الثانى من القرن العشرين، ففى كتابه "سنوات القلاقل" ذكر هنرى كيسنجر أن الفرق بين القائد العظيم والقائد العادى ليس فى مستوى الذكاء، وإنما فى الرؤى الشجاعة، الرجل العظيم يفهم جوهر المشكلة، أما القائد العادى فيمسك فقط بأعراضها، والأول يركز على علاقة الأحداث ببعضها البعض، أما الثانى فيراها سلسلة من الوقائع المتفرقة، والأول لدية رؤية المستقبل تجعله يضع العقبات فى حجمها الحقيقى، أما الثانى فإنه يحول الفقاعات إلى صخور هائلة على الطريق. وفى رأى كسينجر فإن الرئيس السادات كان رجلا عظيما لديه حكمة وشجاعة رجل الدولة وأحيانا رؤى نبى. وقد كتب وزير خارجية أمريكا كل ذلك بعد وفاة الرئيس السادات وبعد رحيله هو شخصيا عن الحكم، وفى معرض مذكراته التى كتبها للتاريخ والتى وضع فيها عصارة تجربته كواحد من المفكرين الاستراتيجيين الكبار

فى الولايات المتحدة الأمريكية قبل وقت طويل من توليه منصب مستشار الأمن القومى ووزارة الخارجية الأمريكية، والتى أتاحت له تجربة عملية للاحتكاك والتلامس مع أعظم الرجال فى القرن العشرين وزن ومقدار ديجول فى فرنسا وماوتسى تونج فى الصين.

والمدهش أن كثرة من الكتابات المصرية التى نقلت عن كسينجر تجاهلت كلية تلك الصفحات التى وضع فيها التقييم النهائى لرئيسنا المصرى، بل وعمدت فى أحيان كثيرة عن سوء قصد أو سلامة نية إلى الاجتزاء من أقوال كسينجر ومذكراته ووضعها خارج السياق بهدف تشويه صورة رجلنا ووضعه فى حالة الألعوبة فى اليد الأمريكية. أما المدهش أكثر فقد كان ما خرج عن رجال البيروقراطية المصرية الذين شغلوا مكانا قريبا من السادات فى تلك الفترة الانتقالية المثيرة للانفعال فى الفكر الاستراتيجى المصرى، ما بين الفكر الذى أدى إلى هزيمة يونيو ١٩٦٧ والفكر الذى أدى للنصر وإنجازات أكتوبر وما بعدها من تحرير الأراضى المصرية كاملة غير منقوصة، ومنذ لحظة فك الاشتباك الأولى وحتى ارتفاع الأعلام المصرية فوق طابا. فما جاء فى مذكرات هؤلاء وذكرياتهم والتى كان آخرها كتاب أستاذنا الدكتور بطرس غالى "طريق مصر إلى القدس" (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٧) تعطى الانطباع أن رئيس الدولة كان يعمل فى واد، أما معاونوه فكانوا يعملون فى واد آخر. وربما كان ممكنا تقدير المسافة بين الطرفين بتلك المسافة الهائلة الواقعة بين القادة العظام والقادة العاديين التى أوضحها كسينجر، ولكن ذلك لن يكون كافيا لفهم تعقيداتها.

ومن المؤكد أن الرئيس السادات كانت له قدرة هائلة لم يفهمها معاونوه فى معظم الحالات على المقاربة بين القول والفعل التى تعد الفجوة بينهما واحدة من العلامات الكبرى للفكر العربى المعاصر، ومن المؤكد أيضا أنه كانت لديه قدرة هائلة على الحفاظ على الاتجاه نحو الهدف الذى كان تحرير الأراضى المصرية والعربية المحتلة، فى الوقت الذى كان معاونوه على شغف كبير بالجرى وراء عشرات الأهداف التى تلقى رضى العالم مهما كان وهن علاقتها وتأثيرها فى الهدف القومى.

ومن المؤكد أن الرئيس السادات كان لديه من الشفافية والرؤى ما جعله يدرك التحولات التاريخية الكبرى التى أصبحت من شواهد التسعينيات قبل وقوعها بعقدين، ولم يكن ذلك لأنه كان لديه رؤى نبى أو أحلام ولى، وإنما لأنه ترجم ما رآه بالفعل من وهن وخوار فى الاتحاد السوفيتى السابق إلى حقيقة سياسية استخلص منها ما يكفى لخدمة الهدف الاستراتيجى لحركته. كل ما رآه السادات رآه الآخرون، ومنهم كثرة ممن ينتقدون ويلومون ويشتمون السادات حتى اليوم، وهم الذين كانت زياراتهم لا تنتهى لجنة الاشتراكية، ولكنهم جميعا آثروا دفن الرؤوس فى الرمال، والاعتقاد فى البيانات والتصريحات، وعادوا لينقلوا لنا صورة وردية يانعة مهما كانت فى طريقها إلى الذبول والخفوت.

ولكن السادات لم يكن يعرف فقط ببوادر الانقلاب العالمى الذى كانت تحت الصنع فى تلك المرحلة ومدى إلحاحه على ضرورة التغيير فى تفكيرنا الاستراتيجى إذا ما عقدنا العزم على تحرير أراضينا المحتلة، ولكنه كان يعرف أيضا تلك الطبيعة المتناقضة لعملية التفاوض والتى ربما كان معاونوه يعرفونها نظريا، ولكنهم فى الواقع العملى كانوا يتجاهلونها كلية. فالمفاوضات تجمع ما بين سعى كل طرف لتعظيم مصالحه وتحقيقه لأهدافه الأساسية، وهى مسألة بطبيعتها تنافسية وحتى صراعية، والتوصل إلى إتفاق فى النهاية وهى مسألة بطبيعتها تعاونية وتوفيقية. السادات كان يفهم هذا التناقض جيدا، ولم يكن ليجعل من أحد طرفيه جورا على الطرف الآخر، فهو لم يكن على استعداد أبدا للتنازل عن ملليمتر واحد من الأراضى المصرية، ولكنه كان على استعداد للذهاب إلى أبعد مدى للتوصل إلى اتفاق والذى بدونه سوف تظل الأراضى المصرية، محتلة ويصبح على أجيال مصر المتعاقبة خوض حرب أو أكثر لتحريرها بكل ما يترتب على ذلك من نتائج وتكاليف. معاونوه على الجانب الآخر كان تركيزهم على الجانب الأول من المعادلة، فقد كان بوسعهم بذل جهود خارقة فى تقديم الشروح القانونية والأخلاقية الطويلة التى تؤكد على عدالة المطالب العربية، وكانت وسعهم التعامل مع عملية التفاوض كما لو كانت عملية مقايضة تتم فى سوق السجاد حيث يطرح كل طرف مطالبه وأسعاره ويجرى

التبادل عند نقطة متخيلة يرضى عنها الطرفان. ولعل ذلك كان يبدو جيدا، فالعدالة قيمة عظمى تهفو لها النفس الإنسانية، وحكم القوانين التفاوضية بين المطالب والأسعار أمر شائع، ولكن كل ذلك مهما كان عدلا وشرعيا لم يكن يعنى بالضرورة تحرير الأراضى المصرية المحتلة الذى كان أبشع أنواع الظلم وأكثرها قسوة على النفس المصرية.

السادات كان له طريقة مختلفة ولكنها خلاقة لحل التناقض وفض اللغز فى العملية التفاوضية، عن طريق تغيير البيئة التى تجرى فى ظلها كلية، ومن ثم دفع الأطراف الأخرى خاصة الولايات المتحدة وإسرائيل إلى تغيير أولويتها ومطالبها وأسعارها بحيث تضع فى مقدمتها الجلاء عن كامل الأراضى المصرية المحتلة. ولم يكن يهم الرجل كثيراً تحديد الموقف مهما كان براقا ومداعبا لأحلام العدل والشرعية، ولكن ما كان يهمه هو السياسة التى بمقتضاها تتغير أسس القضايا كلية بحيث تتحرر الأرض أهم المطالب عدلا وأخلاقية ومشروعية. وباختصار فإن العدل والأخلاق والشرعية كانت متواجدة فى كل حركة تكتيكية لمعاونى السادات بما فيهم هؤلاء الذين حضروا معه مفاوضات كامب ديفيد حتى ولو أدت إلى وقف التفاوض واستمرار احتلال الأرض، أما السادات فقد كانت كل هذه القيم كامنة فى الاستراتيجية، وفى تحقيق الهدف النهائى.

وفى سبيل تغيير البيئة التفاوضية فى مجملها وليس جزئياتها لم يترك السادات جهدا إلا وبذله، وكان على استعداد لكى يتحدث عن دخول حلف الأطلنطى، وأن يذهب إلى القدس، وأن يتحدث إلى فرانك سيناترا واليزابيث تيلور، وأن يلقى كل عضو فى الكونجرس الأمريكى أو مجلس العموم البريطانى. وكان متاحا لكل الصحفيين فى العالم، فقد كان أول زعيم عربى يدرك القيمة الكبرى لوسائل الإعلام العالمية وسطوتها وقدرتها على تغيير الرأى العام فى بلادها. ولأول مرة فى تاريخ الصراع العربى - الإسرائيلى كانت إسرائيل فى موقف الدفاع داخل ساحاتها التقليدية فى الولايات المتحدة وأوروبا، بل وفى أحيان كثيرة كانت الحكومة الإسرائيلية فى موقف الدفاع داخل إسرائيل ذاتها، وكلتا الساحتين كانا المفتاح

لتغيير بيئة التفاوض ودفعها دفعا فى اتجاه الانسحاب من الأراضى المصرية. وللأسف فإن هناك كثرة حاولوا الترويج لكذبة كبرى، إن إسرائيل لم يكن لها أطماع فى سيناء، وإن تحريرها من ثم كان مضمونا فى كل وقت، وكان الهدف من هذه الفرية التقليل من قيمة التفكير والحركة الاستراتيجية للسادات. ولكن الأمر لا يحتاج جهدا كبيرا للرجوع إلى تصريحات قادة جميع الأحزاب الإسرائيلية الذين أعلنوا عن نيتهم البقاء فيها مع أو بدون السلام، بل إن استطلاعات الرأى العام الإسرائيلية قبل عام ١٩٩٧ كانت تضع البقاء فى سيناء كأولوية تعلو البقاء فى الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، لكى ندرك حجم التغيير الذى كان يقوم به الرجل فى الاستراتيجية المصرية بالطريقة التى يجعلها تنجز هدفها الرئيسى.

ولكن السادات فعلها فى الوقت الذى كان فيه معاونوه معنيين بالحصول على تأييد حركة التحرير فى موزمبيق، أو صوت مساند لدولة نيبال فى الجمعية العامة للأمة المتحدة، أو الرضا عن دول عربية أو أخرى فى العالم الثالث، مهما بعدت الشقة بين كل ذلك وتحرير شرم الشيخ. ومن المؤكد أن كل ذلك كان مؤلما لكل معاونيه الذين قاموا بما تعودوا واعتادوا القيام به، خاصة وأن رجلنا لم يكن ممن امتازوا بالشرح والتنظير لكل من رافقوه فى رحلة التحرير، وكانت قراراته الكبرى وليدة عملية تأمل خاصة به لم يعززها بالتشاور والتعبئة المطلوبة لمستشاريه، ربما لأنه اعتقد دوما أن المبادأة والمفاجأة تبدأ من الداخل إذا كان يراد لها أثر وفعل، وربما لأنه لم يكن لديه كثير من الصبر على المعتاد الذى ظل أسرا لبعض المصريين فقتلوه. وربما كان من أبلغ الأمثلة على الفارق بين السادات ومعاونيه ما ورد فى كتاب الدكتور بطرس غالى المشار إليه عندما ذكر فى فقرة مركزية جاءت بعد توقيع معاهدة السلام وعودة الدكتور غالى من مؤتمر عدم الانحياز فى هافانا وبعد تعرض مصر لمحاولات قاسية لإقصائها كما حدث من قبل من الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامى ومنظمة الوحدة الإفريقية، وفيها: "أبلغت الرئيس السادات بمخاوفى من أن مصر أصبحت معزولة دبلوماسيا. وأنصت السادات إلى حديثى بهدوء لبعض الوقت ثم قاطعنى قائلا "أريد منك نقل مقعدك". ولم أفهم ما يقصده.

فإن أفكارى كانت بعيدة تماما عن مقعدى. وعندما استفسرت منه، كرر العبارة ذاتها: "أريد منك يا بطرس أن تنقل مقعدك من مكانه حتى تستطيع أن ترى الضفة الشرقية لقناة السويس". ونفذت تعليمات الرئيس. ومن موقعى الجديد، استطعت رؤية صحراء سيناء المجيدة على الضفة المواجهة لنا. وأمامى، كانت هناك أشجارا خضراء وحدائق تحوط باستراحة الرئيس الخاصة، ووراء ذلك، كانت المياه فى القناة تلمع وتعكس ضوء الشمس، ومن بعدها، كانت تبدو رمال الصحراء الصفراء. وقال الرئيس، وهو ينطق كلماته فى تباطؤ متعمد: "إننى لا أرغب فى الاستهانة بحجم المشاكل والهموم التى تتضاءل بالنسبة للأرض التى استرددناه دون إسالة دماء أبنائنا. إننى لا أريد أن انتقص من الجهود التى تبذلها. ولكننى أؤكد لك أن مترا مربعا واحدا من هذه الأرض المصرية أهم كثيرا من الصعاب الدبلوماسية التى تواجهها".

هذه الفقرة ربما تلخص الكثير مما حدث فى مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية، وما حدث قبلها منذ نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣، والتى شاب الحديث حولها، ولا يزال الكثير من المغالطات وسوء الفهم وعدم القدرة على استيعاب التغيير الهائل الذى أحدثه الرئيس السادات فى طريقة التفكير المصرية، والتى أظنها أهم تحول فى التاريخ المصرى المعاصر. لقد كان الرئيس السادات يرسى استراتيجية جديدة تقوم على تحديد الأهداف القومية بوضوح شديد ثم بعد ذلك لا يلوى على شىء حتى يحققها، ملتزما فى كل لحظة ألا يجعل التفاصيل تلهيه عن الهدف الرئيسى، ولا التكتيك يحجب عنه الاستراتيجية العليا. ولا الكلمات والبيانات تلهيه عن الطريق الذى يجب عليه السير فيه، ولا فروع النهر تبعده عن المجرى العظيم، وقد كان هدفه الذى قرره هو استعادة الأرض التى دنسها الغزاة واستباحوها فى ظل فكر شتته أمور كثيرة عن الحفاظ عليها والاستعداد الدائم للذود عنها، وبعد تحديد الهدف سار كالسهم فى اتجاهه لا يثنيه شىء ولا يشتت انتباهه أو حركته كلمة أو بيان أو تحرك دبلوماسى من الخصوم أو الأصدقاء. وكان ذلك هو الفكر الذى أرسله فى حرب أكتوبر عندما كان هدفه كسر نظرية الأمن الإسرائيلية والتى كانت الشرط الضرورى

للهدف الأكبر وهو استعادة الأرض المصرية كاملة غير منقوصة، والتى دون استعادتها لن يكون لمصر لا كرامة ولا مستقبل.

وربما يقربنا من فهم الفكر الجديد الذى قدمه الرئيس السادات للفكر الاستراتيجى المصرى والعربى نذكر أنه عندما جرت دراسة الأسباب التى أدت إلى انتصار المهاجرين الأوروبيين الأوائل على السكان المحليين لشمال أمريكا والمعروفين بالهنود الأمريكيين رغم كثرتهم العددية فى البداية ومعرفتهم بالأرض والظروف المناخية. ذكرت أسباب كثيرة منها وحشة القادمين الجدد، ومنها تفوقهم التكنولوجى، ومنها تشتت وانقسام أهل البلاد إلى قبائل وشيع وكان بينها من الصراعات ما يفوق أحيانا ما بينها وبين الغزاة القادمين عبر المحيط، وكانت هناك بالطبع أسباب أخرى أكثر من ذلك، ولكن واحدا منها يلفت النظر بشدة وهو عدم قدرة القبائل الهندية المختلفة على التركيز على الهدف، فعندما كانوا يقومون بحصار الجماعات المهاجرة فى القلاع التى أقاموها ومنع المواد الغذائية من الوصول إليها، فإن سربا من الوعول يندفع فى منطقة الحصار كان كافيا لكى يندفعوا وراء هذا السرب ويتركوا منطقة الحصار من أجل الغنيمة، مما كان يعطى الفرصة للمحاصرين لكى يلتقطوا الأنفاس ويتلقوا الإمدادات الغذائية والبشرية التى كانت تكفى بعد ذلك لفك الحصار مما أدى إلى انتصارهم فى النهاية.

معنى ذلك أن عدم الإصرار على إنجاز هدف بعينه، والتشتت بين أهداف متباينة ومتناقضة يؤدى فى النهاية إلى الخسارة، وهى مسألة تبدو شائعة جدا فى التفكير العربى قبل الثورة التى أتى بها السادات فى الفكر الاستراتيجى المصرى والعربى، فكثير من الأحيان كانت لدينا أهداف عديدة من تحرير فلسطين إلى تحقيق الوحدة العربية إلى البناء الداخلى إلى إنقاذ العالم الثالث إلى تغيير العالم كله وما فيه من توازن للقوى، ومع عدم تحديد أولويات كل ذلك وتوظيف الموارد القومية والوطنية التى تحقق كلا منها، تشتت انتباهنا وتركيزنا بينها ومن ثم تعثرت مواردنا وبالتالى ومن ثم لم نوظف ما يكفى لتحقيق أى منها، ولعل الرئيس السادات كان أول من أعاد تشكيل الفكر الاستراتيجى العربى فى الاتجاه الصحيح،

فقد كان يعرف أولوياته بوضوح، وبعدها يحشد الأراضى المصرية فهى هدفه الرئيسى والذى بدونه لم تكن مصر قادرة على البناء الداخلى، ولا قادرة على مساعدة العالم العربى على تحقيق أهدافه، ومن ثم تجنب كل الصراعات العربية - العربية، وركز على العمل العسكرى بمعونة الاتحاد السوفيتى، وبعد الحرب حشد القوى الدولية المؤثرة فعليا من أجل تحقيق الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المصرية. ومن هنا كانت الولايات المتحدة وأوروبا أكثر أهمية وأكثر استحقاقا للانتباه من العالم الثالث والإسلامى والإفريقى وحتى العربى، حيث يمكن الحصول على بيانات التأييد والمساندة والمواقف المتطابقة معنا ولكن دون قدرة على التأثير فى تحقيق الانسحاب، بل إنما قد تشكل عبئا على الهدف المصرى الرئيسى لأن هذه الدول هى الأخرى لها مشاكلها وقضاياها التى قد تثقل على المهمة الجوهرية التى تصدى لها.

لقد كان هذا المنطق محيرا كثيرا ومدهشا للبيروقراطية المصرية، بل ومحيرا ومرفوضا وغير مفهوم من قبل عدد كبير من النخبة المصرية والتى كانت حريصة بفكرها الاستراتيجى التقليدى على البقاء قابعة وسط حضانة دافئة من العلاقات التى اعتدناها حتى ولو لم تحدد على وجد الدقة دورها فى تحقيق الأهداف المصرية. وظهرت هذه الدهشة وهذه الحيرة فى الكتابات والمذكرات التى عكست تلك الفترة المثيرة والجوهرية من تاريخ مصر أثناء وبعد حرب أكتوبر، حيث حدثت مفارقة هائلة بين السادات ومعاونيه خاصة فى وزارة الخارجية المصرية الذين زاغت أعينهم ما بين مبادراته الخارقة للعادة فى اتجاه تحرير سيناء دون خوض حروب أخرى والتى جعلت إسرائيل ولأول مرة فى التاريخ فى موضع رد الفعل والتكيف مع الحقائق التى تولدها حركته ومبادراته، وبين الفكر التقليدى القائم على التشتت وبعثرة الجهود وانتظار فعل الأطراف الأخرى. ومن ينظر فى مذكرات وزراء الخارجية المصريين على ما عرف منهم من قدرة ومعرفة والتى كان آخرها مذكرات الدكتور بطرس غالى "طريق مصر إلى القدس"، سوف يكتشف هذه المفارقة الكبرى بين فكر الرئيس الذى يركز على الهدف الرئيسى ويندفع نحوه اندفاع السهم إلى هدفه ومن ثم يركز على القوة الدافعة والمؤثرة التى توصله إليه، ومعاونيه الحريصين

بشدة على تأمين كل جبهة من جبهات السياسة الخارجية المصرية مهما كانت ضروراتها معنوية وربما تمنع العزلة المصرية ولكنها فى النهاية ليس لها التأثير المطلوب.

ولقد قيل وكتب الكثير عن حرب أكتوبر ومعركة العبور وتجاوز كارثة يونيو ١٩٦٧ التى أضاعت شرف الأمة وعرضها، ولكن أعظم ما حققته الحرب كان التغير الذى أحدثته فى تقاليد التفكير والحركة السياسية المصرية والعربية والتى قامت على تقاليد الانسحاب، ليس فقط من ميادين القتال كما حدث فى حربى ١٩٥٦ و ١٩٦٧، وإنما من كافة الميادين السياسية والدبلوماسية التى يتواجد فيها الخصوم والأعداء، هذه الحالة لم تقتصر على ميدان الصراع مع إسرائيل فقط حيث تعودنا على ترك كافة الساحات العالمية المؤثرة لها تصول وتجول فيها وتحشد الموارد والأنصار، وإنما امتدت حتى إلى ساحة العلاقات العربية - العربية التى ما كاد ينشب فيها خلاف بين بلدين حتى تستعر الهجمات الإعلامية فى الإذاعة والصحف والخطب والبيانات التى تتهم عادة بممالاة العدو الصهيونى والإمبريالى وبعدها مباشرة تنقطع العلاقات الدبلوماسية وتوقف خطوط الطيران، ويقف المواطنين العرب وسط ذلك حيارى لا يجدون تفسيرا لما يحدث فى عصر الصعود الهائل للقومية العربية!!

حرب أكتوبر ثارت على تلك التقاليد عندما عمدت إلى الاشتباك مع العدو فى كافة مواقع القتال، وعندما رفضت بالكامل كل مقترحات الانسحاب من مواقع حررتها القوات المصرية بعدما حدثت الثغرة، وعندما فتحت الباب لاشتباك سياسى ودبلوماسى وإعلامى هائل على اتساع الكرة الأرضية لازال مستمرا حتى اليوم. وكان الاندفاع نحو الاشتباك ورفض الانسحاب والتقوقع راجعا إلى ثقة كبيرة فى قدرات وطاقات الأمة التى كان الشك فيها والتوجس بشأنه هو المفسر الحقيقى للتقاليد السابقة مهما صدحت الأغانى بجماهير الشعب وقدراتها الباسلة، ولم يكن الاشتباك ورفض الانسحاب هو السائد فقط فى عملية تحرير الأراضى المصرية المحتلة، وإنما امتد الأمر لكافة مناحى حياتنا، فتوقف الوجل من

الصحراء التى اندفعت إليها قوافل التعمير والحياة فى الساحل الشمالى وعلى ساحل البحر الأحمر وفى سيناء وهاهى تمتد جنوبا إلى توشكى والعوينات والواحات والوادى الجديد.

ولذا فإن من يقصر حرب أكتوبر على كونها عملية عسكرية عبقرية وكفى، أو يتغنى بما كان فيها من تضامن عربى فقط، فإنه فى الحقيقة يريد حرماننا من جوهرها الاستراتيجى، وهى أحداث تحول جذرى فى طريقة تفكيرنا وفى طريقة تعاملنا مع الخصوم والأعداء وحتى الأصدقاء، بل وطريقة تعاملنا مع العالم بأسره، وأكثر من ذلك قضايانا العديدة المعقدة والمركبة. ولذا فإن من لم يعش حرب أكتوبر فإنه لم يعش بعد تجربتنا القومية كلها والتى قد يرى البعض أنها بدأت يوم السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣، ولكنها فى الحقيقة بدأت قبل ذلك بكثير داخل معامل التفكير والقتال المصرية التى رفضت الهزيمة فى يونيو والتفكير الذى قاد إليها وتجلت معانيها يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٧٣ عندما بدأت عمليات الحشد والاستعداد للعبور.

وأيامها رغم أنها بدت كسابقتها من المناورات والتدريبات، إلا أن رفاهة حس الكثرة ممن شاركوا فيها أوصلتهم إلى أن الأمر جد هذه المرة، وإن المعركة قادمة لا ريب فيها، وأنها بسبيلها إلى تغيير مصر بغير رجعة. وأيامها أيضا كان هناك من شكك فى قدرة البلاد على خوض المعركة، وبعدها طرحوا المطولات عن حرب "التحرير" وحرب "التحريك"، وكان لديهم من غلاظة الحس ما جعلهم يشككون فى الجدارة الوطنية للرئيس السادات الذى اتخذ قرار الحرب وما بعدها من قرارات مصيرية حررت أرض مصر وجعلتها أكثر قدرة وحرية على تحمل التبعات القومية الجسام لتحرير الأراضى العربية. ولكن الزبد دوما يذهب جفاء أما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض، وقد كان الزبد هو بقايا أفكار يونيو على ضجيجها وصخبها العالى، أما ما نفع الناس فعلا وبقى يخط مسيرة المستقبل المصرية فقد كان فكر أكتوبر الذى قدمه السادات عندما قدم منهجا مغايراً لما اعتدنا عليه وتعودناه فى التعامل مع أكثر القضايا وأخطرها بجعل الفعل على حد

القول، وتحديد الأهداف الممكنة وليست المستحيلة، وحشد القوى الدولية والإقليمية المؤثرة وراءها، والبعد عن الأهداف الثانوية أو التي تستدرجنا بعيدا عن الهدف المقصود، ومتابعة الهجوم العسكرى بالهجوم السياسى والدبلوماسى دون حساسية لعداوات دائمة أو صداقات وتحالفات خالدة، وإنما الإخلاص كل الإخلاص للمصالح الوطنية وحدها.

هذا المنهج الذى قاد إلى تحرير الأرض المصرية وإطلاق الطاقات المصرية لخدمة الأهداف القومية، لقى ولا يزال يلقى مقاومة هائلة من أنصار الفكر التقليدى المصرى والعربى الذى لا يزال يصر على الحركة فى اتجاه أهداف متعددة دون تحديد أولوياتها، وبغض النظر عن الطاقات والإمكانيات المحلية والإقليمية والدولية المتاحة، ولديه قدرة هائلة على إطلاق الشعارات فى ضجيج وصخب، وإعطائها قدرة سحرية على تحقيق ذاتها دون عمل أو حركة. ولم يقتصر الأمر أبدا على عملية إدارة الصراع العربى الإسرائيلى بكل ما فيها من شحن معنوى وعاطفى له أسبابه التاريخية المعروفة، وإنما امتد إلى كافة خطوات الإصلاح الداخلى والتى لا مناص منها لزيادة مصادر القوة المصرية فى ساحة عالمية وإقليمية لم يعد فيها من يرحم المتقاعسين عن المنافسة وعن بناء القدرة الاقتصادية. ولعلنا جميعا نتذكر أن فكر السادات فيما يخص الحرب والسلام جاء ومعه حزمة من السياسات للانفتاح الاقتصادى والإصلاح السياسى لم يقدر لها الاكتمال حتى الآن، رغم أنها جاءت مبكرة للغاية وقبل أقل قليلا من عقدين، حينما أضحى قانون الإصلاح فى كل دول العالم الشيوعى منها والاشتراكى وحتى الرأسمالى كذلك.

ولكن هذه الحزمة لقيت مقاومة هائلة من البيروقراطية التى عملت دوما على إبطائها وقتلها فى هدوء، أو من تيارات سياسية عزمت على رميها بالحجارة وقذفها بالطين. فصار الانفتاح الاقتصادى نوعا من الهرطقة والتراجع عن المسيرة المقدسة لسيطرة الحكومة على رأس المال، وصار إصلاح العملة المصرية مهددا بالانهيار للاقتصاد القومى ومهددا بالتضخم الهائل وانهيار قيمة العملة المصرية. كان ذلك فى نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات حينما تحالفت قوى كثيرة

على العمل إبطاء مسيرة الإصلاح المصرى واحتاج الأمر عقداً كاملاً حتى تتبين التهافت فى كل ما قيل، فالتضخم تراجع تراجعا كبيرا، وبقيت العملة المصرية على ثباتها لست سنوات كاملة، وزادت الاحتياطات النقدية، ولأول مرة زادت معدلات النمو المصرية على ٥٪ سنويا، ولو أن خطوات الإصلاح الاقتصادى التى قادت إلى كل هذه الخطوات الإيجابية تمت فى موعدها لكنا اختصرنا سنوات طويلة من التطور الاقتصادى، ولتجنبنا مشكلات شركات توظيف الأموال، ولكان حجم الصادرات والاستثمارات فى مصر أضعاف ما هى عليه الآن.

وبالمثل جرت المقاومة هائلة لفكرة الخروج من الوادى، وعندما أقيمت مدينة العاشر من رمضان جرى الهجوم عليها، والتغنى بأنها ليست مدروسة دراسة كافية. بالمناسبة هى نفس الحجج التى تطلق الآن لمقاومة مشروع توشكى. الآن أصبح لدينا أكثر من عشر مدن تمتلئ بالمصانع والبشر، وبدأ الذين هاجموها من قبل ودون اعتذار عما اتهموها به فى الماضى يعتبرونها العلامة الوحيدة على وجود "الرأسمالية الوطنية". وعلى نفس المنوال جرت مقاومة قانون الإيجارات الزراعية، وتعددت الحملات والتهديدات بالحرب الأهلية، وباختصار فإن هناك قوى سياسية لا تملك سوى الضجيج وقدرة هائلة على لطم الخدود وادعاء التمسك بالعدل الاجتماعى والذى لا يوجد ترجمة عملية له إلا إبقاء الأمور على ما هى عليها وتجميدها عند ذات النقطة التى كانت عليها فى الستينيات مهما كانت الدروس والتطورات فى عالمنا المعاصر، فالخصخصة حرام وبيع لمصر، والبورصة خيانة، والاستثمار الأجنبى اعتداء على الذات القومية، والانفتاح الفكرى غزو ثقافى. ولكن هذه القوى التى حاولت تعطيل المسيرة الوطنية على مدى العقدين الماضيين لم تفلح فى إرجاع - عقارب الساعة إلى الوراء حتى لو نجحت فى إبطائها، لأن فكر السادات كان أكثر حيوية وجذرية مما يظنون!!.

وفى النهاية ربما يكون مفيدا العودة إلى كسينجر مرة أخرى ففى معرض تقييمه للسادات فإن كسينجر لم يفصله أبدا عن مصر والمصريين، مصر التى تحس فيها الحضارة حتى ولو لم تسمع صوتا أو ترى حركة، مصر تلك الأراضى الصحراوية

المنبسطة التى لا يوجد فيها شىء واحد يخلب اللب إلا من صنع الإنسان، والتى تماثيلها القديمة أكبر من الحياة نفسها، ولكن وجوههم لا نهائية الإنسانية، ونظراتهم تقود إلى الآفاق البعيدة، أما المصريون فإنه لا يوجد أحد مثلهم أمسك بناصية الخلود، ولا يوجد أحد مثلهم أمسك بالزمن بإصرار عنيد مرة بالجرأة المتحدية والهجوم الواسع ومرة بالسلبية والاعتماد على الصيرورة. وقد كان السادات من نوعية الذين ينظرون إلى الآفاق البعيدة. ويمسكون الزمن بالجرأة المتحدية والهجوم الواسع فى زمن الحرب وفى زمن السلام!!. ولعل ذلك كان الفارق الجوهرى بينه وبين معاصريه. أو هكذا ربما يقضى المؤرخون فى المستقبل على حيرتهم إزاء الفكر المصرى والعربى سواء منهم من كانت لديه الشجاعة لرد الاعتبار للسادات أو هؤلاء الذين تمسكوا بمواقفهم ونظروا باستغراب وهم ممسكون بالصيرورة لمن طرح التغيير بالصدمة والعاصفة.

◈ إعادة الاعتبار للرئيس السادات وقراءة تاريخ مصر ◈

د. هالة مصطفى
رئيسة وحدة النظم السياسية
بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية

سيظل عهد الرئيس السابق أنور السادات من أكثر العهود السياسية إثارة للجدل الفكرى والسياسى فى تاريخ مصر المعاصر، وربما استمر كذلك لفترة طويلة قادمة. والأسباب عديدة، فمنها ما هو موضوعى، حيث شكل عهده مرحلة مراجعة شاملة للحقبة التى سبقته، والتى امتدت منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى رحيل الرئيس جمال عبد الناصر فى ١٩٧١، وبين هذه الحقبة والحقبة التى بدأت بتولى الرئيس السادات الحكم فى نفس العام، وحتى رحيله فى ١٩٨١، مسافة شاسعة. ليس فى مداها الزمنى بالطبع، ولكن فى فلسفتها العامة وتوجهاتها السياسية والاجتماعية، وفى خياراتها وانحيازاتها الداخلية والخارجية. وإلى جانب هذه الأسباب الموضوعية تبقى شخصية الرئيس الراحل السادات نفسه، بسماتها المميزة المعروفة، فهو "أخر فراعنة مصر" أحيانا، وهو "كبير العائلة المصرية" أحيانا أخرى، وهو "الرئيس المؤمن" و"القائد الملهم" الذى يرى وحده ما لا يراه الآخرون، ويمتلك حق مواجهة الجميع "بسياسة الصدمات". وهذه السمات وغيرها جعلته يقترب فى أذهان البعض من الشخصيات "الخيالية" أو "الأسطورية"، كما جاءت فى قصص الإغريق القدامى، بل إن سيرته الذاتية الخصبة بكل ما شهدته من تقلبات حادة، وتجارب شديدة التنوع منذ فترة مبكرة من حياته السياسية، وحتى توليه الحكم، ثم لحظة رحيله الحزينة المفجعة، قد قربت أكثر هذه الصورة، أى "صورة البطل الإغريقى".

وكأى نمط من أنماط هذه الشخصيات المركبة والمتميزة فى آن واحد، كان لابد وأن تختلف حولها الآراء، بل تنقسم حولها انقساما حاداً. فهناك من يرفعها إلى مرتبة "التقديس"، وهناك من يخالفها إلى حد "الكراهية". وفى الحالتين يقع ظلم على

هذه الشخصية حيث تغيب الموضوعية، وتتراجع الحجج المنطقية، ويظل العامل الشخصى أو الذاتى هو المحرك الأساسى للدفاع أو الرفض. ولذلك فقد يتطلب التقييم الموضوعى لها مرور فترة زمنية كافية، تهدأ فيها "ثورة المشاعر" ليعود العقل ويحتل المكان الأول فى التقييم - سلبا أو إيجابا، ولكن مستندا إلى رؤية علمية موضوعية.

ومن هنا تجىء أهمية هذا الكتاب الذى بين أيدينا لأستاذ علم الاجتماع المرموق الدكتور سعد الدين إبراهيم "إعادة الاعتبار للرئيس السادات". والدكتور سعد من الأساتذة الكبار الذى تفخر بهم مصر، وتعتز به أجيال تعلمت وتخرجت على يديه، وأخرى تأثرت به، حتى وإن لم يكن لها حظ التعلم منها بشكل مباشر. لا يفرض رأيا ولا يعتمد أسلوب "التلقين" الذى لا ينتج إلا "صوراً باهتة"، وهو من الأساتذة الذين يحترمون معنى الحرية فعلاً لا قولاً. ولذلك يبقى حاضراً دائما من خلال المنهج العلمى الذى يرسيه بصرف النظر عن الاختلاف أو الاتفاق معه. الدكتور سعد الدين إبراهيم من أساتذة علم الاجتماع القلائل الذين يمزجون مزجا فريدا بين علم الاجتماع وعلم السياسة فى نسيج واحد متكامل. ومازلت أذكر- وبأدق التفاصيل- مناقشاتى الطويلة والممتعة معه فى فترة إعدادى لرسالة الدكتوراه منذ سنوات مضت، والتى كان يلفت فيها انتباهى بقوة إلى أهمية إدماج البعد الاجتماعى فى التحليل السياسى. فالخلفية الاجتماعية هى التى تفسر إلى حد كبير كثيرا من الخيارات السياسية التى ينحاز إليها أى نظام، كما أنها هى التى تساهم فى تشكيل نسق القيم الذى يحكم ثقافة نخبة ما، سياسية كانت أو فكرية، كما أنها هى التى تساعد على فهم طبيعة أى حركة سياسية أو اجتماعية، وهى التى توجه بدورها سلوكها السياسى إن اعتدالا أو عنفا، وقد كانت "سياسات النظام السياسى المصرى وحركات الاحتجاج والرفض السياسى والاجتماعى هى موضوع رسالة الدكتوراه، وكان الدكتور سعد فى هذه الحوارات لا يمزج فقط بين الاجتماع والسياسية، ولكن يربطهما أيضا بالأدب، خاصة عند تشريحه لأكثر الطبقات الاجتماعية تأثيرا على الحياة السياسية، وهى الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة. فكان يصف طموحاتها وتطلعاتها، ثم إخفاقاتها وإحباطاتها من خلال

شخصيات وأبطال روايات أديبنا العظيم نجيب محفوظ فى "الثلاثية"، و"بداية ونهاية"، و"القاهرة الجديدة"، وغيرها.

إن هذه الطبقة هى التى صنعت تاريخ مصر الحديث، وهى التى أفرزت التيارات الفكرية والتنظيمات والأحزاب والحركات السياسية التى سادت الحياة المصرية، من أقصى الاتجاهات الليبرالية إلى أقصاها يسارية، وحتى حركات "الرفض" و"الغضب" و"العنف". وهى نفس الطبقة التى تشكلت منها الحركة الوطنية، والتى قادت ثورة ١٩١٩، وواصلت نضالها حتى قامت بثورة ١٩٥٢. إن الوعى السياسى المبكر الذى عبرت عنه الطبقة الوسطى بشرائحها وبأجنحتها المختلفة أيضا، مدنية كانت أم عسكرية هو الذى أعطى للمجتمع حيويته، وهو الذى حرك فى النهاية الأحداث التاريخية الكبرى. ولكن تبقى هناك استخلاصات ودلالات هامة تستحق الوقوف عندها عند قراءة التاريخ السياسى للطبقة الوسطى المصرية. ربما يأتى فى مقدمتها أنها طبقة عانت كثيرا من عدم الاستقرار لأنها كانت فى حالة حراك اجتماعى مستمرة، وكان انتشار التعليم الحديث والترقى المهنى وتحسين مستوى المعيشة وسائل أساسية لهذا الحراك. ولكن بقدر ما كانت قنوات الحراك الاجتماعى مفتوحة بقدر ما استقرت هذه الطبقة وزاد عطاؤها على كافة المستويات. والعكس صحيح، أى بقدر ما أغلقت هذه القنوات وتعثرت عملية الحراك الاجتماعى بقدر ما تذمرت هذه الطبقة وعانت من الإحباط، وترجمته أحيانا فى شكل حركات رافضة ثائرة أحيانا وعنيفة أحيانا أخرى، وهى فرضية مازالت تفسر سلوكها السياسى إلى الآن، أيا كان الإطار التنظيمى الذى تندرج تحته. ولذلك فإن استقرار أى نظام سياسى يظل مرتبطا بقدرته على تحقيق درجة هامة من الرضاء الاجتماعى عند أوساط هذه الطبقة التى تشكل العماد الأساسى لأى مجتمع. والدلالة الثانية أن الأجنحة والشرائح المختلفة للطبقة الوسطى على تنوع روافدها الفكرية والسياسة كانت دائما على استعداد -فى اللحظات التاريخية الفاصلة- لأن تتجمع فى بوتقة واحدة من أجل أهداف تحقق لها طموحاتها الوطنية أو السياسية. ويجمعها فى ذلك خلفيتها الاجتماعية المشتركة

التى توحد آمالها فتجعلها تتجاوز -ولو بشكل مؤقت- تناقضاتها الداخلية. ولعل هذا ما يفسر الوفاق العريض الذى تشكل قبيل الثورة وفى مراحلها الأولى بين الضباط الأحرار، والإخوان المسلمين، والطليعة الوفدية، وبعض الأجنحة الماركسية، وبعض مناصرى الحزب الوطنى القديم والحركات السياسية الأخرى التى عبرت عن نفس الطبقة مثل حركة "مصر الفتاة". ولكن كما كانت الأحلام والتطلعات المشتركة سببا فى تمزيق هذا التجمع، وفى ازدياد عوامل الصراع بين أجنحته المختلفة. وثالثاً، فإن ثورة يوليو ١٩٥٢ شكلت نقطة فاصلة فى تاريخ الطبقة الوسطى المصرية حيث مكنتها لأول مرة من اعتلاء الحكم. وكانت هذه هى تجربتها الأولى التى أخرجتها من صفوف المعارضة والرفض والثورة إلى قمة السلطة.

إن "إعادة الاعتبار للرئيس السادات" يحمل فى كل ثناياه -هذه التركيبة الاجتماعية- السياسية لتاريخ الطبقة الوسطى المصرية التى أتت بحكام مصر بعد الثورة. وهو ما يجعل تقييمه للعهدين السياسيين -ناصر والسادات- يتجاوز الانحيازات الأيدلوجية، ويتابع بشكل علمى وموضوعى لحظات صعود هذه الطبقة ولحظات انكساراتها أيضا، انتصاراتها وهزائمها والتى حددت كثيرا من خياراتها وسياساتها وتفصيلاتها، ولا يغفل فى كل ذلك التحديات الداخلية والخارجية المختلفة التى تفرضها كل مرحلة تاريخية. كما لا يغفل أيضا العنصر العمرى الذى فصل بين كل من الرئيسين ناصر والسادات عند لحظة تولى كل منهما للحكم، فقد عبر الأول عن كل طموحات الأجيال الشابة بكل ما تعرفه من حماس وثورة وتحدى، حيث كان فى الثلاثينيات من عمره، وعلى العكس جاد الرئيس السادات كما يقول د. سعد فى كتابه "لا كثائر غاضب، ولكن كجزء من نخبة كان قد مر عليها فى السلطة أكثر من ثمانية عشر عاما، وكان قد رأى وخبر ما يحدث أحيانا للمبادئ والأفكار الثورية من تشوه، أو ما يصادفها من تعثر، أثناء التطبيق والممارسة. وجاء إلى الرئاسة ومصر جريحة مهزومة يجثم على أرضها كابوس احتلال إسرائيلى استنزف قدرا كبيرا من مواردها فى المجهود الحربى. توقفت خطط التنمية الطموحة"، وربما يكون فى هذه العبارة -على إجازتها- ما يكفى لرد الاعتبار لرئيس

مصر السابق أنور السادات. فقد مال كثير من منتقدى عهده إلى المبالغة فى تقييم العنصر "الذاتى" أو الشخصى فى تحديد خياراته. وتوجهاته، ورغم أن هذا العامل. يظل من العوامل محل الاعتبار فى دراسة وتحليل مدركات أى زعيم وأثرها على أهداف ونمط سياساته، إلا أن العوامل الموضوعية والتحديات الحقيقية التى يواجهها النظام تظل هى المحدد الرئيسى لتقييم هذه السياسة. ولا شك أن مصر فى أواخر عهد الرئيس عبد الناصر، وبداية عهد الرئيس السادات كانت مثقله بمشاكل حقيقية سواء على مستوى الداخل أو الخارج. فقد تعثرت جهود التنمية فى ظل قيادة القطاع العام، وتحولت أغلب مؤسسات الدولة إلى مؤسسات بيروقراطية شلت تقريبا حركتها. وزادت المطالب على تحقيق الديمقراطية. وعبرت الأجيال الجديدة عن سخطها على الأوضاع القائمة وكانت مظاهرات الطلبة فى ١٩٦٨، بداية هذه الشررة.

وبالتالى فإن مراجعة النهج الاشتراكى الذى تبناه النظام منذ الستينيات فى التنمية، والتحول عن نمط التنظيم السياسى الواحد الذى جسدته هيئة التحرير، فالاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى، إلى شكل من أشكال التعددية لم يكن شيئا مفاجئا أو مجرد خيار شخصى للرئيس السادات، وإنما هى مراجعة دفعت إليها الأحداث، وغذتها عوامل التذمر التى بدأت تتسلل إلى فئات اجتماعية عريضة.

أما حصاد هذه التجربة فهذا أمر آخر، أى ستظل لها إيجابيتها وسلبياتها. ولكنها فى كل ذلك يجب أن تخضع لعوامل التقييم الموضوعى التى تحكم النظرة إلى أى عهد من العهود السياسية. وإن كان يظل هناك هامش خاص فى هذا التقييم لاعتبارات صعوبة المرحلة الانتقالية التى ميزت عهد السبعينيات برمته.

فعلى الرغم من تبنى النظام فى عهد السادات لمشروع "تحديثى" فى التنمية على النمط الرأسمالى الغربى، وسعيه لإقامة ديمقراطية تعددية ليبرالية تقوم على دولة المؤسسات، وسيادة القانون. إلا أن المآل الذى انتهت إليه كان متواضعا.. ليس فقط على المستوى الاقتصادى وما صاحب عملية التحول من ظهور أنماط من

التشكيلات الرأسمالية غير المكتملة، ولكن أيضا فى المجال السياسى والمؤسسى حيث لم تتجاوز عملية التحديث فى الغالب -المستويات الشكلية وظلت العلاقات شديدة التقليدية هى الحاكم لعمل المؤسسات السياسية بشكل عام. كما تجسدت نفس الفجوة على مستوى العلاقة بين الريف والمدينة التى شهدت تفاوتا واختلالا كبيرا طوال السبعينيات ليس فقط فى مستويات النمو بينهما، ولكن لما أسفرت عنه من تزايد ظاهرة الهجرة الريفية إلى المدن، وما ترتب عليها من مشكلات اجتماعية سياسية خطيرة على الجانبين، كان أبرزها ما انعكس على الطبقة المتوسطة بشكل عام.

والمفارقة هنا، إن هذه الطبقة التى كانت ثورة يوليو أقوى تعبير عن تمردها وطموحاتها، كانت هى نفسها الطبقة التى أخفقت عهود الثورة فى النهاية فى إرضائها. ففى أواخر الحقبة الناصرية، كان أبناء تلك الطبقة من ممثلى الاتجاهات اليسارية هم أقوى الذين تمردوا على النظام عقب هزيمة ١٩٦٧، وكان أبناء هذه الطبقة أيضا، ولكن من الاتجاهات الإسلامية المتطرفة، هم الذين قادوا التمرد ضد الرئيس السادات، بل هم الذين فى النهاية أطلقوا الرصاص عليه فى واقعة فريدة من نوعها.

ولكن أياً ما كانت أوجه القصور التى شابت التجربة فإن ذلك لا ينتقص من صحة الهدف ولا من أهمية امتلاكها للقدرة على المبادرة، والبدء فى عملية تغيير أصبحت ملحه.

وإذا كان هذا القول صحيحا بالنسبة للأوضاع الداخلية فإنه قد يصح أيضا على سياسة مصر الخارجية. فلم يكن الوضع بعد ١٩٦٧ بأحسن حالا، بل بات من الضرورى البحث عن نهج جديد. وهو الأمر الذى بدأت ملامحه الأولى تتشكل فى أواخر عهد الرئيس عبد الناصر بعد التوقيع على اتفاقيات فك الاشتباك الأولى والثانية ثم قبوله بمبادرة روجرز ١٩٧٠، والتى كانت تعنى القبول بمنهج التسوية السلمية. إلا أن هذا النهج لم يكن لمصر أن تدخل فيه من موقع يحفظ لها مكانتها إلا بعد تحقيق نصر ١٩٧٣، والذى عدل من ميزان القوى القائم، وكان طريق التسوية

السلمية بعد مبادرة السادات التاريخية إلى القدس فى ١٩٧٧، هو الطريق الذى أعاد لمصر فى النهاية سيادتها الكاملة ورد إليها أراضيها المغتصبة.

ولربما لو كان العمر قد امتد بالزعيم الراحل جمال عبد الناصر، لاختار نفس الطريق الذى سارت فيه مصر. ربما مع اختلاف فى بعض التفاصيل أو الجزئيات والخطوات، ولكن الخطوط الأساسية ربما كانت هى نفسها بدون تغيير، وقد يدعم من هذا الاحتمال ليس فقط قبول الرئيس عبد الناصر بمبادرة روجرز وإنما أيضا أن الأسلوب "الاشتراكى" الذى اعتمد داخليا فى التنمية لم يكن هو الخيار الأول لمصر عند قيام الثورة وكما يشير د. سعد فى كتابه "لقد ظلت فلسفة الدولة حتى عام ١٩٦٠ هى المنهج الرأسمالى الإصلاحى. ولم يكن هناك أى حديث نا بال عن التأميم أو الاشتراكية". أى أن احتمالات المراجعة كانت دائما قائمة.

وأخيرا، تبقى لهذا الكتاب دلالات شديدة الأهمية سواء من الناحية الفكرية أو السياسية، فهو يجسد أولا معنى "الشجاعة الفكرية" التى تكتسب أهمية خاصة عندما تأتى من جيل الأساتذة، لأنه بذلك يرسى تقليدا فى الحياة العامة، وتقدم مثالا رائعا على رفض "الازدواجية" ولا شك أن هذا التقليد هو الذى يعطى للحياة الفكرية حيويتها ويقلص من عوامل التعصب التى كثيرا ما تؤدى إلى انغلاق الفكر وجمود الرأى. والمعنى الثانى الذى يجسده، وهو أن مراجعة الأفكار لا تعنى تخلى الكاتب عن معتقداته الأساسية، ولا تعنى تبديل موقعه. فقد ظلت لمؤلف الكتاب انتقاداته وتحفظاته على كثير من الأمور سواء تعلقت ببعض السياسات أو بأساليب معالجة بعض القضايا. وثالث المعانى الهامة التى يقدمها "إعادة الاعتبار للرئيس السادات" هو القراءة المتكاملة لتاريخ مصر. فالتاريخ هو سلسلة متصلة الحلقات لا يمكن لها أن تنفصم، ولا يمكن -تحت أى دعوة أو مذهب سياسى أيديولوجى- أن تسقط حقبة أو يتم تجاهل عهد فيها. كما لا يمكن أن يقرأ التاريخ من خلال خطوط حادة فاصلة تفصل ما بين "الأبيض والأسود". فالانحياز للحقبة الليبرالية فى مصر قبل ١٩٥٢، لا يعنى تجاهل إخفاقها فى تحقيق طموحات فئات اجتماعية عريضة خرجت تطالب بحقها فى نصيب عادل من الثروة والمكانة فى

المجتمع. كما أن الانتقادات التى توجه للحقبة الناصرية فى مجال التقييد على الحريات السياسية أو الاقتصادية لا يعنى الحق فى المساس بشرعية ثورة يوليو ولا فى إنجازات الرئيس عبد الناصر وتجسيده فى لحظة تاريخية هامة كل آمال الأجيال الجديدة. وكذلك بالنسبة للرئيس السادات فبكل ما "حمله" و"تحمله" عهده من إيجابيات وسلبيات يبقى له فى النهاية أنه أحب مصر وأراد لها أن تخرج من نفق الهزيمة المظلم ليكون لها مكان رفيع بين الأمم.

قد تختلف الرؤى السياسية أو التفضيلات الشخصية ويبقى هنا الحب هو الجامع بين العهدين، عهدى (ناصر والسادات).

فتحية حب وتقدير واحترام إلى أستاذى الدكتور سعد الدين إبراهيم.

فهرس

- مقدمة الطبعة الأولى ٧
- مقدمة طبعة الأعمال الكاملة ٨

القسم الأول

حوار مع الرئيس أنور السادات

- قصة لقاءين ١٥
- خواطر عن السادات وأمريكا ٢٢
- السادات والعرب ٢٨
- السادات والإسلاميون والأقباط ٣٥
- السادات حول قوى المعارضة المصيرية ٤٢
- مع السيدة جيهان السادات ٤٨

القسم الثانى

عام بعد الاغتيال

- مقدمة ٥٩

الفصل الأول

صيحة الاغتيال

- تعالوا إلى كلمة سواء ... التطرف الدينى ومواضع الخلل........... ٦٥
- التطرف الدينى والسياسة ... من الضابط أنور السادات إلى الضابط خالد الاسلامبولى ٧٣

الفصل الثاني

بين عبد الناصر والسادات

- هل تصح المقارنة بين عبد الناصر والسادات؟ ٨٩
- الفلسفة العامة لعبد الناصر والسادات.............................. ٩٤
- المسألة الاجتماعية بين عبد الناصر والسادات ١٠٠
- التوجهات التنموية بين عبد الناصر والسادات........................ ١٠٧
- عروبة عبد الناصر وعروبة السادات ١١٧

القسم الثالث

السادات بعد عشر سنوات ... ماله وما عليه

- في إعادة كتابة التاريخ ١٢٩
- توجهات صائبة ... وممارسات خائبة ١٣٤
- اذهب إلى فرعون إنه طغى ... وقل له قولاً لينا ١٥١

القسم الرابع

ظاهرة العنف

- الصحوة الإسلامية وتفسير ظاهرة العنف ١٥٥
- معركة مصر... الاستخدام السياسي للدين ١٧٦
- الإخوان المسلمون ... حزب حقيقي في مصر ١٨٢
- على هامش أحداث العنف في مصر... البحث عن قرار ١٨٩
- مونة إلى الداخل ... تفسير ظاهرة العنف ١٩٧
- هل هناك حقاً فراغ ديني؟ ٢٠٣
- هذا الأسلوب الخاطئ يزيد النار اشتعالاً ٢٠٩
- التطرف والفتنة وكباش الفداء ٢١٢

•• القسم الخامس ••

البذور الجنينية للتطرف

◈ مدارس مصر الجيش الاحتياطى للإرهاب ٢٢١

◈ حروب الأحداث المصرية مع الهوس فى التربية المدرسية ٢٢٣

◈ بذور التطرف والعنف فى التعليم المصرى ٢٢٦

◈ كيف ينفذ التطرف إلى المؤسستين الأمنية والإعلامية ٢٣١

•• القسم السادس ••

من اغتيال السادات ... إلى اغتيال الفكر

◈ الحرب على المجتمع المدنى من فرج فودة إلى بوضياف ٢٣٧

◈ حرب استنزاف للدولة المصرية ٢٣٩

◈ فكر الاغتيال واغتيال الفكر........................ ٢٤٢

◈ اغتيال الفكر وفكر الاغتيال .. مصادرة العقل المصرى إلى أين .. ٢٤٦

◈ بين الإمام الغزالى والشيخ الغزالى........................ ٢٤٩

◈ من الطاليبان إلى أريكان ٢٥٦

◈ حادث ميدان التحرير... من هو المجنون بالضبط؟ ٢٥٩

◈ بعد ستة عشر عاماً .. هل يتعلمون ؟ ٢٦٦

●● الخاتمة ●●

التعقيبات وردود الفعل حول الطبعة الأولى للكتاب

◈ تمهيد ٢٧٧

◈ رد الاعتبار للسادات فى الذكرى العشرين لمبادرته التاريخية للقدس ٢٨٦

◈ السادات ورد الاعتبار ٢٨٩

◈ إعادة الاعتبار للسادات وقراءة تاريخ مصر ٣٠٣

سلسلة الأعمال الكاملة

الأعمال الكاملة

رغم انها نشرت على امتداد ثلاثين عاماً أو يزيد، وفى أزمنة وأمكنة مختلفة، على امتداد الوطن العربي والعالم، إلا أن إعادة نشر الأعمال الكاملة للدكتور سعد الدين إبراهيم، بمناسبة بلوغه سن الستين، يكشف عن مشروع فكري معنوي متكامل ومتسق. ورغم عمق جذور هذا المشروع الفكري، إلا أن ساقه وفروعه قد نمت، وترعرعت، وتشعبت، مع نمو صاحب المشروع وتفاعله وانفعاله مع هموم مصر والوطن العربي والعالم. وفي هذا كله كان الدكتور سعد الدين إبراهيم أميناً مع نفسه، يعبر عن ضميره بصراحة وقوة وسلاسة. وربما كانت هذه الأمانة والصراحة والقوة، هي التي فتحت عليه معارك فكرية وسياسية طاحنة، لم يتردد هو الآخر عن خوضها. وقد ضاعف من سخونة تلك المعارك، وخاصة في العقود الثلاثة التالية لهزيمة ١٩٦٧، أن صاحب المشروع لم يكتف بالتفكير والكتابة، ولكنه كان وما يزال داعية نشطاً لما يؤمن به، وممارساً فعلياً يحاول تطبيق ما يدعو إليه في الواقع الاجتماعي المحسوس.

أحمد غريب